جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

اطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في علوم الاتصال بعنوان :

فاعلية التغطية الصحفية في تعزيز السلم الاجتماعي (دارفور أنموذجاً)

دراسة وصفية تحليلية على صحيفتي الإنتباهة والجريدة

في الفترة من (١/١/٢٠١٥م – ٣١/١٢/ ٢٠١٧م)

The Effectiveness of Press Coverage in Promoting Social Peace Darfur as a Model

(An Analytical Study of a Sample of Newspapers in the Period (2015–2017)

إعداد الطالبة

تهاني الطيب حسن محمد

إشراف:

بروفيسور/ مختار عثمان الصديق بلال

2022م

بسم الله الرحمن الرحيم

الآية

(وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ، إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ)

صدق الله العظيم

سورة الأنفال : الآية (٦١)

الإهـــــــداء

إلي من ذللا لي الصعاب بدعواتهما الصالحة..

إلي روح والدي الطاهرة التي فاضت قبل اتمام هذا البحث

إلي سندي بعد الله زوجي العزيز

إلي فلذات كبدي و ثمرات حياتي مزار والأشرف وصغيري الحسن الذي تكبد معي مشاق هذا البحث

إلي طلاب العلم

إلي من مدوا يد العون لي..

إلي أساتذتي الكرام.. .

إليهم جميعاً أهدي هذا الجهد .

الشكر والعرفان

الحمد لله حمداً يليق بجلاله وكماله أن وفقني في اتمام هذه الدراسة والشكر للمولى سبحانه وتعالي أولاً وأخيراً الذي وفقني في إعداد البحث .

ومن مبدأ من لا يشكر الناس لا يشكر الله اتقدم بوافر الشكر والتقدير لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، ومن ثم كلية الدراسات العليا ، وخالص شكري وتقديري لأسرة كلية علوم الاتصال الذين وجدت منهم كل التعاون والنصح والتوجيه لإكمال رسالتي .

والشكر موصول الي مكتبة كلية علوم الاتصال ، دار الوثائق ، مكتبة مجلس الصحافة والمطبوعات واسرة صحيفتي (الانتباهة والجريدة) الذين وجدت منهم كل التعاون في توفير المعلومات اللازمة .

وأخص بالشكر العلماء الأجلاء الذين حكموا استمارة تحليل المضمون للدراسة الميدانية الخاصة بهذا البحث ، وكل المؤسسات والجهات والاشخاص الذين ساهموا معي بتوفير معلومة او اسداء نصح او تذليل صعاب .

وخالص شكري وتقديري لأفراد أسرتي وأهلي الذين أجد نفسي دائماً عاجزة عن إيفائهم حقهم وفضلهم.

وأخيراً وليس آخراً وافر شكري وتقديري للبروفيسور / مختار عثمان الصديق الذى أشرف على هذا البحث ، كما يمتد شكري للدكتور عبد المولى الذى لم يبخل علي بالنصح والارشاد .

مستخلص البحث

جاءت هذه الدراسة تحت عنوان فاعلية التغطية الصحفية في تعزيز السلم الاجتماعي (دارفور أنموذجاً) وهى دراسة وصفية تحليلية بالتطبيق على صحيفتي الجريدة والانتباهة في الفترة من اول يناير ٢٠١٥م وحتى الحادي والثلاثين من ديسمبر ٢٠١٦م ، وهدفت الى التعرف علي الدور الذي لعبته الصحافة السودانية تجاه السلم الاجتماعي في إقليم دارفور، معرفة الإشكالات التي تواجه الصحافة في تلك الفترة بالتركيز علي موضوع السلم الاجتماعي ، الكشف عن المساحة التي خصصتها الصحف عينة البحث لموضوع السلم الاجتماعي في إقليم دارفور.

تم استخدام المنهج الوصفي الذي يناسب هذا النوع من الدراسات لما له من خاصية في جمع البيانات عن طريق الأدوات التي تم اختيارها وهى الملاحظة والمقابلة وتحليل المضمون ، وقد تم اختيار العينة القصدية ، وخلصت الدراسة الى عدة نتائج منها أن غالبية التغطية الصحفية لقضايا دارفور إخبارية ، افتقرت التغطية لأشكال التحقيق والحوار والمنوعات ، لم تركز الصحف على فرد مساحات واسعة لقضايا السلم الاجتماعي واقتصرت المساحة على الاخبار ، قضايا السلم الاجتماعي كانت حاضرة في الصحيفتين لكنه حضور لا يقدم معالجة لأنه لم يعتمد على التوعية والتثقيف والارشاد ، صحيفة الانتباهة كانت الأكثر تغطية لقضايا دارفور من صحيفة الجريدة ، كما جاءت التوصيات مركزةً على اهمية التنوير بثقافة السلام الاجتماعي وبناء برنامج توعوي يهتم بمشروع السلم الاجتماعي وكذلك الاهتمام بالصحفيين وتكامل علاقتهم مع الجهات الرسمية .

Abstract

This study has taken the effective press coverage fot Darfur region issues by applying on the journal of Al-jareeda, and it aims to know the role that Sudanese press has played towards the Darfur region issues. Knowing the problems which face the press in that period. Dicovering the swathe the journal has specialized research sample for Darfur issues subject and the study has used the descriptive way and the analyzing purport way. It has finished to several outcomes one of them is Darfur issue that doesn't make a priority for the press. The journals have taken Darfur issues from the news coverage perspective. The most resources in journalistic coverage are governmental. The journals carelessness of the different spotlighting means and focusing on the image. The study has recommended to the necessary of using the inquisitive investigation style to treat the war and peace issues, giving wide swathes for dialogues and saying the different points of view. Using the constructive criticism as one of the journalistic treatment. The focusing necessary on the outreach and directed subjects including the social peace issues and national unity

قائمة المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
١	البسملة	أ
٢	الآية	ب
٣	الإهداء	ج
٤	الشكر والعرفان	د
٥	مستخلص البحث	هـ
٦	Abstrac	و
٧	قائمة المحتويات	ز
٨	فهرس الجداول	ط
	الفصل الأول : الإطار المنهجي والدراسات السابقة	
٩	المقدمة	١
١٠	مشكلة البحث	٢
١١	أهمية البحث	٢
١٢	أهداف البحث	٢
١٣	تساؤلات البحث	٣
١٤	حدود البحث	٣
١٥	أدوات البحث	٣
١٦	مجتمع وعينة البحث	٤
١٧	مصطلحات البحث	٤
١٨	الدراسات السابقة	٥
	الفصل الثاني: التغطية الصحفية	
١٩	المبحث الأول: مفهوم الصحافة ونشأتها	١٢
٢٠	المبحث الثاني: مفهوم التغطية الصحفية	٢٨
٢١	المبحث الثالث: السياسة التحريرية	٦١
	الفصل الثالث: السِلْم الإجتماعي	
٢٢	المبحث الأول : السلم الاجتماعي	٦٩
٢٣	المبحث الثانى : الأمن والسلم الإجتماعي	٧٨

٢٤	المبحث الثالث : نماذج للتغطية الصحفية في دارفور	٩٣
	الفصل الرابع: قضية دارفور	
٢٥	المبحث الأول: الخلفية التاريخية لإقليم دارفور	١٠٣
٢٦	المبحث الثاني: الخلفية التاريخية للنزاع في إقليم دارفور	١١٥
٢٧	المبحث الثالث: أسباب النزاع في إقليم دارفور	١٣٣
	الفصل الخامس: الدراسة الميدانية	
٢٨	أولاً : نبذة عن مجتمع البحث	١٥٠
٢٩	ثانياً : الإجراءات المنهجية للدراسة	١٥١
٣٠	ثالثاً : عرض وتحليل البيانات	١٥٢
٣١	النتائج	١٥٨
٣٢	التوصيات	٢٠٣
٣٣	المراجع	
٣٤	الملاحق	

فهرس الجداول

الرقم	الموضوع	الصفحة
	عرض نتائج صحيفة الجريدة للعام ٢٠١٥م	
١	جدول رقم (١): التوزيع التكراري لفئة الأشكال التحريرية	١٥٨
٢	جدول رقم (٢): التوزيع التكراري لفئة اتجاهات المادة	١٥٩
	جدول رقم (٣): التوزيع التكراري لفئة وسائل الإبراز	١٦٠
	جدول رقم (٤): التوزيع التكراري لفئة القيم	١٦١
	جدول رقم (٥): التوزيع التكراري لفئة نوع المادة	١٦٢
	جدول رقم (٦): التوزيع التكراري لفئة موقع المادة من الصحيفة	١٦٣
	جدول رقم (٧): التوزيع التكراري لفئة المصدر	١٦٤
	جدول رقم (٨): التوزيع التكراري لفئة المساحة	١٦٥
	عرض نتائج صحيفة الإنتباهة للعام ٢٠١٥م:	
	جدول رقم (١): التوزيع التكراري لفئة الأشكال التحريرية	١٦٦
	جدول رقم (٢): التوزيع التكراري لفئة اتجاهات المادة	١٦٧
	جدول رقم (٣): التوزيع التكراري لفئة وسائل الإبراز	١٦٨
	جدول رقم (٤): التوزيع التكراري لفئة القيم	١٦٩
	جدول رقم (٥): التوزيع التكراري لفئة نوع المادة	١٧٠
	جدول رقم (٦): التوزيع التكراري لفئة موقع المادة من الصحيفة	١٧١
	جدول رقم (٧): التوزيع التكراري لفئة المصدر	١٧٢
	جدول رقم (٨): التوزيع التكراري لفئة المساحة	١٧٣
	عرض نتائج صحيفة الجريدة للعام ٢٠١٦م	
	جدول رقم (١): التوزيع التكراري لفئة الأشكال التحريرية	١٧٤
	جدول رقم (٢): التوزيع التكراري لفئة اتجاهات المادة	١٧٥
	جدول رقم (٣): التوزيع التكراري لفئة وسائل الإبراز	١٧٦
	جدول رقم (٤): التوزيع التكراري لفئة القيم	١٧٧

	جدول رقم (٥): التوزيع التكراري لفئة نوع المادة	١٧٨
	جدول رقم (٦): التوزيع التكراري لفئة موقع المادة من الصحيفة	١٧٩
	جدول رقم (٧): التوزيع التكراري لفئة المصدر	١٨٠
	جدول رقم (٨): التوزيع التكراري لفئة المساحة	١٨١
	عرض نتائج صحيفة الإنتباهة للعام ٢٠١٦م	
	جدول رقم (١): التوزيع التكراري لفئة الأشكال التحريرية	١٨٢
	جدول رقم (٢): التوزيع التكراري لفئة اتجاهات المادة	١٨٣
	جدول رقم (٣): التوزيع التكراري لفئة وسائل الإبراز	١٨٤
	جدول رقم (٤): التوزيع التكراري لفئة القيم	١٨٥
	جدول رقم (٥): التوزيع التكراري لفئة نوع المادة	١٨٦
	جدول رقم (٦): التوزيع التكراري لفئة موقع المادة من الصحيفة	١٨٧
	جدول رقم (٧): التوزيع التكراري لفئة المصدر	١٨٨
	جدول رقم (٨): التوزيع التكراري لفئة المساحة	١٨٩
	مقارنة نتائج صحيفتي الجريدة والإنتباهة للعامين ٢٠١٥م، ٢٠١٦م	١٩٠
	متوسط عبارات المحاور لصحيفتي الجريدة والإنتباهة	١٩٧
	اختبار تحلل التباين الأحادي (أنوفا)	١٩٨

المقدمة :

تعتبر وسائل الإعلام من أهم مؤسسات التشكيل الثقافي ، حيث اصبحت تغطي كل الجوانب الإنسانية وتشكل نظرة المجتمع وتمنحه المعيار الذي ينظر منه الي الأشياء بل وتدربه علي ذلك وتقدم له النتائج ، فهي تقرأ ،وتكتب ،وتروي ،وتبيع له وتشتري ، وأصبحت تقدم كل شئ ،تقدم الثقافة والتوجيه والمعلومة والترفيه إضافة إلي أنها تتميز بالاستمرار وتراكم التأثير والتنوع والتطوير والابتكار.

والواقع أنه لا توجد حقا حدود لتنوع وبراعة اساليب الاتصال التي استخدمها البشر فقد تطورت أشكال الاتصال ومحتوياته ووسائله المستخدمة وقد سعي الإنسان عبر التاريخ إلي تحسين القدرة علي تلقي واستيعاب المعلومات عن البيئات المحيطة به ،كما سعي في الوقت ذاته إلي زيادة وسرعة ووضوح وتنوع أساليب افراده في بث المعلومات وتناول الموضوعات .

وتواصل ذلك التطور حيث ارتقي الحس الثقافي درجات عليا في البقاع المختلفة فدخلت الأمة السودانية المضمار كغيرها من الشعوب عبر خطي حثيثة كانت بدايتها بدخول الصحفيين الأجانب في العهد التركي المصري .

إن الاهتمام بالسلم والسعي نحوه كان دائماً مطلباً إنسانياً، والمفاهيم المتعلقة بالسلم والحرب قديمة قدم الإنسان نفسه، وكان السلم ولم يزل حلماً للبشرية منذ عصور عديدة فقد عانت البشرية كثيراً من ويلات الحروب والصراعات والعنف والإرهاب لدرجة أن السلم يكاد يشكل استثناء في مواجهة قاعدة الصراع والحرب، وخاصةً في الوقت الحالي ونحن في الألفية الثالثة إذ نشهد تزايداً ملحوظاً في معدلات الصراعات والعنف بجميع أشكاله على الرغم من تطور الوعي بوحدة المصير الإنساني وبأهمية السلم كفرض من فروض التنمية والرخاء، وتعد الصحافة من أهم المظاهر الأساسية لممارسة الديمقراطية، وجودها يمثل ركن من أركان الحياة الديمقراطية، فللصحافة دور فعال ومهم جداً في قضايا السلم الاجتماعي .

ويأتي موضوع هذا البحث بعنوان (فاعلية التغطية الصحفية في تعزيز السلم الاجتماعي ،اقليم دارفور نموذجاً) بالتطبيق على صحيفتي (الإنتباهة و الجريدة) للتعرف على مدى مساهمة وسائل الإعلام في توصيل وتوضيح السلم وكذلك استعراض وجهات النظر المختلفة من خلال التغطية الإخبارية . التي تهم المجتمع، وفي عرض المقترحات والحلول لكل ما يتعلق بشؤون المجتمع، وتبصير الشعب بحقوقه، ويتعرض القارئ من خلالها إلى العديد من القيم والاتجاهات والآراء التي تغير سلوكه وتوجه نشاطه الاجتماعي وجهات متعددة.

مشكلة البحث :

إن بروز العديد من المشكلات القبلية والجهوية واستفحالها إلى أن وصلت مرحلة المواجهات المسلحة بين الأفراد والقبائل وعدم ظهور وسائل الاتصال في السودان وأهمها (الصحافة) والتي لم تقم بالدور المطلوب منها في تخفيف حدة الصراعات والتي ظلت تزداد مع مرور الزمن، في حين أن الصحافة في السودان لم تهتم بتلك القضايا وقد اهتمت بمناقشة وإبراز قضايا أقل منها أهمية، وعموما نلاحظ أن الصحافة والإعلام لم تعطي اهتماماً بقضية دارفور والسلم الاجتماعي وانطلاقاً من العوامل السابقة قامت هذه الدراسة لمعرفة الدور الذي تلعبه الصحافة لتعزيز السلم الاجتماعي في إقليم دارفور، قياساً بالظروف والعوامل التي يمر بها الإقليم، وما هو الدور الأمثل الذي يجب ان تؤديه الصحافة وتقوم به في هذه المرحلة.

أهمية البحث :

تأتي اهمية الدراسة من اهمية بناء الإنسان الواعي المتحضر في سلوكه، المتفهم لقضايا مجتمعه الحامل لهموم قضايا وطنه ويعمل جاهدا علي حلها بكل الطرق، والتي تهدف إلى بناء الإنسان الواعي في ذاته وعلاقته بالآخرين في الإطار الخاص وعلاقته مع المجتمع في الإطار العام، كما تنبع الأهمية من المعالجة الصحفية للقضايا الاجتماعية وأهمية السلام في الحفاظ على الأمن والأمان للمواطن ورتق النسيج الاجتماعي.

اهداف البحث :

إن الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو معرفة الدور الإعلامي للصحافة تجاه السلم الاجتماعي ودعم الثقافة المجتمعية في إقليم دارفور وتحقيقا للأبعاد الاجتماعية والسلوكية المكونة لشخصية الفرد وهويته ثقافيا واجتماعياً ونفسيا وانعكاس ذلك في المجتمع .

بالتركيز والتعرف علي النقاط التالية :

- التعرف علي الدور الذي لعبته الصحافة السودانية تجاه السلم الاجتماعي في إقليم دارفور
- معرفة الإشكالات التي تواجه الصحافة في تلك الفترة بالتركيز علي موضوع السلم الاجتماعي
- الكشف عن المساحة التي خصصتها الصحف عينة البحث لموضوع السلم الاجتماعي في إقليم دارفور .
- الخروج بتوصيات ومقترحات تهدف الي دور الصحافة السودانية في تعزيز السلم الاجتماعي ، وذلك علي ضوء ما تتوصل اليه الدارسة بإذن الله تعالي .

تساؤلات البحث :

تتلخص الدراسة في الإجابة على التساؤل الرئيسي والمتمثل في : ما هو دور الصحافة وفاعليتها في تعزيز السلم الاجتماعي وحل النزعات في دارفور؟

ويتفرع من هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية، أهمها:

١/ إلى أي مدى استطاعت الصحافة السودانية أداء دور إيجابي نحو السلم الاجتماعي في دارفور؟

٢/ ما حجم المساحة التي خصصتها الصحافة السودانية لموضوع السلم الاجتماعي في دارفور؟

٣/ ما هي المشكلات التي تواجه الصحافة السودانية في تناولها لقضايا السلم والوحدة الوطنية .

٤/ ماهي الأولوية التي تعطيها الصحافة السودانية لقضايا النزاعات وحلها في الاقليم

٥/ الأشكال الصحفية التي تم التركيز عليها (خبر، مقال، تحقيق، ..... إلخ) هل هي الشكل التحريري الانسب لطرح مثل هذه القضايا ؟ .

٦/ ماهي المعوقات التي تحول دون ان تؤدي الصحافة دورها المنوط بها في طرح هذا النوع من القضايا بالصورة المطلوبة.

حدود البحث :

حدود مكانية : تمثلها ولاية الخرطوم حيث تصدر الصحف التي تمثل عينة البحث

حدود زمانية : تمثلها الفترة من ١ يناير ٢٠١٥م الي ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ م

أدوات البحث :

الملاحظة: ويقصد بالملاحظة في مجال البحث العلمي المشاهدة الدقيقة لظاهرة من الظواهر أو مجموعة منها بالاستعانة بالأدوات والأجهزة والأساليب التي تتفق مع طبيعة هذه الظاهرة وذلك بهدف معرفة صفاتها وخواصها والعوامل الداخلة فيها (حسين، ١٩٩٥، ص١٨٣).

1) **المقابلة:** هي عبارة عن حوار وتفاعل لفظي شفوي يتم بين الباحث والمبحوث أو المبحوثين حول قضية معينة للوصول إلى محصلة معرفية محددة. (درار، ٢٠١٢م، ص٩٦). وتم استخدامها من خلال المقابلة التي قامت بها الباحثة مع العاملين داخل الصحف موضع الدراسة.

2) **تحليل المضمون:** هو أحد أساليب الإفادة من المعلومات عن طريق تحويلها إلى مادة قابلة للتلخيص والمقارنة والتحليل باستخدام التطبيق الموضوعي والمنهجي المنظم لقواعد التصنيف. (علم الدين، ٢٠١٢م، ص١٩). وتناولته الباحثة عن طريق استمارة تحليل المضمون المرفقة في الملاحق والتي طبقت علي الصحف عينة الدراسة.

مجتمع البحث :

إن مجتمع الدراسة المستهدف هنا يمثل الصحافة السودانية بإرثها التاريخي والذي يحتوي علي عدد من الصحف التي يتم طباعتها ونشرها وتوزيعها خلال اليوم والتي تصدر من دور النشر المعروفة والخاصة بكل صحيفة من الصحف السودانية.

عينة البحث :

عينة قصدية تمثلها صحيفتي الانتباهة والجريدة

مصطلحات البحث:

فاعلية لغةً: مصدر صناعي من فاعَل وتعني مقدرة الشيء على التأثير. (معجم المعاني)

اصطلاحاً: في مجال الاتصال فإن الفاعلية تعني مدى نجاح القائم بالاتصال في ممارسته لمهنته، وتقاس بمدى تأثيره في الجمهور الذين يتوجه إليهم، وفي أداء باقي عناصر عملية الاتصال بكفاءة عالية. (حجاب – ٢٠٠٣م – ص١٧٩٩)

التغطية الصحفية: التغطية الصحفية للأخبار يقصد بها عملية الحصول على البيانات والتفاصيل الخاصة بحدث معين والمعلومات المتعلقة به والإحاطة بأسباب وقوع هذا الحدث ومتى وقع؟ وأين وقع؟ وكيف وقع؟ وأسماء المشتركين فيه.. وغير ذلك من المعلومات والحقائق التي تجعل الحدث مالكا للمقومات والعناصر التي تجعله صالحاً للنشر (حجاب، ٢٠٠٤م، ص١٥٤).

تعزيز : تعريف كلمة تعزيز ورد في المعجم الفني ان تعزيز ،عزز(فعل خماسي لازم متعدي)تعززت مكانته بين أصدقائه :تقوت تشرفت ،تعزز الرجل بين اهله :صار عزيزا ،وعززت الجهود الساعية للسلام تكثفت وتضاعفت .(المعجم الفني)

وعزز يعزز والعز في الاصل :القوة والشدة الفعلية والإقناع (الشبكة العنكبوتية)

التعريف الاصطلاحي : التعزيز هو الحادث او المثير الذي يؤدي الي زيادة احتمال تكرار حدوث الاستجابة موضوع التعزيز (موقع الملتقي التربوي ،الرابط ٨٤١٥)

السلم الاجتماعي : عرفه البدوي بأنه " توافر الاستقرار والأمن والعدل الكافل لحقوق الأفراد في مجتمع ما، أو بين مجتمعات أو دول (البدوي،٢٠١١). وأيضا عرفه الغروي بأنه: "هو ذلك التعايش والاستقرار التام بين شعوب وأعراق مختلفة نتيجة التفاهم وحسن الجوار واحترام الراي الاخر وتقبل تعايش الاقليات مع بعضها وحل المشاكل بالاتفاق دون عنف". (الغروي،١٩٩١

الصّحافة لُغةً: عُرِّف لفظ الصّحافة لُغويّاً في أكثر من معجم؛ فَجاء في معجم المعاني الجامِع أنّ الصِّحافة: (مهنة من يجمع الأخبار والآراء وينشرها في صحيفة، أو مجلّة، والنّسبة إليها: صِحافيّ)،

وصِحافة الصُّور هي: (صحافة تعتمد أساساً على الصُّور)، أمّا الصِّحَافَةُ الوَطَنِيَّةُ فهي: (مَجْمُوعُ الْجَرَائِدِ، وَالنَّشَرَاتِ، وَالْمَجَلاَّتِ الَّتِي تَصْدُرُ فِي أَرْجَاءِ الوَطَنِ)، أمّا في قاموس المعجم الوسيط ومعجم اللّغة العربيَّة المُعاصِر فإنَّ لفظ صِحَافَة ورد على النحو الآتي: اخْتَارَ الصِّحَافَةَ مِهْنَةً: (العَمَلُ فِي الْجَرَائِدِ وَالْمَجَلاَّتِ وَوَسَائِلِ الإِعْلاَمِ؛ أَيْ تَتَبُّعُ الأَخْبَارِ، وَكِتَابَةُ التَّعَالِيقِ، وَالتَّحْقِيقَاتِ، وَالْمَقَالاَتِ)، وجاء أيضاً: الصِّحَافَةُ: (حِرْفَةٌ وَرِسَالَةٌ) (معجم المعاني الجامع، ٢٠١٧).

والصّحافة في معجم الرّائد هي: (فنّ إنشاء الجرائِد والمجلّات، وكتابتها) (علي كنعان، ٢٠١٤، ص ٤٧)، أمّا صَحافيّ وصِحافيّ فهو في معجم اللغة العربيّة المُعاصر كما يأتي: اسم منسوب إلى صَحافة وصِحافة: نشاط صِحافيّ، مَن يجمع الأخبارَ والآراء، وينشرها في جريدة أو مجلَّة (د. كريستل الأشقر، ٢٠١٧).

الصّحافة اصطِلاحاً: الصّحافة هي مهنة قائمة على جمع الأخبار، وتحليلها، والتحقُّق من مدى مصداقيّتها قبل تقديمها للجمهور، وتكون هذه الأخبار في معظم الأحيان مُتعلِّقةً بالأحداث المُستجِدّة؛ سواءً كانت سياسيّةً، أو ثقافيّةً، أو محليّةً، أو رياضيّةً، وغيرها الكثير من المجالات المُختلفة، وتُعدّ الصّحافة غذاء الفكر اليوميّ للإنسان؛ فهي تُتيح له معرفة ما يدور حولَه من مُستجدّات الأحداث في مختلف شؤون الحياة. وقال بورك الإنجليزيّ عنها: إنّها السّلطة الرّابعة، أمّا كلمة جورنال فهي تسمية غربيّة، تدلّ على الصُّحف التي تُنشَر يوميّاً (علي كنعان، مرجع سابق، ص ٤٨).

الدراسات السابقة :

اتخذت الباحثة عدد من الدراسات السابقة كمصادر تعين على تنفيذ هذه الدراسة، والدراسات السابقة المذكورة هي:

الدراسة الأولى :

بعنوان : (التغطية الإخبارية لمشكلة الجنوب فى الصحافة السودانية دراسة تحليلية لصحيفتى السياسة والأسبوع ١٩٨٦م – ١٩٨٩م) (عبد الحليم يعقوب ، رسالة ماجستير ، جامعة ام درمان الإسلامية)

يندرج هذا البحث ضمن البحوث الوصفية التي تستهدف تصوير وتحليل وتقويم خصائص مجموعة معينة او موقف معين يغلب عليه صفة التحديد، او دراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بطبيعة الظاهرة او موقف او مجموعة من الناس او مجموعة من الأحداث ، وهدفت الدراسة الى التعرف على كيفية معالجة صحيفتي السياسة والأسبوع لقضية جنوب السودان في الفترة من ١٩٨٦م – ١٩٨٩م ، وخلصت الدراسة الى عدة نتائج منها أن التحليل لحجم الأخبار التي تناولتها كل صحيفة أن التركيز كان على أخبار الحرب وأخبار السياسة الغالبة مع ضعف واضح في تناول اخبار التنمية ، كشف التحليل الكمي لمحتوى الصحيفتين عن وجود فروق كمية في مساحة أخبار الجنوب بين صحف العينة، عضد التحليل من القول بأن الالتزام بالموضوعية يصعب تحقيقه في كل الأحوال وظهر ذلك في صحف العينة تبايناً في النتائج بين الانحياز والحياد لصحيفة الأسبوع والحياد في صحيفة السياسة ، أظهر التحليلي تباين بين المصادر التي اعتمدت عليها الصحيفتين في تغطيتهما لمشكلة الجنوب باعتماد صحيفة الأسبوع على المصادر الوسيطة وصحيفة السياسة على المصادر الرفيعة بمتوسط اعتماد الصحيفتين على المصادر الوسيطة .

الدراسة الثانية :

بعنوان :(دور الصحافة السودانية في تعزيز الوعي بثقافة السلام دراسة تحليلية لصحيفتي الأيام والحياة في الفترة من ٢٠٠٥/١/١م وحتى ٢٠٠٦/١/١م) (رسالة ماجستير ، منال على احمد ، جامعة الجزيرة ، إسلام المعرفة) .

يندرج هذا البحث كذلك ضمن البحوث الوصفية التي تستهدف تصوير وتقويم خصائص مجموعة معينة او موقف معين يغلب عليه صفة التحديد ، ودراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بطبيعة الظاهرة او مواقف او مجموعة من الناس او مجموعة من الأحداث ، هدفت الدراسة لمعرفة كيفية معالجة الصحافة السودانية لثقافة السلام ، معرفة الرؤى التي تتبناها الصحافة السودانية في عكس قضايا المجتمع وتدعيم السلام ، تحديد المسارات التي تتشكل بمقتضاها مبادرات السلام في الصحافة السودانية مستقبلاً ، الوقوف على المرتكزات التي تسهم في دفع واستمرارية مسيرة السلام ، فتح المجال للباحثين للتعمق في دراسة مثل هذا النوع من المواضيع والظواهر والتعمق فيها ، خلصت الدراسة الى عدة نتائج منها أن الصحافة السودانية عجزت عن تعريف هوية السودان الثقافية الشيء الذى صعب من إحداث نقلة نوعية في ترسيخ مفهوم ثقافة السلام لدى الصحفيين أنفسهم ، امتازت الوسائل المطبوعة عن غيرها من وسائل

الاتصال الأخرى في سيطرتها على أفكار واتجاهات القارئ بما لديها من ميزات التنوع والشمول من خلال تغطيتها للقضايا والموضوعات المختلفة بأسلوب ينبه حاجات الشرائح المجتمعية ، فجرت الصحافة السودانية من خلال دورها الحيوي الطاقات الكامنة لدى الشعب وحركت قدراته وبثت القيم وأشاعت المفاهيم وقادت حركة البناء الوطني في مختلف مراحلها ، تبنت الصحافة السودانية برامج بناء الثقة وبرامج ثقافة السلام وفقاً لسياسات شاملة وموحدة متخذة التنوع الثقافي والنوعي مرتكزاً للتكامل والتكافل والوحدة ، قامت الصحافة السودانية بتعزيز وشجيع الأدوار المختلفة التي تقوم بها القوى لبناء السلام في المجتمع وتأثير ثقافته ..

الدراسة الثالثة :

التغطية الإخبارية لازمة دارفور

(بالتطبيق علي إذاعة البي بي سي العربية في الفترة (٢٠٠٧ _٢٠٠٨) ' (اخلاص خليفة عبد الكريم ، رسالة دكتوراه ،جامعة امدرمان الإسلامية .)

هدفت الدراسة لمعرفة الدور الذي تقوم به الإذاعات الدولية (البي بي سي) في اوقات الازمات من خلال تغطيتها الإخبارية للأزمة السياسية في اقليم دارفور ومعرفة اعتماد المستمعين عليها من خلال تعرضهم للمضامين الإخبارية ، واستخدمت الدراسة المنهج التاريخي ،المنهج الوصفي ، المنهج المقارن ، وخلصت الى عدة نتائج منها اكدت الدراسة ان كل افراد العينة يتوفر لديهم جهاز للاستماع للاذاعة بنسبة ١٠٠% وان تكنلوجيا الاتصال ساعدت في التنوع في وسائل الاستماع للاذاعة ، هذا مؤشر يدل علي أن الإذاعة واسعة الانتشار وهذه ميزه ايجابية لأفراد العينة تمكنهم من الاستماع للإذاعة في اي زمان ومكان ، اظهرت الدراسة ان اكثر من نصف افراد العينة يعتقدون المصداقية في إذاعة البي بي سي هذا يدل علي ان علي ان الإذاعة لازالت تقوم بالمصداقية ، كشفت الدراسة ان نسبة ٧٧% من المبحوثين يفضلون البرامج الإخبارية وهي اعلي نسبة وتحتل المرتبة الأولي هذا يدل علي اهمية الأخبار وردود الفعل التي تثيرها البرامج الاخبارية في اوقات الازمات مما يؤدي ان الخبر اهم العناصر التي يعتمد عليها الإعلام بتزويد الجماهير بما يهمهم من اخبار ، اظهرت الدراسة ان نسبة ٦٧% من المبحوثين يفضلون نشرات الاخبار وتحتل المرتبة الاولي وهذال يدل علي اهمية علي اهمية الخبر ومدي تأثيره في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية الي جانب اثاره النفسية وانه لازال اهم فنون الإعلام تأثيرا في الرأي العام .

الدراسة الرابعة :

اتجاهات المقالات الصحفية في تعزيز مفهوم السلام في دارفور بالتطبيق علي صحيفتي اخبار اليوم والصحافة في الفترة ٢٠٠٩ _٢٠١١،م

(رسالة دكتوراه خالد احمد الحاج ، جامعة امدرمان الإسلامية)

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي الذي يصف الظاهرة (قضية دارفور)الي جانب المنهج التحليلي الذي بواسطته يتم التحليل العلمي لقضية دارفور وتعتبر هذه المناهج هي الاكثر استخداما في بحوث الاعلام حيث يمكن استخدامها لتحقيق اهداف عديدة قد تكون وصفية او تحليله .المقابلات الشخصية والوثائق .

الدراسة الخامسة :

دور الصحافة السودانية في دعم الوحدة الوطنية (دراسة وصفية تحليلية لصحيفة اخبار اليوم في الفترة من ابريل ١٩٩٦_م حتي ٢٠٠١، ، ناهد حمزة محمد صالح، رسالة دكتوراه ، جامعة امدرمان الاسلامية)

استخدمت الدراسة المنهج المتكامل الذي يشتمل علي عدة مناهج مثل المنهج الوصفي ،منهج المسح ، المنهج التاريخي والمنهج المقارن ، وخلصت الى عدة نتائج منها الواقع السياسي للصحافة السودانية وإمكانيتها المتاحة التي حكمتها فترة الدراسة ، فأن الحوار الصحفي لعب دورا كبيرا ومؤثرا في القضايا السياسية المختلفة وقد تصدرت الموضوعات التي تدعو للوحدة الوطنية والحوار السياسي ، ما طرحته الصحافة السودانية في الفترة ما بين ٢٠٠٥ _٢٠٠٦ م كان له الأثر الواضح في توجيه مستقبل الحكم في السودان خاصة بعد تحقيق السلام ، المساهمات الصحفية التي طرحها الحوار في اطار دعم الوحدة الوطنية عبارة عن مساهمات ايجابية حيث دعت كل عينات الدراسة الي التأكيد علي الوحدة الوطنية والسلام وطالبت بتحقيقها وكذألك الحال في سلام دارفور وسلام شرق السودان ، انفردت صحيفة اخبار اليوم بطرحها للقضايا الساخنة من خلال الحوار الحر الصريح ويكاد أن يشكل الحوار بالصحيفة اعلي نسبة بعد الخبر مباشرة علي عكس الراي العام التي اعطت الحوار اهمية متفاوتة بعد الخبر والتحقيق ثم التقرير .

النظريات الداعمة للبحث :

نظرية حارس البوابة:

يرجع الفضل إلى عالم النفس النمساوي الأصل، والأمريكي الجنسية "كرت لوين" في تطوير ما أصبح يعرف بنظرية "حارس البوابة" الإعلامية، فدراسات "لوين" تعتبر من أفضل الدراسات المنهجية في مجال حراسة البوابة .

يقول لوين:" أنه على طول الرحلة التي تقطعها المادة الإعلامية حتى تصل إلى الجمهور هناك نقاط أو (بوابات) يتم فيها اتخاذ قرارات بما يدخل وما يخرج، وأنه كلما طالت المراحل التي تقطعها الأخبار حتى تظهر في وسيلة الإعلام، ازدادت المواقع التي يصبح فيها متاحاً لسلطة فرد أو عدة أفراد تقرير ما إذا كانت الرسالة ستنتقل بنفس الشكل أو بعد إدخال بعض التغييرات عليها، لهذا يصبح نفوذ من يديرون هذه البوابات والقواعد التي تطبق عليها، والشخصيات التي تملك بحكم عملها سلطة التقرير، يصبح نفوذهم كبيراً في انتقال المعلومات (مكاوي، العبد، ٢٠٠٨، ص ٢٩٦) ." إذا فنظرية "حارس البوابة" هي في الواقع دراسة تجريبية ومنتظمة لسلوك أولئك الأفراد الذين يسيطرون في نقاط مختلفة، على مصير القصص الإخبارية.

وحارس البوابة هو شخص المخوّل أو صاحب الامتياز والمتمتع بصلاحيات أو نفوذ تسمح له بالتحكم في الرسالة الإعلامية ويصبح هنا هو صاحب القار في تمريرها للمتلقي من عدمه وكذلك تعديلها أو حذف بعض مضامينها وحتى حذفها تماما.

دراسات ما بعد نظرية حارس البوابة:

أجريت في الخمسينيات سلسلة من الدراسات الهامة التي ركزت على الجوانب الأساسية في عملية "حراسة البوابة " بدون أن تستخدم بالضرورة هذا الاصطلاح. قدمت تلك الدراسات تحليلا وظيفيا لأساليب السيطرة، أو التنظيمي أو الاجتماعي في حجرة الأخبار، و الإدراك المتناقض لدور العاملين بالصحف ومصادر أخبارهم والعوامل التي تؤثر على اختيار المحررين وعرضهم للأخبار.

ومن بين هذه الدراسات نجد دراسة الباحث الأمريكي "واتر جبالتي قام بها سنة ١٩٥٦ حول محرري الأنباء الخارجية في ١٦ جريدة يومية بولاية "واسكونس" والتي تستقبل وكالة "اشوسيايتد برس" فقط.

وقد أظهرت دراسات "جبير" أنه إذا كان المحرر يختار عينة ممثلة مما يصله من أنباء يمكن أن نقول أنه قد وُفِق في أداء عمله، وقال أنه يمكن، عن طريق ملاحظة الأسلوب الذي يختار بمقتضاه المحرر أنباءً لفترة لا تزيد عن أيام قليلة أن نتنبأ بما قد يختاره في يوم آخر وكان الأمر المشترك بين جميع محرري الأنباء، الذين لاحظهم "جبير"، هو أن الضغوط التي يفرضها الواقع البيروقراطي، والعمل في حجرة الأخبار يعتبر من أقوى العوامل تأثيراً، فمحرر الأنباء الخارجية يعمل دائماً حساباً للضغوط الميكانيكية في عملة أكثر مما تشغله المعاني الاجتماعية ووقع الأخبار، باختصار، كانت ظروف

إخراج الصحيفة والروتين البيروقراطي والعلاقات الشخصية في داخل حجرة الأخبار تؤثر أساساً على عمل ذلك المحرر. وقد أظهرت دراسات "جبير" حقيقتين تبعثان على القلق :

أولاً: أن محرر الأنباء الخارجية كأن في سلوكه الاتصالي سلبيا ولا يلعب دورا فعالا كقائم بالاتصال، فهو لا يدرس بشكل انتقادي الأنباء التي تصله برقيا. وهناك بعض الدلائل التي تشير إلى أن محرر الأنباء الخارجية كصحفي يعمل ملازما لمكتبه، وقد تختلف دوافعه عن المخبر الذي ينتقل من مكان إلى آخر، لكي يجمع الأخبار، ويؤثر هذا بالتالي على ما يختاره ذلك المحرر من أنباء، وربما كان محرر الأنباء الخارجية كسولاً أو أصبح كسولاً لأن رؤساءه لا يشجعونه على أن يصبح أكثر نشاطاً، وبشكل عام فهذا المحرر لا يختار برقياته بشكل يظهر أنه يقيّم ما يقدمه بشكل نقدي.

ثانياً: أن محرر الأنباء الخارجية، كقائم بالاتصال، ليس لديه إدراك حقيقي لطبيعة جمهوره، ولهذا فهو لا يتصل بذلك الجمهور في واقع الأمر، وإذا كانت المهمة الأساسية للصحيفة هي تقديم تقرير هادف عن الظروف المحيطة، من أجل خدمة القارئ، فيمكن أن نقول أن هذه المهمة كانت تؤدى فقط بالصدفة. (رشتي، ١٩٨٧، ص ٣٠٨-٣١٠)

فالصحيفة لم تعد تدرك أن هدفها الحقيقي هو(خدمة) جمهور معين أو الجمهور بشكل عام، وذلك لأن المجموعة التي تقوم بجمع الأخبار والنظام البيروقراطي كثيراً ما تحدد الأهداف، أو تحدد ما يظهر في تلك الجريدة، لهذا يرى "جبير" أنه بدون دراسة القوى الاجتماعية التي تؤثر على عملية جمع الأخبار لا نستطيع أن نفهم حقيقة تلك الأخبار.

1) نظرية المسئولية الاجتماعية

أكدت النظريات الخاصة بالعلاقة بين الفرد ووسائل الإعلام، على أن تحديد هذه العلاقة ونتائجها، يتحكم فيها الفرد إلى حد كبير من خلال تأثير العوامل الاجتماعية والنفسية في تحديد دوافع الاستخدام وإدراك المعاني.(بلقاسم، ٢٠٠٧، ص ٢٧)

إن الاستخدام المخطط لوسائل الإعلام في المجتمع، يشير إلى تأثير وسائل الإعلام في المجتمع، ويمكن أن يلمس الجميع ذلك، من خلال الملاحظة المباشرة لمجالات التغير في المعرفة والسلوك على المستوى الفردي والجماعي في علاقتهم بوسائل الإعلام أثناء التعرض لها، مما يؤدي إلى تغييرات على المستوى الاجتماعي وفي البناء الثقافي واتجاهاته.(عبدالحميد، ٢٠٠٠، ص٢٤٥)

وفي مواجهة جنوح الصحف في ظل نظرية الحرية – التي نشأت في وعاء الإعلام بالولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية – إلى الإثارة والخوض في أخبار الجنس والجريمة، وإساءة استخدامها للحرية، بدأ البحث عن تقييد الحرية في ظل النظم القائمة على الاقتصاد الحر، فظهر معنى الحرية القائمة على المسؤولية. وظهرت القواعد والقوانين التي تجعل الرأي العام رقيبا على آداب المهنة وسلوكها.(حمزة، ١٩٥٦، ص١٢٠-١٢١)

ويرى أصحاب هذه النظرية أن الحرية حق وواجب ومسؤولية في نفس الوقت، وأن على وسائل الإعلام في ظل هذه النظرية أن تخدم النظام السياسي القائم عن طريق الإعلام وعن طريق المناقشة

الحرة المفتوحة في كافة المسائل التي تهم المجتمع، وعلى وسائل الإعلام تقع مسؤولية تنوير الجماهير بالحقائق والأرقام حتى تستطيع هذه الجماهير إصدار أحكام متزنة وصحيحة على الأحداث العامة، وعليها أيضا أن تراقب أعمال الحكومة والشركات والهيئات العامة صيانة لمصالح الأفراد والجماعات. هذه هي المسؤولية التي تقع على وسائل الإعلام في ظل هذه النظرية إلى جانب الإعلان والترفيه.(محمد، ١٩٨٦، ص ٢١٦)

ووسائل الإعلام حسب نظرية المسؤولية الاجتماعية، متحررة من كل عناصر الإكراه، على الرغم أنها ليست متحررة من كل الضغوط، كما أنها حرة في تحقيق الأهداف المنوطة بها وهي حاجات المجتمع. ولتحقيق غاياتها يجب أن تكون لديها التسهيلات الفنية والقوى المادية والقدرة على الوصول إلى المعلومات.

وترى هذه النظرية أن الحكومة يجب أن لا تسمح فقط بالحرية، ولكن يجب أن تعمل بنشاط لترويجها والمحافظة عليها. فالحكومة باعتبارها أقوى قوة حقيقية تحتكر القوة المادية في المجتمع المعاصر، هي الجهة الوحيدة التي يمكن أن تضمن عمل وممارسة الحرية بكفاءة داخل المجتمع. (بلقاسم، ٢٠٠٧، ص ٥١).

الفصل الثاني

مفهوم الصحافة

المبحث الأول: مفهوم الصحافة ونشأتها

المبحث الثاني: مفهوم التغطية الصحفية

المبحث الثالث: السياسة التحريرية

المبحث الأول

مفهوم الصحافة ونشأتها

عرف العلماء الصحافة لغة بأنها مستوي من التعبير يتميز عن كل من الأسلوبين الأدبي والعلمي حيث يقف الصحفي في هذا المستوي وينظر للأحداث والوقائع نظرة غيرية لا ذاتية قائمة علي المنفعة التي تعود علي المجتمع، وتعبيره عنها لا يشترط فيه جمال الأدب الخالص ولا دقة العلم الخالص لأنه إنما يعبر بلغة الحياة اليومية بكل بساطة ووضوح وحيوية ومن هنا كان الصحفي واحدا من أقدر الناس علي الإفهام الجماهيري علي أوسع نطاق مستطاع (خليل، وآخرون، ١٩٩٩م، ص٢).

لذلك كان للصحافة دور كبير منذ ظهورها في تنمية الوعي الجماهيري والمستوى الثقافي للأمم، وشملت الصحافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. كما أنها تأثرت بالمحطات التاريخية وكان لذلك أثراً واضحاً وملحوظاً وعبرت عن وجودها وأهميتها وفعاليتها البالغة والهامة في المجتمع وتصدرت بذلك كسلطة رابعة. والسودان كسائر الدول تأثر بتطور الصحافة وشهد مراحل ومحطات تاريخية عدة أثرت في تقرير مصير الأمة.

ولذلك نجد أن مفهوم الصحافة قد اتخذ أبعاداً جديدة مع تطور الممارسة الصحفية ونمو الدارسات الصحفية، بحيث لم يعد هناك مفهوم واحد للصحافة يمكن أن يتفق عليه الجميع. (أبوزيد، ١٩٩٧م، ص٣٧).

مفهوم الصحافة:

الصحافة هي جمع الأخبار ونشرها، وتنشر المواد المتصلة بها من مطبوعات مثل الجرائد والمجلات والصحافة لذلك هي صناعة الصحفي والصحافيون هم القوم الذي ينتسبون إليها، ويعملون بها وكان أول من استعمل لفظ الصحافة بمعناها الحالي الشيخ نجيب حداد منشئ جريدة "لسان العرب" في الإسكندرية (همام، ١٩٨٨م، ص١٢)

لكي نتعرف إلى الصحافة كمفهوم علينا الإحاطة بمختلف المداخل والمحددات التي تتعلق بهذا المفهوم، ومن أجل ذلك ارتأت الدراسة بأن تتحدث عن العلاقة بين الصحافة والإعلام، ومن فيهما يمثل الفضاء الأوسع للآخر؟، وهل هناك في حقيقة الأمر اختلاف بينهما أم لا؟

عند الحديث حول هذا الموضوع فانه تبرز عدة اتجاهات وتيارات تختلف فيها الآراء وتتنوع. فهناك من يرى عدم وجود فارق بينهما، وهناك من يرى أن الإعلام يمثل الفضاء الأوسع الذي انبثقت منه الصحافة أساسًا، ومنهم من يضم وسائل الإعلام الحديثة التي ظهرت مطلع القرن العشرين وصولا إلى عصر الفضائيات والانترنت.

ويرى كثير من خبراء الإعلام أن الإعلام والصحافة شيء واحد، ولا تقتصر كلمة صحافة على المواد المطبوعة، وإنما تشمل وسائل الإعلام كافة، ويرى آخرون أن الصحافة هي أحد أجهزة الإعلام والاتصال الرئيسة وأقواها أثرا وتأثيرًا.

الإعلام بمعناه العام يعني نقل المعلومات وتبادلها، وهذا يقودنا لوجود فرق كبير بين الصحافة والإعلام، فالإعلام أقدم من الصحافة وأشمل وفي هذا السياق يقول الدكتور فاروق أبو زيد: "الإعلام أقدم من الصحافة فقد نشأ منذ ظهرت الحاجة إلى نقل المعلومات وتبادلها، أي مع بدء الحياة الاجتماعية للإنسان، في حين أن الصحافة لم تظهر إلاّ مع اكتشاف المطبعة (أبوزيد، ١٩٩٧م، ص٤). وبهذا يكون الإعلام هو الفضاء الأوسع الذي يتسع معناه للصحافة بحيث تكون من إحدى وسائله، ولكن لكل واحد منها هويته الخاصة التي تميزه من غيره من وسائل الإعلام.

الصحافة المطبوعة:

الصحيفة بكسر الصاد من صحيفة وجمعها: صحائف أو صحف، والصحيفة مجموعة من الصفحات، والصحف والصحائف هي: الكتاب بمعنى الرسالة والصحيفة أو الصفحة هي القرطاس المكتوب أو ورقة الكتاب بوجهيها، وورقة الجريدة هي وجهان أي صفحتان فسميت صحيفة ومنها جاءت كلمة: صحافة والمزاول لها يسمى صحفيا بكسر الصاد ، ونسمى الصحافة في الإنجليزية journaliser من الأصل journal أحد مشتقات كلمة jour لفرنسية ، أي يوم وكلمة journal في الفرنسية تعني في الاساس يومي من يوم (همام، ١٩٨٨م، ص١٢).

من الاستعراض السابق لمفهوم الصحافة وعلاقتها بالإعلام، يتبين لنا أن الصحافة تعني كل ما هو مطبوع، وأن الإعلام هو الكل والفضاء الأوسع، والصحافة هي من إحدى وسائله مع حفاظ كل واحد منهما على هويته الخاصة، ولكن هل ذلك يعني أن كل ما هو خارج من الطباعة يطلق عليه صحافة؟ سنقوم بمناقشة هذا السؤال، والإجابة عنه، لكي نستطيع التعرف أكثر إلى الصحافة المطبوعة كمفهوم، ولا سيما أنه يعد أحد المفاهيم الأساسية لهذه الدراسة.

هناك من عرّف المطبوع على أنه: "مجموعة من أوراق صادرة عن مطبعة تعد مطبوعًا مثل الجرائد والكتيبات والكتب والنشرات والمطبوعات والجداول والملصقات، وبعض هذه المواد المطبوعة بشكل دوري ومنتظم (موقع با بيروت،٢٠٠٨، ص٣). هذا التعريف خاص بالمطبوع بشكله العام؛ أي أن كل ما هو صادر عن مطبعة يعد مطبوعًا، لذا يعد هذا التعريف فضفاضا إلى حد ما، ولا يتصف بالدقة المطلوبة لأنه يفتقر إلى الخصوصية.

وقد عدّ الدكتور إجلال خليفة الصحافة المطبوعة قسمًا من أقسام الصحافة، ففي هذا يقول: "تنقسم الصحافة إلى عدة أقسام تتفرع بدورها إلى نوعيات أقل، تحدد الخطوط العريضة لمعنى الصحافة، ومهمتها، والقسم الأول منها، هو الصحافة المطبوعة التي تتكون من الصحف اليومية والنصف أسبوعية

والمجلات بأنواعها الكثيرة المتعددة الدورية والأهداف والسياسات، والكتب والكتيبات ومنشورات وملصقات وما إليها (خليفة، ١٩٧٦م، ص٥٥). وعلى هذا النحو فان الصحافة المطبوعة تضم الوسائل التي تستخدم الكلمة المطبوعة، والمكتوبة بوجه عام، والتي تعد الصحافة اليومية في مقدمة الصحافة المطبوعة.

وهناك من يسميها الصحافة الورقية المطبوعة التقليدية، (صالح ومحمود،٢٠٠٤م، ص١) في إشارة منه لاعتمادها على الورق المطبوع التقليدي في نقل محتوياتها للقراء. وهناك من يعدها "وسيلة من وسائل الإعلام، وأطلق عليها الوسائل المطبوعة التي تشمل، حسب رأيه، الصحف، والمجلات، والدوريات، والكتب، والنشرات، والكتيبات، واللافتات، والملصقات "(طلعت، ١٩٨٣م، ص٧). وذكر الكثير من وسائل الإعلام الأخرى، مثل السمعية والبصرية والاثنتين معًا، وعدها جميعًا من وسائل الاتصال الجماهيري.

وعند الحديث عن الصحافة المطبوعة، فإننا نقترب بهذا المعنى إلى الصحيفة أو المجلة بمعزل عن وسائل الإعلام الأخرى، ويرجع ذلك لمطابقتهما للخصائص والمعايير الموضوعة من قبل باحثين وأكاديميين إعلاميين. فمثلاً اشترط الباحث الألماني اتوجروت عام ١٩٣٨م خمسة معايير أساسية تميز الصحيفة بالذات من غيرها من وسائل الإعلام الأخرى وهذه المعايير هي: (موقع يا بيروت الالكتروني،٢٠٠٨م،ص١).

1) أن تنشر بشكل دوري لا يتجاوز أسبوعا.
2) أن تطبع بآلات طباعة.
3) أن تكون متاحة لجميع شرائح المجتمع وفئاته.
4) تنوع المحتوى ليشمل كل ما يهم الجماهير بكافة طوائفها.
5) أن تعالج قضايا معاصرة في وقت صدورها مع شيء من الاستمرارية.

وسار معه، بالاتجاه نفسه، مؤرخ الصحافة الأمريكي أدوين ايمري (موقع يا بيروت الالكتروني،٢٠٠٨م، ص٢). مع تأكيده على عامل الصدور وثباته، وأن يستطيع قراءتها كل من تلقى تعليمًا عاديًا، مع اتفاقه الكامل لجميع المعايير التي طرحها اتوجروت. يبدو أننا نقترب أكثر من اعتبار الصحافة المطبوعة قاصرة فقط على الصحيفة والمجلة ولا شيء آخر معهما. قد يكون هذا صحيحًا إلى حد ما تحديدًا قبل أن تقوم الدراسة بمراجعة الآراء الواردة حول هذه النقطة بالذات. فقد وجدت الدراسة من يضيف إلى ذلك وسائل أخرى تتعدى الصحيفة والمجلة، لتشمل وسائل أكثر تقدمًا، وتحاكي تقنيات هذا العصر، فموسوعة انكارتا الصادرة على الشبكة العنكبوتيه تقول: "إن الصحافة الأصلية تتضمن فقط المواد المطبوعة، مثل الجرائد والمجلات والدوريات، ولكنها في القرن العشرين تتضمن وسائل أخرى مثل الراديو والتلفاز وخدمات شبكات الحاسبات الالكترونية"(موقع يا بيروت الالكتروني،٢٠٠٨م، ص٥).

ولكي نكون قادرين على فهم حقيقة ذلك لابد من بيان تعريف الصحيفة أولاً ليسهل علينا تحديد فيما إذا كانت الصحافة المطبوعة تقتصر على الجرائد والمجلات فقط ام لا؟.

الصحيفة (تعريف ومفهوم):

يعرف المعجم الوسيط الصحيفة بأنها: "إضمامة من الصفحات تصدر يوميًا أو في مواعيد منتظمة بأخبار السياسة والاجتماع والاقتصاد والثقافة وما يتصل بذلك" (أديب، ٢٠٠٠م، ص١٠). ويتصف هذا التعريف بالبساطة مكتفيًا بوصف سمات الصحيفة بكونها مجموعة من الأوراق تضم أخبارًا متنوعة، والموسوعة الحرة "ويكيبيديا" تسير وفق هذا التعريف مع إضافة تنوع محتوى الصحيفة فعرفتها بأنها: "إصدار يحتوي على أخبار ومعلومات وإعلانات، وعادة ما تطبع على ورق زهيد الثمن، يمكن أن تكون الصحيفة صفحة كاملة أو متخصصة وقد تصدر يوميّا أو اسبوعيّا "(**صحيفة** .موقع ويكيبيديا، الموسوعة الحرة) بهذا التعريف تطلق ويكيبيديا مصطلح صحيفة، بغض النظر عن طبيعة محتواها. ويوافق هذا التعريف الدكتور أديب خضور، لكنه يضع شرطًا لصلاح ذلك وهو أن يتعلق المحتوى بالوقائع والأحداث الراهنة فعرف الصحيفة بناءً على ذلك بأنها: "مطبوعة دورية، غالبًا ما تكون يومية تتضمن موادّ تتعلق أساسًا بالوقائع والأحداث الراهنة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والرياضية..." (أديب، مرجع سابق، ص١) وفي تعريف آخر للدكتور محمد سيد محمد، نجده يدمج فيه الصحيفة مع المجلة، مبينًا بعض السمات الفارقة بينهما حيث يقول إنها: "تعبير يشمل الجريدة والمجلة معًا إلا أنهما تختلفان بالشكل والمضمون والفترة الزمنية لتتابع الصدور" (محمد سيد،١٩٨٥م، ص٨). ويذكر الدكتور محمد أن تحديده هذا يساعد على التفرقة بين النشرة والمجلة وإمكانية إدراك التطور القانوني لتعريف الصحيفة.

ومن التعريفات السابقة نستطيع الخروج بالخصائص المميزة للصحيفة من خلال النقاط التالية: (أبوعياش، ٢٠٠٨م، ص٢٤).

1) الصحيفة مجموعة من الصفحات تصدر وفق تصميم معين يميزها من باقي المطبوعات الأخرى.
2) تستخدم آلات الطباعة لإنتاجها.
3) تتسم بالانتظام الزمني ودورية الصدور.
4) تحتوي على مواضيع تحاكي آخر المستجدات والتطورات في مختلف المعارف والعلوم.
5) تأتي في مقدمة الصحافة المطبوعة وتعد وسيلة من وسائل الاتصال والإعلام.

تستخلص الباحثة من التعاريف والمفاهيم السابقة للصحافة "أن الصحافة تشمل في مفهومها المطبوعات من الصحف والمجلات والدوريات والكتب والكتيبات والإعلانات والنشرات، التي تتضمن مواد ومواضيع تحوي الوقائع والأحداث اليومية الراهنة للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والرياضية والأمنية وكل ما يتعلق بجوانب الحياة اليومية. أما مفهوم الصحيفة فهي إصدار

مطبوع ورقي منتظم وفق تصاميم معينة تحتوي على مواد ومواضيع تصدر بصورة يومية أو أسبوعية أو شهرية"

فالصحافة المكتوبة هي في النهاية صدى لأفكار وأذواق قراءها أكثر بكثير مما هي رجع لأراء أو اختيارات محرريها، والصحافة لا تزال تعيش في الغالب مع ذكريات عصرها الذهبي في القرن التاسع عشر حيث كانت الوسيط المشترك بين الأفراد ومجموعات الفكر السياسة أو المصالح الاقتصادية، التي كانت تخاطب جماعات قليلة الثقافة وبالتالي كبيرة التجاوب. (بيار، المرجع السابق ص ٧١)

فالغاية من الصحافة هي جمع الأخبار التي تمس بالصالح العام، والأخبار هي الحجر الأساسي في بناء الصحافتين القديمة والحديثة، وعن هذه المادة تصدر جميع المواد الصحفية الأخرى، وجميع ألوانها كالمقال التعليق، التحقيق والحديث... غير أنه من الخطأ أن نظن أن نشأة الصحافة مرتبطة بنشأة المطبعة، فالأصح أن يقال الصحافة مرتبطة بالصفات الإنسانية والاجتماعية في نفوس البشر.(عبداللطيف، ١٩٦٤م، ص٥٠).

نشأة الصحافة السودانية:

تختلف نشأة الصحافة في السودان عن غيرها من الدول الأفريقية والعربية فإذا كانت الصحافة قد نشأت على يد الأوربيين في أفريقيا وعلى يد الوطنيين والمتعلمين في الدول العربية فإنها نشأت في السودان على يد الأجانب المواليين للإنجليز ذلك إذا اعتبرنا أن صحيفة (السودان) هي أول صحيفة تصدر في السودان فأصحابها هم أصحاب جريدة المقطم التي كانت تصدر في مصر (فارس نمر وشركائه) وهم من المهاجرين اللبنانيين الذين عملوا بالصحافة في مصر والسودان، وقد سبق أنشا صحيفة (السودان) أشكال صحفية لا يمكن اعتبارها صحفا بالمعنى العلمي للصحافة فإذا كان مفهوم الصحيفة يعني الورق والطباعة وجمهور القراء فإن الأشكال الصحفية التي ظهرت قبل ظهور (السودان) لا ينطبق عليها هذا المفهوم، فلا نعتبر مثلا أن منشورات المهدية عام ١٨٨٥م نوعا من الصحف وقد جمعت هذه المنشورات في مجلات سميت منشورات المهدية وفي المقابل كانت هناك منشورات معادية للمهدية تصدر في سواكن شرقي السودان، وفي عام ١٨٩٦م صدرت نشرات عن الاحتلال الإنجليزي تتضمن أنبا الجيش الغازي المحتل منها نشرتي دنقلا نيوز Dongla news وجورنال حلفا Halfa journal وفي السابع من مارس ١٨٩٩م ظهر العدد الأول من صحيفة الجازيتة متضمنا نص الاتفاقية الثنائية بين مصر وبريطانيا بشأن إدارة السودان وقد صدرت جازيته السودان في أربع صفحات من الحجم الصغير وجاء في العدد الأول ما يلي (تصدر هذه الجازيته عن حكومة السودان لنشر القوانين واللوائح والإعلانات الصادرة منها لحسن توجيه أهل السودان وإرشادهم بنظام الحكومة الرشيدة وثمن النسخة ٥ مليمات وإنها على استعداد لنشر الإعلانات التجارية، في السنة الأولى كانت تصدر مرتين في الشهر وبعد ذلك صارت تصدر مرة واحدة. (عبداللطيف، ب ت، ص١٨).

تعتبر الغازيته مشابهة للوقائع المصرية ويرى بعض الباحثين أنها جز مكمل لخطة بريطانيا في احتلال السودان فهي تعتبر وسيلة اتصال بين الإدارة البريطانية وأهل السودان، وهكذا ظهرت قبل صحيفة السودان أشكال صحفية ولم تكن هناك صحف بالمعنى العلمي للصحيفة وإن كان بعض الباحثين يؤرخون لنشأة الصحافة في السودان بهذه الغازيته (GAZETE) وهي في الواقع كانت مجرد مطبوع ينشر القوانين واللوائح الحكومية والتعيينات الخديوية والتلغرافات الرسمية ويستند الباحثون الذين يعتبرون الغازيتة بداية ظهور الصحافة في السودان على أنها كانت منتظمة الصدور وتطبع وتوزع على موظفي الحكومة.

وإذا أخذنا بهذا الرأي فإن الصحافة في السودان بدأت مع بداية الاحتلال البريطاني عام ١٨٩٩م وأن الغازيته مجرد أداة من أدوات الاحتلال ولم يقتنع الاحتلال البريطاني بأهميتها في نشر أفكاره وسياساته والترويج لبريطانيا وربط السودان بأهدافها وسياساتها فأوعز اللورد كرومر إلى أصحاب صحيفة المقطم في مصر بإصدار جريدة السودان في السودان. (عبداللطيف، ب ت، ص٢٠).

ولعل ارتباط نشأة الصحافة السودانية يبدو قويا بظهور الغازيته ورغما عن أهمية الغازيتة إلا أنها قد لا تدرج في عداد الصحف وهي تعتبر أول مطبوع دوري يصدر في السودان وهي نشره رسمية ذات غرض محدود يقتصر على نشر قوانين وأوامر وإعلانات الحكومة.

لم تمض أربع سنوات على ظهور أول عدد من الغازيتة حين شهد السودان مولد أول صحيفة ولقد جأت نشأتها مثل المطبعة مرتبطة بمصر وكان لأبناء الشام الذين لعبوا دورا كبيرا في تطوير الصحافة في مصر فضل إدخالها في السودان ففي أكتوبر عام ١٩٠٣م صدرت صحيفة (السودان) لأصحابها فارس نمر ويعقوب صروف وشاهين مكاريوس وهم أصحاب دار المقطم والمقتطف في القاهرة وظلت توالي الصدور في أربع صفحات من الحجم الكبير مرتين في الأسبوع أكثر من عشرين عاما، ووراء نشأة (السودان) قصه مرتبطة بالوضع السياسي في مصر والسودان وبالتيارات السياسية السائدة آنذاك.

ولدت الصحيفة الأولى في السودان وثيقة الصلة بالحكم البريطاني أجنبية الملكية وأجنبية التحرير وأجنبية القراء في الغالب الأعم إذ أن قراءها كانوا في جملتهم من السوريين والمصريين العاملين في الحكومة والتجارة.

ولقد بدأ الشركاء الثلاثة عملهم حالما تسلموا التصديق فاستوردوا مطبعه وجلبوا لها العمال من مصر وأخذوا في تدريب السودانيين على عمل المطابع وأسندوا رئاسة تحرير الجريدة إلى السير شاهين مكاريوس أحد الشركاء الثلاثة وما لبث أن تسلمها منه السير خليل ثابت وقامت دار الجريدة ومطبعتها في قلب الخرطوم.

صدرت صحيفة السودان بانتظام في مطابع أكتوبر عام ١٩٠٣م نصف أسبوعية تنشر في يومي الاثنين والخميس من كل أسبوع وقد حددت سياستها بأنها (تتناول الأبحاث والأخبار التي تهم السودان ومن فيه واقتطاف الحوادث الخارجية التي يلذ الوقوف عليها).

وأكدت بأنها ستكون صلة بين الهيئة الحاكمة والمحكومة وكتبت تحت اسمها أنها جريدة سياسية تجارية أدبية، أخباريه، زراعية وأعلنت (السودان) بعد عام أنها قد توفقت بحمد الله إلى اكتساب ثقة ولاة الأمور وأعيان البلاد والتجار لقيامها بالخدمة العمومية وأن الكثيرين من أعيان البلاد قد كتبوا إليها مؤخرا يطلبون اعتبارهم مشتركين ما داموا على قيد الحياة، وكذلك اهتمت الحكومة بصدور الجريدة الأولى في السودان فأشار مدير الخرطوم في تقريره السنوي لعام ١٩٠٤م إليها كما أشار إليها اللورد كرومر في تقريره عن إدارة ومالية السودان لعام ٢٩٠١م وقد تولت إدارة جريدة (السودان) ترجمة ذلك التقرير وطبعته للحكومة وقد أعانت الحكومة الصحيفة لتؤدي مهمتها وعلى رأس المساعدات التي قدمت لها أن عهدت لطابعها ببعض المطبوعات الرسمية وعهدت إليها بترجمة التقرير السنوي وطباعته الأمر الذي يعوضها عن أي مصاعب مالية تتعرض لها من جرا انخفاض التوزيع.

وحصلت الصحيفة أيضا على دخل قليل من الإعلانات لقلة الإعلانات التجارية أول الأمر وما لبث أن ازدادت الإعلانات فيها وكانت قيمة الإعلانات في الصحيفة تتراوح بين الأربعة قروش للسطر الواحد في الصفحة الأولى وثلاثة قروش في الصفحتين الثانية والثالثة و ١٥ مليمات في الصفحة الأخيرة، أما توزيعها فكان للمشتركين ولم تكن هناك أماكن لبيع الصحف وقد كان الاشتراك السنوي ستين قرشا أي ثمن النسخة الواحدة كان حوالي خمسة مليمات.

وقد كانت دائرة التوزيع ضيقه إذ أنها انحصرت في موظفي الحكومة والتجار والأعيان الذين يشتركون فيها أيضا للدولة، وجاء لجريدة السودان رافد آخر من الدخل حيث قررت مديرية الخرطوم أن تنشر الإعلانات الحكومية فيها ويبدوا أن الجانب الإداري في الجريدة كان حسن التنظيم جيد الأداء من خلال التصميم على تحصيل الاشتراكات من المشتركين وقد استطاعت (السودان) أن تواصل الصدور ٢٢ عاما كجز من مؤسسة تتولى الأعمال الطباعية بجانب إصدار الصحيفة وإنشاء المكتبة الأولى في السودان لبيع الكتب والأدوات المكتبية.

كانت السودان تصدر في أربع صفحات من الحجم الكبير تبدأ صفحتها الأولى بكلمة افتتاحية وتتبعها برسالة ترد إليها وبالأخبار العالمية تنقلها عن وكالة أنباء رويترز التي كانت نشرتها تصل للسودان عبر التلغراف وتنشر في صفحتها الثانية الأنبا المحلية وتحركات الحاكم العام وكبار الموظفين أما الصفحة الأخيرة فقد كانت تحمل الانباء بالإنجليزية وكانت (السودان) تناقش القضايا العامة ومشاكل التجارة واحتياجات السكان والمطالب الإصلاحية وتعمد إلي نشر مقالات من محرريها بأسماء مستعارة تثير بها جدلا ونقاشا حول الموضوعات المهمة وتبذل الصحيفة اهتماما مماثلا بالأخبار الخارجية أما صلة

(السودان) بالحكومة فكانت قوية وهي لم تخف تأييدها المطلق للحكومة واعتمادها عليها بصفة عامة وعلى اللورد كرومر بصفة خاصة (صالح،١٩٩٦م، ص٢٤)

وبعد تسعه أعوام من مولد جريدة السودان جاءت المحاولة الثانية في (رائد السودان) التي صدرت كملحق لجريدة السودان هيرالد Sudan Herald وأسهمت في توسعة مدارك السودانيين بالقراءة ولقد سبقت رائد السودان محاولة قام بها الأستاذ اسعد يسي الذي قدم للخرطوم مراسلا لصحيفة الظاهر القاهرية فأصدر عام ١٩٠٩م صحيفة أسماها الخرطوم إلا أنها احتجبت بعد ظهورها بقليل فأصدر مكانها (كشكول المساح) إلا أنها احتجبت أيضا.

الصحف السودانية ما قبل الاستقلال:

عندما يدور الحديث عن الصحافة السودانية في فترة ما قبل الاستقلال تذكر الغازيتة السودانية التي صدرت عام ١٨٩٩م فهي رغما عن كونها تمثل الجريدة التي تقوم بنشر البيانات والقرارات الحكومية إلا أنها في نظر بعض المؤرخين والباحثين جزءاً من بداية مسيرة الصحافة في السودان.

بعد ظهور الغازيتة بسنين قليلة ولدت أول صحيفة سودانية هي صحيفة السودان في العام١٩٠٣م حيث صدرت بعد سقوط الحكم الوطني وانكسار شوكة الثورة السودانية فلم تكن هناك مقاومة عند صدورها ولم يكن في البلاد تعليم مدني ولم تكن لدى السودانيين قدرة شرائية أو مصادر دخل تذكر ولم يكن السودانيون لأسباب تعليميه واقتصادية قراء لصحيفة السودان عند ظهورها إلا في حدود لا تذكر فكانت الجريدة معبره عن وجهة نظر الناطقين بالعربية غير السودانيين مع معالجتها لشئون السودان على نحو ما يرى محرروها.

وفي العام ١٩٠٨م شهدت الخرطوم تطورا اقتصاديا وتعليميا واستقرار ملحوظا فأنشأت الغرفة التجارية نشره شهرية في العام ١٩١٠م اهتمت بأخبار الاقتصاد.

في هذا الجو تقدم اثنان من الأغاريق المقيمين في السودان وهما ساولو وخريستو عام ١٩١١م لإنشاء مطبعة تجارية في الخرطوم أسمياها مطبعة فكتوريا وفي العام الذي تلاه أصدرا صحيفة سودان هيرالد باللغتين الإنجليزية واليونانية وفي العام ١٩١٣م ولدت (رائد السودان) كملحق عربي للسودان هيرالد وإن كانت ملكية رائد السودان أجنبية إلا أن السودانيين ارتبطوا بها للمرة الأولى تحريرا وقرا ة وقد غلب عليها الطابع الأدبي.

توقفت الرائد عن الصدور عام ٢٩٢٨م إلا إنها سجلت انتصارا جديدا للسودانيين ذلك إن رئاسة تحريرها قبل أن تتوقف آلت إلي أول صحفي سوداني السير (حسين شريف). وإذا كانت صحيفة السودان هيرالد قد لعبت هذا الدور في تطوير الصحافة السودانية بإصدارها ملحقها العربي (رائد السودان) فهي قد لعبت دورا لا يقل أهمية إذ شجعت قيام أول شركة للإعلانات في السودان خلال الحرب العالمية

الأولى فقد نشأت في الخرطوم شركة السودان للإعلانات والنشر ومارست العمل في شتى ميادين الإعلان.

واصل السير حسين شريف دعوته لإصدار صحيفة سودانية حتى تحققت الفكرة فصدرت (حضارة السودان) في يوم الخميس ٢٨ فبراير ١٩١٩م وكانت أول صحيفة سودانية خالصة ملكية وتحريرا وقراء. (عبداللطيف، مرجع سابق، ص١٨٦).

وفيما يلي تعريف بالصحف والمجلات السودانية التي صدرت قبل الاستقلال:

- الغازيتة السودانية عام ١٨٩٩م كانت تمثل الجريدة الرسمية وتقوم بنشر البيانات والقرارات الحكومية.
- السودان أنشئت في أكتوبر ١٩٠٣م كامتداد لجريدة المقطم في مصر لأصحابها اللبنانيين (فارس نمر وشركاه) وكانت تعكس وجهة نظر الإدارة البريطانية.
- مجلة الغرفة التجارية السودانية وهي مجلة اقتصادية صدرت عن الغرفة التجارية عام ١٩٠٩م وتوقفت عام ١٩٥٥م.
- الخرطوم أنشئت عام ١٩٠٩م لصاحبها أسعد يسي المساح وهو مصري كان قد وصل الخرطوم ليعمل في جريدة الظاهر المصرية لصاحبها محمد ابو شادي.
- كشكول المساح قامت على أنقاض جريدة الخرطوم عام ١٩٠٩م لصاحبها أسعد يسي المساح.
- السودان في رسائل ومدونات: (١٩١٠م) دورية ربع سنوية كانت تصدرها الحكومة باللغة الإنجليزية وبعد الاستقلال أصبحت تصدر بالعربية وتولاها معهد الدراسات الأفريقية.
- رائد السودان صدرت عام ١٩١٤م أصحاب امتيازها هم أصحاب مطبعة فكتوريا من أبناء الجالية اليونانية وتولى تحريرها عبد الرحيم قليلات الذي كان موظفا بمصلحة البواخر.
- حضارة السودان (١) أول صحيفة سودانية وطنية يملكها سودانيون ساهم في إنشائها السيد عبد الرحمن المهدي وعدد من التجار السودانيين ورأس تحريرها حسين شريف أول صحفي سوداني ١٩٢٦م.
- حضارة السودان (٢) قامت على أنقاض الحضارة الأولى صاحب امتيازها السيد على الميرغني بالمشاركة مع السيد عبد الرحمن المهدي والشريف يوسف الهندي عام ١٩٢٩م.
- الجريدة التجارية ظهرت عام ١٩٢٦م واستمرت حتى عام ١٩٣١م وكانت تعني بالأحداث الزراعية والصناعية صاحب امتيازها ومحررها سليمان أفندي وداؤود منديل من اصل يهودي اسلم والده في زمن المهدية وهو صاحب مطبعة منديل وناشر جريدة حضارة السودان.
- ملتقى النهرين قامت على أنقاض الجريدة التجارية عام ١٩٣٨م حتى عام ١٩٤١م واندمجت بعد ثلاث سنوات في حضارة السودان وسميت الجريدة الاجتماعية الثقافية صاحبها سليمان منديل.

- مجلة النهضة صاحب امتيازها ورئيس تحريرها محمد افندي عباس ابو ريش أحد خريجي كلية غردون انتهت بوفاته عام ١٩٣١م. (عبداللطيف، مرجع سابق، ص١٨٦).
- مرآة السودان لصاحبها سليمان كشه أحد خريجي المدارس الابتدائية ظهرت واختفت عام ١٩٣٤م.
- مجلة الكشافة مجلة دورية تعني بأعمال الكشافة عام ١٩٣٤م.
- مجلة كلية غردون مجلة خاصة بالطلبة تأسست بدار الكليات عام ١٩٢٨م نصف سنوية لخدمة العلم والبحث كان يكتب فيها الأساتذة بحوثهم ثم بدأ يكتب فيها الطلاب استمرت من عام ١٩٣٣م إلى عام ١٩٤٨م.
- مجلة الفجر مجلة أدبية انتشرت عام ١٩٣٤م صاحب امتيازها ورئيس تحريها عرفات محمد عبدالله نصف شهرية لسان حال أدبا السودان الشباب في تلك الفترة توقفت عام ١٩٣٨م.
- سودان ظهرت عام ١٩٣٤م صاحب امتيازها عبد الرحمن أحمد ومحمد السيد السواكني، بدأت أسبوعية ثم صدرت مرتين في الأسبوع وهي ثقافية عامة توقفت عام ١٩٤١م.
- النيل أول جريدة يومية عربية مصورة بالسودان ظهرت عام ١٩٣٥م أنشأتها شركة الطباعة والنشر المساهمة بالسودان في أول أغسطس ١٩٣٥م، ساهم في رأس مالها مصطفى أبو العلا وشارك فيها السير عبد الرحمن المصري، أصدرت ملاحق علمية خاصة توقفت عام ١٩٧٠م.
- مجلة ام درمان أصدرها محمد عبد الرحيم عام ١٩٣٦م واستمرت عاما واحدا لخدمة العلم والأدب والتاريخ.
- صوت السودان ١٩٣٩م-١٩٥٦م أصدرتها شركة مساهمة باسم شركة مطبعة السلام، نصف أسبوعية أولاً ثم صدرت يومية استمرت حتى عام الاستقلال ١٩٥٦م صحيفة حزبية سياسية.
- مجلة المؤتمر ١٩٣٩-١٩٥٦م تصدرها هيئة مؤتمر الخريجين العام ناطقه باسم المؤتمر، صدرت شهرية ثم توقفت وعادت إلى الظهور نصف شهرية ثم أسبوعية عامة.
- السودان الجديد ١٩٣٤م أصدرها أحمد يوسف هاشم وهي سياسية.
- الأشقاء صدرت عام ١٩٣٩م تعبر عن الطائفة الختمية.
- جريدة الأمة أصدرها حزب الأمة ١٩٤٤م.
- الأحرار أصدرها حزب الأحرار الاتحاديين ١٩٤٦م ودعت إلى الاستقلال.
- التلغراف ١٩٤٧م لصاحبها صالح عرابي من الاتحاديين.
- اللواء صدرت عام ١٩٤٨م عن حزب الاتحاديين.
- صوت الوادي ١٩٥٠م عن حزب الأشقاء الأحرار سياسية.
- صدى الجنوب ١٩٥٠م صدرت عن إتحاد شمال السودان.
- السودان في أسبوع ١٩١٥م صدرت عن مكتب الاتصال العام. (عبداللطيف، مرجع سابق، ص١٨٨).

- الصيحة ١٩٥١م أصدرها أمين النوم عن الأنصار.
- الشرق ١٩٥١م عن حزب الاتحاديين.
- الإتحاد ١٩٥٣م عن الوطني الاتحادي.
- الجمهورية ١٩٥٤م عن الحزب الجمهوري.
- الرقيب ١٩٥٤م عن طائفة الختمية جناح السيد محمد عثمان.
- الاستقلال ١٩٥٥م عن حزب الاستقلال الجمهوري.
- العلم ١٩٥٥م عن الحزب الوطني الاتحادي.
- النداء ١٩٥٦م عن الحزب الوطني الاتحادي.
- صوت الشعب ١٩٥٦م عن الجمعية الوطنية (اتجاه يساري اتحادي). (عبداللطيف، مرجع سابق، ص١٨٩).

تطور الصحافة السودانية :

هناك أسباب موضوعية تتعلق بالقوى المحتلة الحاكمة، فالسماح لصدور الصحف مرتبط بمدى تعبيرها عن السياسة البريطانية في السودان، وقدرتها على التحول إلى منبر إعلامي داعم لإنقاذ هذه السياسة، لذلك جاءت الصحف الأولى معبرة في سياستها التحريرية عن دعم دولتي الحكم الثنائي (المهدي، ٢٠١٠م، ص٢٦) حيث يرى حسن نجيلة، أن جريدة السودان لم يكن لها اثر واضح في النهضة الأدبية والاجتماعية إلا بقدر يسير، وذلك بطابع الحذر الشديد الذي كان يكشف سياسة تحريرها (نجيلة، ١٩٦٠م، ص٦) بينما يرى سليمان كشة أن جريدة السودان جعلت همها توطيد الحكم الانجليزي في السودان (كشة، ١٩٦٣م، ص٣٣)، بينما توجد أسباب ذاتية متعلقة بأوضاع وظروف السودان في ذلك الزمان من حيث قلة عد المتعلمين والكادر الوطني وضعف الاقتصاد وقلة وسائل الاتصال، وهذا الرأي يدعمه الأستاذ محجوب محمد صالح بقوله: لقد جاءت صحيفة السودان مع الحكم الأجنبي وكانت لسان حاله، وأنبتت سياستها على تأييده ولكنها خلال ذلك قدمت مادة صحفية محدودة وإذا كانت السودان لم تجد في السنوات الأولى من حياتها عاماً سودانياً وإن كانت قد ظلت الصحيفة الوحيدة التي تصدر فأن العقد الأول من هذا القرن قد شهد تطورات عديدة فازداد خلاله عدد المتعلمين، وأصاب الاقتصاد شيئاً من التقدم وبدأ الاتصال بالعالم العربي ومصر على وجه الخصوص يزداد رويداً رويداً وكان من الطبيعي أن لا يظل الميدان وقفاً على السودان وحده، لقد جاءت المحاولة الثانية في رائد السودان بعد تسعة أعوام من مولد جريدة السودان تخرج خلالها عدد من السودانيين من المدارس المختلفة والتحقوا بخدمة الحكومة وتوسعت أفكارهم بقراءة الكتب والصحف الواردة من القاهرة فانعكس ذلك كله في هذه الصحيفة الجديدة (رائد السودان) التي صدرت كملحق لجريدة سودان هارولد الإنجليزية الإغريقية (صالح، ٢٠٠٣م، ص٢١).

ولمزيد من الإيضاح حول تطور الصحافة السودانية وانتقالها من صحافة مرتبطة بالاستعمار إلى صحافة تلبي تطلعات واحتياجات البلاد، يمكننا القول إن النظر إلى الناشرين وأصحاب الامتياز والتحرير يوضح انتقال الصحافة السودانية وتطورها من حيث الملكية والنشر والتحرير من صحافة بدأت بالأجانب وسرعان ما أخذت الطالع الوطني، والرصد وتتبع هذا التطور نجد أن صحيفة السودان صدرت في ١٩٠٣/٩/٢٨م، لأصحابها فارس نمر ويعقوب صروف وشاهين مكاريوس، التي ظهرت منحازة للسياسة البريطانية، وجاءت صحيفة الخرطوم الصادرة ١٩٠٩م، لصاحبها أسعد يسن المساح كامتداد لصحيفة السودان، بينما اهتمت صحيفة السودان هارولد الصادرة عام ١٩١١م لأصحابها ساولو وخريستو ملحق يهتم بالأدب سمي برائد السودان في ١٩١٣/١/٤م كان رئيس تحرير رائد السودان الأديب السوري عبدالرحيم قليلات، حيث آلت رئاسة التحرير في النهاية إلى الصحافي السوداني حسين شريف وصدرت في ١٩١٩/١/١م مطبوعة السودان في رسائل ومدونات التي أصدرتها حكومة السودان ويشرف عليها ويحررها كبار موظفي الحكومة وفي ١٩١٩/٢/٢٨م ظهرت إلى الوجود صحيفة (حضارة السودان) لأصحاب الامتياز (عبدالرحمن المهدي، عثمان صالح، عبدالرحمن جميل، حسن أبو، محمد عكاشة، محجوب فضل المولى) (المهدي، ٢٠١٠م، ص٢٤).

الأمر الثاني في قضية تطور الصحافة السودانية يتعلق بنشوء المؤسسات الصحافية وقدرتها في الإفصاح عن قضايا ومطلوبات التطور التكنولوجي في جوانبه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأدبية، فقد صدرت الصحافة في السودان وهي تتنفس برؤية واحتياجات السلطات المحتلة وتعبر عن ما تريده دولتا الحكم الثنائي، وهذا واضح من النشرات والصحف الموجهة تعبيراً عن وجهة النظر الإنجليزية (الغازيتة السودانية ١٨٩٩م) و(صحيفة السودان ١٩٠٣م) حتى يرى كثير من الباحثين إن جريدة السودان خلقت لتؤيد السياسة البريطانية بناء على رغبة ناشريها، وفي هذا يذكر د. صلاح محي الدين في رسالته عن الصحافة السودانية إن جريدة السودان كانت تؤدي نفس الدور الذي كان تؤديه أسبقياتها (كالمقطم والطائف والمقتطف) بمصر (المهدي، ٢٠١٠م، ص ٢٤-٢٥).

ونجد أن صحيفة حضارة السودان اهتمت بالقضايا الاجتماعية التي أفرزها المجتمع السوداني وأصبحت متنفساً للسودانيين وأن صحيفتي رائد السودان وحضارة السودان يصلحان كنماذج لتطوير الصحافة السودانية في جانب قدرة الصحافة في الإفصاح عن مطلوبات التي تصاعدت في التطرق للإجابة على أسئلة النهوض والتحرر من الاستعمار وهذا ما عبرت عنه الصحافة الأدبية (مجلتا النهضة والفجر) والصحف الحزبية الداعمة لمؤتمر الخريجين، أن الملخص التالي يبين مسار تطور الصحافة السودانية في جانب قدرتها في طرح قضايا المجتمع السوداني، حيث طرحت صحيفة السودان قضايا منحازة للسياسة البريطانية وبعض المطالب الإصلاحية، بينما اهتمت رائد السودان بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية والأدبية، في الوقت الذي دعت فيه حضارة السودان إلى القضايا الاجتماعية وطرح المشاكل

المحلية (تعليم – إنارة – طرق– تعليم المرأة– محاربة العادات السيئة) ثم طرحت قضايا الشأن السياسي لاحقاً، بينما تحولت صحيفة مجلة النهضة السودانية إلى إدارة للإصلاح الاجتماعي والأخلاقي ومنبر للنقاش حول الأفكار والأبحاث والنظريات ووسيلة لتعريف العالم بالسودان وأداة لنشر الثقافة السودانية والصراع بين الشباب والشيوخ وقضية المرأة، فيما انحازت مجلة الفجر إلى طرح القضايا الأدبية والثقافية والفكرية.

الطور الثالث في تطور الصحافة السودانية يتعلق بالقوانين المنظمة للعمل الصحافي ومدى تأثيره على الصحافة السودانية ونستطيع القول أنه كلا زاد عدد الصحف واتسعت موضوعات القضايا المطروحة من خلالها كلما زادت القبول المكملة لعملها، أي كلما قامت الصحافة بطرح الآراء والقضايا التي تعبر عن حاجة البلاد السياسة والاقتصادية والاجتماعية كلما واجهت رقابة حكومية مقيدة لها، وفي هذا الأمر يوضح الباحث صلاح محي الدين أن الصحافة السودانية منذ ميلادها ١٩١٩م، واجهت رقابة حكومية مشددة إلى درجة السيطرة عليها من قبل المحتل، مما أعاق الصحافة عن مواصلة تطورها وأداء رسالتها فاتخذت معظم أساليب الحيل حتى تفي بالتزاماتها الوطنية (صالح، ٢٠١٠م، ص ٢٦–٢٧).

بدأت القواعد المنظمة للعمل الصحافي في السودان منذ القرن الماضي حيث صدر أول قانون للمطبوعات (زكريا، ب ت، ص٣٢) في ٢٥ سبتمبر لسنة ١٩٣٠م الذي أعطى السكرتير الإداري سلطات واسعة في منح الرخص وإلغائها حسبما يرى هو أو يرى أحد موظفيه، ويعتبر هذا القانون أول قانون للمطبوعات في تاريخ البلاد زاد في سطوة الحكومة وسيطرتها على الصحافة لما احتواه من مواد تزيد في تحكم السكرتير الإداري في كل صحيفة وناشرها وقد وضعت مواد جعلت السكرتير الإداري يغلق أو يعرقل سير أي صحيفة حسب هواه (يعقوب، ب ت، ص١٣٦). والسمة الأساسية لقانون ١٩٣٠م هو اشتراط القانون لإصدار جريدة ما الحصول على رخصة من السكرتير الإداري موضحاً فيه اسم الصحيفة وطابعها وناشرها ورئيس تحريرها أو رؤساء تحريرها، وهي رخصة شخصية إذ لا بد من الحصول على ترخيص جديد من الحكومة حال تبدل أسماء المسئولين عنها، ويسرى ذلك القانون بأثر رجعي على الصحف الصادرة قبل تاريخ صدوره، وقد خول القانون للسكرتير الإداري السلطة المطلقة للتصديق أو عدم التصديق لإصدار أي صحيفة هذا هو أول تشريع لتنظيم الصحافة يصدر في السودان وهو لم يضع قيوداً كثيرة على الصحافة في قطر تحكمه دولة أجنبية آنذاك لقد كان على الرئيس أنه يعطي الحكومة سلطة مطلقة في الترخيص للصحف أو سحب ذلك الترخيص أو إلغائه أو إيقافه دون إبداء الرأي (صالح، ٢٠٠٣م، ص٧٦).

وقد صدرت خلال تلك الفترة أي من العام ١٨٩٨م وحتى صدور قانون الصحافة لسنة ١٩٣٠م ثلاثة عشر صحيفة فقط وقد ظل نفوذها وأثرها ضعيفا خافتا ويعود ذلك إلى قلة المتعلمين في تلك الآونة وعدم وجود وعي بين الجماهير كما أن الحركة الثورية التي قادتها مجموعة اللواء الأبيض في عام

١٩٢٤م بعد ضربها المستعمر قد أوجدت جفوة بينه وبين السودانيين أكثر من ذي قبل وقد كانت هي واسقاطاتها ضربة قوية للمثقفين السودانيين وشدد الإنجليز قبضتهم مما جعل الصحف التي صدرت في هذه الفترة (بعد حركة اللواء الأبيض) قليلة إضافة لذلك فإن للأزمة الاقتصادية العالمية في عام ١٩٢٩م دوراً في أن تكون هذه الصحافة التي صدرت قليلة العدد.

وكان من المتوقع أن تتغير حركة إصدار الصحف بعد صدور قانون ١٩٣٠م الذي حدد شروط الإصدار وتزداد عدديتها أكثر من ذي قبل، لكن الصحف التي صدرت كانت أقل مما كان قبل القانون فقد صدرت فيها أول جريدة يومية سياسية (النيل ١٩٣٥م) ثم ارتفع العدد إلى ثمانية عشر في فترة الأربعينات وكانت حركة التعليم قد اتسعت وبدأ الوعي يحرك السودانيين لإيجاد منافذ للحرية وكان من أشهر ما شهدته تلك الفترة مذكرة مؤتمر الخريجين عام ١٩٤٢م.

بالرغم من قلة الصحافة التي صدرت في هذه الفترة (فترة الأربعينات) إلا أنها كانت بداية صدور الصحافة السياسية الجادة وهي الفترة التي ظهرت فيها أول مجلة سياسية مصورة تصدر في السودان (السودان الجديد) استمرت كمجلة لمدة أربع سنوات ثم تحولت إلى جريدة (١٩٤٣-١٩٤٧م) وهي الفترة التي شهدت صدور أول جريدة مسائية في السودان وربما الأخيرة (الرأي العام) لفترة قصيرة وتحولت إلى جريدة صباحية ١٩٤٥م وهي الفترة التي شهدت صدور أول جريدة إقليمية (كردفان) ١٩٤٥م وأول مجلة متخصصة للأطفال (الصبيان) ١٩٤٦م وأول مجلة نسائية متخصصة (بنت الوادي) ١٩٤٦م وهي فوق ذلك الفترة التي شهدت ظهور الأحزاب السياسية الاشقاء ١٩٤٢م، الأمة ١٩٤٥م وقد كانت هذه الفترة هي ضربة البداية لعهد جديد تشهده الصحافة السودانية بظهور الصحافة الحزبية في السودان.

بعد ذلك في فترة الخمسينيات صدر ما يزيد عن السبعين صحيفة وتنقسم هذه الفترة لعهدين هما بقايا العهد الاستعماري والعهد الذي شهد ميلاد أول حكومة وطنية بقيادة إسماعيل الأزهري (١٩٥٥م) إعلان الاستقلال من داخل البرلمان (١٩٥٦م) وهي الفترة التي شهدت اللمسات الأخيرة من كفاح الحركة الوطنية وبداية ارتخاء قبضة الحكومة الاستعمارية وكل ذلك انعكس إيجابيا على حركة الصحافة السودانية مما جعلها أكثر الفترات التي شهدت صدور صحف في تلك الفترة وعددها يزيد عن الصحف التي صدرت في الستينات بل ويزيد عن عددها في كل الفترة الممتدة منذ بداية صدور الصحافة وحتى الخمسينات ثم بعد ذلك أخذ صدور الصحف يأخذ شكلا طبيعيا ولكن تظل المشكلة الأساسية التي أثرت وتؤثر في حركة الصحافة السودانية هي عدم الاستمرارية في صدور الصحف.

وفي الوقت الحالي لا نجد سوى صحيفتين فقط استمرتا في الصدور منذ أن ولدتا وحتى الآن، واحدة منها كانت متوقفة ربع قرن من الزمان وهي جريدة (الرأي العام) التي أصدرها اسماعيل العتباني عام ١٩٤٥م وتمت مصادرتها وإيقافها مع قرار التأميم في عام ١٩٧٠م وأعيد إصدارها مرة أخرى في عام

١٩٩٦م وهي لا تزال توالي الصدور، والأخرى مجلة الصبيان مجلة الأطفال التي صدرت في عام ١٩٤٦م ولا زالت مستمرة في الصدور وهي أيضا لم تسلم من التعثر لكنها لم تقف بصورة نهائية.

كان للحكومات العسكرية التي شهدها السودان عبر تاريخه السياسي دور في توقيف استمرارية حركة الصحافة السودانية ذلك لأنها كانت أولا تقوم بإيقاف الصحف عن الصدور ثم بعد ذلك ترفع حق التوقيف في وجه الصحف المستقلة التي سمحت لها بالصدور في أي وقت مما يجعل أصحاب هذه الصحف حذرين ويجعل العمل الصحفي مرتهنا بمدى مسايرة الصحيفة للنظام القائم ويولد نوعا من الرقابة الذاتية عند الصحفي.

بعد الحركة التي قام بها قادة الجيش بإيعاز من سكرتير حزب الأمة ورئيس الوزراء آنذاك عبد الله خليل في ١٧ فبراير ١٩٥٨م تم إيقاف الصحف الحزبية وسمح للصحف المستقلة بالاستمرار في الصدور وأصدرت الحكومة الجديدة صحيفة تعبر عن وجهة نظرها باسم (الثورة) وهي أول جريدة تصدر في السودان بالحجم الكبير Broad sheet في عام ١٩٦٠م وهي تعتبر الفترة الوحيدة التي استمرت فيها الصحافة المستقلة في الصدور حتى نهاية حكومة الفريق عبود وفي أثنائها توقفت صحف عن الصدور. وصدرت صحف جديدة بعد قيام حكومة مايو ١٩٦٩م، ايضا تم إيقاف الصحافة الحزبية وسمح للصحافة المستقلة بالصدور إلى أن صدر قانون تأميم الصحافة في ١٩٧٠/٨/١٨م الذي قامت فيه حكومة جعفر نميري بمصادرة كل الصحف وتم دمجها في دارين هما دار الصحافة ودار الأيام اللتان استمرتا في الصدور حتى انتفاضة أبريل ١٩٨٥م وأرجعت هذه الصحف بعد ذلك إلى أصحابها بعد أن كانتا تتبعان للاتحاد الاشتراكي السوداني بمعنى أن الصحافة المستقلة في عصر الرئيس نميري استمرت في الصدور لمدة سنه وثلاث اشهر فقط ثم استمرت من هذه الصحف صحيفتين تتبعان للاتحاد الاشتراكي (الأيام ١٩٥٣م) (الصحافة ١٩٦١م) وقد رسخ اسمهما في الذهن الجمعي لجماهير الشعب السوداني واستطاعتا أن تشقان طريقا بارزا في حركة الصحافة السودانية وكل واحدة منهما أصبحت تمثل مدرسة صحفية متميزة وقد انتبه لهذا أصحاب الرأي في حكومة ٢٥ مايو ١٩٦٩م مما جعلهم يبقون على الاسمين في الاستمرار ثم تجئ بعد ذلك حركة الجيش في ٣٠ يونيو ١٩٨٩م التي قادها العميد عمر حسن احمد البشير وقد تم أيضا إيقاف الصحافة التي كانت تصدر قبل الثلاثين من يونيو وحكومة البشير في مبدأها لم تسمح لا بصدور الصحافة الحزبية ولا المستقلة حيث شرع النظام في إصدار صحافة جديدة وبأسماء جديدة باسم (السودان الحديث) و(الإنقاذ الوطني) في عام ١٩٨٩م وهما صحيفتان تعبران عن وجهة نظر الحكومة ولكن تم إيقاف هاتين الصحيفتين في عام ١٩٩٧م واختفى اسمان استمرا في الصدور لثمان سنوات تعود الناس عليهما وهي المشكلة التي لم تجعل للسودان حتى الآن اسماً صحافيا متميزا ذا إرث عميق في التاريخ وحضورا على المستوى الدولي أو الإقليمي في العالمين العربي والأفريقي وحتى

جريدة الرأي العام بوصفها أقدم الصحف صدورا فإن فترة ربع قرن من الزمان التي توقفاتها أخذت منها ما كان يمكن أن يجعل لها دورا وحضورا على المستوى الإقليمي.

وتختلف مرحلة صدور قانون الصحافة والمطبوعات لسنة ١٩٩٣م الذي أعطى حق إصدار الصحف لشركات مساهمة عامة ومنع الأفراد من إصدارها وقد أكد على ذلك قانونا ١٩٩٦-١٩٩٩م وربما يمنع ذلك واحدة من المشكلات التي يتوقف صدور الصحافة حيالها وهي الناحية المادية عند الأفراد فهي كانت سببا مباشرا لتوقف كثير من الصحف التي صدرت في السودان.(الطاهر، ب ت).

المبحث الثاني:

مفهوم التغطية الصحفية

يعيش العالم اليوم حالة من التعقيد على جميع المجالات، وهو تعقيد غالباً ما ينتج الكثير من الأزمات، ابتداءً من أزمة الذات المعاصرة، مروراً بالأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ووصولاً إلى الأزمة البيئية. فالأزمات طالت كل مجالات الحياة وعملت على إعادة تشكيل العالم وفق رؤى تتجاوز قدرة المجتمعات والأفراد على التحكم فيها، سواء تعلق الأمر بالإرهاب، أو بالأزمة المالية، أو الحروب والإبادة الجماعية، أو التهجير الجماعي للسكان، أو الكوارث البيئية.

بالتوازي مع ذلك فإن وسائل الإعلام غالباً ما تهيئ المجتمعات للتفكير في استراتيجيات جديدة فاعلة تساهم فيها كل القوى المجتمعية لتدشين مرحلة جديدة من الحياة. ونظراً لكثرة الأزمات وتنوعها وتصاعد حدتها، تبرز أهمية وسائل الإعلام في مصاحبة الأزمات، سواء من حيث دورها في إحداثها أو المساهمة في تفاقمها أو حلها (محمود سعيد،) .

وبذلك يعد الإعلام وسيطاً فعالاً بين بؤرة الأزمة والجماهير العريضة التي ينتابها شعور قوي بضرورة الحصول على معلومات كافية ووافية وشافية، فتتسابق إلى معرفة التفاصيل الدقيقة والتطورات الطارئة، وتتضاعف الأوقات التي تخصصها للتعرض لمختلف وسائل الإعلام بحيث تصبح هي المصدر الوحيد الذي يستمد منه الناس معلوماتهم حول الأزمة (أديب خضور،، ص ٦٩).

يُعد الاعلام عامة والصحافة خاصة أحد مؤسسات الضبط الاجتماعي عبر وظائفها تجاه مجتمعاتها، مما عدت تلك المؤسسات ثالث مؤسسة للتنشئة الاجتماعية بعد الأسرة والمدرسة، فضلاً عن دورها الرقابي والاصلاحي للمجتمع ككل. مما حتم تسليط الضوء على مختلف المشكلات والقضايا والموضوعات التي يعاني منها المجتمع، والتصدي لها عبر صفحاتها والتعرف على أسبابها ومسبباتها ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة لها، ليتم الحفاظ على المنظومة المجتمعية وإعادة تأهيلها خاصةً بعد أي تصدع كبير يصيب قيمها وعاداتها والذي يكون مصاحباً للأزمات كالحروب وما شابه، لخلق حياة أفضل تجعل من المجتمع فاعل ومنتج وينعم بالاستقرار ومحافظ على هويته الوطنية.

تعريف التغطية الصحفية :

التغطية الصحفية لُغةً: من غطى الشيء أي واراه وستره. (قاموس الطلاب، ٢٠٠٨م، ص٥٦٥).

التغطية الصحفية الصّحافة اصطِلاحاً: تواجد الصحفي في موقع الحدث وإرسال وقائع وكذلك متابعة الحدث للحصول على التفاصيل التي يوافي بها المؤسسة الإعلامية التي يعمل بها. (معجم المصطلحات الإعلامية "انجليزي– عربي"، ص٢٩).

والتغطية الصحفية للأخبار يقصد بها عملية الحصول على البيانات والتفاصيل الخاصة بحدث معين والمعلومات المتعلقة به والإحاطة بأسباب وقوع هذا الحدث ومتى وأين وكيف وقع؟ وأسماء المشتركين فيه.. وغير ذلك من المعلومات والحقائق التي تجعل الحدث مالكا للمقومات والعناصر التي تجعله صالحاً للنشر (حجاب، ٢٠٠٤م، ص١٥٤).

التغطية الصحفية أو الإخبارية هي العملية الصحفية التي تتضمن مجموعة الخطوات التي يقوم من خلالها المحرر الصحفي بالبحث عن بيانات ومعلومات عن التفاصيل والتطورات والجوانب المختلفة لحدث أو واقعة أو تصريح ما أو بمعنى آخر يجيب على كل الأسئلة قد تتبادر إلى ذهن القارئ بشأن هذه الواقعة أو الحدث أو التصريح، ثم يقيم هذه المعلومات ثم يحررها بأسلوب صحفي مناسب وفي شكل صحفي مناسب – بالتغطية الإخبارية، وهي إحدى أشكال التغطية الصحفية. (عبدالمجيد، علم الدين، ٢٠٠٤م، ص٥٠).

مصطلح التغطية الصحفية من المصطلحات الحديثة التي اعتمدت ولها مدلولاتها لدى الكثير من الكتاب والباحثين في المجال الإعلامي، وكُتبت الكثير من الدراسات والبحوث التي تحمل هذا العنوان حتى أصبح مفهوماً معروفاً في أوساط الباحثين في الاتصال الجماهيري.

وقد عَرّف د. فاروق أبو زيد التغطية الصحفية بأنها: "عملية جمع المعلومات والوثائق والبيانات المتعلقة بموضوع الحملة"، وهي عملية شاقة وخاصة إذا كان هدف الحملة الكشف عن قضايا الفساد أو الانحراف (د. فاروق أبوزيد، ١٩٨١م، ص ٢٥٥).

وتُعّرف التغطية الصحفية أيضا بأنها: "قيام المحرر بعملية تغطية شاملة لأحداث متعددة ومتشابهة وعرضها داخل قصة اخبارية واحدة". ومن المعروف أن التغطية الصحفية تشمل في مفهومها جميع الفنون المعتمدة في عملية التحرير الصحفي مثل الخبر والتقرير والمقال والتحقيق والعمود والإعلان وغيرها (د. محمد عبود، ٢٠١١م، ص ٣١).

تنطلق نوعية التغطية للأحداث من خلفيات وقيم ثقافية يتبناها الصحفيون وملاك الصحف ومؤسسات الإعلام الساعية للأرباح لذلك فإن قيم الصراع الذي يمثل نزعة إنسانية وطابعاً دراماتياً يعطي الأحداث إثارة بحيث يتجه التركيز في المعالجة إلى المكان والتوقيت وإطراف النزاع ونتائجه مع تجاهل مسببات الصراع ودوافعه أو الذين يعملون من أجل إيجاد حلول له.(عبدالجواد، ٢٠٠٥م، ص٧٤).

وتعرف التغطية الصحفية أنها: (العملية التي تتضمن مجموعة من الخطوات التي يقوم بها المحرر بالبحث عن بيانات ومعلومات عن التفاصيل أو التطورات والجوانب المختلفة لحدث أو واقعة تصريح ما. وبمعنى أخر يجيب على كل الأسئلة التي قد تتبادر إلى ذهن القارئ بشأن هذه الواقعة أو الحدث). (علم الدين، ٢٠٠٤م، ص١٤٢). والحقيقة أن التغطية لم تعد مجموعة خطوات في ظل تسابق محموم

للأحداث وتنافس على الخبر أو الحدث، بل هي مجموعة استعدادات وإمكانيات حيث أصبح التوقيت عنصراً حاسماً في التغطية ومؤثرا.

وعرفت التغطية الصحفية بأنها عملية الحصول على بيانات وتفاصيل حدث معين والمعلومات المتعلقة به والإحاطة بأسبابه ومكان وقوعه وأسماء المشركين فيه وكيف وقع؟ وغير ذلك من المعلومات التي تجعل الحدث مالكاً للمقومات والعناصر التي تجعله للنشر. والتغطية الصحفية هي التي تحول هذا الحدث وتجعله خبراً.

وتتطلب التغطية الصحفية الجيدة أن يهتم المندوب الصحفي بأسماء الأماكن التي تقع فيها الأحداث وتاريخها. وأن يصف الجو أو المناخ العام الذي أحاط بوقوع الحدث. إضافة إلى وصف الحدث نفسه بتفاصيله كما وقع بالفعل خاصة في حوادث الجريمة. ونقصد هنا بالتغطية الاخبارية، عملية تتبع الأخبار من مصادرها وعرضها على صفحات الصحف. ونميز هنا ما بين التغطية العادية أو الروتينية للأحداث وتغطية خبر متحرك أو ساخن، الأولى مصادرها تقليدية معروفة منها الوزارات أو الدوائر التي يوزع لها المحرر الصحفي إلى غيرها من المصادر. أما التغطية الثانية فيتم تكليف خاص من قبل الصحيفة لمحرر أكثر مهارة لكي يتم متابعة واقع أو حدث جاري.

ويرى محمد هيبه (هيبه، ٢٠٠٦م، ص١٠٢) أن التغطية الصحفية لابد لها من صحفي متميز ذو كفاءة عالية، فنجاح التغطية هنا ترجع لهذه المهارة، وبذا يتفوق الصحفي على زملائه العاملين معه بما لديه من مصادر أساسية تزوده بالبيانات والمعلومات عن الوقائع في حينها أو قبلها.

وتكمن أهميتها في معرفة الناس ما يدور حولهم من أحداث ذات صلة بحياتهم أو ما يدور في العالم أجمع وعليه تقوم الصحف كإحدى وسائل الإعلام بتمكين الجمهور من معرفة الأحداث والقضايا ومن ثم تكوين آراء ومواقف ازاءها

يعمل الصحفي وفق خطوات معينة للتغطية الصحفية، ألا وهي:

- وضع خطة لتغطية الخبر من مختلف جوانبه.
- الإعداد المسبق لتغطية الخبر من خلال الاطلاع على المصادر غير الحية وقسم المعلومات الصحفية.
- الانتقال إلى مكان الحدث للوقوف على تفاصيله.
- مقابلة المصادر المختلفة مع التركيز على المصادر الأساسية للخبر.

التحقيق الصحفي الاستقصائي:

يقوم على فكرة أو خبر أو مشكلة أو قضية، يلتقطها الصحفي من المجتمع الذي يعيش فيه، ثم يقوم بجمع مادة الموضوع بما يتضمنه من بيانات أو معلومات أو آراء تتعلق بالموضوع ثم يزاوج بينها

للوصول إلى الحل الذي يراه صالحاً لعلاجها ومن ثم يطرحها في تحقيق صحفي مكتمل. (www: james,2013).

ويرى (علم الدين) أن التغطية الاستقصائية تلعب دوراً مهما في الكشف عن الفساد والنشاطات غير القانونية أو التعسفية أي تعمل على التركيز على قضايا معينة (علم الدين، مرجع سابق، ص١٧٤).

التغطية الخبرية:

عملية جمع الوقائع من خلال الملاحظة والتحليل أو التفكير والتأكيد على صحته (جون، ١٩٩٠م، ص٥٧).

التغطية الصحفية وفقاً لاعتبارات مهنية:

يقوم هذا التقسيم على أسس حرفية أو مهنية تختص بهاذ العمل داخل قسم الأخبار أولاً وأخيراً ويعد جزء من تقسيم الصحيفة لمجهود مندوبها ومراسليها وعلى هذا الأساس عبر أنماط أخرى مثل (Bruce, Dougla. Anderson).

- التكليف العام.
- موجز الأخبار.
- التغطية الخاصة.

صفات التغطية الصحفية:

تتميز التغطية الصحفية بعدة صفات من الواجب إتباعها وهي مستمدة من المعايير المهنية الخاصة بمهنة الصحافة، وأهم هذه الصفات هي:

1) الصحة: أي ضرورة التأكد من صحة الخبر أو التقرير أو أي فن صحفي من أجل الحصول على السبق الصحفي.
2) الدقة: أي انه ينقل الخبر أو التقرير الحقيقة الكامنة للحدث أو الواقعة دون حذف معلومة تخل بسياق الحدث أو يعطيها معنى أو تأثير مخالف للحقيقة.
3) الموضوعية: أي عدم تحريف المعلومة بالحذف أو الإضافة.
4) سياسة الوسيلة الإعلامية: قد لا يوجد خبر مستوفي جميع عناصر الخبر أو أجزاء كبيرة منه إلا أنه لا ينشر أو يذاع في وسيلة إعلامية معينة لتعارضه مع سياسة هذه الوسيلة. (سحر خليفة، ٢٠١٣، ص ١٦).

العوامل المؤثرة في التغطية الصحفية:

هناك عدة عوامل تؤثر في كيفية قيام وسائل الإعلام بالتغطيات الصحفية للأحداث منها:

1) العوامل الاقتصادية: إن النشاط الاخباري يتأثر شأنه شأن النشاطات الأخرى بالتخصيصات المالية ومدى وفرتها والدعم الممنوح لعمل المراسلين والمحررين وتكاليف أجهزة البث وما إلى ذلك.
2) العوامل السياسية: تؤدي الضغوط السياسية دوراً مؤثراً في اتجاهات التغطية الصحفية، لاسيما أن وسائل الإعلام غالباً ما تنقاد للنظام السياسي الحاكم.
3) القواعد والقوانين والأعراف التي تحدد أعمال المؤسسات الإعلامية لاسيما الصحف والمجلات.
4) القيم الإخبارية التي تؤمن بها المؤسسة الإعلامية أو أفرادها والأخلاقيات المهنية للمحررين والمراسلين.
5) السياسة الإعلامية التي تتبعها المؤسسة الإعلامية. (سحر خليفة، مرجع سابق، ص ١٧).

أنواع التغطية الصحفية :

تتعدد أنواع التغطية الصحفية، وأبرزها:

1) التغطية الخلافية أو المعارضة.
2) التغطية التسجيلية أو التقريرية.
3) تغطية المجاميع الصحفية.

ويمكن إضافة النوعين التاليين:

1) التغطية المحايدة.
2) التغطية التفسيرية.
3) التغطية المتحيزة أو الملونة.(د. محمد عبود، ٢٠١١م، ص ١٢).

ويمكن تفصيل ما سبق حسب مباركية علي (مباركية علي، ٢٠١٦م، ص ٣٢) للأتي:

1) **التغطية الخلافية أو المعارضة:** ويقصد بهذه التغطية أن السعي وراء مصالح واهتمامات الجمهور يختلف عن مفهوم الخصومة الحزبية، وأن الصحفيين لديهم رؤية إيجابية عن أداء وسائل الإعلام وأنهم لم يوافقوا على التغطية الخلافية أو المعارضة.
2) **التغطية التسجيلية أو التقريرية:** وتهتم بالحصول على التفاصيل والمعلومات الخاصة بحدث معني ثم بالفعل مثل إعلان استقالة وزير أو وقوع زلزال أو سقوط طائرة أو وصول زعيم لزيارة البلاد.
3) **تغطية المجاميع الصحفية:** وتستخدم عندما يكون موقع الحدث أو المؤتمر الصحفي ليس كبيراً بما فيه الكفاية ليتسع لجميع الصحفيين المهتمين بتغطية القصة الإخبارية، وتشمل قيام ممثلين لكل نوع من أنواع وسائل الإعلام بإرسال فريق ممثل لهم لتغطية حدث ما فيقومون بكتابة تقرير أو يسجلون ويضعون المادة في متناول زملائهم في الصحف كافة أو الإذاعة أو التلفزيون.

4) **التغطية المحايدة:** حيث يقدم فيها المحرر الحقائق فقط أي القصص إخبارية موضوعية خالية من العنصر الذاتي الشخصي والتحيز أي يعرض الحقائق الأساسية، والمعلومات المتعلقة بالموضوع بدون أي تعميق أبعاد جديدة أو تقديم خلفيات أو تدخل بالرأي او مزج الوقائع بوجهات النظر.
5) **التغطية التفسيرية:** وفي هذا النوع من التغطية يقوم المحرر بجمع المعلومات المساعدة أو التفسيرية إلى جانب الحقائق الأساسية للقصص الإخبارية، وذلك بدف تفسري الخبر أو شرحه وخدمة القراء الذين ليس لديهم وقت كاف للبحث بأنفسهم، بشرط أن تكون هذه القضية منصفة تقدم كل التفاصيل. وتتضمن هذه التغطية وصف الجو العام المحيط بالحدث أو وصف المكان أو وصف الأشخاص وذكر بعض المعلومات الجغرافية أو التاريخية أو الاقتصادية أو السياسية عن البلد الذي وقعت فيه الأحداث وتحليل الأسباب والدوافع والنتائج والآثار المتوقعة المبنية على الجهد والدراسة والربط بين الواقع والأحداث المشابهة وعقد المقارنات.
6) **التغطية المتحيزة أو الملونة:** وفيها يركز الصحفي على جانب معني من الخبر وقد يحذف بعض الوقائع، وقد يخلط وقائع الحبر برأيه الشخصي، وهدف هذه التغطية هو تكوين أو تشويه الخبر.(د. محمد عبود، ٢٠١١م، ص ١٢ – ١٣).

مصادر الأخبار الصحفية:

هي الوسائل والسبل التي يستخدمها الصحفي والمضان التي يلجأ إليها للحصول على الجديد في الساحة الوطنية والدولية والاطلاع من خلالها على الأحداث ومعرفة خلفيات والأسباب وتطورات الأحداث وهي حسب زهية يسعد (زهية يسعد، ٢٠١٨م، ص ١٠ – ١١) تنقسم إلى نوعين:

1)مصادر تتعلق بالجريدة أو المؤسسة:

حيث لكل مؤسسة صحفية مصادر تتكئ عليها لتحصيل المعلومات وتحقيق السبق في الطرح الإعلامي وأهمها:

- **المندوب الصحفي:** وهو رهان المؤسسة للحصول على الجديد والانفراد بالأحداث، وهو عين الصحيفة على المستجدات والأحداث التي تحقق لها السبق أو الريادة في العمل، وفي كل مؤسسة إعلامية عدد من المندوبين منهم العام ومنهم المتخصص في قضايا معينة، فقد يتكفل صحفي واحد بوزير ما أو بقطاع ما وقد يتكفل صحفي واحد بمختلف القطاعات حسب ظروف العمل لكل مؤسسة، لكن ذلك سيضعف من تركيزه وحسن تتبعه للأحداث (زهية يسعد، مرجع سابق، ص ١٠).
- **المراسل الصحفي:** يشكل المراسل الصحفي الذي يشتغل في نطاق جغرافي معين لصالح إحدى المؤسسات الإعلامية سواء على صعيد وطني أو دولي، مصدرا هاما للمؤسسة لتزويدها بأخبار المحافظات والأقاليم والولايات والدوائر، أو بأخبار الحوادث والقرارات الهامة لبلده ولجمهور صحيفته من خارج البلد، وفي المكان الذي يضمن منه تغطيات ميدانية للأحداث (زهية يسعد، مرجع سابق، ص ١٠)..
- **وكالات الأنباء:** وهي تلك المؤسسات الإعلامية الكبرى التي تمتلك شبكة واسعة من المراسلين موزعين في مناطق التوتر والنزاعات في العالم، أو في مختلف عواصم الدول لتزويد الوكالة بمختلف المستجدات في كافة المجالات، وتشكل هذه الوكالات المصدر الأول للصحف والمؤسسات الإعلامية في التزود بالأخبار خاصة الدولية، التي تقع في نطاقات مختلفة من العالم، ولكل بلد وكالة أنباء تغطي الشأن الداخلي للبلد وبالمقابل هناك وكالات عالمية تسيطر على المعلومة، وتبيعها للمؤسسات الإعلامية بموجب عقود شراكة توقعها معها كأمثال وكالة رويتر، فرانس براس، الأسوسييتد برس، تاس، اليونايتد برس،... (زهية يسعد، مرجع سابق، ص ١٠).
- **وسائل الإعلام:** وتشكل وسائل الإعلام المطبوعة والمسموعة المرئية المحلية والدولية مصادر هامة لكل مؤسسة إعلامية، لتتبع المستجدات من القضايا ذات الاهتمام المشترك عن طريق ما يع٠رف ب"قسم المتابعة" أو "قسم الاستماع" الذي يمكن من التعرف على الأحداث الآنية ومعرفة وجهات النظر حولها وتتبع سيرورتها، كما أنه قد يلهم الصحفيين إلى أفكار لقوالب، أو أشكال صحفية لنفس القضية (زهية يسعد، مرجع سابق، ص ١١).
- **الوثائق الرسمية والبيانات الصحفية والنشرات:** هي تلك البيانات التي تصدرها المؤسسات الرسمية والهيئات والدوائر الحكومية والمراكز العلمية والبحثية، التي تحتوي معلومات هامة قد

تحمل في طياتها أخبارا مهمة، والبيانات والوثائق يمكن أن تكون نتائج لدراسات مهمة أو تحمل قرارات هامة أيضا، ويمكن أن تكون بلاغا هاما أو رد فعل رسمي اتجاه أحداث آنية، وغيرها من المواد التي تشكل مادة إعلامية قد تصب في صلب اهتماما الجمهور(زهية يسعد، مرجع سابق، ص ١١).

2)مصادر تتعلق بالصحفي:

حيث يمكن للصحفي العامل في أية وسيلة إعلامية العودة إلى عدد من المصادر للاطلاع على الأحداث والمستجدات وربما الأفكار للقيام بعمله اليومي وهي:

- **الباحثين:** وهم الأشخاص المسؤولون عن الإعلام والعلاقات العامة الذين يتواصلون مع المؤسسات الإعلامية، لتزويدها بالمستجدات أو بمعلومات وقرارات هامة تنشر على الصحيفة، وهم: الناطق الرسمي، الملحق الإعلامي، مسؤول الإعلام أو المكلف بالإعلام،... (زهية يسعد، مرجع سابق، ص ١١).
- **شبكة الانترنت:** تعد المصدر العصري الشامل والأهم للصحفيين، نظرا لغناها بالمعلومات والبيانات حول القرية الصغيرة، وعبرها يمكن الوصول إلى مختلف المؤسسات والحسابات الرسمية لمختلف الشخصيات والمؤسسات على الانترنيت، كونها صارت مصادر رسمية يمكن للصحفي أن يجد فيها تصريحات وردود أفعال الشخصيات الهامة، حول مختلف المستجدات والأحداث وتطوراتها لحظة حصولها فكثيرا ما صارت تلجأ المؤسسات الإعلامية إلى حسابات المسؤولين والشخصيات الهامة على موقع التواصل الاجتماعي تويتر مثلا، وهي أسرع بكثير من وسائل الاتصال التقليدية كالفاكس أو البريد أو حتى البريد الالكتروني (زهية يسعد، مرجع سابق، ص ١١).
- **شبكة العلاقات الخاصة للصحفي:** إن أجندة الصحفي المشكلة من سلسلة علاقاته الشخصية مع مختلف الأطياف في المجتمع الذي يعيش فيه، هي مصادر هامة له في معرفة الأحداث والمستجدات الحصول على معلومات وبيانات قد تمكنه من تحقيق التفرد في مجاله، لذا فإن الصحفي مطالب ببناء شبكة قوية من العلاقات مع مختلف الشخصيات الفاعلة الرسمية والمدنية، لأنها سلاحه الذي لا نجاح له من غيره (زهية يسعد، مرجع سابق، ص ١١).
- **الشهود العيان:** يعتبر المواطنون الذين شاهدوا الحدث أو كانوا حاضرين خلال الواقعة مصادر هامة جدا لرواية تفاصيل الحادثة لا بد للصحفي الاستعانة بها (زهية يسعد، مرجع سابق، ص ١١).

الخبر الصحفي

لم يعد الخبر الصحفي مجرد وصف اعتيادي لحدث معين يحظى بالاهتمام بل أصبح صناعه مميزه لها سماتها الخاصة، وهذه الصناعة الصحفية دخلت وتفاعلت فيها عوامل عدة أسهمت في تطور أساليبها ووسائلها وطرائق إيصالها إلى الجمهور.

إن عملية جمع الأخبار وإعدادها وتوزيعها دخلت مرحله مهمة من التطور الذي رافق ثورة الاتصال والمعلوماتية وهكذا نجد العملية الإخبارية قد تعقدت تبعا لعالم ملئ بالصراعات المختلفة من إيديولوجية وثقافية واجتماعية واقتصادية وسياسية تركت أثرها واضحا في العملية الإخبارية.

وقد شهد النصف الثاني من القرن الماضي ظهور أنماط جديده من أساليب تحرير وكتابه الأخبار وتغيرت النظرة الى الخبر تعريفا ومفهوما وأصبحت عملية إعداده صناعة متقنة ومعقده تجاوزت الوصف الاعتيادي للأحداث الجارية لتصبح عملية دقيقة لها وسائل وأساليبها وفلسفتها الخاصة.

وكثيرا ما كنا نقرأ في كتب الصحافة تعريفات للخبر تكاد تلتقي في مفهوم عام وهو ان الخبر وصف لحدث اني يحظى بالاهتمام.

ومضت عقود طويلة ظل فيها هذا المفهوم العام راسخا في أذهان كتاب الخبر والمحررين والمراسلين الذين وجدوا إن مهمتهم الصحفية تقوم على اطلاع القراء وتنويرهم بما يجري من أحداث.. فقد عرف فور تكليف الخبر ونشره عام ١٨٦٥ بأنه الإثارة والخروج عن المألوف.. فعندما يعض الكلب رجلا فهذا ليس بخبر ولكن عندما يعض الرجل كلبا فهذا هو الخبر(جورج، ١٩٧٣، ص٢) ويرى نيل ما كنيل الذي عمل مساعد رئيس التحرير للشؤون الخارجية في صحيفة نيويورك تايمز أن الخبر هو جمع الحقائق عن الأحداث الجارية التي تثير اهتمام القراء لكي تطبعها الصحيفة (ما كنيل، ١٩٥٥، ص١١٢) وعرف جيرالد جونسون الخبر بأنه وصف أو تقرير لحدث مهم بالنسبة للجمهور كما هو مهم بالنسبة للمخبر الصحفي نفسه فقيمة الحدث بالنسبة للمخبر يتحدد بمدى قابلية هذا الحدث للنشر (جورج، مرجع سابق).

ويرى فريزر بوند إن الخبر هو تقرير وقتي عن أي شيء مثير بالنسبة للإنسان والخبر الجيد هو الخبر الذي يثير اهتمام اكبر عدد من القراء يعتبر خبرا مهماً. (فراز، ١٩٦١، ص٧٨)

أما عبد اللطيف حمزه فقد عرف الخبر بأنه الجديد الذي يتلهف القراء على معرفته والوقوف عليه بمجرد صدور الجريدة وعرف د. عبد الستار جواد الخبر بأنه شيء لا نعرفه من قبل، شيء نسيته أو انك لم تفهمه (جواد، ٢٠٠٢، ص٤٣).

ومن خلال التعاريف الكثيرة للخبر والتي أوردنا قسما منها نستطيع ان نعرف الخبر بالاستناد الى خبرتنا العملية بأنه تقرير عن حدث لم يكن معروفا عند الناس من قبل جمع بدقة من مصادر موثوقة بصحتها على أن يقوم بكتابته محررون متخصصون في العمل الصحفي.

وعرفه ماكد وجل بأنه/ تقرير عن حادث معين ترى الصحيفة في نشره وسيلة للربح المادي (الياسري، ١٩٨٧، ص١٢).

كما عرفه فارنس فاليز بأنه/ ذلك النوع الصحفي الذي يقوم بنقل معلومات معينة بشكل ملتزم حول وقائع ملموسه أو بعكس أحداث معينة بأسلوب مكثف وبأسرع طريقة ممكنة وينبغي أن يكون واقعيا وملتزما ومقنعا (خضور، ١٩٨٢، ص١٥).

وعرفه جلال الدين الحمامصي بأنه/ كل خبر يرى بأنه جدير بان يجمع ويطبع وينشر على الناس. (الحمامصي، ١٩٩٣، ص ٢٣)

ويرى أديب خضور ان الخبر هو نوع صحف مستقل يقدم وقائع دقيقة ومتوازنة وجديده عن حدث يهم المجتمع. (ابوعرجة، ١٩٩٩، ص١٢)

يتكون الخبر من ثلاثة أجزاء رئيسية هي:

1) **المقدمة:** ويتم تحريرها باختيار أهم جزء من تفاصيل الخبر الذي يمثل مركز الثقل وصياغته في فقرة لا يتجاوز عدد كلماتها الثلاثين تتضمن ملخصا للموضوع وتكشف عن هوية الأشخاص والأماكن من ذوي العلاقة وتبرز الطابع المميز للخبر وتعطي آخر التفاصيل عن الحدث وتثير اهتمام القاريء لمتابعة قراءه الخبر.
2) **تفاصيل أحداث الخبر:** وتتكون من أجزاء كل منها تشكل شريحة من الخبر تتناول جزء من أحداثه في وحدة متكاملة يتم ترتيبها في تسلسل وفق الأهمية التنازلية لكل منها.. اي نبدأ من الأهم ثم الأقل أهمية وهكذا.
3) **خلفيات الخبر:** وهي الأصول الرئيسية التي تسببت بوقوع الحدث أو تطوراته السابقة ويمكن تجزئه أوليات الحدث إلى فقرات تتضمن كل منها جزء من تلك الأوليات أو الأصول في وحدة متكاملة ويتم ترتيبها وفق الأهمية التنازلية لكل منها.

ومن خلال خبرتنا العملية والنظرية في تحرير الخبر.. فالخبر الكامل هو الذي يعطي الإجابات الوافية والكاملة على الأسئلة الستة التالية:

1- من.. من الذي لعب الدور الأول في وقوع الحدث

2- متى.. زمن وقوع الحدث.

3- أين.. مكان وقوع الحدث.

4- ماذا.. ماذا حدث.

5- كيف.. تفاصيل الحدث.

6- لماذا.. أوليات أو خلفيات الحدث.

وليس بالضرورة ان تتوفر في الخبر الإجابة على الأسئلة الستة ولكن المحرر الصحفي يسعى دائما ليضمن خبره الإجابات على ما يستطيع من هذه الأسئلة.

كما ليس بالضرورة أن تكون لكل الأخبار خلفيات فهناك أخبار ليست لها أوليات سابقة وان ذكرت هذه الأوليات وكانت معروفة لدى القراء فإنها تصبح ليست ضرورية.

عناصر الخبر

في كثير من الكتب المنهجية التي تدرس في المعاهد والجامعات في العالم تباينت عناصر او شروط الخبر فقد ذكر الألماني كاسبر ستيلر في عام ١٦٩٥ العناصر التالية.

1- الجد والطرافه

2- قرب المكان

3- التأثير

4- الأهمية

5- السلبية

ومن أكثر الدراسات التي تناولت عناصر الخبر جدلا هو ما ذهب إليه كالتونك وماري روج في الدراسة التي نشرت في كتاب (صناعة الأخبار) لمؤلفيه كوهين وبونك.. وهذان الباحثان النرويجيان يريان ان هناك احتمالا اكبر لنشر الأحداث إذا كانت تلبي أيا أو بعض أو عدة معايير من المعايير الآتية:

1) **نسبة الحدث:** وهي تتعلق بالوقت الذي يستغرقه وقوع الحدث بشكل يتناسب مع وقت الوسيلة الإخبارية فحادث اغتيال مثلا أكثر جدارة صحفية من تقدم بطئ لأحد بلدان العالم الثالث.
2) **الضخامة:** كلما كان الحدث اكبر كان أفضل وكلما كان دارماتيكيا كلما زادت قوة تأثيره وتحقيقه لما يسمى باندفاع الجمهور.
3) **الوضوح:** كلما كانت الأحداث واضحة ومحدده كلما سهل على الجمهور ملاحظتها وسهل على المراسلين التعامل معها.
4) **الالفه:** وهذه الخاصية الخبرية تتعلق بالجماعة وبالقرب الثقافي وبما يتناغم مع الجمهور المتلقي فالأشياء القريبة منا تعنينا أكثر من سواها.
5) **التماثل:** هذا يعني درجة التقاء الأحداث مع توقعات الجمهور وتنبؤاته.
6) **الدهشة** المفاجأة.. لابد ان يكون الحدث مفاجئا وغير متوقع أو نادر ليكون الخبر جيداً.
7) **الاستمرارية:** وهذه الخاصية تفترض ان يكون الخبر جديداً ليقع في عناوين الصحف ونشرات الأنباء وان تستمر جدارته الصحفية حتى عندما تتضاءل ضخامته.
8) **التشكيل/ التركيب** :ان الحاجة في تحقيق التوازن في نشر الأخبار تجعل المحرر أو الناشر بطرح بعض العناصر المتناقضة، مثل نشره بعض الأخبار المحلية إذا كانت غالبية الأخبار

المنشورة في الصحيفة هي أخبار خارجية أو أن ينشر بعض الأخبار الحقيقة والمشوقة إذا كانت نسبة الأخبار التي تبعث على التشاؤم عالية (جواد، مرجع سابق)

وفي كتابة المشهور الرأي العام الذي صدر عام ١٩٢٢ ذكر وولتر ليبمان العناصر التالية:

أ) وضوح الحدث

ب) الغرابة والدهشة

ج) القرب الجغرافي

د) التأثير الشخصي

هـ) الصراع

وقد سرد الباحثين العناصر الأساسية المعتمدة في صحافة العالم الثالث والتي تؤكد على التنمية الاقتصادية والثقافة الوطنية وإبراز صورة مشرقة عن العالم الثالث وهي: (دليل الصحفيين العالم الثالث، ١٩٨٨، ص٥٧)

أ) التنمية

ب) المسؤولية الاجتماعية

ج) التكامل الوطني

د) التثقيف

هـ) قرب المكان

و) الاهتمام الشخصي

وتتجلى هذه العناصر في طريقة عرض الأخبار في صحافة العالم الثالث حيث يتم إبراز الأخبار الايجابية وإنشاء المشاريع والمصانع وحملات التطعيم ضد الأوبئة ومحو الأمية ونشاطات زعماء هذه الدول.. كما يتم حجب أخبار العنف والجريمة والفساد والفضائح والسياسات الخاطئة

ومن الناحية العملية فهناك عناصر أساسية تدخل في تشكيل بنية الخبر وتتكامل داخل هيكلة العام بشكل متجانس يعطين خبرا وهي:

1) **ان يكون الخبر حقيقيا اي وقع فعلا.** وبهذا يجب ان تكون المعلومات والوقائع والأسماء والأمكنة والتواريخ والأشخاص أو المؤسسات التي يتناولها الخبر دقيقة بأقصى ما يمكن وان اي خلل في إيراد الواقعة الإخبارية من حيث دقتها يزلزل الخبر أساسا وينسف الثقة لدى الشخص المتلقي بالجهة التي أوردت الخبر.

2) **أن يكون مثيرا أو يهم اكبر عدد ممكن من الناس:** وهذا يعني إن الخبر لا يعطي الوقائع أو الحقائق جامدة أو بلغه روتينية بل انه يهتم بالملامح المشوقة بخصوص الوقائع التي ينطوي عليها.. ولكي تهم الأخبار اكبر عدد ممكن من الناس يفترض أن تعبر بالدرجة الأولى عن مصالحهم أو أفكارهم أو عواطفهم وعليه يجب أن تكون الأخبار واقعية تتضمن حقائق ملموسة صلبة قاطعة لكي تكسب اهتمام الناس.

3) **ان تكون لغته بسيطة وموجزه لكنها متينه البناء:** ان هذه الميزة ضرورية للأخبار بما يجعلها قريبة إلى مدارك الناس وعقولهم وعلى العموم فان الصحفيين يكتبون بلغه يفهمها خريج الدراسة المتوسطة كمعدل.

4) **الجدة أو الحداثة:** ان عنصر الجدة أساسي للغاية في الأخبار فهي/ أي الأخبار/ تفقد ثقلها وأهميتها في الأغلب عندما تكون قديمة وتمثل الجدة في الأخبار عنصر استقطاب اهتمام الشخص المتلقي (قارئ، مستمع، مشاهد.(

وفي جو تنافسي بين الصحافة في الداخل او مع الصحافة العربية والأجنبية يكون عنصر الجدة ذا أهمية قصوى لكسب التنافس فالشخص المتلقي يهمل طبعا الصحيفة أو الإذاعة التي تقدم له أخبارا وارده ومعروفه.

مصادر الخبر الصحفي

يقصد بمصدر الخبر الصحفي الإشارة إلى الأداة التي تحصل من خلالها الوكالة أو الصحيفة على الخبر الصحفي.. وهذا المصدر قد يكون شخصا مثل كبار الشخصيات الرسمية أو الشعبية والاجتماعية أو كبار الشخصيات الأجنبية التي تزور البلاد وغير ذلك من المصادر الحية وقد يكون هذا المصدر جهة مثل وكالات الأنباء والإذاعات المحلية والأجنبية والصحف المحلية والأجنبية والإعلانات والنشرات الرسمية والشعبية والوزارات والهيئات والمؤسسات العامة والخاصة وغير ذلك من المصادر (أبوزيد، ١٩٨٥، ص)

لهذا فيمكن إجمال مصادر الأخبار الصحيفة في المصادر التالية:

أولاً: المندوب الصحفي

يعتبر المندوب الصحفي من أهم المصادر الإخبارية التي تميز وكالة أو صحيفة بما يحقق لها من النجاح والسبق الصحفي ويتوقف على جهوده وقدرته على العمل ما يحققه في هذا المجال.

فعند تميز وكالة ما عن وكالة أخرى يعتمد في ذلك على جهود وثقافة وذكاء وإمكانية مندوبيتها ومحرريها وكذلك بالنسبة لأية جريدة عندما تميزها عن جريدة أخرى فيها نفس المادة الصحفية ونفس

المعلومات لكن تتميز بطريقة عمل مندوبيتها ومحرريها وصياغتهم للخبر والأخبار الفريدة التي استطاع أن يحصل عليها وينفرد بها في جريدته.

وقوة النفوذ يرجع إلى نشاط المندوب الصحفي ومهارته في اكتساب صداقة الناس وهنا تدخل العلاقات وأهميتها في تحديد علاقات المندوب إضافة إلى ذكائه ومقدرته على تحمل مشاق العمل الصحفي يتوقف حصوله على الأخبار وعلى ما لديه من حاسة صحفية ورؤية صحيحه للأحداث المهمة.

ومن هنا نجد إن نجاح صحيفة دون غيرها إنما يتوقف على فاعليه مندوبيتها في مناطق عملهم. ولهذا فإننا نرى إن وكالات الأنباء والصحف والمجلات تضع العديد من الشروط عند اختبار المندوب الصحفي منها.

1- النظر والسمع الجيد

2- تدوين الملاحظات

3- إيجاد المعلومات

4- إثارة الأسئلة

5- تدقيق المعلومات وتحديدها

6- تحليل وتفسير المعلومات

7- أن يكون سريع الحركة قادرا على أن ينتقل إلى أماكن الأحداث في وقت وقوعها في أسرع وقت.

8- إن يكون قوي الملاحظة سريع البديهة يلتقط بإذنه وعينه مالا يستطيع الإنسان العادي أن يلاحظه.

9- أن يكون لديه موهبة الأسلوب (أبوزيد، مرجع سابق)

ثانيا: وكالات الأنباء

تعمل وكالات الأنباء من خلال شبكة واسعة من المندوبين والمراسلين المنتشرين في جميع إنحاء العالم وهي بذلك توفر للصحف كمية كبيرة من الأخبار العالمية ما كانت تستطيع أي صحيفة الحصول عليها بوسائلها الذاتية (مور، ١٩٨٣، ص٣٢) لأنه لا توجد صحيفة في العالم مهما بلغت قوة إمكانياتها تستطيع أن تغطي جميع مناطق العالم بالمراسلين.

ومن اشهر وكالات الأنباء العالمية اليونايتد برس واسيوشيتد برس الأمريكتين ووكالة الصحافة الفرنسية وروبترز.. وقد ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية العديد من وكالات الأنباء الوطنية بحيث يكاد يكون لكل دولة وكالة أنباء وطنية.

ثالثا: الإذاعات المحلية والأجنبية

تعتبر الإذاعات المحلية والأجنبية مصدرا هاما من مصادر الأنباء وخاصة في تلك الدول التي تخضع فيها الإذاعة لإشراف الحكومة وسيطرتها حيث تعبر الإذاعة عن الاتجاهات الرسمية للدولة.

ولأهمية الإذاعات الأجنبية كمصدر للأخبار قامت الوكالات والصحف الكبرى بإنشاء قسم للاستماع يضم أجهزة استقبال إذاعية وأجهزة تسجيل دقيقة جدا وعن طريقها يتم استقبال وتسجيل ما تذيعه جميع محطات الإذاعة في العالم.

رابعا: الصحف المحلية والأجنبية

في أحيان كثيرة تنفرد بعض الصحف أو المجلات المحلية أو الأجنبية بنشر خبر هام أو وثيقة خطيرة قد تنقلها الصحف الأخرى أو تتوسع فيها وتضيف إليها من مصادرها الخاصة أو انفرادها بإجراء عدد من الأحاديث الصحفية مع الزعماء المحليين أو الأجانب وقد يحوي الحديث تصريحات هامة ترى بعض الصحف الأخرى نقلها عنها.

خامسا: النشرات

للعديد من الوزارات والمصالح الحكومية والشعبية والهيئات الدولية والسفارات والمكاتب الثقافية والصحفية والمحلية والأجنبية نشرات خاصة تصدر دورية أو بشكل غير منتظم تضمنها أخبار الجهة التي تصدر عنها.. هذه النشرات قد تكون في بعض الحالات مصدراً للعديد من الاخبار الصحفية الهامة.

سادسا: المؤتمر الصحفي

المؤتمر الصحفي مصدر للأخبار التي تدلي بها إحدى الشخصيات في حضور أكثر من صحفي لشرح سياسة جديدة أو قوانين أو مناقشة قضية تهم الرأي العام.

والمؤتمرات الصحفية يعقدها كبار المسؤولين أو الوزراء أو الرؤساء أو الزعماء حين تكون هناك حاجة عاجلة لشرح سياسة معينة أمام اكبر عدد من الصحفيين لكي تصل حقائق الموضوع إلى نسبة كبيرة من الرأي العام الذي تخاطبه الصحف التي يمثلونها.. كذلك فان الحاجة إلى عقد المؤتمر الصحفي تكون في حالة صعوبة قيام المسؤول بمقابلة كل صحفي على حده وهذا يحدث كثيرا أثناء زيارات الملوك أو الرؤساء أو كبار الشخصيات السياسية لبعض البلاد والأجنبية حيث لا تمكنهم فترة الزيارة القصيرة من مقابلة كل الصحفيين الذين يطلبون تحديد مواعيد لإجراء أحاديث صحفية لجرائدهم عندئذ يكون المؤتمر الصحفي هو الحل البديل.

سابعا: الوزارات والهيئات الرسمية والشعبية

هناك العديد من الأخبار التي تحصل عليها الصحف تأتي من الوزارات والهيئات الرسمية والشعبية ومن الشركات والمؤسسات العامة والخاصة ومن أقسام الشرطة والمحاكم والنقابات العمالية والمهنية

والمستشفيات واستديوهات الإذاعة والتلفزيون والسينما والمسرح والفنادق والملاهي والمطارات ووسائل النقل.

ثامنا: مصادر أخرى

إن المصادر التي سبق ذكرها هي ليست وحدها المصادر الإخبارية فهناك مصادر للأخبار تختلف وتتنوع حسب طبيعة كل صحيفة وتخصصها ولونها السياسي وسياستها التحريرية ومن هذه المصادر.

أ) أصدقاء وزملاء ومعاونو الشخصيات البارزة في المجتمع.

ب) الحفلات والمهرجانات واللجان الرسمية والشعبية.

ج) المجلات المتخصصة.

د) الإعلانات.

هـ) رسائل القراء.

و) الإشاعات والأخبار غير المؤكدة.

ز) الصدفة فان كثيرا من الأخبار الهامة قد يقع عليها الصحفي في حياته اليومية دون أن يكون قد خطط للحصول عليها.

تحرير الخبر

تحرير الخبر يعد عنصراً أساسيا في صناعتها ما دامت وسائل الإعلام المختلفة تتعامل مع السيل المتدفق من الأخبار حسب فلسفتها وطبيعة جمهورها ومواعيد صدورها.

فالخبر الذي يصل القارئ والمستمع والمشاهد يشبه أية بضاعة أخرى وصلت إلى السوق أو أيدي الزبائن بعد أن مرت بمراحل تصنيع مختلفة.. فبعد أن يصل الخبر إلى مكاتب التحرير وأقسام الأخبار يخضع إلى عملية مراجعة دقيقة وتجاذبه أقلام مختلفة بالتشذيب والصقل وإعادة الصياغة.

إن التنافس بين وسائل الإعلام الإخبارية لتقديم أفضل الخدمات لزبائنها قد جعلها تتسابق في ابتداع الأساليب الحديثة التي تجذب اهتمام الجمهور بمادتها الشفافة.. وكانت عملية التحرير هي الميدان الرئيسي الذي يجري فيه التنافس وهكذا فقد أخذت كل صحيفة أو إذاعة أو شبكة إخبارية تتبنى أسلوبا أو صياغه مميزه لأخبارها وقد أدى هذا إلى وجود قوالب صحفية جديدة ولغة إخبارية لها خصائصها المميزة التي تقتضي من محرر الأخبار مهارة لغوية عالية لالتقاط الألفاظ والعبارات المناسبة للغة المقصودة.

ولما كان العمل الصحفي ككل فن يعتمد على الذوق السليم المبدع والموهبة الفطرية مقرونا بالثقافة الواسعة يشكل تزاوجها مع بعضها القدرة المتمكنة ضمن الإطار العام مع الالتزام بالقواعد والأسس الآلية.

1) يتحتم على المحرر الصحفي أن يستوعب الموضوع استيعابا كاملا بكل دقائقه قبل الشروع بالكتابة.

2) أن يعطي الموضوع حجمه الطبيعي دون تهويل أو إنقاص وتجنب السرد الدرامي العنيف والمفتعل بل التناول الموضوعي الهادئ.

3) أن يتم إعطاء المفردات اللغوية اللازمة والمناسبة للتعبير عن الموضوع بوضوح كامل وبأقل عدد من الكلمات التي تستطيع أن تترجم الأحاسيس والحقائق المراد التعبير عنها وفق مبدأ (خير الكلام ما قل ودل.(

4) في التعامل مع أخبار الشخصيات يتوجب أن تكون هناك حدود معينة تميز المستويات الوظيفية والمواقع القيادية لهذه الشخصيات.. فمثلا الصيغة التي نتناول فيها خبرا يتعلق برؤساء الوزارات هي غير الصيغة في تناول خبر يتعلق بأحد المسؤولين الآخرين وما دونهم من مواقع.

5) العمل الصحفي يقبل التحرك المرن الواسع في نطاق غير محدود وهذه الميزة توفر حرية العمل للمحرر الصحفي في إبداع متناه دون تقييد سوى المبادئ والأسس العامة السالفة الذكر.

ولابد من الإشارة إلى أن تحرير الأخبار في الصحافة الكبرى والمتقدمة يتم على أيدي ثلاثة أنواع من المحررين.

أ) المحرر معيد الكتابة.. وتتلخص مهمته في إعادة الأخبار وفق الهياكل الضرورية وتخليصها من الأخطاء اللغوية والسياسية والصحفية وإعدادها لتكون جاهزة أمام المحرر.

ب) المحرر.. المحرر هو الذي يضع الأخبار بصيغتها شبه النهائية لتكون جاهزة للبث أو النشر فهو معروف بكفاءاته الصحفية ومقدرته على بناء الخبر بناء محكما.

ج) المحرر الذواق.. ان هذا النوع النادر من المحررين متميز فعلا ومهمته تنحصر في مراجعة الأخبار والتقارير الإخبارية ليحذف منها أو يستبدل الكلمات والتعابير غير اللائقة أو تمس المشاعر العامة والذوق العام.

ان الصحافة الملتزمة أو الجادة تبتعد عن عنصر الإثارة كأسلوب سهل ورخيص في كسب المتلقي بما ينطوي عليه من مداعبه الأحاسيس والنوازع التي تتصف بالحيوانية أو التفاهة لكن هذا الابتعاد ينبغي ان لا يشمل الأحاسيس والنوازع الإنسانية المشرقة والمتقدمة.

فالأخبار التي تثير المشاعر الإنسانية تبعد صناعة الأخبار عن الجمود واللغة والاصطناع.. كما أنها تنمي شخصية المتلقي وتترك آفاق الحياة مفتوحة أمامه.

وعمليا فان الأخبار الموجزة والقصيرة مقروءة أكثر من الأخبار والتقارير الإخبارية المطولة لان قراءتها سهلة مما يجعلها في مقدمة المواد الصحفية التي يشغف القارئ بمتابعتها ولما كانت الصحافة شأنها

شان الفنون الأخرى فهي من أكثر الفنون تطورا بحكم طبيعتها القائمة على رصد حركة الشارع ومسيرة الأحداث ومواكبة التطورات في مجالات الحياة كافة.. ان هذه الطبيعة الخاصة للصحافة جعلتها مرآة جلية تجسد الواقع المتغير وترصد ملامحه المميزة بدقة وموضوعية فعكست لنا التحولات الكبرى التي شهدها المجتمع بأساليب متنوعة تتناسب مع هذا التحول وطرائق التعبير عنه.. وقد أكد الكتّاب والمحررون منذ البداية إن الصحافة حرفه مادتها الكتابة ولذلك كانت العناية بالمفردة الدقيقة المنتقاة وبالعبارة المجسدة للمعنى وبالبلاغة الواضحة التي تجعل الجملة الصحفية تؤدي مهمتها في إيصال المعلومة إلى القارئ بوضوح.

إن ضرورة التنوع والتجدد هذه دفعت كتاب الأخبار والمراسلين والمحررين إلى التفتيش عن أفضل الوسائل والأساليب في صياغة الأخبار بشكل يواكب التحول في الذوق العام للقراء وفي فنون الصحافة ذاتها.. ومن هذا المنطلق تعرضت الأساليب القديمة إلى هزة قوية نفضت عنها الغبار ووضعتها وجها لوجه أمام مسيرة التطور والتجدد والتنوع فظهرت أنماط وأساليب وقواعد جديدة منها ما هو مبتدع جديد ومنها ما هو شكل متطور عن شكل قديم.

فالقوالب الصحفية الجديدة لم تنسف القوالب القديمة مرة واحدة بل أضافت لها طرائق مستحدثة تناسب اهتمام القارئ المعاصر.. كذلك ابقى هذا التجديد على القوالب التي ما زالت هناك حاجة لاستخدامها مثل قالب الهرم المعكوس وقالب التتابع الزمني إلا أن مجالات استخدام هذه القوالب أصبحت أكثر تحديداً.. ومن اجل رسم صورة واضحة عن تطور كتابة الأخبار وتنوع أساليب عرضها في الصحافة العالمية سنلقي الضوء على قوالب الخبر ووصف ملامحها وخصائصها.

طرق كتابة الخبر الصحفي:

لعل الأساس الأول لكتابة الخبر الصحفي ومن بعده كل الأشكال الصحفية الأخرى والواجب على طلبة الصحافة معرفته، هو الإيجاز قدر الإمكان ووضع كل كلمة في مكانها لخدمة المعنى المراد فحسب وحذف الكلمات التي لا تؤدي معاني مضافة للمعنى الإجمالي للخبر، وفقاً للقاعدة الصحفية التي ينبغي أن يضعها نصب عينيه وهو يكتب أكبر قدر من المعلومات في أقل قدر من الكلمات فالكلمة المستخدمة لا بد لا أن تؤدي معنى وظيفياً في الجملة، وهو الإبلاغ عن الحادثة أو بعض تفاصيلها، فمهمة الصحفي الأولى قبل معرفة القوالب والأنواع، هي التمكن من فن الصياغة الصحفية والتدرب على الأسلوب الإعلامي الذي يتنافى والفنون الأدبية التي تعود عليها في التعبير الأدبي أو البحث الأكاديمي (اسماعيل ابراهيم، د.ت، ص ٤٣).

القوالب الفنية لكتابة الخبر الصحفي:

هناك قوالب معتمدة في كتابة الخبر الصحفي وهي:

1) قالب الهرم المعكوس

إن هيكل الهرم المعكوس الذي يمثل قاعدة الأهمية المتناقصة هو الأكثر أهمية آو الأكثر توظيفا في كتابة الأخبار وهو هيكل حيوي للغاية لذا فان بناء الخبر وفق الأهمية المتناقصة وضمن هيكل الهرم المعكوس يوفر للمتلقي عناء ارهاق ذهنه للوصول الى الامور الجوهرية في الاخبار ونحن نسهل له هذ المهمة في مقدمة إخبارية مركزة ونترك له حرية المتابعة او إهمال الخبر.

وبلا شك فان بناء الاخبار وفق الاهمية المتناقصة يتطلب جدارة عالية في تحرير الاخبار ويتوجب على المحرر السيطرة على سيل المعلومات الاخبارية وإعادة ترتيبها.. ولديه القدرة على اختصار ما هو اقل اهمية وبث روح التشويق في اخباره.

ان هيكل الهرم المعكوس هو في نظرنا الهيكل الاكثر أهمية في التعبير وفي التأثير وهو كذلك الهيكل السائد في اخبار الصحف ووكالات الأنباء ويرجع شيوع هذا القالب لسببين:

1- انه اقدر الوسائل على نقل المعلومات، فالناس عادة لا ينفقون الكثير من الوقت لقراءة الأخبار بل يكتفون في كثير من الأحيان بقراءة الجمل الأولى من الخبر أو المقال قبل أن يقرروا الاستمرار في قراءة الفقرات اللاحقة ..وقد تعلم كتاب الأخبار ومحرروها هذه الطريقة خدمة لقرائهم وأدرك القراء إن أهم المعلومات توضع في البداية والأقل أهمية في نهايات الموضوعات.

2- ان المساحة المخصصة للخبر او المقال تشكل دائما مشكلة بالنسبة للصحيفة فإذا كانت الأخبار قد صيغت ضمن هذا القالب أصبح من السهل اختصارها تدريجيا من أسفل الهرم وحسب الأهمية والاهتمام وطبيعة المطبوع وهكذا يستطيع المحرر اختزال خبر معين من الأسفل دون الإضرار بجوهر الموضوع.

ويرى هاو بان قالب الهرم المعكوس هو من ابسط اساليب تنظيم الاخبار القصيرة وغير المعقدة. (هوفس، ١٩٩٥، ص٤٥)

2) قالب التتابع الزمني

يعد هذا القالب من أقدم الاشكال الصحفية التي استخدمتها الصحافة في تغطية الأحداث بالشكل الذي وقعت فيه.. وقد استعارت الصحافة الاخبارية هذا القالب من المجلات حيث المقالات فيها تتسم بالطابع السردي الذي يمكن كاتب الخبر البارع من حكاية قصة خبرية جيدة.

وغالبا ما يستخدم اسلوب التتابع الزمني في المقالات خاصة تلك التي تسجل تجارب المتحدث او ما يسرده المتكلم الذي يسجل مغامراته وتجاربه.. كما انه يوفر لكاتب الخبر فرصة فريدة حين يراد توضيح فعل معين إضافة إلى انه قالب سهل الفهم ومن الممكن ان يكون موجزا او تفصيليا وهذا راجع الى إن

بعض الأخبار تكون ممتعة جدا بحيث تستدعي كتابتها سعة من الوقت حيث تعرض المعلومات ويتم سرد الحدث.

3) القالب التشويقي

يعتبر هذا القالب على نقيض قالب الهرم المعكوس لان أهم عنصر في الخبر يأتي في النهاية وليس البداية ويتم الاحتفاظ بعنصر مهم يتم طرحه في نهاية الموضوع.

وفي بعض الأحيان تأتي القصة الخبرية التي تكتب بالأسلوب التشويقي وفق القالب الترتيبي تقريبا لأنه من اكثر الاساليب تشويقا في رواية الخبر.

4) قالب السرد المباشر

دخل هذا القالب الصحفي الجريدة اليومية قادما من عالم المجلة واسلوبها المميز وعلى القارئ أن يتابع الموضوع من البداية حتى النهاية لكي يعرف ما يتحدث عنه الكاتب.

وقالب السرد المباشر الذي يروي الموضوع من بدايته المنطقية إلى نهاية المنطقية لم يستخدم في الصحافة إلا نادراً.

5) القالب التجميعي

ان القالب التجميعي يستخدم لجمع موضوعات او اخبار الحوادث والجريمة سوية في موضوع واحد ويكتب بمقدمة قصيرة وبقية تفاصيل الخبر على شكل فقرات متساوية الأهمية.

6) قالب الدورق

وهذا القالب متفرع عن قالب الهرم حيث يتم وضع المادة الصحفية معكوسة على قمة قالب سردي أو تسجيلي بحيث يأخذ الموضوع شكل دورق الشراب.

ويستخدم هذه القالب في أخبار الحوادث غير الاعتيادية حيث هناك حاجة الى تفصيلات عديدة تحتاج الى نسج دقيق وعلى الكاتب أن يستطلع قدراته على ذلك وان يتأكد من أن هذا القالب هو الفريد لمثل هذه الاحداث.

7) بيضة الإوزة

ان بيضة الإوزة هو قالب قصصي كلاسيكي يظهر المشهد ثم تكشف الاحداث ويجري ايضاح المقدمة وفق المغزى الذي نجده في النهاية.

ويحتم هذا القالب على الكاتب وضع معلومات مهمة في قصته وخلفيات للأحداث وايضاحات مشرقة تجعل من الموضوع وحدة سرديه ذات نهاية مشوقة وبداية جذابه ..اما عرض التفاصيل فيمكن ان يبدأ بداية نقطة يراها الكاتب مناسبة لانطلاقته القصصية.

8) القالب الماسي

يتميز هذا القالب بوجود مقدمة سردية وغالبا ما تكون نادرة او صورة شخصية تؤدي الى الفقرة الجوهرية وهي الفقرة التي تبرز عندها النقطة الاساسية في الموضوع يليها الفقرة المهمة التي يطلق عليها (فقرة الاهمية) التي تضع النقطة الجوهرية ضمن سياقها العام.

ان الفقرة الجوهرية والفقرة المهمة تؤديان الى شكل الهرم المعكوس حيث تناقش القضايا ذات الصلة وخلفية الموضوع بتسلسل وحسب اهميتها وقد انتشر هذا القالب في الصحافة الاوربية لا سيما الاسبوعية التي تعد اخبارها في سعة من الوقت وتنشر لكتاب عرفوا بأساليبهم المشوقة وسعة اطلاعهم وقدراتهم على استخدام النوادر في نسيج الاخبار.

9) قالب الاحداث المتوقعة.

ذكر جورج هاو (هوفس، مرجع سابق، ص١١٧) ان هذا القالب متطور عن الهرم المعكوس بوجود مقدمة تلخيصيه ثم التفصيلات التي ترتب بشكل منتظم ويؤكد على عنصري المكان والزمان اكثر من التأكيد على الموضوعات التي تعالج أحداثا سابقة وتكون على شكل أخبارا قصيرة.

ويستخدم هذا القالب في الأحداث المتوقعة من قبيل

أ) الإعلانات الروتينية

ب) الأحداث المبرمجة

ج) البرامج

د) الاجتماعات

فالجريدة والمجلة ظلتا تتحكمان بشكل الاخبار التي تصل الى الجمهور قرابة قرنين من الزمن ولكن الثورة الالكترونية في مجال الاتصالات اخذت تستقل تدريجيا وتؤسس لها تقاليد وقوالب خاصة تنسجم مع طبيعة الوسيلة الالكترونية الجديدة وخصائصها المميزة حتى اصبح لدينا اليوم خبرا اذاعيا واخر تلفزيوني يتميز عنه ببعض الخصائص التي تستدعيها وسيلة التلفزيون.

وفي الختام لابد من الإشارة الى ان الخبر الذي يصل القارئ والمستمع والمشاهد يشبه اية بضاعة اخرى وصلت الى السوق او أيدي الزبائن بعد ان مرت بمراحل تصنيع مختلفة.

هذا هو شأن الخبر فبعد ان يصل الى مكاتب التحرير واقسام الاخبار يخضع الى عملية مراجعة دقيقة وتتجاذبه اقلام مختلفة بالتشذيب والصقل واعادة الصياغة.. وعملية التحرير الدقيقة التي يخضع لها الخبر تشبه العملية الجراحية التي تستأصل الاورام وترمم الجرح حتى يستقيم الجسم سليما قادرا على الفعل، وهذه العملية التحريرية ضرورية بسبب عامل السرعة الحاسم الذي تتسم به التغطية الاخبارية التي تحكمها المفاجأة وتحديد الوقت والتنافس على السبق الصحفي.

المبحث الثالث

السياسة التحريرية

لكل صحيفة رؤية أو فسلفة تحكم عملها اليومي، وتوجهه وتؤثر عليه وهي شاملة، فهي ليست رؤية سياسية، أو انتماء سياسي سواء ليبرالي أو اشتراكي، بل أن هذه الفلسفة تحدد مواقف الصحيفة الأساسي ورؤيتها وأسلوبها: "هل هي صحيفة للصفوة؟ أم صحيفة شعبية، أم صحيفة معتدلة؟" ويؤثر على السياسة التحريرية عدد من العوامل منها ايدلوجية الصحيفة أي نظام الأفكار المتداخلة، والمبادئ التي تؤمن بها جماعة معينة أو مجتمع ما، وتعكس مصالحها واهتماماتها على الصحيفة، كما أن ظروف العمل الصحفي وطبيعته كالمساحة المحددة للكتابة، وضغط الوقت لهما تأثيرهما في سياسة الصحيفة، بالإضافة إلى الجانب الاقتصادي كعامل مؤثر من ناحية التمويل ومدى توفر التكلفة ونظام الإعلان، كما أن لجمهور الصحيفة أيضاً تأثير قوي، من خلال القراءة المستمرة للصحيفة فهو الذي يحدد نجاح وفشل الصحيفة عن طريق المتابعة الفعلية والقراءة الدائمة من عدمه. (نصر، ٢٠١٩، ص١٣٤).

أهمية التحرير الصحفي:

يعد التحرير الصحفي هو الركن الأول في تكوين الصحيفة واخراجها، والأساس في نجاحها ورواجها، فالصحيفة هي التحر ألا كل نجا تحققه إنما هو نتيجة لجودة التحر نجاحه فعلى قد ما يكو. فالصحيفة هي التحرير أولا، وكل نجاح تحققه إنما هو نتيجة لجودة التحرير ونجاحه، فعلى قدر ما يكون بالصحيفة من تقدم في فن التحرير، يكون رواجها وانتشارها بين الناس ويكون نجاحها في تبليغ رسالتها، ويزيد. من عدد قرائها يوما بعد الآخر، ويكسبها سمعة طيبة وثقة بشخصيتها في الداخل والخارج (شرف عبدالعزيز، ٢٠٠٠م، ص ١٧).

ويتيح التحرير الصحفي وصول الرسالة الإعلامية إلى القراء، وبدونه لن يكون هنالك ريالة، ولن يحدث اتصال، وتكتمل به عملية التوصيل إلى القارئ، وليس بالأجهر المادية أو وسائل النقل لأنهم يمثلون أدوات تنقل الرسالة المكتوبة، وهذه الرسالة تمثل جوهر عملية الاتصال، ودون تحرير لن يكون لها أثر، وتساعد في توصيل معنى الصور الصحفية للقارئ (شرف عبدالعزيز، مرجع سابق، ص ١٧).

وعملية التحرير تعد بمثابة العملية التي بواسطتها يتم تهذيب أو صقل عمل المحرر، فالأخطاء الإملائية والنحوية يتم تصويبها، ويتضح لنا موقع التحرير الصحفي من عملية الاتصال، حين يتولى المحرر وضع رسالته في شكل معين، أو صيغة محددة من الرموز أو الكلمات، لتنشر في صحيفة أو مجلة.

أهداف التحرير الصحفي:

يهدف التحرير الصحفي كعملية صحفية فتية، وكخطوة من خطوات إصدار الصحيفة إلى جعله النص الصحفي (الخبر أو الموضوع) يتناسب مع سياسة الصحيفة، وتحدى الأخطاء التي قد ترد في الحقائق والمعلومات (الأرقام—الأسماء —العواصم–الهجاء) وتصحيحها، وجعل النص الصحفي يتناسب مع المساحة المحددة له، وتبسيط وتوضيح وتصحيح لغة النص الصحفي، وتوضيح معاني النص الصحفي واحيائها، ومراجعة النص الصحفي من أجل التأكد من الموضوعية المنطقية، وتعديل لهجة النص الصحفي عند الضروري، وجعل النص الصحفي يروق لقارئ الصحيفة، وخلق نوع من الهارمونية والتناغم الأسلوبي بين النصوص (المواد أو الأخبار والموضوعات) الصحفية المختلفة التي تنشرها الصحيفة، وتسهيل عملية الإخراج الصحفي.

وهذا يعني أن الهدف الأساسي من التحرير الصحفي هو إيصال سالة منقحة وواضحة لجمهور الوسيلة الإعلامية، حتى تجلب أكبر ندر منهم لمتابعتها عن كنب، واقناعه وتوجيهه وارشاده على النحو المطلوب (علم الدين، ١٩٨٩م، ص ٣).

مفهوم السياسة التحريرية:

اختلف الباحثون في تعريف السياسة التحريرية، لكونها تتعلق بمجالات كثيرة ومتشعبة تحيط بالصحيفة من الداخل والخارج.

ويعدها (توماس بيري) أنها الجهة التي تختار وسيلة الإعلام إتباعها لما يقال وكيف يقال لتهتدي بها في عملها وكيفية التعامل مع الأخبار. (بغدادي، ٢٠٠٩، ص٧٥).

ويعرفها أياد صقر بأنها: "الدستور أو المرشد الذي يوجه عمل محرري الصحيفة في كل النواحي" (الصقر، ٢٠٠٩، ص١٤٣)، كما أنها "الحدود والمبادئ التي تقوم من خلالها الصحيفة بأداء وظيفتها كوسيلة للاتصال بالجماهير، وتحدد القضايا التي تعالجها وأساليب معالجتها من الوجهة التي تختار الصحيفة إتباعها عندما تنشر وكيف تنشر" (المتولي، ٢٠٠٣، ص٢٢٥).

وهي "مجموعة القواعد والمبادئ التي تلتزم بها الصحيفة وتسير عليها في تناولها للأخبار والموضوعات والأحداث المختفة، بما يعني اختفاء وجهة نظر الصحيفة في كل ما ينشر في صفحاتها من مواد تحريرية بما في ذلك أسلوب معالجتها للقضايا والمشكلات التي تحدث في المجتمع ومدى ميلها إلى الإثارة أو الاعتدال والتوازن في العرض والتناول. (الحتو، ٢٠١٢، ص٣١٠).

كما أنها مجموعة من المبادئ والقواعد والخطوط العريضة التي تتحكم بالأسلوب أو والطريقة التي يقدم بها المضمون، وتكون في الغالب غير مكتوبة ومفهومة ضمنا من جانب أفراد الجهاز التحريري وتظهر في سلوكهم وممارستهم للعمل الصحفي اليومي، وهي تخضع لقدر من المرونة تختلف درجته

من صحيفة لأخرى ومن موقف لأخر ومن فترة لأخرى داخل الصحيفة ذاتها (عبدالمجيد، علم الدين، ٢٠٠٤، ص١٩).

وتعرفها فريال مهنا بأنها " الآليات التي يتم من خلالها الحفاظ على الخط السياسي للوسيلة الإعلامية ونادراً ما تكون هذه الآليات ظاهرة وخاضعة للنقاش إذ يجرى تعلمها عبر الاحتكار والممارسة بين أعضاء فريق العمل والإدارة المعنية بتسيير دفة الأمور. (مهنا، ٢٠٠٢، ص٢٨١).

يلاحظ الباحث أن هنالك كثير من التعريفات للسياسة التحريرية بمختلف المفاهيم والمعاني، فيرى الباحث أن مفهوم السياسة التحريرية "هو نظام معين يقوم به الجهاز التحريري يعتمد على القيم والقواعد والمبادئ والأخلاق في تناوله للأخبار والموضوعات والأحداث المختلفة وكيفية معالجتها وتغطيتها للأحداث وتعبيرها للقضايا والمشكلات المطروحة في المجتمع لتحقيق الأهداف المهنية والتحريرية للمؤسسة الصحفية".

وتتعامل الصحافة مع ثلاثة محاور، تقع تحت تأثير السياسة التحريرية للصحف والاتجاهات التي تنشر الأخبار وفقها وهي:

1) قراء: يرون فيها نفاقا ومجاملة وطمساً للحقائق، والمبالغة والتعتيم والإثارة وإهمالاً وتجاهلا لمشاكلهم الحقيقية.
2) حكام: يتهمونها بتأجيج مشاعر العداء ولكراهية ضدهم من قبل المحكومين، وتشجيعهم على التمرد والعصيان، لتحقيق الأمجاد للصحيفة ولو على حساب المصلحة العامة.
3) صحفيون: يعترفون أن مهمتهم صعبة ويعجزون عن إرضاء الحكام والمحكومين، ويضيقون بالانتقادات الموجهة من الطرفين.

٢-٣-٥ العوامل المؤثرة في السياسات التحريرية:

يرى (عبدالمجيد، علم الدين، ٢٠٠٨، ص٣٧) أن هناك معايير مؤثرة في السياسة التحريرية وهي:

1) القيود المفروضة عل الصحف وحجم الحرية المتاحة لها سواء مباشرة أو غير مباشرة.
2) المعايير التي تحكم السلوك الاتصالى بالمجتمع تبعاً لسمات هذا المجتمع وحاجاته.
3) معايير السلوك المهني ومواثيق أخلاقيات المهنة.
4) السياسة العامة للدولة والظروف السائدة في البلاد سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

علاقة سياسة التحرير بالمضمون الإخباري:

المضمون هو مادة الرسالة التي يختارها المصدر لتعبر عن أهدافه، وهو العبارات التي تقال والمعلومات التي تقدم والاستنتاجات التي تخرج بها والأحكام التي نقترحها.

والمضمون هو الموضوع الذي تتناوله وتعالجه الصحف، وهذا يجب مراعاة الأمانة والدقة في تحريره. وأن تتم كتابته بلغة صحيحة (همام، ١٩٨٣، ص٧٩)، لأن الترويج لسياسة الصحيفة عن طريق مضمون الأخبار يعد من الأساليب المستنكرة إذا كان القصد منها أو إذا كان نتيجتها خداع القارئ الذي في هذه الحالة لا تعرض عليه المعلومات عرضاً كاملاً وبمصداقية (جونسون وهاريس، ١٩٦٠، ص٨٧) لهذا يجب إتباع أسلوب الحياد في نقل المعلومات والتعرف إلى وجهات النظر المختلفة حول الموضوع، وإتباع أسلوب التحيز وعدم الانتقائية.

ومضمون الرسالة الإعلامية هو: مجموعة رموز مفيدة يتم اختيارها بصورة منظمة بقصد إيصال المعنى من المرسل إلى المتلقي (الموسلا، ٢٠١٢، ص٨٩)، وهو حتى السلوك الاتصالي (مكاوي، السيد، ٢٠٠٣، ص١٨٧).

ويعرض مضمون الصحف لعمليات التشكيل والحذف والإضافة والاستبعاد والشرح والتفسير وصياغة المبررات بما يتلاءم وسياسة الصحيفة، فالحدث الذي ينقل بعد العمليات السابقة لا يبقي نفسه بعد مروره بالفلاتر والمغربلات (بغدادي، ٢٠١١، ص٥٩).

ومما لا شك في أن المضمون الإعلامي وأساليب تقديمه وتنظيم أجزاء الرسالة الإعلامية من أهم عوامل النجاح في التحرير الصحفي، ويمثل المضمون نقطة لبدء التعبير في التحرير الصحفي ولا يوجد فاصل بين خصائص المضمون، وخصائص التعبير إذ يمكن الانتقال من أحدهما إلى الآخر بسهولة (شرف، ٢٠٠٠، ص٦٩).

ويقسم (مروه، ١٩٩٦، ص٥٦) الصحف من حيث المضمون إلى ما يلي:

1) الصحف الجامعة: وتشمل جميع اهتمامات الصحافة، وتكون غالباً يومية أو أسبوعية.
2) الصحف المختصة: وتختص بمجال واحد فقط: مثل التجارة أو الزراعة أو علم النفس أو الرياضة وغيرها.
3) الصحف الأدبية: وتهتم بإنتاج الأدباء والشعراء والفنانين.
4) الصحف المسلية الخفيفة: وتهدف للترفيه عن القارئ من خلال القصص المسلية والكاركاتير.
5) الصحف الفنية: وتهتم بالفنون الجميلة كالسينما والمسرح والغناء والتصوير.

ورغم الأهمية التي يكتسبها التحرير في الإعلام إلا أن هناك قواعد ومبادئ تسير وتوجه هذا التحرير من خلال سياسة منهجية تحدد كيفية التعامل مع مضمون الرسالة وشكلها.

والرسالة الإعلامية هي واحدة من أهم مقومات العمل الصحفي، وأوسعها انتشاراً وتستخدم في مختلف النشاطات الإعلامية والاتصالية، فهي تختصر كل عناصر الاتصال، وتبدو محددة وواضحة لكنها معقدة ومتشعبة جداً من حيث طبيعة العناصر المكونة لها ونسبتها (مطاوع، ٢٠٠٧، ص١٦).

والمضمون في الرسالة الإعلامية قد يكون سياسياً بحتاً أو ثقافياً أو حضارياً أو اقتصادياً ولكل منها قطاع إنساني يكبر ويغر في ضوء اهتمامه ومصالحه واتجاهاته ومستواه الثقافي، ومن الصعوبة إحصاء كل جمهور متلق للرسالة الإعلامية وفقاً لمضمونها، لكن هناك علاقة مؤكدة بين تنوع النسيج الاجتماعي الثقافي، ومضمون أو محتوى ما تبثه وسائل الاتصال في رسالتها الإعلامية. (حاتم، ١٩٧٢، ص١٨٧).

والمضمون الإخباري يحتوي على معلومات تحمل أحداثاً ووقائع وقضاياً، وهذه المعلومات هي عصب العملية الصحفية، ويتم تقديمها من خلال الرسالة الإعلامية. وذكر (أبوعرقوب، ١٩٩٣، ص٤٦) عدداً من خصائص تمتاز بها، وهي: أن تكون صريحة بعيدة عن تناول الوقائع بشكل مباشر، وواضحة لا تتحمل أي لبس أو تأويل، وكاملة تتضمن كل الحقائق التي يتناولها، ومختصرة في إيصال المعلومة بشكل مباشر، وصحيحة تضم معلومات واقعية، ولطيفة توصل المعلومة بشكل بعيد عن الحدة، وبسيطة يمكن فهمها بسهولة من الجميع.

ويتم في الرسالة الإعلامية استخدام المصطلحات بطريقة دقيقة ومقصودة ومحددة، لتعطي بعداً أيديولوجيا يخدم السياسة المتبعة لدى السلطة أو سياسة المؤسسة الصحفية، فنشر الفكرة في الصحيفة عدة مرات يركزها في الأذهان (حماد، د.ت، ص٥٤)، كما أن التركيز على أخبار معينة، وصياغتها بطريقة مثيرة أحياناً أو بطريقة تبسط الحدث وتقلل من شأنها، لهدف مقصود تسعي الصحيفة لتشكيله في ذهن القارئ خاصة إذا ما تعاملت مع فعاليات تطالب بالحراك الشعبي، وهذا يقودنا نحو (رؤية وموقف) الصحيفة ذاتها من هذه المطالب السياسية.

والاختلاف بين الصحف في المضمون ملاحظ إذا قسنا الحدث الواحد من حيث تناول كل صحيفة له بالنشر ومساحته، ومكانه، وخاصة الأخبار السياسية التي تزود الجمهور بأخبار ومعلومات حول قرارات وسياسات وبيانات صادرة عن أجهزة الدولة وأيضا الأحداث السياسية الخارجية (بن سعود، ٢٠٠٦، ص١٢)

فتأثير الصحيفة في القارئ يكون من خلال المضمون المقدم، ويتضح ذلك في الافتتاحيات والأبواب والتعليقات والتحليلات، والتعبير عن الرأي داخل المضمون، والمنتج الإخباري الذي تقدمه الصحيفة والمحافظة على معايير جودته وأن يقدم محتواه المعلومات الكاملة الوافية والواقعية دون تلاعب بالأفكار وتقديمها بكل بمصداقية.

المضمون الإخباري السياسي:

يعد مضمون الأخبار السياسية المساحة الأكثر مكاناً للاختلاف بين الصحف والتي لا تختلف بالأمر الاجتماعي أو الاقتصادي كما في القضية السياسية والمطالب الشعبية ذات البعد السياسي، وذلك لوجود اتجاهات في سياسة التحرير لكل صحيفة، وبناء عليها يتم العمل الصحفي كله من البداية وحتى طباعة الخبر.

وتركز الصحف وتهتم بالمضمون السياسي لما يمتاز من صدى ومتابعة واستقطاب الكثير من القراء وبالتالي اهتمام هيئة التحرير ورئيسها في تناوله ونشره وبطرق متعددة من خبر سياسي إلى خبر سياسي أخر. وحسب سياسة التحرير التي تلتزم بها الصحف وتتسم بالثبات ولا تسمح بأي عوامل تعرقل هذا الالتزام، بينما تأخذ صحيفة أخرى طابع المرونة عند ظهور قضايا ومتغيرات تطرح نفسها وتتعارض مع سياستها (الحتو، ٢٠١٢، ص٣٢٧).

وتلجا بعض الصحف إلى الدعاية السياسية لتكوين الاتجاهات أو السيطرة عليها، أو تعديلها عند الفرد أو الجماعات، ولنجاح ذلك يجب فهم الجماهير وإدراك احتياجاتهم والسبل التي يمكن أن تسلكها الوسيلة الإعلامية في مضمونها لإحداث استجابة لديهم، إذ للدعاية السياسية تأثير كبير إذا ما قامت بها الصحافة من خلال المزاوجة بين ما تنشره من كلمة وصورة، لا يصال صورة معينة عن حالة ما تنطبع في ذهن الآخر (العبادي، ٢٠٠٧، ص٢٦)، أو : " لنشر الدعاية والمعلومات بين الناس، للتأثر في الرأي العام وفق اتجاه معين" (الدليمي، ٢٠٠٤، ص٩٩).

علاقة سياسة التحرير بصياغة الأخبار وشكلها:

أ) **الصياغة:** الحديث عن الصياغة هنا كما يعرفها (عبدالنبي، ١٩٨٩، ص١٨٣) هي "الصور أو الطرائق التي يتبعها المحرر عند كتابة الأخبار، وبعبارة أخرى هي الشكل أ الهيكل الذي توضع فيها المعلومات التي يتضمنها". أي طرق تناول المعلومات وصياغتها وترتيبها. والخطورة في صياغة الأخبار هي عندما تذهب بالمعنى بعيداً عن الواقع، فتكرار الأفكار لتعمل على تربية الفرد على الولاء المطلق لرأي معين، فتقنع المتلقي بهذا الاتجاه مما يؤدي إلى تجريد العقل ويلغي وجوده (صالح، ٢٠٠٨، ص١٢٥).

ب) **الشكل:** طرأ على التحرير الإعلامي تغيرات حديثة من خلال التكنولوجيا المتطورة والمتغيرة إذ يعد تحدياً ومشكلة أساسية تواجه المحررين الذي أصبح همهم استقطاب أكبر عدد من القراء لصحيفتهم، لأن أمر جذب الانتباه يعدمهم صعبة في ظل تحول الكثير من القراء إلى مطالعة مواقع الانترنت للحصول على الأخبار بدلاً من الصحف الورقية. والسياسة التحريرية والمحرر يقومان بالدور الأول والأكبر في تحديد شكل الصفحة، وكثير من الصحف لا تستخدم مخرجين بل منفذين سواء يدوياً أو استخدام الكمبيوتر (عبيدات، ٢٠٠٣، س٢٦)، والشكل لا ينفصل عن

مضمون الرسالة الإعلامية، كما أن فن الخبر هو نتاج عديد من القراءات بالنسبة للشكل والمضمون على حد سواء (شرف، ٢٠٠٠، ص١٤٣).

ج) **المساحة:** بين (أدهم، ١٩٨٢، ص٤٩) أن أهمية الخبر بالنسبة للصحيفة تنعكس من المساحة التي يحتلها، والصفحة التي ينشر الخبر فيها، فأهم الأخبار بالنسبة للسياسة التحريرية للصحف نجدها تحتل الصفحة الأولى التي تقع على أخبارها أولاً ومادتها وصورها عبن القارئ، إضافة إلى المكان الذي يحتله الخبر من حيز الصفحة واختيار العناوين الرئيسية والفرعية للفقرات والمقدمات لشد القراء وجذبهم.

د) **العنوان:** يعد جزءاً لا يتجزأ من الخبر، فإذا ما كان هذا الخبر يهم الصحيفة سيكون في مكان بارز تأتي عليه عين القارئ مباشرة، إضافة إلى الاهتمام بصياغته وحجم الخط واللون المناسب له لسهولة مشاهدته فالعناوين أهم عنصر في تصميم الصحيفة، وهي التي تحول المشاهد إلى القارئ (الدليمي، ٢٠١٠، ص٨٦).

هـ) **الصور:** يمكن للصحيفة أن تنشر خبراً أو عدداً من الأخبار بغير صور إلا أن هناك من الأخبار التي توجب نشر الصور الصحفية معها صغيرة كانت أم كبيرة، فنوعية الخبر ونوعية الصحيفة، واتجاهات سياستها تحدد حجم الصورة المصاحبة للخبر، وعددها ونوعها ومضمونها (ادهم، ١٩٨٤، ص٥٢).

السياسة التحريرية والقيم الإخبارية:

تستخدم القيم الإخبارية في الحكم على صلاحية الأخبار للنشر وذلك بواسطة "حرس البوابات".

وأيضا صلاحية التفاصيل المتداخلة في الخبر للنشر، وتقرير طبيعة الأخبار وتوجيهاتها العامة وتأثيراتها الاجتماعية.

والقيم الإخبارية هي المرحلة الثالثة من مراحل التغطية الصحفية، والتي تسمى بمرحلة تقويم الأخبار، وذلك لتقرير إذا كانت المعلومات التي حصل عليها الصحفي تستحق النشر في صحيفته أم لا (أحمد، ٢٠٠٨، ص١٠٩)، ويسميها بعض الباحثين عناصر الخبر، وهذه القيم هي عبارة عن مجموعة الخصائص التي يتميز بها الخبر، حيث لا يوجد اتفاق عام حول عددها أو ماهيتها بين الذين تناولوها بالحث والدراسة (أبو زيد، ٢٠٠٠، ص٦١)، وهي مزيج من القيم الأخلاقية السائدة بين المجتمعات، لتقدير أهمية الخبر ومدى مسايرته التي ينشر عليها (يعقوب، ٢٠٠٨، ص١٣)، وهي المعايير التي تستخدم في عملية المفاضلة بين خبر وأخر عند النشر على أساس عناصره، وصفاته ودلالاته ومغزاه أو هي قياس أهمية الأخبار والمفاضلة بينها في النشر وتحديد موضوعاتها وطريقة بناء المادة الإخبارية المتدفقة يومياً (فايز، ٢٠٠٦، ص٨٦) وهناك صحف تهتم بالأخبار ذات القيم، ومنها ما يهتم بالقيم ذات العلاقة بالجمهور، ومنها لا يحبذ نقل مضمون المصادر الأجنبية ويتعامل مع ذلك بدقة لما تحويه

من قيم قد تكون ذات بعد سياسي أو اجتماعي غير مقبول لدى القراء وعلى الرغم من عدم الاتفاق على مجموعة القيم الإخبارية أو عدم وجودها مكتوبة ومحددة من قبل الصحف إلا إن تقاليد الصحيفة وسياستها تساعد في صياغة هذه المنظومة، التي تعكس تأثيراتها في مراحل العمل الصحف وتنظيمه.

السياسة التحريرية والتغطية الاخبارية:

يقصد بالتغطية الاخبارية: عملية الحصول على البيانات والتفاصيل الخاصة بحدث معين والإحاطة بأسبابه ومكان وقوعه وأسماء المشتركين فيه، وكيف وقع؟ ومتى وقع؟ وغير ذلك من المعلومات التي تجعل الحدث مالكاً للمقومات والعناصر التي تجعله صالحا للنشر (عزت، ١٩٩٣، ص١٧٥). والتغطية الإخبارية من حيث اتجاه المضمون عدة أنواع وهي:

1) **التغطية المحايدة:** ويقدم بها الصحفي الحقائق فقط، وبموضوعية وخالية من العنصر الذاتي الشخصي، ويعرفه الحقائق الأساسية والمعلومات دون تعميق.
2) **التغطية التفسيرية:** ويقوم الصحفي فيها بجمع المعلومات المساعدة والتفسيرية للحقائق لتفسير الخبر وشرحه للقراء وعرض التفاصيل.
3) **التغطية المتحيزة أو الملونة:** التي يركز فيها الصحفي على جانب من الخبر، وقد يحذف بعض الوقائع، أو يبالغ في بعضها أو يشوه ويخلط وقائع الخبر برأيه الشخصي (عبدالمجيد، علم الدين، ٢٠٠٤، ص١٥).
4) **التغطية الاستقصائية:** التي تسعي فيها لصحف إلى نشر التحقيقيات الصحفية والتحري عن قضايا ومواقف تحدث في المجتمع خاصة الفساد بأنواعه والتقصير في الأداء الحكومي أو الانحراف أو الاحتكار أو القضايا الخفية الهامة للمجتمع.

علاقة سياسة التحرير بالواقع الاجتماعي والاقتصادي:

أولاً: علاقة سياسة التحرير بالواقع الاجتماعي:

أ) علاقة سياسة التحرير بالمجتمع:

المجتمع الديمقراطي يجب أن تتوفر فيه التعددية الصحفية، وهذا يعني أن تكون الصحف الصادرة فيه متنوعة في اتجاهاتها السياسية ومنطلقاتها الفكرية وسياستها التحريرية حتى يمكن أن يحص الفرد على حقه الكامل بالمعرفة. (صالح، ٢٠٠٤، ص١٣).

والصحافة باعتبارها وسيلة إعلامية تعبر عن نبض المجتمع، فأن صانعي القرار يحرصون على مطالعتها لمعرفة ما يدور في المجتمع من آراء (البالتيز، ٢٠٠٤، ص٢٧٧) خاصة متابعة الصحف المستقلة التي تعرض الآراء والانتقادات بصورة وبطرح أقوى من الصحف الرسمية أو شبه الرسمية.

وفي المجتمع مجموعة من القواعد الأخلاقية، والمعايير المجتمعية والآداب العامة إضافة إلى مراعاة الذوق العام وما تعارف عليه المجتمع، وعدم تخطي ذلك أو التجاوز عنه عند الكتابة الصحفية، حيث يجب مراعاة هذه المعايير جميعها في السياسة التحريرية للصحف والتجاوز عنها يسبب لها ما لا يحمد عقباه.

وليس أي خبر يأتي يمكن الأخذ به، خاصة الأخبار الخارجية من وكالات أنباء أو صحف عالمية، أو مجلات أو إذاعات أجنبية، كما أنه ليست أي صياغة أو ترجمة أو نقل يصلح لمجتمع ما، فأي مادة أخباريه تقدم بطريقة ما، أو تحتوي معلومات معينة قد تثير القراء وتحدث مواجهة عنيفة للصحيفة (آدهم، ١٩٨٤،ص٥٨)، وعلى الصحيفة أن تراعى جميع المكونات والفئات الدينية والعرقية والأقليات الموجودة بالمجتمع في المضمون الذي تقدمه.

وظروف المجتمع تؤثر كثيراً بالمؤسسات الإعلامية واتجاهات سياساتها واتخاذ القرارات فيها، فلا تستطيع إلا أن تنسجم مع قيم هذا المجتمع ومتطلباته (عبدالعظيم، ١٩٩٨، ص٣٩) وهذا الالتزام المفروض على المضامين الصحفية يجعلها تحيد في الكثير من الأحيان عما هو صحيح فتتأثر المصداقية وتعيق الحراك الشعبي وأيضاً عدم التطرق للقوانين الخاصة بقيم المجتمع وعدم القدرة على طرحها بالنقد أو الدعوة لتغييرها.

والتحرير الإعلامي يتم بواسطة مؤسسة اجتماعية تستجيب للبيئة التي تعمل فيها، فتؤثر في النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي التي تعمل فيه وتتأثر هي بذلك النظام (الدليمي، ٢٠١٢، ص٢١٥).

والبناء الاجتماعي يشكل السمات والخصائص العامة لوسائل الإعلام، وهذه السمات تؤثر في نوعية المضمون المقدم وأشكال الأداء الإعلامي، ونوعية الرقابة المفروضة ووضعية الإعلام وبنائه (خوخة، ٢٠٠٩، ص١٠٣).

ويطرح الدكتور الأمير صحصاح الوظائف الواجب تبنيها من قبل الصحف، والتي تصلح للمجتمعات النامية المحتاجة لها، وهي:

1) تغطية الأحداث بشكل دقيق وصحيح وشامل بما يعطيها معناها الحقيقي.
2) طرحك الآراء دون الاقتصار على طرح الأفكار والآراء التي يراها القائمون على وسائل الاتصال أو أي فئة أخرى.
3) أن تكون وسيطاً رئيسياً وفاعلاً بين الحكام والمحكومين.
4) الإسهام في حث الجماهير على الماركة في إدارة مجتمعاتها وتنمية إدراكها السياسي.
5) الإسهام في دعم قضايا التنمية الشاملة للمجتمع.
6) التأكيد على الهوية الثقافية للمجتمع، وحماية القيم الثقافية المقبولة أو المرغوب فيها.

7) دعم الشعور بالانتماء إلى الوطن.

8) الربط بين الماضي والحاضر بحيث تحافظ على الأصالة.

9) التعبير عن هموم الجماهير وآماله.

10) الإسهام في الدفاع عن القضايا العادلة.

11) الإسهام في دعم السلام والتفاهم الدولي وتعزيز حقوق الإنسان. (فايز، ٢٠٠٦، ص٩٣).

ب) علاقة سياسة التحرير بالجمهور:

جانب كبير من اتجاهات سياسة تحرير الصحيفة يتحدد على ضوء ما يتصور أنه يمثل احتياجات الأفراد في المجتمع، فتهتم الصحيفة بتلبية هذه الاحتياجات، باعتبار أن القارئ هو مستهلك الصحيفة أو المعنى بالتأثير، وأن لم تلب هذه الاحتياجات فإن النتيجة هي انصراف الجمهور عن الصحيفة. وبالتالي انخفاض توزيعها وفقدان الثقة فيها أو في أهميتها في حياتهم. (عبدالنبي، ١٩٨٩، ص٩٥).

ويتم التعرف إلى احتياجات الجمهور واهتماماته بوسائل عدة بينها المسموح الميدانية وتحليل وسائل بريد القراء، والنزول المستمر إلى الجماهير في مواقعها المختلفة، تناول هذه الاهتمامات وأخذها بالاعتبار في تقييم المضامين الإعلامية المختلفة والطريقة التي يتم بها معالجة الأحداث في (نفادي، ١٩٩٦، ص٢١٠).

ويرى (فايز، ٢٠٠٦، ص٦٨) أنه يمكن تحديد العلاقة الفعلية لجمهور الصحيفة بالسياسة التحريرية من خلال مستويين أو جانبيين:

الأول: تحديد الجمهور الفعلي الذي يقرأ الصحيفة بالفعل، أو الجمهور المستهدف الذي تخطط الصحيفة للوصول إليه ليصبح جمهوراً فعلياً، ومعرفة سماته وخصائصه العمرية والسيكولوجية والاجتماعية والاقتصادية واهتماماته.

الثاني: لا يتعلق بما يريده الجمهور وما يحتاج إليه، وهى تسعى السياسة التحريرية إلى الاكتفاء بتلبية رغبات الجمهور أم تهدف إلى الموازنة بين ما يرغب فيه وما يحتاجه بالفعل.

وثمة تقسيم لأشكال مختلفة للسياسة التحريرية وفقي معيارين (الشملول، ٢٠٠١، ص١٥٨)

أ) المضمون المقدم وطبيعته وأسلوب كتابته.

ب) نوعية الجمهور القارئ الذي تقدم له.

ج) علاقة سياسة التحرير بالرأي العام:

بتعدد الأشخاص الذين درسوا الرأي العام تعددت التعريفات وتعود الصعوبة في الاتفاق على تعريف واضح ومحدد له إلى طبيعته التي تتأثر بالنظام السياسي والاجتماعي السائد، والي يختلف من نظام سلطوي إلى آخر ليبرالي.

ويرى ليونارد دوب (Doob) الرأي العام بأنه: الرأي العام الذي يشير إلى مواقف الناس من قضية معينة حين يكونوا في الجماعة الاجتماعية نفسها (الموسى، ٢٠١٢، ص١٥٦)

يرتبط دور الصحافة عند تكوين الرأي العام بالنظام السياسي وقوانين آلية العمل، وهي عند سعيها في إحداث أثر معين في الجمهور يتطلب ذلك من القائمين على الرسالة صحفية تلوين مضمونها وتشكيله، ليكون ذا تأثير بالرأي العام وتشكيل اتجاهاته (حجازي، د.ت، ص٤٤) والرأي العام له تأثيره في اتجاهات سياسة التحرير للصحف، وبناء أجندتها وتناولاتها السياسية المتعددة.

وتستخدم الصحافة لأهمية الدور الذي تقوم به لإدارة الأزمات واحتوائها، بالتخفيف من أهميتها أو حدتها، والاهتمام بتقديم التصريحات الرسمية، وحصر الأزمة باستشراف المستقبل والحيلولة دون تكرارها، أو كشف التقصير الحكومي، ونشر حقائق الحدث للرأي العام لإثارته (مصطفى، ٢٠٠٠، ص٣٧).

وتستخدم أنظمة الحكم الصحافة، للوصول إلى عامة المواطنين لإيضاح السياسة التي تسير وفقها لتسهم هذه الصحافة في إيجاد المواقف المساندة لهذه الأنظمة (شقير، د.ت، ص١٩). كما أن السياسة التحريرية للصحيفة هي التي تتحكم بمدى تأثير الصحيفة بالرأي العام وذلك عندما نلاحظ توافد الأشخاص على قراءة صحيفة أكثر من غيرها، في حين تعد الآراء والافتتاحيات والأفكار التي تحملها الأعمدة الصحفية قنوات رئيسية تمكن رجال السياسة من الاطلاع على شرائح الرأي العام وتوجيهاته.

د) علاقة سياسة التحرير بجماعات الضغط:

تخضع المؤسسات الإعلامية في الكثير من الأحيان لضغوط متعددة المصادر وتنوعه الأشكال والطرائق، للسيطرة على المعلومات وأوقات نشرها وأشكالها، بالتدخل في عمل الصحيفة أو سياسة تحريرها والتأثير فيها في أثناء التغطية، وطريقة التناول وكيفية النشر لتحقيق أهداف معينة خاصة (بغدادي، ٢٠٠٩، ص٣٩).

وجماعات الضغط كثيرة ومتنوعة وهي على النحو التالي:

1- جماعات رجال الأعمال وأصحاب الشركات والاحتكار الكبرى.

2- جماعات الصفوة السياسية التي تتحكم بمقاليد الحكم والإدارة بالبلاد.

3- منظمات المجتمع المدني.

4- النقابات والجماعات المهنية.

5- الأحزاب.

6- الجماعات العرقية والدينية.

7- المنظمات الحقوقية.

8- الجماعات والمنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان.

٢-٣-١١ علاقة سياسة التحرير بالواقع الاقتصادي

أ) علاقة سياسة التحرير بملكية الصحيفة:

لا شك أن لنمط ملكية الصحيفة تأثيراً مباشراً في مواقف سياسة التحرير وتوجهاتها، التي تتبناها الصحيفة، وأيضا الشخصية الإخراجية لها باعتبارها جزءاً لا ينفصل عن السياسة التحريرية.

وتعد ملكية الصحف من المؤثرات التي تحد من دور الصحف أو تفعلها إجاباً أم سلباً، فإذا كانت ملكيتها للدول أو تابعة في سياستها للحكومة فهي أقل فاعلية من تلك المملوكة للقطاع الخاص، فالدول التي تركت ملكية الصحف للقطاع الخاص شهدت الصحافة فيها تحسنا سريعاً في أدائها الرقابي، وأصبح المضمون الصحفي ذا قوة الطرح والمعالجة (عبدالباقي، ٢٠٠٩، ص٦٠)، كما أن الملكية العامة أدت إلى إعاقة التطور الديمقراطي لهذه الصحف (سعيد، ٢٠٠٤، ص٤).

ونمط الملكية كما يراه الدكتور فاروق أبوزيد يرتبط ارتباطاً وثيقاً بسياسة التحرير للصحف، ويؤثر في زيادة الحرية الصحفية للعاملين فيها أو نقصها، إذ اتسعت الملكية العامة أو الحكومية قلت الحرية والعكس صحيح (أبوزيد، ٢٠٠٥، ص٥٥).

ب)علاقة سياسية التحرير بالوضع المالي للصحيفة:

تواجه الصحف تحديات اقتصادية تتمثل بمجموعة من الضغوط والتأثيرات الاقتصادية في ظل سعيها لتوفير الإمكانات المالية للقدرة على التطوير والمنافسة، واستمرارية الأداء الإعلامي، ومواكبة التقدم التكنولوجي، ومنافسة الوسائل الإعلامية المتعددة.

لكن توفير ما يلزم هذه التحديات حتما إلى التأثير في استقلالية القرار الإعلامي واحتكار وسائل الاتصال والسيطرة على مضامينها، ومن هنا يعد الوضع الاقتصادي عامل ضغط داخلياً مؤثراً جداً في السياسة التحريرية.

والعلاقة بين القدرة الاقتصادية للمؤسسات الإعلامية، بين مستواها الإعلامي علاقة واضحة إذ بقدر ما يتوافر دخل مستقل وقوي، تستطيع المؤسسة الإعلامية التحرك بحرية، والتعبير بحرية أكبر وتكسب قراء جدداً. (فايز، ٢٠٠٦، ص٥٦)

ج)علاقة سياسة التحرير بالإعلان التجاري:

ما زال الإعلان على الرغم من كل ما حققه من انتشار وذيوع، واقتحامه كل وسائل الاتصال، من أكبر الأدوات والأساليب التسويقية والإدارية والاتصالية التي تتعرض للجدل والنقاش، فكلما تعددت تعريفات الإعلان اختلف الآراء والاتجاهات، والمواقف حول جدواه للجمهور (فايز، ٢٠٠٦، ص٤٨).

ويمكن تعريف الإعلان بأنه عملية نقل معلومات عن سلعة أو خدمة، أو فرد أو مؤسسة أو غيرها إلى الجمهور بغية التأثير في سلوكه لكي يتقبلها أو يقدم عليها، وقد عرفت لجنة التعاريف التابعة لجمعية التسويق الأمريكية الإعلان بأنه " الجهود غير الشخصية، أو التي يدفع عنها مقابل، بواسطة ممول معين لعرض الأفكار أو السلع أو الخدمات وترويجها"" (فايز، مرجع سابق).

وهو "نشاط اتصالي يهدف إلى الإعلام بسلعة أو (فكرة – خدمة) والترويج لها عبر وسائل الاتصال بالجماهير" (الموسى، ٢٠١٢، ص٢٣٩)، وهو "أي مضمون مدفوع الأجر سواء أكان رسمياً أم رسالة مكتوبة، عن فرد أو مؤسسة" (المتولي، ٢٠٠٣، ص٢١٥)، وهو "دعاية تجارية للمنتجات، وترغيب المستهلك في الإقبال عليها (بدر، ١٩٩٨، ص٢١)، ومن هنا فهناك توجه قائم نحو التسابق للحصول على الإعلانات مهما كان ثمنه الإعلامي والاجتماعي، وأصبحت المؤسسات الإعلامية أسيرة لسطوة المعلنين (أبوأصبع، ٢٠٠٥، ص١٤٨) وأصبحت تلهث وراء الإعلان أينما كانت.

٢-٣-١٢ سياسة التحرير وعلاقتها بالنظام السياسي :

أولاً: النظام السياسي:

أ) سياسة الدولة:

تقرر السياسة مستوى الصحافة، ولا صحافة دون سياسة، والصحافة تقوم بدور مؤثر في حياة الشعوب، والأمم باعتبارها وسيلة اتصالية تمكن مستخدميها من الاطلاع على مجريات الأحداث السياسية، وهي مرتبطة بالمناخ السياسي وتفاعلاته، وأي تطور في الحياة السياسية له أثر في تطور الصحافة (العبادي،٢٠٠٧، ص١٣).

والإعلام لا يمكن دراسته في أي بلد بمعزل عن النظام السياسي الذي يسود فيها، ويطبع الإعلام بطابعة ليأتي مضمون الوسائل الإعلامية متفقاً والسياسة لعامة (الموسى، ٢٠١٢، ص١٠١).

وتعد السياسة العامة للدولة والظروف السياسة السائدة داخلها من العوامل المؤثرة في السياسة التحريرية للصحف (عبدالمجيد وعلم الدين، ٢٠٠٨، ص٣٧) إذ تضغط سياسة الدولة تجاه التدخل في الصحف، والإيحاء للجهاز المشرف عليها بما يمكن نشره وما لا يمكن نشره، الأمر الذي يؤثر في تحرير الأخبار تأثيراً بالغاً ويحد من حرية المحررين، ويتفاوت حجم التدخل بناء على طبيعة البلد الذي تصدر فيه الصحيفة وموقفها من الإعلام (ادهم، ١٩٨٤، ص٥٨).

ويشير بعض الباحثين إلى خمسة معايير يقوم على أساسها التمييز بين مواقف السياسات الصحفية للسلطة، وهي:

1) السماح للرأي المعارض بالظهور، والإقرار بحرية التعبير.
2) تأكيد حق الصحافة في النقد.

3) تعزيز دور الصحافة الرقابي على أداء السلطة السياسية.

4) توفير مصادر متعددة للمعرفة تأكيداً لحق المرء فيها.

5) تقديم بدائل في مناقشة القضايا تجعل الصحافة سوقاً للآراء والأفكار مفتوحاً للجميع للمشاركة في صنع القرار (عبدالمجيد، ٢٠٠١، ص١٧٤). لكن افتقار الصحافة للتطبيق الفعلي لهذه المعايير يجعل العلاقة بين السلطة والسياسة ووسائل الإعلام تطرح على أنها إشكالية تتمثل في تحكم الأولى بالثانية (الدليمي، ٢٠١٢، ص١٣٠).

ب)أيدولوجية الدولة:

لكل دولة تحدد موقفها من الإعلام، وأدواره، ووظائفه التي تتكامل مع سائر مؤسساتها. (جاعد، ١٩٩٨، ص٣٦).

ويقصد بالإيديولوجيا نظام الأفكار المتداخلة والمبادئ التي تؤمن بها جماعة معينة أو مجتمع ما وتعكس مصالحها واهتماماتها الاجتماعية، الأخلاقية، الدينية، السياسية، الاقتصادية، الثقافية، وتقوم الأيديولوجيا بمهمة التبريرات المنطقية والفلسفية للاتجاهات. (فايز، ٢٠٠٦، ص٢٥).

والنظام السياسي للدولة هو من يفرض الأيديولوجيا التي تعمل الصحافة في إطارها ويحدد لها الوظائف والمهام التي تؤديها في المجتمع، مما يؤثر في نوعية ما يطرح وما لا يطرح من مضامين إعلامية. (عزت، ١٩٩٣، ص١٠٧) وبذلك فالسلطة السياسية تحاول الهيمنة على وسائل الإعلام للسيطرة على إنتاج الأفكار والمعلومات لتكيفها حسب رأيها وسياستها لما لها من مساهمة كبيرة في تشكيل وعي الأفراد.

وعندما تتعارض السياسة التحريرية للصحيفة مع الموقف والمبادئ السياسية للدولة فأنها تتعرض للضغوط التي تتفاوت حدتها تبعاً لمدى ارتباط الصحيفة بالحكومة. (نفادي، ١٩٩٦، ص٢٠٥)

ولكل مجتمع نظامه السياسي وأهدافه التي يسعي إلى تحقيقها وتترجم هذه الأهداف إلى مجموعة من السياسات والإجراءات التنفيذية التي تستهدف معالجة ما يواجه المجتمع من قضايا ومشكلات وتحديات داخلية وخارجية (الحتو، ٢٠١٢، ص٣١٠) وهذا يعني خضوع المؤسسات الإعلامية للتوجهات الأيدولوجية للدولة التي تحكم قضايا وتحديات الأنظمة في المجتمع وأيضا وسائل الإعلام باعتبارها جزءاً من هذه الأنظمة وذات قوة تأثيرية، إذ ان النظام السياسي يعتمد عليها في الترويج لأفكاره.

ج)السياسة الإعلامية للدولة:

تعرف السياسة الإعلامية للدولة بأنها: "مجموعة المبادئ والمعايير التي تحكم نشاط الدولة تجاه عمليات تنظيم وإدارة ورقابية وتقييم ومواءمة نظم واشكال الاتصال المختلفة على الأخص، منها وسائل

الاتصال الجماهيري، والأجهزة الرئيسية للمعلومات لأجل تحقيق أفضل النتائج الاجتماعية الممكنة في إطار النموذج السياسي والاجتماعي الذي تأخذ به الدولة (سلطان، ٢٠١١، ص١٣٤).

وتعدها ليلى عبدالمجيد أنها: "الممارسات الواعية والمدروسة والسلوكيات الاتصالية في مجتمع ما، وتهدف إلى تلبية الاحتياجات الاتصالية الفعلية من خلال الاستخدام الأمثل للإمكانيات أو المصادر البشرية والطبيعية المتاحة في المجتمع. (عبدالمجيد، ١٩٨٦، ص٥٦).

ويذهب خبراء اليونسكو إلى أنها: مجموعة المبادئ والمعايير والقواعد التي تحكم وتوجه سلوك الأنظمة الإعلامية (جاعد، ١٩٩٨، ص٧٣)، وهي "مجموعة التوجيهات والتشريعات والأنظمة التي تحكم سير العملية الإعلامية" (الخلايلة، ٢٠٠٩، ص٦)، وهي تشتق من الايدلوجيا السائدة في الدولة، والقيم التي ترتكز عليها هذه الايدلوجيا، وهذا ما جعل محمد سلطان يستنتج أن السياسة الإعلامية تنبع من طبيعة الحقائق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للدولة، ولا يمكن إدراكها إلا من بمعرفة السياق العام للحقائق والبيئة التي تحيط بها (سلطان، ٢٠١١، ص١٣٤)، كما أن السياسة الإعلامية تستمد خصوصيتها من العقيدة السياسية للدولة، وتترجم إدارة السلطة ونظامها الدستوري والقانوني، وبالتالي فإن العمل الإعلامي هو جزء من السياسة الإعلامية للدولة، ومن هنا فالصحف مهما كانت مستقلة في سياستها أو ناقدة أو معارضة أو موالية فنهاية الأمر لا تستطيع أن تتخطى أو تخرج عن المسار العام.

السياسة التحريرية وعلاقتها بالقوانين واللوائح:

تتأثر سياسة تحرير الصحيفة بما يصدر عن الدولة من تشريعات وقوانين منظمة للصحافة، وعلى ضوئها تتحدد الطريقة التي تتم من خلالها إدارة النشاط الصحفي، إذ هناك إجراء يعاقب عليه القانون، وآخر يجلب المصادرة للصحيفة، وأخرى لا تسمح القوانين بنشره في المرحلة الحالية، إلى غيرها من القواعد التي يتم وضعها لتنظيم ممارسة النشاط الصحفي، وتلتزم به الصحيفة في أثناء صياغة سياستها التحريرية والضغوطات القانونية التي تمارسها الحكومات تختلف من دولة إلى أخرى ومن زمن إلى أخر تبعاً لطبيعة الأنظمة السياسية القائمة تجاه الصحافة، ولما أن الصحافة تتسم بتأثير كبير على الأفراد والجماعات كانت التشريعات في العديد من الدول قد جاءت لتتناولها بالتنظيم لكنها ذهبت نحو التقييد خاصة في منطقتنا العربية.

ويقول سليمان صالح أن ترسانة القوانين والتشريعات إشكالية تعوق دور الصحافة كفاعل رئيس وكسلطة رابعة، وأن تقوم بدورها في الوفاء بحق الجماهير في المعرفة وتوفير المعلومات اللازمة لهم (صالح، ٢٠٠٧، ص١٨). كما أدت إلى عدم ممارسة العمل الصحفي بحرية وضيق التنوع في المضمون (المشاقبة، ٢٠١٠، ص١٢).

وتحرص الحكومات العربية على أن يكون هناك سياج يحيط بالمحتوى الاخباري للصحف. إذ استخدمتها كسلاح تخويف لأغراض سياسية ومواجهة ما يمكن أن يصدر من مضامين ذات أثر بالغ.

(عبدالباقي، ٢٠٠٩، ص٧١) وتكاد تجمع الدول العربية على وضع هذه التشريعات (بغدادي، ٢٠٠٩، ص٥٦).

والتشريعات الإعلامية هي : تنظيم لكل أركان العملية الإعلامية مضمونا وأركاناً وأطرافاً. (المشاقبة، ٢٠١٢، ص٢١٢).

ويعرفها يحي شقير بأنها: "التشريعات المتعلقة بالعملية الإعلامية برمتها تضعها السلطة المختصة في أي دولة للقواعد القوانين والدستورية ويعاقب عليها أو بالأحرى يعاقب على مخالفتها سواء بالغرامة، أو بالعقوبة أي السجن" (شقير، ٢٠٠١، ص٧).

والقوانين التي تستخدمها الحكومات للضغط على الصحافة نوعان:

- القوانين العامة (القوانين الغير الصحفية).
- القوانين الصحفية والمواثيق الأخلاقية
- علاقة سياسة التحرير بنوع الصحيفة والقائمين بالعمل الصحفي:

1) **نوع الصحيفة وطابعها:** يؤثر نوع الصحيفة وطابعها على التحرير وأساليبه وبشكل مختلف بين الصحف الرسمية والحزبية والمستقلة والشعبية وجميعها تنشر أخبارها متأثره باتجاهاتها العامة أو الخاصة.

2) **التنظيم الإداري داخل الصحيفة:** يعد التنظيم من أهم الأسس العلمية في إدارة المؤسسات فكل مدير أو مسؤول بحاجة إلى تنظيم ممن هم تحت مسئوليته بشكل ينجز البوابات الملقاة على عاتقهم لتحقيق أهداف المؤسسة. (أبوأصبع، ١٩٩٧، ص١٨٣).

3) **علاقة سياسة التحرير بالقائمين بالعمل الصحفي في الصحيفة:** يعد العنصر البشري أهم العناصر في أي مؤسسة فهو المحرك الرئيسي فيها، وتكاتفه في فريق واحد داخل المؤسسة يحقق الهدف المرجو للمؤسسة الصحفية وهو إيصال المعلومات والأخبار للجمهور بكل يسر وشفافية ومصداقية.

4) الجهاز التحريري بالصحيفة:

يشمل الجهاز التحريري للصحيفة رئيس التحرير ومدير أو مديري التحرير ونواب رئيس التحرير ورؤساء الأقسام والمحررين والمندوبين ومهمة الجهاز التحريري هي جمع وإعداد كل مادة صحيفة تطبع في الصحيفة ويضم الذين يجمعون الأخبار والذين يعيدون كتابة هذه الأخبار أو يراجعونها أو الذين يرسلون الأخبار من الخارج والذين يتلقونها ويعدونها للنشر أو الذين يخططون وينفذون ويكتبون ويحررون الموضوعات الصحفية ويتولى الجهاز التحريري تزويد الجهاز الفني للصحيفة بأصول المواد التحريرية.

ويتوقف على الطريقة التي يدار بها عمل الجهاز التحريري نجاح الصحيفة ومن هنا فلا بد من التعاون والتفاهم بين الأقسام المختلفة كي يتحقق للصحيفة عنصر التجانس والتنسيق الذي يتم من خلال اجتماعات متعددة. ويتصل بالجهاز التحريري مجموعة عوامل تؤثر بشكل أو بآخر في سياسة التحريرية منها:

- المعايير التي تحكم اختيار أفراد الجهاز التحريري.
- ظروف تنشئتهم الاجتماعية والثقافية وانتماءاتهم السياسية.
- تأهيلهم وتدريبهم وما يتمتعون به من مهارات صحفية.
- ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية.

سياسة التحرير والرقابة على الصحف:

تعد الضغوط الداخلية المؤثرة على الصحف تعرف بأنها: "سياسة الحد ن التعبير العام عن الأفكار والآراء والدوافع والمثيرات التي يكون لها تأثيراً على تقويض السلطة الحكومية أو تقويض النظام الاجتماعي والأخلاقي الذي تعتبر السلطة أنها ملتزمة بحمايته" (الرواشدة، ٢٠١١، ص٧).

وتتخذ الرقابة على الصحف ووسائل الإعلام أشكالاً متعددة ومنها:

1) الرقابة المسبقة وهي وضع القيود على وسائل الإعلام قبل وصول المنتج الإعلامي إلى الرأي العام حتى يتم التأكد من نوعية هذا المنتج.
2) الرقابة اللاحقة: وهي رقابة المنتج الإعلامي أثناء النشر وبعد النشر. (الرواشد، ٢٠١١، ص٧)، ويذهب (الدليمي، ٢٠١٢، ص٨٩-٩٠) إلى أن الرقابة نوعان:

أ- رقابة رسمية تمنع نشر آراء سياسية أو أيديولوجية غير مقبولة لدى الدولة.

ب-الرقابة الاجتماعية: وهي الأفكار والمسلمات والمعتقدات في المجتمع، وخاصة المجتمع العربي الذي يرفض رفضاً قاطعاً أي نقاش أو جدال حول ما ترسخ وساد عبر السنين.

أما فارس أبوخليل، فيشير لنا إلى أنواع أخرى للرقابة، وهي:

أ) الرقابة الوقائية: وهي رقابة قبلية غايتها التحكم والتفرد بفضاء التعبير، ولا يلج هذا الفضاء إلا ما يوافق آراء السلطة ووسيلة ذلك قانون مشهر ومكتوب.

ب) الرقابة الزجرية: أي البعدية وغايتها التحكم والتفرد بفضاء التعبير حيث تبحث فيه عن مكونات ضارة عن طريق لجان مختصة أو أجهزة أمنية أو بوليسية، تحجز، وتسحب من التداول، وقد تلاحق وتعتقل.

ج) الرقابة الذاتية: وهي أخطر أنواع الرقابة، يقوم بها الكاتب نفسه (أبوخليل، ٢٠١١، ص١٩٤).

وتختلف الرقابة من بلد لآخر ومن وقت لآخر ومن مؤسسة صحفية إلى أخرى.

الفصل الثالث

السلم الاجتماعي

المبحث الأول : السلم الاجتماعي

المبحث الثاني : الأمن والسلم الاجتماعي

المبحث الثالث : نماذج للتغطية الصحفية في دارفور

المبحث الأول:

السلم الاجتماعي

يُعد السلام في مقدمة القيم الإنسانية الرفيعة، وهناك العديد من الأقوال المتواترة في هذا الخصوص، التي شاعت في أعمال الفلاسفة، والباحثين، والشعراء والأدباء. تمجد جميعها في السلام، وتجعل منه قيمة أساسية ومحورية في الحياة، ومثله مثل غيره من المفاهيم، يحتاج السلام إلي تعريف في أوساط كل مجتمع سوي، وتشكل غاية وهدفاً نبيلاً لجميع الأمم والشعوب، والسلم من السلام وأصله محدد، السلم كلمة واضحة المعنى، تعبر عن ميل فطري في أعماق كل إنسان، وتحكي رغبة جامحة السلامة أي البراءة والعافية والنجاة من العيوب والآفات والأخطار. ويطلق السلم بلغاته الثلاث السِلم والسَلم والسَلّم على ما يقابل حالة الحرب والصراع، قال ابن منظور: السلم والسِلم: الصلح، وتسالموا: تصالحوا، والخيل اذا تسالمت تسايرت لا تهيج بعضها بعضاً.

انطلاقا من معني السلام بصفة عامة، والذي إما يُعرف بغياب المظاهر السلبية مثل العنف، أو بحضور المظاهر الإيجابية مثل الهدوء، والاستقرار، والصحة، والنماء، الخ، يمكن أن نقترب من مفهوم السلام الاجتماعي Social peace يتكون كل مجتمع من مجموعة من البشر، مختلفون بالضرورة عن بعضهم بعض، سواء في انتمائهم الديني، أو المذهبي، أو موقعهم الاجتماعي، أو الوظيفي، ولكن يجمعهم جميعاً ما يمكن أن نطلق عليه "عقد اجتماعي"، أي التزام غير مكتوب بينهم، يتناول حقوق وواجبات كل طرف في المجتمع، الخروج علي هذا العقد يمثل انتهاكاً لحقوق طرف، وإخلالاً بالتزامات طرف آخر مما يستوجب التدخل الحاسم لتصحيح الموقف.

مفاهيم السلم وثقافة السلام:

1) السلام:

السلام في اللغة العربية من مصدر (سلم) ويستعمل اسماً بمعنى الأمان والعافية والتسليم والسلامة والصلح، وهى تعنى السلم، والسلام والسلامة، والتسليم والاستسلام والصلح والبراءة من العيوب والسلامة من كل عيب والعديد من المعاني الإيجابية الأخرى، كما يقصد بالسلم أو السلام بأنه حالة من التوافق تتحقق بين طرفين إذا توافر الانسجام وعدم وجود العداوة، والسلام حالة من الوئام والأمن والاستقرار تسود الأسرة والمجتمع والعالم وتتيح التطور والازدهار للجميع، والسلام في الاصطلاح لا يخرج عن هذا المعنى اللغوي وإن خُصّص في كل ما يحقق الأمن والأمان، وتشير الأدبيات إلى المعنى الاصطلاحي للسلم، بأكثر من تعريف، فقد اتسع مفهوم السلام من السلام السلبي (أي غياب الحرب والنزاعات والصراعات) ليشمل السلام الايجابي (أي غياب الاستغلال، وإيجاد العدل الاجتماعي) وهناك علاقة

ارتباطية بين السلام السلبي والسلام الايجابي، هناك ثلاثة مفاهيم تستخدم في مجال مفهوم السلام تبعاً للصراف (الصراف، ١٩٩٥ – ١٩٩٦، ص ١٣٤) هي:

1) صنع السلام Peace making: وهو مساعدة أطراف النزاع للوصول إلى اتفاق تفاوضي.
2) حفظ السلام Peacekeeping: وهو منع أطراف النزاع من الاقتتال فيما بينها.
3) بناء السلام peace building: وهو تشييد ظروف المجتمع حتى يستطيع المجتمع أن يعيش في سلام، وهذا يشمل عدة طرائق مثل التربية في مجال حقوق الإنسان، والتنمية الاقتصادية، وزيادة المساعدات والتكافل الاجتماعي، واستعادة الانسجام والتآلف بين فئات المجتمع الواحد.

والسلام ضمن هذا المفهوم يتطلب توافقاً بين الفرد ومجتمعه، وبين الرجل والمرأة، وبين البيئة والإنسان بوصفه نوعاً بيولوجياً، وفي المجال البحثي الأكاديمي هناك إجماع على ست مراحل مرت بها الصياغات المتعددة لمفهوم السلام، بخاصة في بحوث السلام الغربية، هذه المراحل طبقاً لياسين (ياسين، ٢٠٠٨، ص٧) هي:

المرحلة الأولى: السلام باعتباره ممارسة وسلوك في ظل غياب الحرب، وهذا ما ينطبق على الصراع العنيف، سواء بين الدول أم داخل الدول ذاتها في صورة الحروب الاهلية، وهذه الفكرة عن السلام شائعة لدى الناس العادية ولدى السياسيين في الوقت نفسه.

المرحلة الثانية: ركزت على السلام باعتباره توازناً للقوى في إطار النظام الدولي، وأحياناً يسمى هذا التوازن بتوازن الرعب عندما يكون مبنياً على توازن قوى عسكرية ذات قدرات تدميرية بين معسكرين أو اكثر.

المرحلة الثالثة: تم التأكيد خلالها على كل من السلام السلبي (أي الحيلولة دون نشوب الحرب)، والسلام الإيجابي (منع العنف البنيوي داخل المجتمع).

المرحلة الرابعة: ساد فيها مفهوم نسوي للسلام (العنف ضد المرأة)، لا يفرق بين وجود الحرب أو عدمها عندما يمارس العنف ضد المرأة.

المرحلة الخامسة: تم التركيز في هذه المرحلة على فكرة السلام مع البيئة، وذلك أن الممارسات الرأسمالية قد اعتدت اعتداءً وحشياً على البيئة الإنسانية.

المرحلة السادسة: مرحلة التركيز على السلام الداخلي للإنسان، لارتباطه ضرورة بالسلام على المستوى الكلي (الجمعية العامة للأمم المتحدة، ١٩٩٩م، دس ٥٤).

ونضيف على هذه التقسيم المرحلة السابعة: وهي المرحلة التي تم فيها التركيز على حقوق الإنسان، والانتهاكات والعنف الموجه ضد الأطفال والمعاقين وغيرهم من الفئات الضعيفة.

وأصبح مفهوم السلام ينصب في دلالات التنمية الشاملة سواء كانت اجتماعيه أو اقتصاديه أو سياسية، لذلك فان انتقاص هذه الحقوق أو جزء منها أو عدم الموازنة فيها يعد أحد الانتهاكات لحقوق الإنسان الأساسية ومدخلاً وأرضاً خصبه لتأجيج الصراع. ويستنتج مما سبق أن مفهوم السلام قد تدرج ليشمل عدة أبعاد داخل الشخص نفسه وفيما بين الاشخاص وبين الجماعات، كما انتقل المفهوم من السلبية إلى الايجابية، ومن السلام المحلي إلى السلام العالمي، كما تدرج ليشمل السلام مع البيئة وحقوق الانسان والتنمية إجمالاً.

السلام هو الانسجام بين مختلف الفئات الاجتماعية التي تتميز بعدم العنف أو الصراع بين السلوكيات، ولديها التحرر من الخوف من العنف، المفهوم السائد يعبر عن عدم وجود العداوة والانتقام، ويوحي السلام أيضاً بالمحاولات الصادقة في المصالحة، مع وجود العلاقات الشخصية أو الدولية التي تلتئم بطريقة صحية وحديثة مع الازدهار في مسائل الرعاية الاجتماعية أو الاقتصادية، وتحقيق المساواة، والنظام السياسي في العمل الذي يخدم المصالح الحقيقية للجميع.

لغةً السلم والسلام أسماء مشتقة من فعل سلم ويعني أمن من كل ما يؤذيه أو يقلق باله وضميره، وفي اللاتينية تعني اللاخطر ومهد الارتقاء، إشارةً إلى أن السلام هو أساس كل حداثة وتقدم لدى الكائن الحي، والسلام يستمد أهمية كبيرة في حياة الإنسان والمجتمع.

أهمية السلم والسلام:

وليس هناك أسوأ من فقدان السلم، لأن ذلك يعني الانشغال في قضايا أساسية لوجود الكائن الحي، وهي بذلك توجه طاقاته إلى غير التطور والازدهار، وتستهلك من حياته وتخرب عيشته، لذا فالتوافق والتكيف مع البيئة مهم جداً في التمهيد لبسط السلام، وكل دين من الأديان تحدث عن السلام لأهميته وقوة تأثيره على حياة الشعوب (الشبيب، ٢٠٠٧، ص ١٢٣).

السلام والسلم الداخلي:

والسلام الداخلي (أو راحة البال) يشير إلى حالة من الوجود العقلي والروحي في سلام، مع ما يكفي من المعرفة والفهم للحفاظ على النفس قوية في مواجهة الفتنة أو التوتر، راحة البال "في سلام" تُعتبر عند العديد من المراقبين الصحيين أنها نوع من التوازن الصحي وأنها عكس التوتر أو القلق، وترتبط راحة البال عموماً مع النعيم والسعادة (الشبيب، مرجع سابق).

2) ثقافة السلام:

تناول المفكرون والباحثون موضوع ثقافة السلام في مختلف الجوانب، فتنوعت وتباينت معالجاتهم كلاً حسب مجال تخصصه، الأمر الذي ساهم في إثراء بحوث ثقافة السلام، فهناك من أكد على أهمية وأولوية المستوى الدولي لثقافة السلام، فتناول الموضوع تحت عناوين مختلفة مثل حوار الحضارات أو الديانات والثقافات، وهناك من ركز على نبذ العنف في تنشئة الأطفال والناشئة، وتبنى مفاهيم التفاهم

والتعايش في بيئة تشهد متغيرات تفرضها العولمة وتقارب المجتمعات والثقافات، وصعود الأصوليات والخصوصيات المحلية في شكل دفاعي عن الذات، أما البعض الأخر فقد أكد على المفهوم الشامل والمتكامل لثقافة السلام، وفي مقدمتهم منظمة الأمم المتحدة، حيث تبنت الجمعية العامة فيها إعلان ثقافة السلام (الشبيب، ٢٠٠٧، ص ١٢٤ – ١٣٢).

جاء الربط بين كلمة الثقافة والسلام لتكون مصطلحا حديثا في ادبيات بناء السلام في اجتماع اليونسكو بساحل العاج في عام ١٩٨٩، ثم تطور ليصبح برنامجاً متكاملاً في عام ١٩٩٢ ومن ثم تم تضمينه في استراتيجية اليونسكو للسنوات ١٩٩٦م إلى ٢٠٠١م ليشمل برامج تعاونية بين الدول في التعليم والثقافة، حيث هدف البرنامج إلى نبذ العنف ونشر مفاهيم التعايش السلمى واحترام حقوق الآخرين وحرياتهم وتراثهم ومفاهيمهم تحت شعار (التعليم من اجل السلام).

والهدف من برنامج السلام أن يعيش العالم بمختلف ثقافاته في جو من التسامح والوحدة، وبالرغم من شعارات العولمة والوحدة الدولية إلا أن هذه الوحدة تتحكم فيها محددات مثل الأسرة، المجتمع والمجموعات الأثنية والوطنية وغيرها، وللأديان مساهمة كبيرة في تطوير مفهوم السلام والمحبة والصبر والتسامح وغيرها.

وعرفت الأمم المتحدة ثقافة السلام بانها مجموعة القيم والمواقف والتقاليد وأنماط السلوك وأساليب الحياة، التي تستند إلى ما يلي (بوسلطان، ١٩٩٩م، ص١٤٨):

أ) احترام الحياة وإنهاء العنف وترويج ممارسة اللا عنف من خلال التعليم والحوار والتعاون.
ب) الاحترام الكامل لمبادئ السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول وعدم التدخل في المسائل التي تعد اساسا ضمن الاختصاص المحلي لأي دولة، وفقاً لمبادئ الامم المتحدة والقانون الدولي.
ج) الاحترام الكامل لجميع حقوق الانسان والحريات الاساسية وتعزيزها.
د) الالتزام بتسوية الصراعات بالوسائل السلمية.
هـ) بذل الجهود للوفاء بالاحتياجات الإنمائية والبيئية للأجيال الحاضرة والمقبلة.
و) احترام وتعزيز الحق في التنمية.
ز) احترام وتعزيز المساواة في الحقوق والفرص بين المرأة والرجل.
ح) الاعتراف بحق كل فرد في حرية التعبير والرأي والحصول على المعلومات.
ط) التمسك بمبادئ الحرية والعدل والديمقراطية والتسامح والتضامن والتعاون والتعددية والتنوع الثقافي والحوار والتفاهم على مستويات المجتمع كافة وفيما بين الأمم، وتدعمها بيئة وطنية ودولية تمكينيه تفضي إلى السلام (بوسلطان، مرجع سابق).

السلام الأسري والاجتماعي:

صار السلام يُعرف تعريفاً ايجابياً ليشمل النماء والتطور في المجتمع، ومن هنا جاء مصطلح السلام الاجتماعي ونقيضه العنف الاجتماعي، والصراع الاجتماعي، والدعوة إلى السلام الأسري تعني بتوفير الحب والوئام والاستقرار والتطور بين أفراد الأسرة وتعزيز ثقافة السلم في حل الصراعات والنزاعات ويقتضي مفهوم السلام الاجتماعي تحليل جانبيه الأساسيين وهما: السلام الاجتماعي كحاله ووسائل تحقيقه، حيث يقوم تحليل وتوصيف حالة السلام الاجتماعي على مفهوم الحياة الكريمة والحق فيها والحقوق المرتبطة بها، والتي صارت أساساً معيارياً لتحليل المجتمعات، وأهمها تلبية الاحتياجات البشرية الأساسية من غذاء وماء نقي وصحة وتعليم وسكن وعمل، لحماية تحقيق الحياة الكريمة للإنسان (محمد أحمد، ١٩٩٨م، ص ١٤).

ولا يمكن فصل بناء السلام عن ثقافة السلام، لأن السلام ليس بنية نهائية، فثقافة السلام تجعل من السلام بنية ديناميكية، تمنع نشوء النزاعات أو تجعل حلها ممكناً بالطرق السلمية، دون اللجوء إلى العنف، وثقافة السلام تضع أسس البقاء والاستمرار والالتقاء والتطور.

إن ثقافة السلام هي اختيار مقصود. إنها شأن بشري لابد لبلوغه من دور مصمم للمؤسسة التربوية تسهم في بناء ثقافة السلام التي تفترض ضمناً وجود تربية للسلام تكون جزءاً من نظام تربوي متكامل (يسعى لتطوير فرد متسامح ومنفتح وعادل ومسالم يحترم نفسه ويحترم الآخرين ويتعامل مع الآخرين على قاعدة الحوار والانفتاح على وجهات النظر المختلفة). إن متل هذا الطموح التربوي هو في المدى البعيد أمر ميؤوس منه إذا لم يتضمن تنمية البيئة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية الحقيقية والكفيلة بتعزيز هذه الصفات. ولا يمكن للمرء أن يطمح في أن ينجح عبر التربية وحدها في خلق انسان متسامح وعادل وغير متحيز في تفكيره إذا كانت البيئة التي ينمو فيها سواء داخل أسرته أو في المجتمع الأكبر بيئة قمع واستبداد وقوة وعدم تسامح (محمد أحمد، مرجع سابق).

أهمية السلام:

كثيراً ما نسمع وسائل الإعلام تتناول كلمة السلام في معرض ذكر أخبار الحروب المشتعلة بين كثير من الدول والشعوب، وتسمع كلمة السلام كثيراً من أفواه القادة والسياسيين حين يتحدثون عن اتفاقيات السلام، فالعالم ينشد السلام كمعنى سام من معان هذه الحياة، وإن أهمية السلام تنبع من آثاره في الحياة، فما هي الجوانب التي تبرز فيها أهمية السلام؟ يعتبر السلام وسيلة لتحقيق الوئام بين الشعوب، فعندما يتحقق السلام ويسود بين الشعوب ترى معاني التوافق والوئام متجلية بصورة رائعة بين الشعوب مهما اختلف عرقها وأصولها، فتبتعد عنهم روح التباغض والتشاحن وتسود بينهم روح الألفة والمحبة والتعاون، كما ويعد السلام وسيلة لإنهاء الخلافات وحل النزاعات بين الدول والشعوب، فكثيراً ما نسمع عن عقد اتفاقيات سلام بين دول وشعوب توافقت على إنهاء الحرب والخلاف بينها، وإن هذه الاتفاقيات تمهد

السبيل من أجل توطيد العلاقات بين الشعوب المتصالحة وتطبيعها، وهذا بلا شك ثمرة من ثمار السلام وفوائده.

كما أن السلام يعد بيئة محفزة للإنتاج وجلب الاستثمارات، فحين يسود السلام بين الدول والحكومات فإن ذلك يعد حافزاً لقدوم الاستثمارات إلى الدول المتصالحة، ذلك بأن بيئة الأمان والاستقرار تعد عامل نجاح للاستثمارات المختلفة، بينما تشكل النزاعات والحروب عاملاً طارداً لها، لذلك ترى الدول التي تعقد اتفاقيات سلام وتعاون مع غيرها من الدول تتمتع بنوع من التقدم الاقتصادي ويزيد دخلها القومي، بينما ترى الدول التي تشهد حروباً ونزاعات من أفقر الدول وأكثرها مديونية.

السلام هو وسيلة لتواصل الشعوب مع بعضها البعض والتعرف على عادات وتقاليد كل شعب، إضافة إلى أنه وسيلة لتبادل المعارف والخبرات، فالدول التي يكون بينها سلام وتصالح فإنها تمهد السبيل من أجل إقامة علاقات ثقافية بين شعوبها فيتعرف كل شعب على منجزات الشعب الآخر ويتبادل معه الخبرات والمعارف المختلفة، فلكل شعب ثقافة وفلكلور وعادات تميزه عن الشعوب الأخرى؛ وبالتالي فإن السلام يشكل فرصة لهذا النوع من العلاقات الإيجابية النافعة بين الشعوب (عودة،٢٠٠٧م، ص ٩١).

السلام هو روح الديانات وغاية الرسالات السماوية والشرائع الربانية، فالسلام هو من أسماء الله تعالى الحسنى، كما جاءت جميع رسالات الله المبلغة عن طريق رسله إلى الناس بمعاني السلام والمحبة بين الناس، وقد جعل الله تعالى الدين واحد وهو الإسلام دين السلام، قال تعالى: "إن الدين عند الله الإسلام"، كما كان السلام هو من مظاهر سلوكيات المسلم في حياته فهو يسلم على إخوانه من المسلمين بقوله: "السلام عليكم"، ويرد على من يلقي عليه السلام بقوله: "وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته"؛ ولمثل هذا السلام أثر عجيب في النفوس كما بين النبي عليه الصلاة والسلام (اسماعيل، ٢٠٠٥م، ص٦١).

الحاجة الاجتماعية للسلم والسلام الاجتماعي:

الإجماع حاصل على مستوى الفكر السياسي الديمقراطي على أن السلم ضرورة اجتماعية تضمن إقامة علاقات متوازنة فيما بين أفراد المجتمع الواحد، وتطبع التعامل فيما بين المجتمعات المختلفة خاصةً وأن الجميع ينعم بحالة السلم، وخلال ما يقرب من قرن من التنظيم وتطوير النصوص القانونية للقضاء على الحروب وتحريم استعمال القوة في العلاقات فيما بين الأمم وتفادي الويلات التي تتعرض لها، ثم يتم التحصل على النتائج المرضية. ورغم بعد نظر نظام الأمم المتحدة لتحقيق السلم والأمن على المدى الطويل من خلال التنمية الاقتصادية والاجتماعية للتقريب في مستوى المعيشة بين مختلف الشعوب، وبالتالي تفادي أسباب التوتر واللجوء إلى العنف، بدأ المجتمع الدولي يتدارك أن السلم في حد ذاته من شروط تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والسلم على المستوى الدولي مرتبط كل الارتباط بالسلم على المستوى الوطني. ومن عناصر الارتقاء إلى هذا الأخير ضمان حقوق الإنسان الأساسية والديمقراطية (حجازي، ٢٠٠٧م، ص ٩٣).

يقول أحد الكتاب أن النظام الدكتاتوري يستطيع أن يصنع الحرب حسب هواه بينما يفتقر الحكام في الأنظمة الديمقراطية إلى هذا الامتياز المرعب، ظهور الثقافة الديمقراطية على المستوى العالمي يترجى منه بلوغ نلك الهدف، ثقافة السلم في هي إحدى أعمدة ثقافة الديمقراطية. السلوك الديمقراطي سلوك مسالم ينبذ العنف كيفما كان، ما عدا الدفاع الشرعي عن النفس، الذي هو من الحقوق الطبيعية، ويتخذ النقاش والحوار والإقناع كوسيلة للتعامل.

نشر ثقافة السلم في المجتمعات يمر عبر التعريف بالوسائل والطرق السلمية لفض الخلافات، ويكون ذلك على المستوى الداخلي بإصلاح أجهزة العدل وبناء ثقة المواطنين فيها، وتنظيم واستعادة الطرق التقليدية لحل الخلافات والنزاعات عن طريق المصالحة والحوار وغيرهما.

الحلول هنا تخفف العبء ن الأجهزة الرسمية ومن جهة أخرى تكون لها نجاعة أكثر؛ وهي سهلة التنفيذ لكونها توفيقية، ومما يقوي فعالية هذه الوسائل السلمية استناد معظمها على تعاليم دينية.

السلم الاجتماعي بين المواطنين ومؤسسات الدولة:

لقد تعرضت العلاقة بين المواطنين ومؤسسات الدولة السلطوية إلى تشوهات خطيرة نتجت عن استئثار فئات ضيقة بالسلطة احتكرت لنفسها المكاسب والمغانم على حساب الأكثرية، مستخدمة كل أنواع القمع والتخويف لكبت نقمة الفئات المهمشة والمتضررة وضمان استمرار احتكارها ومغانمها، فسنّت الكثير من القوانين المفصلة على قياس مصالحها لتخدم أهدافها من جهة وتجعلها سيفاً مسلطاً على رقاب كل من يعترض على سياستها الاحتكارية وممارستها المشينة من جهة أخرى، وأصبح كل مواطن مداناً بجرم أو أكثر كلما حلا للسلطة ذلك، فتنازل المواطن عن حقوقه المشروعة برضى ظاهر يكمن خلفه نقمة واستياء شديدين، وإن هذا الجو من انعدام الثقة بين المواطنين ومؤسسات الدولة يجعل الأكثرية تعيش حالة من الإحباط فتتلاشى قواها ويتدهور أداؤها، فيختل توازن المجتمع وتنكفئ قيمه النبيلة وتنتشر الأنانية وتختل الموازين، لأن شعباً خائفاً يعيش فوضى اجتماعية واقتصادية لا يمكن أن يعمل أو يبدع بشكل طبيعي لينتج حضارة ودولة عصرية، والتي لا يمكن تحقيقها إلا بإقامة السلم الاجتماعي بين مؤسسات الدولة وأجهزتها من ناحية وبين مواطنيها من ناحية أخرى، وذلك من خلال علاقة شفافة عادلة تحترم فيها وتصان كل حقوق المواطنة، وتبنى على قاعدة من تكافؤ الفرص والمنافسة النزيهة التي يضبطها القانون (أحمد، ١٩٨٠م، ص ٤٠٥).

السلم الاجتماعي في علاقات الحياة اليومية:

يتشكل المجتمع من مجموعة فئات يمكن تصنيفها حسب المهنة التي تمارسها أو الفئة العمرية أو غيرها من العوامل المشتركة، وكل هذه الفئات أطراف أساسية في المجتمع تشكل بمجموعها شركاء في تبادل المصالح الاقتصادية والاجتماعية، ويهدف السلم الاجتماعي إلى تحويل مفهوم هذه العلاقات من علاقات صراع متشنجة بين المصالح إلى علاقات متوازنة يسودها الاحترام المتبادل انطلاقاً من أن كرامة كل فرد مقدسة لا انتقاص منها، ولابد من التأكيد هنا على ضرورة التخلص من الهيمنة الأبوية في العمل السياسي وفسح المجال للأجيال الشابة لتأخذ دورها كاملاً في صنع حاضرها ومستقبلها وتوظيف إمكاناتها العلمية والعملية للمساهمة في إدارة الدولة وتحديثها والاشتراك الفاعل في النشاط الاقتصادي والاجتماعي للتخلص مما تراكم من سلبيات خلال العقود الماضية والذي كان من أسبابه تهميش دور الشباب في عملية البناء.

أما الحقوق المتبادلة فتنظمها بكل وضوح وشفافية قوانين تحدد الحقوق والواجبات فلا تدع منه لطرف على آخر ولا مجال لانتقاص طرف من حقوق الآخر وتعمل على خلق جو محبب من التسامح والكرم المتبادل بدلاً من التناحر والكراهية وتراكم الأحقاد كما تخلق مجتمعاً يشعر كل مواطن فيه بالمسؤولية تجاه أطفاله، ومسنيه، ومرضاه، وأصحاب الحاجات الخاصة من أبنائه، كما يشعر بالفخر والاعتزاز بالمتفوقين من أبنائه ومؤسساته الاقتصادية والاجتماعية ويساهم بدعمهم المادي والمعنوي لتطوير مواهبهم وتوظيفها بالشكل الأمثل كما يفتخر بكل سبق يحققوه على الصعيد الدولي. ويبني جسور المحبة والتواصل مع أبنائه المهاجرين في الخارج لتشجيعهم على المساهمة في عملية بناء وتحديث الدولة.

مفهوم ثقافة السلام الاجتماعي :

من الأهمية أن نحدد مفهوم الثقافة كعامة ثم نحدد مفهوم ثقافة السلام.

مفهوم الثقافة:

هو نمط أو طريقة العمل وأسلوب المعيشة بالنسبة للجماعة وكيفية مشاركة الأفراد في الفكر والعمل، وتعرف الثقافة بأنها: "عبارة عن مجموع الطرق التقليدية المتبعة في حل المشكلات وهي الحلول المتعلمة والموجودة بطريقة مسبقة"، ويحدد مفهوم الثقافة "أنها ذلك الكل الذي يتضمن المعرفة والعقيدة، والفن والأخلاق والقانون والعادات والتقاليد التي يكتسبها الانسان من حيث هو عضو في مجتمع" (منقريوس، ٢٠٠٦م ص ٩٦).

مفهوم الثقافة من الناحية السيكولوجية:

هي مجموع من أساليب (ردود الفعل) وأنماط السلوك البشري، وطرق النزوع أو النشاط الانساني وما تخلفه جميعاً من (آثار) أو (إضافات) من فعل البشر ومن نتاج الانسان كعضو في جماعة والثقافة الاجتماعية وتتعلق بدراسة كل أشكال الثقافة اللامادية كألوان الفن والمعرفة وضروب الفلسفات والقيم والمعتقدات وكل ما يتصل بالجوانب الروحية في المجتمع. وبذلك يتبين لنا أن الثقافة هي وسيلة وقائية أو هي غطاء متوارث يتقي به الإنسان غوائل البيئة وقسوة الظروف.

مفهوم ثقافة السلام الاجتماعي:

من الأهمية بمكان أن نؤكد أن صياغة مفهوم واضح للسلام لا تتناقض بالضرورة مع الرؤى والنماذج السائدة في الفكر العالمي حول السلام، ولهذا نتبين فيما يتعلق بالمراحل المختلفة التي مرت بها عملية صياغة مفهوم السلام يرى بعض الباحثين أنها تنقسم إلى ست مراحل.

أولاً: السلام باعتباره غياباً للحرب كممارسة وسلوك، وهو يطبق على الصراع العنيف سواء بين الدول أو داخل الدول ذاتها في صورة الحروب الأهلية وهذه الفكرة عن السلام ذائعة لدى الجماهير العادية ولدى السياسيين في نفس الوقت.

والمرحلة الثانية: ركزت على السلام باعتباره توازناً للقوى في اطار النظام الدولي. والمرحلة الثالثة: هي التأكيد على السلام السلبي (أي منع نشوب الحرب) والسلام الإيجابي (منع العنف البنيوي في المجتمع).

والمرحلة الرابعة هي تلك التي ساد فيها مفهوم نسوي للسلام حاول أن يربط بين المستوى الكلي للسلام والمستوى الجزئي ولذلك فهو لا يفرق بين الحرب والعدوان على الأفراد مثل ممارسة العنف غير المنظم على النساء في الحروب كالاغتصاب وكل صور العنف ضد الأشخاص.

ولو انتقلنا إلى المرحلة الخامسة لوجدنا تركيزاً على فكرة السلام مع البيئة باعتبار أن الممارسات الرأسمالية قد اعتدت بوحشية على البيئة الإنسانية (تركس، ٢٠٠٦م، ص ٩٦٠).

ونصل أخيراً إلى مرحلة التركيز على السلام الداخلي للإنسان باعتباره يرتبط بالضرورة بالسلام على المستوى الكلي، ومع ذلك أن تطور مراحل صياغة مفاهيم السلام يمكن القول أنها تتمثل في الانتقال من المفاهيم ذات البعد الواحد إلى المفاهيم المتعددة الأبعاد ومن المفاهيم السلبية إلى المفاهيم الإيجابية، ومن السلام الخارجي إلى كل من السلام الخارجي والداخلي معاً. ويمكن للباحث أن يحدد قيم ثقافة السلام الاجتماعي بأنها: "مجموعة الأنماط السلوكية التي لها تأثير على جماعة البرلمان الشبابي في حياتهم اليومية، وكموجه عام لسلوكياتهم وكصقل وتهذيب اتجاهاتهم وتصرفاتهم تجاه المواقف المختلفة، حيث تحدد القيم المرغوب فيها وغير المرغوب فيها من السلوك" (عبدالإله، ١٩٩٩، ص ١١)

المبحث الثاني

الأمن والسلم الاجتماعي

الحوار مفهوم قديم يعود به المختصون إلى ما قبل عصر الفلاسفة اليونانيين القدامى الذين اعتمدوا على الحوار، وأضفوا أنماطاً وآليات جديدة له، وفي الأديان خبرات حوارية مهمة، وفي الكتب المقدسة تسجيلٌ لقصص وحوارات، كل ذلك يؤكد على أهمية الحوار، ودوره في المجتمع. كما أن الحوار ضرورة وغاية في ذاته تحاشياً لصور متباينة من العنف سواء كان عنفاً مادياً أو لفظياً تمارسه ماكينة بعض الدول ذاتها في مواجهة رعاياها، أو الجماعات المتنوعة ضد بعضها البعض، أو الثقافات ضد بعضها البعض، بالإضافة للصور التقليدية للعنف المتعارف عليها في النزاعات بين الدول، والتي يحكم آلياتها التطور العلمي والتكنولوجي.

وهنا يأتي الحوار ليعطي للاختلاف بعداً إنسانياً يضعه في شكله الطبيعي، ولا يسمح له بالتحول إلى طاقة تدميرية، بل أن الحوار يخفض من مستوى سلبيات الاختلاف، ويرفع من مستوى إيجابياته ، ليكون الاختلاف في هذا الإطار رحمةً وخيراً، ودافعاً للإصلاح والمراجعة المستمرة وهذا البعد يمنح الحوار مضموناً مصيرياً وموقعاً مهماً في استمرار الحياة بطعمها المستقر، وإبقاء الجنس البشري بمستوى ما حباه الله من عقل وقدرة على التفكير والاختيار.

إن الحوار أداة للكشف عن الحقائق والأشياء الخفية، ومن خلاله تتم الإجابة عن كثير من علامات الاستفهام والإشكالات العالقة في الذهن، أو تزيد من القناعات الذاتية، كما يمكن من خلاله كشف الباطل ودحض وكشف مؤثرات بطلانه ودلائله، وبشكل مجمل فإن الحوار ينضج الأفكار والقرارات، ففي الجانب الفكر ي والثقافي – مثلاً ينمي الحوار الأفكار ويعمقها، ويشذبها مما يعلق بها من انحراف أو جمود أو شوائب، ويحرك العقل باتجاه الإبداع والتجديد والتحرر، في الحدود التي تفرضها مرجعية الاختلاف.

ولقد خلق الله الإنسان مهيئاً للحوار وقادراً عليه إذ علمه الكلام الذي لا يتم حوار لفظي بدونه، وجعل له الحواس التي تمكنه من التواصل مع من يحاوره، ووهبه العقل الذي هو أساس الحوار ومعتمده، وميزه بحرية الحوار ليحاور، من شاء بما يشاء، أو لا يحاور؛ وحبب إليه الحوار بأن جعله وسيلة لتحقيق أهدافه بتكلفة أقل من نقيضه الصراع والاقتتال.

واقترن مجيء الإنسان إلى هذا الوجود بسلسلة من الحوارات تتيح القول بأن مجيئه كان محفوفاً ببيئة حوارية، فقبيل خلق الإنسان كان الحوار الإلهي مع الملائكة بخصوص استخلاف الإنسان، وبعيد خلق الإنسان امتد واتسع الحوار الإلهي– ومازال موضوعه الإنسان– ليشمل الإنسان نفسه، ثم كان حوار إبليس والإنسان والذي نسي خلاله الإنسان وصايا الله له بشأن إبليس فدفع ثمن ذلك النسيان، وأعقب

ذلك حوار العتاب الذي جرى بين الله والإنسان والذي انتهى– في ما يشكل درساً عظيماً في المسألة الحوارية– حيث تاب الإنسان فتاب عليه الله.

ليس الحوار، من منظور الإسلام، ظاهرة دنيوية فقط بل انه يتواصل ويمتد إلى الحياة الأخرى والتي ستشهد حوارات، ربما مباشرة، بين الله والإنسان ولأول مرة، بين الإنسان وأعضائه، وبين الإنسان والإنسان، وبين أصحاب الجنة وأصحاب النار و..... الخ.

وقد نقل إلينا الوحي مشاهد معبرة من بعض تلك الحوارات المستقبلية، والذي يستقرئ مسار الحوار مع الآخر عبر التاريخ البشري يلاحظ أنه أصبح البشر اليوم عموماً ليس فقط أكثر وعياً بأهمية الحوار وإنما أيضاً أكثر تمسكاً والتزاماً به في التفاعل مع الآخر وحل الخلافات والنزاعات معه وأكثر وعياً بالتكلفة العالية والعواقب الوخيمة للصدام والصراع – خاصة مع التطور المرعب في أسلحة الصراع والاقتال – وبالتالي، أكثر نفوراً منه. ومن مظاهر تنامي الوعي بأهمية الحوار والتمسك به ورفض الصدام والنفور منه التكاثر الملحوظ للجهات والمنظمات والمؤسسات المحلية والدولية التي تتبنى الحوار وتدعو إليه.

وإن كان الحديث عن قضايا من مثل أهمية الحوار ومفهومه قضايا مهمة ومن المفيد استمرار الحديث عنها إلا أن ما تحقق سلفاً من تطور ملحوظ في الوعي بأهمية الحوار والتمسك به يجعل القضية الأولى بالتركيز عليها في المرحلة الحالية هي ترجمة هذا الوعي القائم على نطاق واسع، بأهمية ولزوم انتهاج الحوار مع الآخر إلى ممارسة واقعية تثمر أمثلة عملية ناجحة تقدم برهاناً عملياً على فعالية نهج الحوار مع الآخر على مستوى الواقع، وليس على المستوى النظري فقط، في حل الخلافات والنزاعات ولذلك نحسب أن من المهم الآن بالنسبة لمؤسسات وجهات دعم نهج الحوار مع الآخر نقل بؤرة تركيزها من عموميات المفاهيم والأهمية إلى خصوصيات الممارسة الناجحة الكفيلة بإثبات الفعالية الواقعية لنهج الحوار وإبراز دوره كبديل عملي فعال، وليس حلماً طوباوياً

علم الاجتماع ودراسة علاقات العمل والحوار والسلام الاجتماعي:

ما المقصود بالأمن والسلام الاجتماعي:

إن الحديث عن الأمن والسلام الاجتماعي لا ينبغي أن يعني أن لكل من هذه الكلمات معانً منفصلة وذلك لأن الأمن بمفهومه العام وليس الخاص إنما هو يرتبط بالمجتمع تماماً كالسلام ولعل الاستخدامات المهنية جعلت من كلمة الأمن وطيدة الصلة بالدولة وبالنظام السياسي وأن تحقيق الأمن (وظيفة) يقوم بها أفراد بعينهم بمقابل وربما كانوا هم أنفسهم غير آمنين، مما يعني أن الأمن الحقيقي هو أمن مجتمعي فالمجتمع هو الذي يحقق الأمن لنفسه وبنفسه وبمعني آخر فإن الأمن الذي تسعي الدولة لتحقيقه هو أمنها وليس أمن المجتمع.

وعلي ذات النسق يتسق الحديث حول السلام الاجتماعي وهو مرادف للأمن المجتمعي ذلك لأنه في ظل الأمن المجتمعي ترفرف حالة من السلام الاجتماعي وبصورة أدق فإن استعداد أفراد المجتمع للتعايش معاً في مكان ما ورغبتهم في التعاون مع بعضهم البعض يفرض حالة من السلام الاجتماعي وتعني أن الأمن يصبح سائد وسط الجماعة ويقتصر دور الدولة في هذه الحالة علي المحافظة علي النظام الاجتماعي من أي احتكاكات قد تنتج من المدافعة لتحقيق التوازن بين الأنصاف المكونة للكيان الاجتماعي ولكن عندما تصبح الدولة خارج عن المجتمع أو كيان مستقل عنه فإن التعارض بين أمنها وأمن المجتمع قد يؤدي الي اضطراب الحياة الاجتماعية كما أن رؤيتها لتحقيق السلام الاجتماعي ربما لا تكون هي رؤية المجتمع لتحقيق أمنه وسلامته.

إن أراء دوركيم في سيادة القانون العقابي في المجتمع البدائي (باعتبار مجتمع صغير) مقارنة مع وجود القانون المدني (أو التعويضي) في المجتمع الأكبر وانتقال التعاون من ميكانيكي إلي عضوي إنما تعطي اعتقاداً بأن الصراع يرتبط أكثر بالمجتمع الصغير والتي تطلبت وجود (العقاب) علي حين أن الكثير من المفكرين يعتقدون أن التعويض عن الأضرار وتحقيق السلام الاجتماعي إنما يكون في المجتمعات الصغيرة وليست الكبيرة وليس أدل علي ذلك من وجود الشرطة والمام المختصين بكل أنواع المجتمعات الكبيرة وغيابها في المجتمع الصغير مما يعني بالضرورة أن السلام الاجتماعي والأمن هو حالة استقرار نفسي لا يمكن توفره إلا في ظل قواعد تحافظ علي كافة حقوقه الإنسانية مما لا يتعارض ويتضارب مع حقوق وحريات الآخرين.

علاقات العمل والحوار والسلام الاجتماعي:

يميل بعض العلماء إلى تعريف علم الاجتماع بأنه علم دراسة العلاقات الاجتماعية، سواء كانت الرسمية أو غير الرسمية، ومن بين أهم أشكال العلاقات الاجتماعية، علاقات العمل، التي تنشأ بين أطراف العملية الإنتاجية، العمال وأرباب العمل، والإدارة، وحتى الحكومة. وفي إطار دراسة علم الاجتماع لعلاقات العمل وما يرتبط بها من أشكال صراع وتعاون، يمكن القول أن علماء الاجتماع لم يعطوا قدراً كافياً من الاهتمام للعلاقات الاجتماعية في مجال العمل أثناء اهتمامهم بدراسة المجتمعات الصناعية حتى أوائل العشرينيات من القرن العشرين، ثم بدأ الاهتمام السيسيولوجيا بتحليل اتجاهات العمال وسلوكهم وتحليل تنظيم العمل ودراسة العلاقات بين أطراف الإنتاج.

وأمكن دراسة مداخل متعددة لدراسة علاقات العمل، وقدمت مدرسة العلاقات الإنسانية فرضية هامة في هذا المدخل ترى أن العاملين وأصحاب العمل ليسوا شخصيات منعزلة بل أعضاء داخل جماعات اجتماعية تستجيب للمعايير الاجتماعية السائدة التي تحدد نمط وكيفية الاتصالات والعلاقات بينهم. إضافة إلى المعايير الاجتماعية، قدمت مدرسة العلاقات الإنسانية فرضية أخرى تغطي علاقات تنظيمات العمال وممثليهم (كالنقابات العمالية)، والمديرين، والملاحظين. تذهب الفرضية الثانية إلى أن أصحاب

العمل وممثليهم، والمديرين، والمشرفين أناس لديهم الرغبة الطبيعية للتعاون والمشاركة في مشروع عام. ومن ثم جاء إسهام مدرسة العلاقات الإنسانية في مجال علاقات العمل قائماً على فرضية التعاون وتجاهل الصراع بين العمال وأصحاب العمل.

ومن خلال المناقشات الهامة لتالكوت بارسونز حول النسق الاجتماعي وخصائصه، يبرز الاهتمام ضمنياً بعلاقات العمل من خلال البعد التحليلي الشامل للنسق على مستوى المجتمع، فمن منظور مفهوم الأنساق وارتباطه بالوظيفة في النظرية الاجتماعية، يمكن استخلاص إسهامين هامين قدمهما بارسونز في مجال علاقات العمل: يتمثل الأول في رؤية بارسونز للمجتمع كنسق اجتماعي يكون الاقتداء أحد أنساقه الفرعية ويرتبط بعلاقات متبادلة بباقي الأنساق الفرعية الأخرى، وتعتبر العمالة شكلاً مؤسسياً وتتشكل العلاقات المتبادلة من خلاله، من جهة أخرى يذهب علماء نظرية الأنساق إلى رؤية للتنظيمات الصناعية وأشكال تنظيمات العمل الأخرى كأنساق لها علاقات متبادلة مع بيئتها ومن أشكال هذه العلاقات تبادل الأجور والرواتب مقابل اشتراك العاملين في تحقيق أهداف المشروعات العاملة داخل المجتمع) مجموعة من العلماء والباحثين، ١٩٩٩م، ص ٣٠)

مداخل علم الاجتماع لدراسة الحوار والسلام الاجتماعي:

ومن جهة أخرى تشير أدبيات علم الاجتماع الصناعي إلى وجود ثلاثة أطر مرجعية لكل منها رؤيته النظرية ومستوياته التحليلية في دراسة الحوار الاجتماعي، وهي الوحدوي، التعددي، ثم الجذري أو الثوري.

المدخل الوحدوي التحليلي:

يقوم هذا الإطار على افتراض أن المشروع كفريق يتصف بمصدر واحد للسلطة ويرتكز على ولاء أعضائه، كما يتخذ هذا الإطار المرجعي مدخلاً محدداً لا بديل له يتمثل في وجود مصالح عامة لجميع المشتغلين سواء على مستوى تنظيم المصنع أو على مستوى المجتمع الأكبر، فعلى مستوى المصنع باعتباره مجتمع محلي للمصالح، تكون الإدارة بعناصرها الأكثر قدرة وصلاحية لرعاية هذه المصالح وتقنينها وكيفية تحقيقها. وأن أي معارضة للإدارة في هذا الصدد يعد خروجاً على معايير العقلية الرشيدة.

أما على مستوى المجتمع يركز المدخل الوحدوي على المصلحة القومية كأولوية ملائمة في مجال المحادثات بين الحكومة من خلال ممثليها والعمال وممثليهم.

المدخل التعددي:

إذ يهتم الإطار التعددي بتحليل علاقات العمل على مستوى تنظيم المصنع (أي بين الإدارة والعمال)، وعلى مستوى المجتمع (أي بين رأس المال والعمل)، إلا أن الإطار التعددي على النقيض من الإطار

الوحدوي — يتيح مستويات تحليلية لهذه العلاقات على مستوى الوحدات أو الأقسام الفرعية المكونة لكل طرف من طرفي العلاقة.

وتنهض الفكرة الأساسية للإطار التعددي على أن المشروع الصناعي، بل والمجال الصناعي في مجمله، يتألف من مجموعتين أو أكثر ذات مصالح متعارضة ومتباينة، ترتبط فيما بينها بعلاقات متبادلة ولهم مصالح يمكن تحقيقها من خلال التعاون والتآزر فيما بينهم، إلا أن التباين في المصالح بين الأطراف يجعل نمط علاقات العمل بينهم متصفاً بالصراع، كما يهتم الإطار التعددي بالأبنية المؤسسية وبالقنوات الرسمية التي تنطوي على صراعات المصالح بداخلها إلا أنها تمنع في الوقت ذاته من حدوث تدمير لمصالح جميع الأطراف، بمعنى أن تصل علاقات العمل بين الأطراف إلى الاتفاق بينهم للحيلولة دون تدمير مصالحهم. وأن تؤدي مأسسة الصراع institutionalization of conflict إلى خلق نسق من العلاقات الصناعية يمكن أن يحقق نتائج مماثلة لنمط العلاقات بين العاملين وأرباب العمل على مستوى تنظيم المصنع.

إن تبني الرؤية التعددية وتقوية مأسسة الصراع الصناعي سيكون لهما نتائج هامة لفهم علاقات العمل، ويتميز الإطار التعددي باهتمامه بالنقابات العمالية والأشكال العمالية المثيلة كتنظيمات ذات شرعية في ممارسة دورها ليس في سوق العمل وحده من حيث تأمين العمال والحصول على أفضل شروط العمل بالأجر بل دورها الفعال داخل التنظيمات العاملة في الرقابة والتنظيم والمشاركة في ممارسة صنع القرار الإداري(السباعي، ١٩٩٨م، ص٤).

المدخل الثوري:

كان هدف المدخل الراديكالي الاهتمام بدراسة متعمقة حول الصراع في علاقات العمل، وتنهض الفكرة الأساسية في هذا الصدد إلى محاولة ربط وإرجاع الصراع إلى أنماطه البنائية من خلال تحليل التباين في بنية القوة داخل المجتمع الصناعي الرأسمالي، ومنذ ثمانينيات القرن العشرين شهدت المجتمعات الصناعية المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية تنامي برامج التعاون بين الإدارة والعمال، وكاستجابة للمنافسة العالمية المتزايدة وحاجة المؤسسة الصناعية لتحقيق أقصى معدلات الكفاية والفعالية التنظيمية، تتجه بعض هذه المؤسسات إلى التعاون بين النقابات والإدارة بهدف زيادة اندماجية العمال في عمليات صنع القرارات التنظيمية، أي أن علاقات العمل في ظل التداعيات المصاحبة للعولمة، تتغير بشكل جوهري وتجمع في خصائصها بين التعاون والصراع، من ثم كانت الاطر المرجعية الثلاثة التي عرضنا لها فضلاً عن النماذج والنظريات الأخرى لا تستطيع أن تفسر لنا التغير الحالي أو المنتظر مستقبلاً في علاقات العمل. ومنذ أوائل السبعينيات، يحاول الباحثون التوصل إلى نموذج تركيبي يفسر هذا التغير أملاً في التوصل إلى نظرية عالمية لعلاقات العمل، وفيما يلي أهم المداخل والنماذج الحديثة (قور، ٢٠٠، ٢٠).

نظرية برا فرمان:

انطلق برا فرمان في نموذجه من إمكانية الفصل بين خاصيتين أساسيتين للعمل الإنساني في فكر ماركس هما المفهوم، والتنفيذ، ويعتقد برا فرمان أنه في ظروف الاحتكار الرأسمالي التي يتسم به القرن العشرين الميلادي يصبح الإنتاج وملاءمة فائض القيمة أكثر فعالية من خلال التبني الواسع لأفكار الإدارة العلمية، لتصبح المعرفة حول عملية الإنتاج والتحكم فيها في حوزة الإدارة بشكل صريح، وأمكن ممارسة التحكم المباشر في أنشطة هؤلاء العمال.

نموذج دنلوب Dunlop لعلاقات العمل المعاصرة:

يصف دنلوب الخصائص الأساسية لأنساق هذه العلاقات في الآتي:

أ) علاقات مشاركة ثلاثية الأطراف أي بين ثلاثة أطراف هم: العمال والتنظيمات التي يعملون بها، والإدارة ومن يمثلها، والهيئات الحكومية المتخصصة في هذا المجال.

ب) الرباط الأيديولوجي بين المشاركين في نسق علاقات العمل ووجوب تواجده بدرجة معينة تساعد على تكاملية أجزاء هذا النسق ويكون له بالتالي هوية خاصة يتميز بها.

ج) الوسط أو البيئة التي يتفاعل المشاركون بداخلها.

د) النتائج التي يسفر عنها التفاعل بين المشاركين.

الإطار المرجعي المتطور للفعل في دراسة علاقات العمل:

ومنذ أواخر الستينيات من القرن العشرين حاول جولد ثروب وزملاؤه تطوير الأطر المرجعية للفعل في دراسة علاقات العمل من خلال إضافة بعد ثالث للبعدين الاقتصادي والنفسي هو البعد الأدائي، بمعنى أن العمل من جانب العمال اليدويين يعتبر نشاطاً أداتاي يحقق غاية اقتصادية، وأنه يمكن إجراء المقارنة بين توجهات العمال نحو العمل وعلاقاته على أساس أربعة عناصر، واستخلاص أطر مرجعية كنماذج مثالية للتوجهات نحو العمل والمتمثلة في: توجهات أداتيه، توجهات بيروقراطية، وتوجهات تضامنية.

وتعتبر التوجهات نحو العمل ذات دور حيوي في ظروف العمالة الكلية وفي اختيارات العمال لأماكن عملهم وفي الدفع نحو تشكيل قوى العمل التي تتصف بالتجانس، إن تماثل توجهات العمال نحو عملهم يعد قوة مؤثرة في تشكيل اتجاهاتهم وسلوكهم في العمل وفي الربط بين العمل والمجتمع المحلي بعلاقات اجتماعية معقدة.

وفي ضوء ذلك تنطلق الدراسة الراهنة من دراسة الحور الاجتماعي بين أطراف العملية الإنتاجية، كنموذج مصغر يعكس ما يجرى في المجتمع، فأهمية هذه الدراسة تعود إلى أنها تتناول موضوعاً يستطيع أن يثري ويخصب النظرية الاجتماعية، ذلك أن التنظيم أو المصنع وعلاقات الإنتاج في حد ذاته يمثل

وحدة اجتماعية كبيرة، تشهد عمليات اجتماعية مماثلة لتلك التي تحدث على مستوى المجتمع، ومن الطبيعي أن فهم ما يحدث في إطار علاقات الإنتاج يعيننا على فهم ما يحدث على مستوى المجتمع، ذلك أن أهمية وخطورة دراسة الحوار الاجتماعي في مجال علاقات العمل تعود إلى كونها (علاقات العمل) معامل طبيعية تمكننا من دراسة ظواهر اجتماعية معين، كما أن هذه الدراسات تتيح لنا فرصة لدراسة ظواهر قد يصعب دراستها على مستوى المجتمع دراسة كلية مثل الضبط والامتثال والانحراف والاتصال والحوار الاجتماعي، وبرغم ما قد يقال من أن هناك وجوه اختلاف عديدة بين منظمات علاقات العمل والإنتاج والمجتمع، مصدرها طبيعة نشأة كل منهما والظروف الخاصة التي تحيط بكل منهما، إلا أنني لازالت أعتقد أن فهم ما يجرى من حوارات اجتماعية بين أطراف الإنتاج الثلاثية أو حتى الثنائية، يمكن أن يساعدنا مساعدة فعالة على فهم وتفسير ما يجرى في المجتمع، وهو ما يقودنا مرة أخرى للقول بأن رشد وفعالية الحوار الاجتماعي بين أطراف الإنتاج يعكسان إلى حد كبير رشد المجتمع وفعاليته، وهو ما ستحاول الدراسة الراهنة أن تستوثق منه فيما يلي(قلاح الخير، ١٩٩٥م، ص ٤٠).

وتزداد أهمية هذه الدراسة وضوحا إذا ما تصورنا حجم نمو التنظيمات والمنظمات الصناعية، الذي شهدته المجتمعات الحديثة، مما أدى إلى ظهور مشكلات تستوجب دراسة وبحوث واقعية، ويكفينا في هذا الصدد الاستشهاد بمشكلتي الحرية والديمقراطية في المنظمات والتنظيمات الحديثة، فالمعروف أن هذه المنظمات تستند بطبيعتها إلى فلسفة محددة قوامها تحقيق أعلى درجات الرشد والعقلانية لتحقيق أعلى مستويات الإنجاز والفعالية والكفاية، إلا أن هذه المنظمات حينما حاولت تحقيق ذلك، وجهت بمشاكل وصراعات بين أطراف الإنتاج، ومساومات ومفاوضات، وإضرابات، وإغلاق للمنظمات، فاصطدمت بحرية الأفراد – خاصة العمال – فاضطرت إلى تكبيلها، ثم اصطدمت بممارسة المبادئ الديمقراطية التي هي حق للأفراد فأفرغتها من مضمونها، وحدت منها، مما أدى في نهاية الأمر إلى ظهور معضلة يتعين مواجهتها إذا ما أردنا التوصل إلى صيغة ملائمة تضمن للمنظمات الرشد والفعالية والكفاية، وتضمن لأطراف الإنتاج – خاصة العمال – حريتهم ووجودهم وإنسانيتهم.

وإذا ما تمكنت الدراسة الراهنة من تحقيق ما تكفلت به والتزمت به، فستكون قد قدمت شيئاً جديداً إلى نظرية التنظيم، والحوار الاجتماعي بين أطراف الإنتاج، والشركاء أو الفرقاء الاجتماعيين، وإذا ما استطاعت بعد ذلك تقديم تحليل واقعي لملامح الحوار الاجتماعي، فإنها ستكون قد توصلت على شواهد أبريقيه تعبر عما يدور في مجتمعات محلية إقليمية عربية تشهد ظروفاً اقتصادية وسياسية وأيديولوجية تختلف عن تلك الظروف التي أسس في ضوئها علماء التنظيم في الغرب وفي الاتحاد الأوروبي، أحكامهم وقضاياهم وتعميماتهم فيما يتصل مباشرة بالحوار الاجتماعي، وهو ما سيتضح في خلال هذه الدراسة.

أهداف وغايات الحوار والسلام الاجتماعي:

لابد من التذكير أنه في نهاية الحرب العالمية الثانية، وتحديداً في العام ١ ٩٤٤ في فيلادلفيا، اعتمد مؤتمر العمل الدولي إعلاناً يعيد تحديد أهداف المنظمة وغاياتها ويمنحها صلاحية موسعة، وفي العودة إلى الوراء نلاحظ أن برنامج إعادة الإعمار والانتعاش الاقتصادي في أوروبا في فترة ما بعد الحرب العالمية مكّنا منظمة العمل الدولية من متابعة هذه الولاية الموسعة التي كانت دول أوربا الغربية والأميركتين من رواد المدافعين عنها والمؤيدين لها أما أهم المستفيدين من هذه الصلاحيات الجديدة فهم العمال في هذه البلدان(اعلان حول التقام والانماء ي الميدان الاجتماعية، ١٩٦٩م.)

وكانت المشاركة المباشرة للعمال ولأصحاب العمل في منظمة العمل الدولية بمثابة توجه جديد من نوعه، يعني عمليا أن الإدارة والعمال يتمتعون بوضعية متساوية مع ممثلي الحكومات فيها، كما كان هذا المبدأ يصبو إلى خلق الثقة بين ممثلي العمال وأصحاب العمل وإشراكهم بالعمل الحكومي، ورغم المصالح المختلفة والمتباعدة لكل من هاتين المجموعتين، فقد أتت مشاركتهما بالحيوية والنشاط..

ولا يمكن الشك على الإطلاق بأن التطبيق الفعال لمبدأ الثلاثية قد أدى إلى نتائج إيجابية في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ليس فقط في أوروبا في مرحلة ما بعد الحرب العالمية، بل أيضاً في مناطق وبلدان مختلفة من العالم. وقد أمن تطبيقها في الممارسة كذلك قدرا أكبر من الاستقرار الاجتماعي وحتى السياسي.

ويستند مفهوم الثلاثية في نهاية المطاف إلى أيديولوجية تعزز فكرة التوصل إلى حلول توافقية للمشاكل الناشئة عن مصالح اجتماعية منفصلة، وما الحوار الاجتماعي إلا عملية يشترك فيها معظم العاملين في أمكنة العمل، أو في المجتمع عموماً، في اتخاذ القرارات التي تؤثر عليهم، وبمعناه الأشمل فإن الحوار الاجتماعي يسمح للمواطنين بإنشاء تجمعات يختارونها بأنفسهم، ويخلق ظروفاً للمصالحة بين وجهات متعارضة وغالباً متناقضة بشأن المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وفي سياق ما يشهده العالم حالياً بفعل العولمة وانتشار النظريات الليبرالية لاقتصاد السوق، ظهرت بعض الأدلة على انتقال في التركيز من مزيد من النمو الاقتصادي إلى مزيد من التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإدراك أكبر للمفهوم الذي غالباً ما يتم نسيانه، والذي يؤكد أن الهدف النهائي لأية تنمية هو رفاه المجتمع بأكمله، ومن المشجع أن يُرى أن الحوار الاجتماعي – أقله في بعض البلدان – بدأ يحظى بمزيد من المصداقية والقبول كوسيلة لخلق ظروف يستطيع أعضاء المجتمع بواسطتها مناقشة المصالح المجتمعية على المدى القصير والبعيد، وفي الوقت نفسه المساهمة في التقدم والاستقرار ككل. ويمكن القول أنه ما من بديل حالياً عن الحوار الاجتماعي إن أُريد صياغة السياسات والبرامج بمهارة وتنفيذها بفعالية.

وغالباً ما تكون مصالح أصحاب العمل والعمال متناقضة، فيحاول أصحاب العمل زيادة الأرباح وتخفيض العمال، بينما يحاول العمال تحسين الأجور وظروف العمل، ومن الأهمية بمكان التركيز على

أن الطرفين يتمتعان بمصالح كبرى مشتركة، خصوصاً تلك المتعلقة بتشجيع علاقات الاستخدام التي تعزز الإنتاجية ونجاح المؤسسة، وتلك المرتبطة بخلق مجتمع يمكن فيه تأمين مصالح جميع المجموعات ضمن إطار اقتصادي واجتماعي متوازن، ولا يمكن التوصل إلى وضع مماثل عبر القوة أو الإكراه بل فقط عبر المناقشة والتشاور والتفاوض، وبعبارات أخرى عبر عملية الحوار الاجتماعي، بالإضافة إلى هذا يبدو أن ثمة علاقة إيجابية بين النمو الاقتصادي والطلب على المشاركة الديمقراطية.

وفي معظم بلدان المنطقة ساهم غياب أو ضعف المؤسسات الاجتماعية للحوار في تفاقم نتائج الأزمة اجتماعيا واقتصادياً، وفي خلق وضع خطير من التوتر وعدم الاستقرار في بعض البلدان، يعني ذلك ان الغرض من الحوار الاجتماعي هو المساعدة في تحقيق النجاح في رسم السياسات وفي إصلاح الخدمات العامة بشكل يركز على الناس، ويجب أن تنعكس هذه الإصلاحات على أطراف الإنتاج وكافة أفراد المجتمع من حيث الخدمات والإنتاج، كما يجب أن يؤسس الحوار الاجتماعي على الأهمية الكبيرة والملائمة للشفافية في المشاركة في المعلومات ذات الصلة، وضمان أن تتم الاستشارات على نطاق واسع في كل المراحل، وهو ما يولد الاحترام لتكامل الحوار الثنائي للأطراف (حجازي، ٢٠٠٧م، ص ٩٣).

وعلى أية حال فإن الحوار الاجتماعي لا يحتاج بالضرورة إلى أن يؤدي إلى اجماع الآراء، وإذا أسفر الحوار على الأقل على فهم أفضل للآراء المختلفة التي يعبر عنها المشاركون فيه فإنه يمكن الاعتبار نسبياً أن الحوار قد حقق هدفه، ويجب أن يكون الحوار ملتزماً يُخلق من خلاله مبدأ الالتزام بالأفكار التي تنتج عنه والإجراءات المتوقعة والنتائج التي يتم تحقيقها.

وفي إطار ذلك يحقق الحوار الاجتماعي مزايا متعددة من بينها ميزتان: إحداهما هي حقيقة أن تعزيز المشاركة في الحكم بمثابة تثبيط لأساليب الحكم التكنوقراطي، وهذا يعني أن تعمل على تشجيع المساءلة وممارسة الحقوق الأساسية، مثل حرية الجمعيات، ويؤكد الاعتماد على أو الالتزام، بمسار الحوار الاجتماعي على أنه يمكن تجنب الاعتماد الأعمى على السياسات التكنوقراطية وعلى أن الحكم الديمقراطي هو الطريق الوحيد المضمون، وبالتالي يمكن أن يستمر تقسيم العمل إلى عالم السياسة ومجال المفاوضات الاقتصادية والاجتماعية بين الفاعلين الاجتماعيين، وكثيراً ما كان الأخير معروفاً باستيائه من التواجد المفرط الذي تتمتع به الدولة والأهمية المفرطة للسياسة، الذي يجسد ويخلد في بعض الأحيان على حساب التعايش بين الديمقراطية الاجتماعية والديمقراطية السياسية.

والميزة الأخرى تتعلق بالسعي الدائم من أجل اتساق السياسات، وتحسين تماسك السياسات الاقتصادية والاجتماعية العالمية على نطاق واسع، إذا أدرك جيداً الممارسين للتعددية بأن الهدف البعيد المنال هو أن تكمن جذور مشكلة اتساق السياسات العالمية في الصعيد الوطني، وتلك المجموعة من المشاكل تقدم في الواقع مزيد من الحجج المؤيدة لتنفيذ آليات الحوار الوطني حسب ما اعترفت به اللجنة العالمية للبعد

الاجتماعي للعولمة حيث أفادت بأنه: "إذا لم يتم اتخاذ إجراءات على المستوى الوطني لتحقيق اتساق السياسات من خلال مجلس الوزراء، والمناقشات العامة البرلمانية العالمية للقضايا الاقتصادية والاجتماعية، فلا يوجد أمل يذكر في التحسينات الرئيسية لتنسيق السياسة العالمية، كما أن المجالس الوطنية الاقتصادية والاجتماعية، التي توجد في كثير من البلدان والتي تتمتع بعضوية مستمدة من الحكومات ورجال الأعمال والعمال والمجتمع المدني، يمكن أن تلعب بشكل خاص دور هام وأساسي في هذه العملية".

ومجتمعياً يكتسب الحوار أهميته البالغة في كون الوجود الاجتماعي الإنساني لا يتحقق إلا بوجود الآخر المختلف، ولأن الإنسان لا يحقق ذاته ولا ينتج المعرفة إلا بالالتقاء والحوار مع الإنسان الآخر والتفاعل الخلاق معه، إذ به تتولد الأفكار الجديدة في ذهن المتكلم، وبه تتضح المعاني وتغني المفاهيم لأن الحوار في مستوياته العليا هو إنتاج المعرفة الراقية التي تتحاور مع كافة ضروب المعرفة الإنسانية.

والحوار يعد من أهم مواقف التواصل الفكري والثقافي والاجتماعي التي تطلبها الحياة المعاصرة في المجتمع لما له من آثار في تنمية قدرة الأفراد على التفكير المشترك والتحليل والاستدلال، كما يعتبر من العوامل المهمة في عملية الاتصال والتواصل مع الآخرين من خلال حوارات يومية تشبع حاجات الفرد الإنسانية والنفسية والاجتماعية والثقافية وتساهم في التعبير عن ما يحتاجه ويرغب به ويميل إليه.

وثقافياً يعد الحوار من الأنشطة التي تحرر الإنسان من الانغلاق والانعزال وتفتح له قنوات الاتصال والتواصل مع الآخرين والتي تساهم في اكتساب مزيداً من المعرفة والتقدم والرقي والوعي، ولكي تكتمل للحوار أسس نجاحه ويحقق أطرافه الأهداف التي تُنشد من ورائه لابد من الالتزام بالمعايير الأخلاقية والاجتماعية والثقافية للسلوك التي تفرضها طبيعة الموقف والموضوع والأطراف المشاركة في الموضوع، وهذا الأمر لا يتم إلا من خلال تعزيز ثقافة الحوار ومهاراته لدى أفراد المجتمع.

والمتمعن إلى أهمية تنمية وتعزيز ثقافة الحوار ومهاراته بسبب مواجهة ما يقع في الحياة اليومية من سلبيات ومشاحنات يكمن سببها في تخلي أطراف الحوار عن الأسلوب الأمثل في إدارة الحوار وغياب ثقافته بين المتحاورين، ومن المؤكد أن غياب ثقافة الحوار بين أفراد المجتمع ومن خلال المؤسسات التربوية المختلفة يظهر مدى الخلل في العمل وضعف التماسك بين أفراد المجتمع، بل أن غياب الحوار هو انعكاس لضعف البنية العلمية والفكرية في المجتمع.

مقومات وشروط الحوار والسلام الاجتماعي:

لا يوجد ولا ينمو الحوار إلا في سياقات تهيئ له الفرصة للوجود وللنمو، وسيُتعرف بداية على مقومات الحوار الاجتماعي ثم يُتطرق للشروط.

مقومات الحوار الاجتماعي:

يتكامل الإطار العام للحوار الاجتماعي بالحديث عن مقوماته التي تتوافر على ثلاثة أركان هي الشروط والضمانات والمحاور، فالحوار الاجتماعي يتطلب شروطاً معينة لاستخدامه، هذه الشروط إذا توافرت استخدم الحوار الاجتماعي، وإذا لم تتوافر هذه الشروط استخدمت بدائل أخرى غيره وهذه الشروط متعددة وتتعلق بأطرافه وجهات أخرى تؤثر في الحوار الاجتماعي.

وتوافر شروط الحوار لا تكفي لنجاحه، وإنما لابد أن تتوافر ضمانات معينة حتى تهيئ المناخ المناسب للاستخدام الناجح للحوار الاجتماعي، هذه الضمانات كذلك تتعلق بالظروف المحيطة بالحوار الاجتماعي ويتأثر الحوار بهذه الظروف. وباعتبار الإنسان ممارس للحوار وهو هدفه، لذلك لابد من التعرض لشروط المحاور، ودوره في الحوار، وحقوقه، وواجباته، وأخيراً المهارات، والقدرات التي يتمتع بها حتى يكون تم نجاح الحوار.

وعلى ذلك يُشير فيما يلي إلى الآتي:

أ) شروط الحوار الاجتماعي.

ب) ضمانات الحوار الاجتماعي.

ج) المحاور.

شروط الحوار الاجتماعي :

لإجراء حوار اجتماعي ناجح وفعال بين أطراف الإنتاج يلزم (حسب محمد أحمد) إلى الشروط التالية:

أ) وجود منظمات ممثلة لكل طرف للحوار: (محمد، ١٩٩٣م، ٢٢٥)

ويقتضي وجود منظمات ممثلة أن يكون هناك اعتراف بحق العمال في الانضمام إلى النقابات العمالية، وأن يكون العمال منتمين إلى هذه النقابات وتتمتع بالحرية في إدارة شئونها، والدفاع عن مصالح أعضائها. ويحظى العمال الاعتراف بالحق في الانضمام إلى المنظمات النقابية في مختلف الدول، غير أن هناك مبدأين يسودان الحركة العمالية الدولية، هما مبدأ الوحدة النقابية ومبدأ التعدد النقابي.

ومن جهة أخرى فإن التنظيم النقابي تتعدد مستوياته فهناك اللجنة النقابية وهي تمثل قاعدة التنظيم النقابي، ويعلوها في المرتبة النقابة العامة ويقف على رأس التنظيم النقابي الاتحاد العام لنقابات العمال، وذلك في ظل مبدأ الوحدة النقابية. أما في ظل مبدأ التعددية النقابية فإن النقابات تتعدد حتى داخل المنشأة الواحدة، ويثور التساؤل حول المنظمة التي تمثل العمال في الحوار الاجتماعي.

هذا إذا كان العمال المشاركين في الحوار ينتمون إلى منظمات نقابية، أما إذا كانوا لا ينتمون إلى تنظيم نقابي فمن يمثل العمال في ذلك؟ يمثلهم في ذلك زملاؤهم الذين يتم اختيارهم من جانب العمال

بكامل إرادتهم، ويجب أن يكون الطلب موقعاً من كل العمال المعنيين بالحوار، وقد تم تناول مستويات العمل العربية والدولية ضرورة وجود منظمات

ممثلة مهنية تشارك في الحوار الاجتماعي، كذلك فإن منظمة العمل العربية قد أصدرت اتفاقية العمل العربية رقم ١١ لسنة ١٩٧٩، وقد نصت في المادة الأولى منها على أن: "المفاوضة الجماعية بجميع أشكالها القانونية حق لكل منظمات العمال، وأصحاب الأعمال أو منظماتهم في كافة قطاعات النشاط الاقتصادي العامة أو الخاصة دون تدخل من أي جهة كانت".

ب) وجود منظمات قوة:

لا يكفي وجود منظمات ممثلة، وإنما لابد من أن تكون هذه المنظمات قوية، والقوة المطلوبة في المنظمات قوة مالية وقوة عددية، فكلما زادت أعداد أعضاء المنظمة كلما زادت قوتها المالية من خلال الاشتراكات، وإذا كان وجود المنظمات النقابية القوية مهم بالنسبة للعمال، فإنه لا يقل أهمية بالنسبة لأصحاب الأعمال، وذلك حتى يتم التوازن بين العمال وأصحاب الأعمال.

وعلى ذلك فإن وجود المنظمات الممثلة القوية شرط ضروري للحوار الاجتماعي، غير أن هذا الشرط لم تطلبه أي من مستويات العمل الدولية أو العربية.

ج)وجود مصالح مشتركة ومتبادلة:

في الحوار الاجتماعي اللقاءات بين طرفين لهما مصالح مشتركة، من أجل تنظيم هذه المصالح، وتحديد حقوق والتزامات كل طرف، والمصالح المشتركة بين صاحب العمل والعمال تتمثل في حاجة كل منهما إلى الآخر لتحقيق هدفه، كما أن المصالح المشتركة بين العمال وبين أصحاب العمل لا تنفي وجود تناقض في هذه المصالح والأهداف، ويأتي الحوار الاجتماعي للحد من هذا التوتر من خلال التحديد المناسب لحقوق والتزامات كل طرف بالاتفاق فيما بينهما وفقا للقوة التي يتمتع بها كل طرف.

وعلى ذلك فوجود المصالح المشتركة قد يكون عاملاً من عوامل نجاح الحوار الاجتماعي، إذ يسعى كل طرف إلى نجاحه من أجل الحفاظ على هذه المصالح المشتركة، وإبعاد الأخطار التي تشهدها، ولا شك أن وجود المصالح المشتركة يساعد على تنمية التعاون بين طرفي الحوار، والتقليل من المنازعات التي قد تثور بينهما في المستقبل.

د) وجود علاقة عمل بين المتحاورين:

لابد أن يكون طرفا الحوار الاجتماعي تربطهما علاقة عمل، فإذا كانت العلاقة التي تربطهما ليست علاقة عمل فإنها تخرج من نطاق الحوار الاجتماعي بين أطراف الإنتاج.

هـ) اقتناع أطراف الإنتاج بالحوار الاجتماعي:

ويتوافر الاقتناع بالحوار الاجتماعي إذا كان يؤدي إلى نتائج ملموسة في أرض الواقع، وهذا لا يتوافر إلا إذا تم التوصل إلى اتفاقات عمل جماعية تنظم شروط العمل وظروفه، تتمتع بقوة ملزمة لكل من طرفي علاقة العمل، ولا يتم التوصل إلى هذه الاتفاقات إلا إذا كانت الأطراف على قدر كبير من الوعي، والإدراك لمصلحتها حتى تأتي اتفاقات العمل الجماعية متوافقة مع مصالحها مما يؤدي إلى الالتزام بها، وعدم الخروج عليها مما يساعد على توافر الاقتناع بالحوار الاجتماعي.

وتوافر الاقتناع بالحوار الاجتماعي يجب أن يتوافر في طرفي علاقة العمل معاً ولا يقتصر على طرف دون الآخر، وإذا ما توافر الاقتناع بالحوار الاجتماعي بين طرفي علاقة العمل استخدمه، وأدى دوره في تنظيم شروط العمل وظروفه، مما قد يدفع الدولة إلى الاهتمام به.

ضمانات الحوار الاجتماعي:

تشكل هذه الضمانات جزءاً من المناخ أو الظروف التي تحيط بالحوار الاجتماعي فيكون المناخ ملائماً لنجاحه إذا ما توافرت هذه الضمانات، ويكون غير ملائم إذا لم تتوافر هذه الضمانات مما قد يؤدي إلى فشل الحوار.

يقول د. عبد الناصر رئيس القسم السياسي بصحيفة الجريدة أن عدد من الوثائق والأوراق البحثية المبذولة على عدد من مراكز دراسات حقوق الانسان – مركز عدل لحقوق الانسان نموذجا– ان مفهوم السلم الاجتماعي يقصد به وجود حالة السلام والوئام الإنساني داخل بيئة المجتمع المعاش كعنصر أساسي من عناصر تقدم وتطور بناء المجتمع وافراده ، وتتحدد عوامل دراسة وتقييم طبيعة سلوك وممارسات هدا المجتمع او داك بواقع السلم الاجتماعي والأهلي السليم من خلال بروز ظواهر حسن روابط بناء علاقاته المجتمعية وقبوله بواقع حالة التعايش السلمى البيني ومد جسور التواصل الاجتماعي بين مختلف افراده وشرائحه المختلفة وقواه الحية الدينية والعرقية والسياسية والطبقية ، وبمدى فهم وتطبيق معانى السلم الاجتماعي القويم فإدا ما وجدنا بأن هدا المجتمع يعيش بسلام ووئام اجتماعي آمن ومستقر فيعتبر مجتمع راقي ومتحضر وفيه تحقق إمكانية نهوضه وبنائه وتطوره وتعليمه وازدهاره ، وادا لم تتوافر فيه معانى السلم الاجتماعي بكل تأكيد ستجده مجتمع متخلف يعيش في حالة فوضى ومظاهر فضويته وتخلفه غياب الامن والامان وحالات القتل والاقتتال وأعمال السلب والنهب والتمادي بالبغي والجور بالمظالم وقويه يأكل ضعيفة وفقدان العدالة والمساواة وغياب النظام والقانون الرادع لذلك وبالتالي يظل واقع السلم الاجتماعي لهذا لمجتمع بحالة مخيفه وغير آمنه ولا مستقرة . (عبد الناصر ، مقابلة ، ٢٠٢١م)

ويواصل عبد الناصر بأن السلم الاجتماعي في أي مجتمع يمثل القاعدة الاجتماعية الاساسية التي ينطلق منه افراد المجتمعات في بلدان العالم في تأمين تعايشهم الديني والسياسي

والاقتصادي والاجتماعي والتعليمي والثقافي ...الخ ومن خلاله يتحقق لهم توفير أمنهم واستقرارهم والبحث عن مصادر معيشتهم ومصالحهم المادية ، وفى رحاب السلم الاجتماعي يمكن تحقيق التنمية والتقدم والبناء مع حفاظ الجميع على صون ممتلكاتهم وتبادل منافعهم المشتركة ، وبالسلم الاجتماعي الحامل للسلام والوئام تتعاضد الجهود بين افراد المجتمع المعاش وتوحد قدراتهم وتعاونهم في خدمة بعضهم البعض وخدمة وصلاح مناطقهم ووطنهم فإدا ما فقدنا سلمنا الاجتماعي والأهلي فإن النتيجة الطبيعية من جراء دلك هي تدهور الأمن وزعزعة الاستقرار واقلاق سكينة المواطن وستظل حالة الخوف هي السائدة في نفوس الكثير من اولئك البسطاء الدين يبحثون عن لقمة العيش الآمنة ومصادر دخلهم الآمن والمستقر .

هناك كثير من المقومات الضرورية والأساسية التي ترتكز عليها قواعد ومبادئ تحقيق السلم الاجتماعي الناجح ومن اهمها :

- وجود سلطات حكم قوية معززة بقواها الأمنية والعسكرية والانضباطية العاملة بقوة النظام والقانون والتمسك به في معاقبة ومحاسبة ردع المخلين بالسلم الاجتماعي والأهلي .
- تحقيق اسس العدالة والمساواة في المجتمع ومنع التمييز العنصري والديني والفئوي بين افراد المجتمع وجعلهم سواسية امام تطبيق النظام والقانون السائد .
- منع ومحاربة الظواهر المخلة بأمن ووأمان المواطن وكل الاعمال غير السوية المقلقة للسلم الاجتماعي والسكينة العامة للمواطنين .
- ضمان تبادل الحقوق والمصالح المشتركة بين فئات وشرائح المجتمع وشعور الجميع بمسؤولياتهم المشتركة تجاه حماية سلمهم الاجتماعي والتزامهم باحترام تطبيق العمل بقواعد ومبادئ السلم الاجتماعي والأهلي المطلوب حيال دلك .
- وجود وعى مجتمع تعليمي وارشاد ديني مغروس بين اوساط المجتمع بفهم واستيعاب اهمية العمل بمعاني ودلالات السلم الاجتماعي والأهلي باعتباره القاسم المشترك بين الجميع في تعايشهم وتوادهم وتراحمهم تجاه بعضهم البعض . (عبدالناصر ، مقابلة ، ٢٠٢١م)

ان فهم وتطبيق معانى السلم الاجتماعي لا تختصر مطالب تحقيقه فقط على جهة او فئة معينة وانما هو حلقة مجتمعية تكاملية تسلكه وتتمسك به كل قوى وفئات وافراد المجتمع الوطني القائم ، فإدا ما فهمنا والتزمنا بدلك جميعاً سيتحقق لنا السلام والوئام الاجتماعي الدى ننشده ، وفى دلك يرشدنا رسولنا الكريم صل الله عليه وسلم بقوله (لا يدخل الجنة من لا يأمن جاره بوائقه) بوائقه بمعنى الأعمال الشريرة والمنكرة ، ويأمرنا الله تعالى في محكم تنزيله (يأيها الدين آمنوا لا تتبعوا خطوات الشيطان إنه كان لكم عدواً مبين) سورة البقرة الآية (٢٠٨) ، (عبدالناصر ، مقابلة ، ٢٠٢١)

المبحث الثالث:

الصحافة وقضايا السلم الاجتماعي

إن المجتمعات الإنسانية القائمة على التعدد والتنوع الثقافي بسبب تباين وتنوع الخلفيات الأساسية لهذا التنوع وهي خلفيات يمكن التعامل معها بوعي حيث يحول التناقض إلى تكامل والتصادم إلى تعايش والتعصب إلى تسامح، إن التنوع والتعدد والاختلاف في الكون واقع ملموس هناك حكمة إلهية في هذا التنوع، لذلك يخلق الله الإنسان مخلوقاً مغايراً للمخلوقات الأخرى يحمل بعض صفاتها ويتفوق عليها بالعقل، هذه الخصائص جعلت البشر يختلفون في أمزجتهم واهتماماتهم وتطلعاتهم وأفكارهم، ومن هنا جاء التنوع والاختلاف الثقافي في المجتمع القائم على التنوع في ظل دولة واحدة.

تمثل أزمة دارفور نوعاً من أنواع الصراعات التي عهدتها الحكومة المركزية مع حركات التمرد المسلحة تارةً أو الثورات والانتفاضات تارةً أخرى، إلا أن تورط حكومة المؤتمر الوطني في صراعها مع حركات دارفور أخذ منحنى خطيراً، ووضع الوجود السياسي والاجتماعي والاقتصادي للسودان كله على حافة الخطر، هذا ومسألة مشكلة دارفور تعالج في البند السابع في مجلس الأمن فكيف قفز الصراع إلى هناك؟

بعيداً عن التعريفات الكلاسيكية للسلام نبحث أولاً عن الطاقة التي تفجر ينابيع السلام داخل حنانينا وتجعل إيماننا بالسلام كهدف إيماناً يعطينا القدرة على جعل السلام يعم كل الأقاليم، لا سبيل لحجية أو القضاء عليه مهما تطاولت المحن والفتن، وغاية السلام الاجتماعي في دارفور هدف كلي للسودان (محمد أحمد، ١٩٩٨م، ص ٥)

العدالة الاجتماعية في ظل السلام الاجتماعي :

تعد العدالة الاجتماعية ركناً أساسياً من أركان السلام الاجتماعي، لا يمكن أن يتحقق سلام اجتماعي في أي مجتمع إذا كانت أقليته تحتكر كل شيء، وغالبيته تفتقر إلى كل شيء الصراع بين الطرفين سيكون السمة الغالبة، ولا يقتصر مفهوم العدالة الاجتماعية على المشاركة في الثروة وتوسيع قاعدة الملكية لتشمل قطاعات عريضة من المجتمع، والحصول على نصيب عادل من الخدمات العامة، ولكن يمتد ليشمل ما يمكن أن نطلق عليه المكانة الاجتماعية التي تتحقق من خلال مؤشرات واضحة مثل التعليم، وتقتضي العدالة الاجتماعية أن يحصل كل شخص على فرصة حياتية يستحقها بجهده وعرقه، وهو ما يعني انتفاء كافة أشكال المحسوبية والواسطة التي تعد الباب الملكي للفساد (منتدى دوري، ورقة للنقاش بعنوان "مشروعات الإعمار والتنمية في دارفور، ٢٠٠٩م، ص٢٢)

1)إعلام المواطنة (إعلام الإقليم):

يحتاج المجتمع إلى إعلام تعددي يساعده على ممارسة التعددية من ناحية ويكشف الأمراض الاجتماعية والسياسية والثقافية بهدف معالجتها والنهوض بالمجتمع، هنا يُفرق بين نوعين من الإعلام: إعلام المواطنة وإعلام ضد المواطنة، ما يحتاج إليه السلام الاجتماعي – قطعاً – هو إعلام يعزز المواطنة. يقصد بإعلام المواطنة أن تجد هموم المواطن مساحة في وسائل الإعلام، وتتنوع هموم المواطن حسب موقعه الاجتماعي والديني والسياسي والثقافي في المجتمع، هناك هموم للفقراء وهموم للمرأة وهموم للمسيحيين وهموم للعمال.. ..إلخ. من الطبيعي أن تجد كل فئات المجتمع مساحة تعبير ملائمة تعبر عن همومها في وسائل الإعلام، وكلما وجد المواطن العادي مساحة تعبير ملائمة عن همومه في وسائل الإعلام كلما كان ذلك مؤشراً على أن الإعلام ذات طبيعة ديناميكية تفاعلية مع المواطن، وعلى العكس مما سبق هناك إعلام يلعب دوراً ضد ثقافة المواطنة سواء بتجاهل هموم مواطنين في المجتمع، أو بتفضيل التعبير طبقياً أو سياسياً أو ثقافياً أو دينياً عن هموم مجموعات معينة من المواطنين دون غيرهم، وقد يصل الأمر إلى أبعد من هذا حين يوظف الإعلام ذاته – كأداة صراع – سياسياً أو ثقافياً أو اقتصادياً أو دينياً من خلال تأليب مجموعات من المواطنين على بعضهم البعض، أو نشر ثقافة البغضاء في المجتمع، أو تصوير قطاعات من البشر بصورة سلبية مما يدفع المواطنين إلى التعامل معهم بتعالٍ غير مبرر (منتدى دوري، ورقة للنقاش بعنوان "مشروعات الإعمار والتنمية في دارفور"،٢٠٠٩م، ص٣٠)

2)ذاكرة العمل المشترك والسلام الاجتماعي :

يختبر كل مجتمع أياً كان لحظات تعثر وتراجع، المطلوب هو تجاوز هذه اللحظات بما يسمح ببنيان المجتمع على أسس سليمة من التجانس والتلاحم والاحترام المتبادل، من هنا يحتاج المجتمع إلى تأكيد مستمر على ذاكرة العمل المشترك، تذكر لحظات الوحدة دون أن يكون هاجس كل الأطراف هو الحديث عما يفرق الجماعة ويبعثرها، هناك من يقرأ التاريخ بحثاً عن العوامل التي تدعم الوحدة وهناك من يقرأ التاريخ بحثاً عن العوامل التي تعمق الانشقاق، المطلوب هو نقل ذاكرة العمل المشترك للأجيال الصاعدة ومهما كان من أمر المشكلات يكون النقاش حولها من منطلق البحث عن حلول تعمق خبرة العمل المشترك.

دور الدين في الأمن المجتمعي والسلام الاجتماعي :

مرت الأفكار حول علاقة الدين بالنظام الاجتماعي بمخاض طويل حمل تباينات كثيرة وقد يتأثر هذا المخاض خصوصاً بتجربة النهضة الأوروبية التي قللت من قدرة الدين على الصمود في عالم أصبحت العلمانية فيه مذهب للحياة وأعطى الدور الأكبر للعلم والفلسفات العصرية على أن المجتمعات الغربية نفسها انقسمت في فترات لاحقة لثلاثة فئات تبعاً لجابر (عويس، ٢٠٠٤م، ص٦٤)

1. فئة ترى دوراً أساسياً للدين في قيادة الوعي الاجتماعي السياسي أو على الأقل في صياغة الشعور العام حيث هنالك من يرى أن تحول الدين من مجرد وصايا وتعاليم إلى ايدلوجية ذات فعالية فكرية ومؤسسية وسلطوية.
2. فئة تدعو إلى دين أخلاقي حدوده تكريس مشروعية القيم وعلى ضبط السلوك البشري أثناء تلبية الحاجات والرغبات.
3. فئة تدين الدور الاجتماعي للدين وتدعو لأن يحل محله العلم أو الفلسفة أو قيم العمل.

وعلى الرغم من هذه الانقسامات فقد انتهت ثورة العلمانية للاعتقاد بقوة الباعث الديني وأهميته في تأسيس بنى المجتمع حيث يرى دور كأيم بأن الدين ليس أوهاماً أو بديلاً لقوى خارج فضاء العلاقات الاجتماعية وإنما هو تصورات ورموز للنسيج الاجتماعي ومن شأن وجوده أن يمنع الدوافع الأنانية ويرسى قواعد الانضباط، ويجعل من الممكن إقامة علاقات علاقة متزنة بين الإنسان والإنسان وبين دوافع الفرد ودوافع الجماعة مما يمكن أن يجعل الدين ركيزة استقرار ومقوماً للهوية (عويس، ٢٠٠٤، ص ٦٦)

لهذا نجد أن الإسلام ومن أجل تحقيق الأمن والاستقرار في المجتمع فقد سعى ابتداءً إلى تنمية الوازع الروحي في الحياة وتجسيد روح المجتمع المتضامن، وبذلك يشعر الفرد بانتمائه للجماعة وهنا ينظر الإسلام إلى مصالح المجتمع الأساسية وهي: حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال وجعله وسيلة الردع (عبد العزيز، ٢٠١٤م، ص٣٤)

انعكاسات العولمة على الأمن والسلام الاجتماعي :

على الرغم من تعدد تعريفات العولمة عند العديد من الباحثين وترادفها كلمات أخرى كالكوكبة أو الكويكبة أو في التركيز على النواحي الاقتصادية دون غيرها، إلا أن المفهوم الذي استقر حول العولمة أنها تقوم على انتقال المتغيرات والظواهر الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية من مكان لآخر بشكل يؤدي لخلق عالم واحد أساسه توحيد المعايير الكونية وانتشار التقدم التكنولوجي والعلمي ونشر المعلومات والسلع والأفكار والخدمات والمؤسسات على نطاق الدول بحيث تصبح شعوب العالم متصلة ببعضها في كل أوجه حياتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والبيئية (عبد العزيز، ٢٠١٤، ص٣٥).

إن خواص العولمة الرئيسية والمتمثلة في العلمية والشمولية والحتمية والدولية قد ساعدت في التحمس لها وضرورة الأخذ بها والتعرض لمحاكاتها وتقليدها خاصةً وأن اعتمادها على أن العالم بفضل التطور التكنولوجي قد أصبح قرية أو مدينة صغيرة يسهل السيطرة عليها بعد اختزال المسافات وتلاشي الحدود والفواصل، هذا ولئن كان للعولمة العديد من الإيجابيات المتمثلة في الاستفادة من التقدم العلمي والتقني كشبكة الإنترنت والتي توفر المعلومات بيسر وسهولة إضافة إلى زيادة الحس والوعي الأمني لدى الأفراد، وفي عدم إمكانية إخفاء أي ممارسات شرطية أو أمنية عن النشر والعلانية سواء إن كانت قانونية أو

غير قانونية، فضلاً عن انتشار مفاهيم ومبادئ تساعد في القضاء على مشاكل التخلف، فإن العديد من السلبيات والتي يمكن إيجازها طبقاً لمكاوي (عبد العزيز، ٢٠١٤، ص ٣٧) في الآتي:

1. إسقاط الحواجز والحدود والفواصل بين الدول أمام إمكانية عملية التدفق الإعلامي والبث الإذاعي والتلفزيوني في مقابل عدم امتلاك العديد من الدول الإمكانات والمقومات اللازمة لفرض رقابة كاملة على الإنترنت مما يجعل الدول عرضة للتأثيرات السلبية الوافدة.
2. انتشار الانعكاسات السلبية والتأثيرات الضارة للعولمة وآلياتها وأدواتها على بعض الفئات الاجتماعية وخاصة النساء والشباب الأمر الذي يزيد احساسها للاغتراب الاجتماعي مما يضعف من ترابط تلك المجموعات مما يؤدي لزيادة العنف والتفكك الأسري وجرائم الأحداث الجانحين والمخدرات.
3. زيادة تأثير طوائف معينة من أبناء المجتمع الواحد بموجة البث والإعلام وانبهارهم بما يشاهدونه من أنواع ثقافية مختلفة عنهم في السلوك، الأمر الذي يؤدي إلى وجود فئة تنفصل عن بقية أبناء المجتمع الواحد وهو ما يؤدي لزيادة انقسام المجموعات وإحداث الفُرقة وعدم التوافق بها.
4. زيادة تأثير الأفراد بأفلام العنف والجريمة التي تنقل عبر القنوات الفضائية والإنترنت الأمر الذي يدفع بعض الشباب كي يتقمصوا ما يشاهدونه ويحاولون تقليد أبطالها فتزداد أعمال العنف والجريمة.
5. صعوبة إحكام قبضة القانون على رجال العصابات والجريمة نتيجة لما تقدم لهم التقنية المتطورة من مساعدات تمكنهم من ارتكاب جريمة بسهولة وهو ما شكل تحدياً جديداً على رجال الأمن مواجهته.
6. تساعد موجهات العنف والإرهاب وهي من أكثر المشاكل والأزمات التي تمر بها دول العالم ولا يرتبط بأنظمة حكم معينة أو حتى بديانات محددة.
7. تفاقم مشكلة الهجرة غير المشروطة لاتجاه الشمال المتطور والناتج عن استمرار تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في العديد من الدول الجنوبية.

مهددات الأمن والسلام الاجتماعي :

على الرغم من أن مهددات الأمن والسلام الاجتماعي ربما تختلف من دولة إلى أخرى وفق الواقع الاجتماعي والثقافي والسياسي والاقتصادي، إلا أن العديد من الباحثين قد سعوا لطرح مفهوم جديد يهدف إلى صياغة عقد اجتماعي جديد بين الدولة والمجتمع وهو ما يسمى بمفهوم الحكومة الجيدة وأطلق عليه آخرون أسلوب الحكم الموسع، وأسماه فريق ثالث بأسلوب الحكم الجيد، وذهب البعض الآخر إلى تبني الحكم المتحد والحكم الشامل، والتعبير الأكثر شيوعاً أصبح يتحدث عن الحكم الراشد خاصةً بعدما بدأت الحكومة تتسم بصفات أكثر انعزالاً عن المواطنين وأكثر التصاقاً بالوظائف التنظيمية الإدارية (عبد العزيز، ٢٠٠٩٢٠١٤، ص ٤٠).

إن هذا المفهوم قد كان نتاجاً للتحولات التي صاحبت نهايات القرن الماضي والتي يمكن حصرها طبقاً للخشاب في الآتي:

1. تزايد المشكلات العرقية والدينية في أقطار كثيرة من العالم وتفجر العنف بل الإبادة الدموية ليس في بلدان لم تنتشر فيها عقيدة الحداثة من بلدان العالم الثالث بل من قبل العالم الغربي وعلى يد قوى كبرى.
2. نمو الاتجاهات الأصولية المسيحية اليمينية في البلدان التي مثلت مهد التربية الليبرالية قد أدى لمراجعة المفهوم والتأكيد على محورتيه لمواجهة هذه الأفكار وآثارها على الواقع السياسي والاجتماعي الغربي المعقد من وجود أقليات عرقية ودينية منها العربي والمسلم.
3. وصول الفردية كفكرة مثالية لتحقيق حرية وكرامة الفرد إلى منعطف خطير في الواقع اللبرالي بعد أن أدى التطرف في ممارستها وعكوف الأفراد على ذواتهم الضيقة إلى تهديد التضامن الأساسي وتراجع الاهتمام بالشأن العام والصالح الخاص ولعل التحولات التي شهدتها العديد من الدول العربية والإسلامية ويأتي السودان في مقدمة هذه الدول يمكن تلخيصها في أمرين أساسيين:

أ) الهوية الثقافية:

حيث تعد هذه القضية من الموضوعات الرئيسية باعتبارها تمثل الجانب الثقافي للأزمة خاصة وأن التعامل معها كان بقصور واضح مما أدى لظهور أزمة هوية بعد أن تعرضت البلاد لمحاولة التفتيت من جهة وإلى سلسلة الاختراقات الاجتماعية والفكرية والنفسية مما عرضها ويعرضها ككيان حضاري إلى التهديد والتشرذم والتمزق، ساعدت العوامل الخارجية في جعل هذه العناصر إلى عناصر للقضاء والصراع بدلاً عن الانسجام (عارف، ٢٠٠٤، ص ٢٣).

ب)الاندماج الوطني:

ولعل الشعور بالانتماء قد تأثر كثيراً بفضل جماعات تتكلم العربية ولكنها لا تشارك العرب حسهم القومي، كما أن هناك جماعات ذات انتماء عربي لا تتكلم العربية فضلاً عن وجود قبائل لا تتحدث العربية ولا تحس بالانتماء العربي، ولو أضفنا إلى ذلك موضوع التباين في الانتماءات الدينية ودور السياسات الاستعمارية وأنظمة الحكم الوطني بالبلاد في تعميق الهوة، من خلال عدم وجود نمط اقتصادي يحفظ لجميع الشرائح حقوقها، نجد أن هذه التكوينات قد أصبحت تمثل شوكة في خاصرة الوطن، وباتت تشكل مهدداً أمنياً خطراً للبلاد.

إن اهتمام الدولة بتجفيف بؤر التوتر من شأنه الحيلولة دون استثمار هذا التوتر من قبل الجهات الخارجية، والتي ربما لا تريد خيراً للمجتمعات التي تسعى نحو الاستقلالية والحفاظ على هويتها الثقافية ضد التيارات الوافدة، إن البحث عن الهوية الثقافية للأمة قد استغرق وقتاً طويلاً دون الوصول إلى نتائج حاسمة فيه، حيث ظل ما يدور في الساحة من جدل حول العربية والأفريقية والإسلام والمسيحية ودور الدين في الحياة الاقتصادية الاجتماعية والسياسية والعلمانية.. .. إلخ مصدراً للنزاع بين مختلف الكيانات عبر التاريخ ولا يزال يشكل هاجساً يحول دون الانسياب التقليدي للتمازج الاجتماعي.

أما فيما يتعلق بالانتماء الوطني وهو لصيق الصلة بموضوع الهوية فمن الملاحظ أنه يعاني من ضمور واسع لعدم حسم موضوع الهوية، حيث تشير العديد من الدلائل إلى أن الانتماء إلى الجهة أو المنطقة يتعاظم في مقابل الانتماء للوطن الواحد، بل أن الكثير من التجمعات القبلية والأثنية على استعداد للدفاع عن ثقافتها المحلية حتى لو كان ثمن ذلك الوقوف ضد مصالح الوطن العليا، إن هذا يعني أن مفهوم المواطنية لا زال قيد التكوين وربما لا تساعد الظروف الدولية في بلورة هذا المفهوم إلا وفق أجندة تسعى لطمس معالم الهوية الثقافية للأمة.

السلام الاجتماعي والتعايش السلمي:

السلبيات:

1) ظاهرة انتشار السلاح بيد المواطنين والمليشيات يعتبر مهدد للسلام الاجتماعي والتعايش السلمي وينتج عنه.
2) النزاعات القبلية وتفكيك النسيج الاجتماعي.
3) الاحتكاك بين المزارعين والرعاة.
4) تعطيل التنمية وغياب الخدمات.
5) التنافس على الموارد.

الإيجابيات والمعالجات:

1) نزع السلاح من المليشيات والمجموعات غير المنظمة بالتنسيق مع منظمة DDR.
2) ضرورة تبني الحزب لبرنامج التعايش السلمي بإقامة مؤتمرات وورش عمل للقبائل بالإقليم.
3) العمل على توفير الأمن عن طريق التوعية الاجتماعية بمخاطر النزاعات وبث روح التسامح والمحبة بين أبناء الإقليم.
4) ضرورة إشراك رجالات الدين والإدارات الأهلية والشباب والمرأة في الإسهام في عملية بناء السلام الاجتماعي والتعايش السلمي.
5) وضع القوانين التي تساهم في التقليل من الصدام والنزاعات وتحديد المسارات لتفادي الاحتكاكات بين المزارعين والرعاة.
6) تكوين مجالس للتعايش السلمي بإشراك رجالات الدين الإسلامي والمسيحي وكريم المعتقدات الإفريقية.
7) ضرورة تحديد جذور المشاكل وتحليلها تحليلاً علمياً عبر الدراسات والمسوحات لحلها حلاً جذرياً.
8) تفعيل المنظمات ذات الصلة للإسهام في التقليل من ظاهرة الفقر.
9) ضرورة تبني إعادة التحالفات القديمة بين القبائل التي دمرت بسبب السياسيات التي مارستها الحكومة وخلق تحالفات جديدة وعقد المصالحات.
10) استخدام القانون في معالجة حالات النزاعات وضبط السلوك السلبي الناتج عنها.
11) محاربة كل ظواهر التطرف وضبط الخطاب الديني.
12) الإسراع في تكوين مفوضية الأراضي.

التغطية الصحفية لقضايا السلم الاجتماعي:

يقول ماجد القوني مدير تحرير صحيفة الجريدة أن تغطية قضايا السلم الاجتماعي يجب أن تذهب في اتجاه دعم السلم وتحقيقه على أرض الواقع ، وهدا يستدعى أن تكون التغطية داعماً إيجابياً لهدا التحول الدى يعكس ضرورة قبول الآخر واستيعابه في عملية التحول والتعايش السلمى ، ويضيف أن الصحافة السودانية في الفترة الأخيرة صاحبت مسيرتها كثير من الأخطاء التي ساهمت في تقويض السلم الاجتماعي خاصة في مناطق النزاعات ، واحياناً يتم دلك بدون وعى لغياب السياسات التحريرية للمؤسسات الاعلامية او لتنفيذ أجندة خاصة ببعض الجهات ، يعتبر الدعم الإيجابي للتعايش أحد اهداف الاعلام ودور يلعبه لجعل السلم ممكناً ، وأي انحراف عن هده المسؤولية يجعله أداة للهدم وتمزيق النسيج الاجتماعي .

ويواصل القوني حديثه قائلاً : يتم تناول قضايا السلم الاجتماعي عبر كل أشكال التحرير الصحفي المتعارف عليها ، الخبر ، التقرير ، المقابلة ، التحقيق ، الاستطلاع ، البورتريه وغيرها من الاشكال الأخرى ، وعلى مستوى صحيفة الجريدة تمت معالجة القضية عبر أشكال التحرير آنفة الذكر مع التركيز على التحقيقات التي تتناول الشروخات التي حدثت في بنية المجتمعات التي حاصرتها الحروب والنزاعات القبلية ، اضافة للحوارات والمقابلات التي تتم مع عائدون من جحيم التمييز والحروب الاهلية والقبلية وتركيزنا على التحقيقات يأتي في سياق أنها الاكثر قدرة على سبر أغوار القضية وعكسها لكل وجهات النظر فيما يتصل بالقضية . (القوني ، مقابلة ، ٢٠٢١م)

سعت الصحافة السودانية من خلال توجهاتها سلباً او إيجاباً في طرح قضايا السلم الاجتماعي وكثير من القرارات السياسية او تلك التي تختص بجهة او قبيلة ما ، بنيت على ما تم نشره عبر وسائط الميديا المعروفة بعضها كان ايجابياً واسهم في رتق النسيج الاجتماعي ، وآخر ساهم في تعميق الازمة ، حيث لم تنج قضية دارفور من الفخاخ التي نصبت لها مند العام ٢٠٠٣م وحتى الآن من السهل اشعال فتيل أحداثها بكلمة او تصريح لتندلع حرباً ما ، من جانبنا عانينا كثير في تغطياتنا للأحداث التي تنشب هناك ، حرصنا على عدم النشر السالب يجعلنا نبحث عن طريقة لخلق موازنة ليست مرضية للطرفين ، بل لعرض كافة وجهات النظر ، واذا لم يك هناك بد نحجم عن دكر القبائل في معرض تناولنا ، ونكتفى بوصفه صراعاً قبلياً ، إجمالاً اسهام الصحافة في رتق النسيج الاجتماعي في دارفور كان متواضعاً جداً مقارنةً بالدور المطلوب منها .

وعن اساليب الابراز المستخدمة في التغطية الصحفية يقول القوني انها تعتمد على الصور التي تصف الاقاليم ، او الشخص الذى تتم محاورته في شأن الاقليم ، وبنسبة ٩٥% يتم استخدام الصور المتوفرة في محرك البحث (قوقل) بسبب كثير من المعوقات التي تمنع وصول الصحفي لموقع الحدث ، ولا ننكر أن للصورة تأثيرها الكبير في توصيل المادة التحريرية .

ومنذ بداية الأزمة في دارفور ما تم تحريرياً ٩٠% منه يأتي في جانبه الإخباري ، بمعنى أدق تنشر الاخبار فقط لعدد من الاسباب أهمها إقليم دارفور مغلق أمام الآلة الإعلامية والتي يعتبرها قاطنوا الاقليم أنها تخدم المركز فقط ، و٦٠% من المراسلين لديهم انتماءات قبلية تجعلهم غير مهنيين في تناولهم للأزمة في الإقليم ، اضافة للقبضة الأمنية التي تفرضها السلطات في المنطقة وحجب المعلومات ، ونسبة الجانب التحريري الاستقصائي لا يتجاوز ال ٥% مما ينشر ، واضافة للمعيقات السابقة هناك جانب متعلق بالمؤسسات الاعلامية التي ليس لديها القدرات اللوجستية لإنجاز مادة تحريرية استقصائية عن أزمة دارفور او قضايا السلم الاجتماعي . (القوني ، مقابلة ، ٢٠٢١م)

في الحالة السودانية – دارفور تحديداً– يقول د. عبدالناصر رئيس القسم السياسي بصحيفة الجريدة أن للصحافة السودانية دوراً مهماً وفاعلاً في تعزيز السلم الاجتماعي في دارفور ، في اتساق مضمون وأهداف التغطية الصحفية مع قيمة السلم الاجتماعي ، وتكاد الصحافة لا تنفك ابداً من دورها الرقابي لحركة المجتمع وعلاقته مع السلطة السياسية ، مركزية كانت ام اقليمية ولهدا يمكن ان تلعب التغطية الصحفية دوراً رائداً وكبيراً في لفت انتباه السلطات الحاكمة لمسؤولياتها تجاه تعزيز السلم الاجتماعي فضلاً عن دورها في تقريب الشقاق بين مكونات المجتمع الواحد ، وعن القوالب الصحفية المستخدمة في التغطية يقول عبدالناصر : هناك عدة اشكال وقوالب صحفية يمكن أن تقدم عبرها المواضيع المتعلقة بالسلم الاجتماعي مثال لذلك الأخبار ، التقارير الاستقصائية ، التحقيقات الصحفية ، وإجراء المقابلات مع المسؤولين ورموز المجتمع ، فضلاً عن استطلاع المواطنين دوى المصلحة الحقيقية .

ولكل قالب مما ذكر اعلاه دوره وأدواته حيث يخدم الخبر الصحفي مبدأ لفت الانتباه ومن ثم تحويل القضايا والأحداث لقضية رأي عام ، ثم تأتى أهمية التحقيقات والتقارير الاستقصائية بأنها بمثابة خدمة صحفية توفر المعلومات الضرورية التي تجعل الدوائر المتخصصة على معرفة بمواضع الخلل لتبدأ فعلياً معالجته ، وهكذا تكون القوالب الصحفية بمثابة الطرق الاقصر للوصول للمشاكل المحيطة بالسلم الاجتماعي . (عبدالناصر ، مقابلة ، ٢٠٢١م)

لعبت الصحافة أدوار كبيرة في توجيه البوصلة الخاصة بالرأي العام نحو تعزيز قضايا السلم الاجتماعي في دارفور ، وساهمت الصحافة مساهمة مقدرة في رتق النسيج المجتمعي في كثير من الأحداث المتعلقة بنشوب خلافات وأحداث دامية بين المكونات القبلية في دارفور وعلى سبيل المثال لا الحصر دائماً ما تكون الصحافة حاضرة بأخبارها وحواراتها وتقاريرها وتحقيقاتها خلال عدد من الأحداث الدارفورية وهو ذات الأمر الذى يدفع السلطات الحكومية والادارات الاهلية للقيام بدورها في التحضير مثلاً لمؤتمرات الصلح بين المكونات المختلفة ولو لا وجود العمل الصحفي وحالة التتبع اليومي لما كللت كثير من هده المؤتمرات بالنجاح .

والصحافة بمقدورها إحداث أكبر قدر من التأثير في مجريات الأحداث عبر أساليبها المتنوعة ، وقد شهدت الصحافة السودانية خلال الفترات السابقة طفرة كبيرة في مجال تنويع الاساليب الصحفية المستخدمة للتأثير في الرأي العام ، وندكر على سبيل المثال الدور الفاعل لما يسمى بالقصة الخبرية ، وكان هدا القالب الصحفي حاضراً في كثير من إبراز القصص الانسانية لحياة النازحين مثلاً في معسكرات دارفور ، وكدلك القصص المتصلة بحياة دوى الضحايا فضلاً عن عكس الثقافات والتقاليد المكونات القبلية عبر أساليب صحفية مؤثرة . (عبدالناصر ، مقابلة ، ٢٠٢١م)

ان الأشكال الصحفية المستخدمة لدى الصحافة السودانية في تغطية قضية دارفور هى توفير مساحة للمقابلات الصحفية مع سواء مع قيادات الحركات المسلحة او قيادات الادارة الأهلية او المتحدثين

الرسميين باسم النازحين او قيادات المجتمع المدني الدارفورى ، وقد ساهمت هذه المقابلات في التعريف بقضية دارفور من زوايا عديدة وهو الأمر الذى ساهم في تقريب وجهات النظر بين الفرقاء ، وتختلف الصحف في تغطيتها للمواضيع المتعلقة بالسلم المجتمعي في دارفور وفى الوقت الذى تحرص فيه بعض الصحف لمتابعة اخبار دارفور اول بأول هناك صحف توفر كل امكانياتها وتحشد كل مصادرها الصحفية لخدمة ما يعرف بما وراء الخبر وهو الشكل الصحفي الاكثر قرباً للحقائق بحسبان انه دائماً ما يكون خلاصة الاجتهاد وتقديم رأي ورأي آخر ، وتأتى اهمية الصورة المنشورة على الصحف والملتقطة من موقع الاحداث بأنها تمنح القراء سواء حكوميين او عاديين صورة ذهنية واقعية غير متخيلة عن الأحداث ، وقد لعبت الصورة دوراً مهماً في مقاييس حجم الضرر ، بل منحت انطباعات ايجابية عن المفاهيم الكلية لضرورة السلم الاجتماعي في دارفور .

ويضيف معتز محجوب مدير تحرير صحيفة الانتباهة في المقابلة التي أجريت معه أن لصحيفة الانتباهة سياسة تحريرية تعمل على رتق النسيج الاجتماعي ودعم السلم المجتمعي والحفاظ على الامن القومي ومن خلال هذه السياسة عملت الصحيفة على تسليط الضوء على كل قضايا النزاعات القبلية والنزاعات الطائفية بن الجماعات الاسلامية المتعددة (صوفية ، انصار سنة) وسعت عبر وسائل مختلفة للتوفيق ولطرح القضايا بصورة وسطية بحيث لا تحسب انها تقف مع جهة ضد الاخرى ، اما على مستوى النزاعات القبلية فسعت لنزع فتيل الازمات والمساعدة في التهدئة وذلك عبر القوالب التحريرية المختلفة من تحقيقات وحوارات وتقارير وذلك حفاظاً على السلم الاجتماعي ، كما رعت في مرات نادرة حالات الصلح بين مكونات المجتمع المختلفة ، و طرحت الصحيفة العديد من القضايا وخاصة ما يعرف اصطلاحاً في دارفور بمشاكل (الزرقة والعرب) بشكل اكثر جرئة وحاورت العديد من الاطراف وافسحت المجال للكثير من العمد والنظار والشراتى عبر صفحاتها للحديث بعمق عن الخلافات ، وادارت مناظرات في شكل حوارات ومواجهات بين العديد من مكونات المجتمعات في دارفور بغرض المساهمة في رتق النسيج الاجتماعي الذى تسببت الانظمة السياسية المختلفة في بذر بذور الفرقة الشتات بين مكوناته منذ الاستقلال مروراً بكل الحقب السياسية في السودان سواء كانت عسكرية او مدنية ، وساهمت الصحيفة عبر حملات في تكثيف ورفع الوعى بين تلك المكونات ، واستخدمت الصحيفة اساليب الابراز المختلفة وعموماً اصبحت الصورة من اهم الوسائل التحريرية الحديثة في الصحافة العالمية المتطورة لتأثيرها الكبير وصدقيتها (فالصورة لا تكذب) . (محجوب ، مقابلة ، ٢٠٢١م)

الفصل الرابع

قضية دارفور النشأة وأسباب النزاع

المبحث الأول: الخلفية التاريخية لإقليم دارفور

المبحث الثاني: الخلفية التاريخية للنزاع في إقليم دارفور

المبحث الثالث: أسباب النزاع في إقليم دارفور

المبحث الأول

الخلفية التاريخية لإقليم دارفور

يقع إقليم دارفور في أقصى غرب السودان بمحاذاة ليبيا وإفريقيا الوسطى ،(المخادمي، ٢٠٠٥، ص١٥٥) وتشاد غربا، تبلغ مساحته حسب إحصاء ٢٠٠٨م (٥٤٩ ألف كيلو متر) فمساحة الإقليم تعادل مساحة دولة العراق وأقل قليلا من مساحة فرنسا، وتشكل مساحته حوالي ٢٠% من مساحة السودان، وتمتد ما بين خطي عرض 10و20^0 شمالا وخطي طول 16^0 شرقا. ويسكنه حوالي سبعة ملايين ونصف مليون نسمة، تحده أربع دول مجاورة هي ليبيا من الشمال الغربي وتشاد من الغرب وإفريقيا الوسطى من الجنوب الغربي ومؤخرا جمهورية جنوب السودان الوليدة من ناحية الجنوب. ويعد الإقليم من أكبر أقاليم السودان مساحة. ومن الناحية الطبوغرافية فإن إقليم دارفور عبارة عن هضبة يتراوح ارتفاعها بين (٥٠٠-١٠٠٠متر) عن مستوى سطح البحر وأقصى ارتفاع لها يقع في قمة جبل (مرة) إذ يبلغ نحو (٣٠٨٧ متر) وتعد هذه الهضبة الصخرية لاسيما حافتها الغربية حدود طبيعية لجمهورية السودان مع كل من تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى، ويتميز المناخ العام لإقليم دارفور ما بين الصحراوي وشبه الصحراوي في الشمال والسافنا الفقيرة في الوسط، والسافنا الغنية في الأجزاء الجنوبية منه ،فالمناخ بشكل عام في إقليم دارفور هو مناخ جاف مع تذبذب في تساقط الأمطار، وهذا يؤثر سلبا في الرعي والإنتاج الزراعي. (عبدالفتاح، ٢٠٠٩، ص٢٠)

ويتكون إداريا منذ عام ١٩٩٤م من ثلاثة ولايات هي:

شمال دارفور: وعاصمته الفاشر مساحته تقدر ٢٩٦,٤٢٠ كلم مربع، ويقدر عدد سكانها حوالي مليون ونصف مليون نسمة وهي المدينة التاريخية والسياسية للإقليم كله ،عدد السكان فيه متدني بسبب أن الولاية تضم مناطق صحراوية واسعة قليلة الأمطار، وتضم ولاية شمال دارفور أربع محافظات هي (:الفاشر، أم كدادة، كبكابية كتم)

جنوب دارفور: وعاصمته مدينة نيالا مساحته تقدر (١٣٨٠٠٠) كلم مربع ويقدر عدد سكانها بثلاثة ملايين نسمة، وهي تمثل المدينة التجارية والعمرانية (ابراهيم، دينار، ٢٠٠٥، ص١). وتعتبر جاذبة للسكان وذلك لتميزها بالأراضي الزراعية والمراعي الطبيعية الواسعة وازدهار مدنها وتوفر الخدمات الضرورية بها كما أن التصحر الذي زحف على ولايتي شمال دارفور وكردفان ساعد على هجرة السكان إليها، وتضم سبع محافظات (نيالا، عد الفرسان، رهيد البردي، برام، عديلة).

غرب دارفور: وعاصمته مدينة الجنينة مساحته تقدر ١٥٠ ألف كلم مربع ويقدر عدد سكانها مليون وتسع مئة ألف نسمة، وهي مدينة تجارية بالقرب من الحدود التشادية . وتضم ست محافظات هي: (الجنينة، جبل مرة، هبيلا وكلبس، وادي صالح). كان معظم سكان دارفور حتى وقت قريب يسكنون

الريف ولكن في الخمسين سنة الأخيرة انتقل الكثير منهم إلى المدن ،وحاليا تبلغ نسبة سكان المدن إلى مجموع سكان الولايات حوالي ١٨,٩٩% في الولاية الشمالية، ١٢,٢٢%في الولاية الجنوبية، % ١٩,٥٩في الولاية الغربية وهي نسبة قليلة بالنسبة إلى المستوى العالمي، بل وحتى قليلة بمستوى أقاليم السودان الأخرى، وجدير بالذكر إن كل ولاية تحكم بواسطة والي، وهو بمثابة رئيس حكومة الولاية ومعه مجلس وزراء مصغر مكون من ٦ وزارات ومجلس تشريعي يقوم بمهمة التشريع والمراقبة (زين العابدين،٢٠١٥).

جنوب دارفور وعاصمتها نيالا، وشرق دارفور وعاصمتها الضعين، وغرب دارفور وعاصمتها الجنينة، ووسط دارفور وعاصمتها زالنجي ، وفي دارفور كذلك ولاية شمال دارفور وعاصمتها الفاشر، ووفق التقسيم الجديد للولايات، فإن ولاية شرق دارفور تقع حدودها داخل مناطق قبيلة الرزيقات العربية، كما أن ولاية وسط دارفور غالب الوجود السكاني فيها لقبيلة الفور الإفريقية وعاصمتها الجديدة زالنجي. ويعتبر معيار التقسيم الجديد هو القبيلة والاثنية متجاهلا المعايير الأخرى، وهذا ما أدى إلى زيادة التناحر القبلي، وأذكى بينها عوامل الاختلاف والنزاعات الدموية بدوافع عشائرية مختلفة (تكنة، ٢٠١٤، ص١٠).

يتكون إقليم دارفور من ثلاث مناطق جغرافية:

- **المنطقة الجغرافيا الأولى** : تتراوح من جبل مرة الاستوائي الأخضر إلى الصحراء القاحلة في أقصى الشمال. وتوجد أخصب مناطق السودان في الوسط فوق الفوهة الرئيسية في الزاوية الجنوبية الغربية من جبل مرة، حيث تقع بحيرتان– واحدة مالحة والأخرى عذبة ، هنا تكثر محاصيل المناطق المعتدلة، مثل التفاح والعنب والفراولة والبرتقال، أين يغزر المطر وتقل مخاطر الجفاف من حيث فقدان المحاصيل. ويتدفق عدد الجداول الموسمية من مستجمع الماء في السلسلة الجبلية على الجانب الغربي، وتوفر هذه الجداول إمدادا مستمرا من الماء، ما يشجع على الاستقرار الدائم والتنمية المستمرة . تعتبر الأراضي الموجودة في المنطقة الغربية من دارفور من أخصب الأراضي في السودان (ممداني، ٢٠١٠، ٢٢)
- **المنطقة الجغرافية الثانية:** في الإقليم هي القوز، أو منطقة السافانا الجنوبية، وتقع القوز إلى أقصى شمال الصحراء التي تفتقر إلى الماء. وهي تشكل ثلث أراضي دارفور وكردفان المجاورة، تنمو مجموعة واسعة من النباتات، ومن الأعشاب والأشجار، والعديد من المحاصيل الغذائية التي تعتمد على مياه الأمطار والمروية، من الحمضيات إلى الدخن والتبغ والقطن وحتى الطماطم والبطيخ، ويكفي المطر في القوز الوسطى لدعم الزراعة عبر الفائض الذي يتجمع في نظم التصريف السطحية ،وبوجود أمطار منتظمة نسبيا ومجار مائية موسمية، وعليه فإن القوز يعد مكانا للاستيطان الدائم وتربية الماشية.
- **المنطقة الجغرافيا الثالثة:** إنها السهل الذي يمتد من السنغال شرقا حتى السودان، مشكلا شريطا انتقاليا ضيقا بين الصحراء القاحلة شمالا، والسافانا الرطبة جنوبا، تتساقط فيها أمطار قليلة ومتفرقة، حيث تتميز بيئة هذه المنطقة شبه القاحلة بفترات جفاف مطولة ،تمتد بين ثمانية وأحد عشر شهرا كل عام. وهي منطقة مهمة لرعي الجمال والأغنام ومطن البدو الذين يربون الجمال. ويذكر مواطنو الشريط السهلي أن هذا الشريط السهلي طالما كان يحتوي على أشجار البيوباب، والسنط المتناثرة وغطاء من العشب المتفرق ،لكنه منذ أواخر القرن العشرين ، خضع للتصحر نتيجة تضافر عوامل التغير المناخي الطبيعي والنشاط البشري.

كما يتوسط إقليم دارفور هضبة ذات سلاسل جبلية تشكل جبل مرة المشهور، الذي يبلغ ارتفاعه (٣٠٨٨متر) وهو يعد من أبرز المناطق السياحية في السودان، (عبدالله، ٢٠٠٩، ص٣١) والذي تنقسم منه المياه حيث تنحدر مياه الأمطار الكثيرة وتصب في أودية عميقة يتجه بعضها جنوبا إلى بحر العرب وتتجه أخرى غربا إلى بحيرة تشاد وتذهب بعض المياه شمالا لتلتقي بوادي هور العظيم، أما مناطق جبل مرة في وسط دارفور والتي ترتفع عالية عن سطح البحر فيسود فيها مناخ حوض البحر الأبيض المتوسط وتصلح لزراعة الفواكه والخضر من كل نوع وأدى التباين في الظروف البيئية والمناخية إلى

تنوع النشاط الاقتصادي وسبل كسب العيش فقد اختارت بعض الجماعات القبلية مثل الميدوب والزغاوة والزيادية والرزيقات الشمالية، وبني حسين التي تعتمد على رعي الإبل والماعز كحرفة رئيسة لهم في المنطقة الشمالية ،حيث لا تسمح معدلات الأمطار القليلة إلا بزراعة مساحات قليلة لا تفي بحاجيات الأسرة ،والتي كادت أن تنتهي بعوامل الجفاف والتصحر. وهناك مجموعات مستقرة في وسط الإقليم مارست الزراعة حرفة رئيسة لها مثل البرتي والتنجر والفور والرقد والمساليت، وفي جنوب دارفور حيث المياه متوفرة اشتعلت العديد من القبائل بالزراعة وتربية الأبقار. وأدت التغيرات المناخية التي نجمت عن الجفاف والتصحر خلال العقود القليلة الماضية إلى امتهان الرعي والزراعة معا كحرفتين متكاملتين بين قبائل الوسط والجنوب استجابة لصراع البقاء في بيئة تتقلص مواردها الطبيعية بمرور الأيام وتضيق بزيادة السكان والحيوانات.

من أهم الوديان في دارفور وادي جولو، ووادي الدور، ووادي أبو سكات، ووادي أبو عرديب، ووادي أبو السنط، ووادي كوبية الذي تنحدر مياهه حتى تصب في بحر العرب أحيانا في مواسم الأمطار الغزيرة.

ومن كل ما سبق نستنتج بأن لإقليم دارفور أهمية استراتيجية، وليس أدل على أهمية موقع دارفور أكثر مما ذكرته جريدة "التلى غراف" البريطانية تحت عنوان" إن الأمر كله عن الموقع الاستراتيجي لدارفور "إذ قالت:" يقع السودان في الجهة المقابلة للسعودية ودول الخليج حيث يوجد قسط كبير من النفط العالمي سهل الاستخراج. (المشاقبة، الطيب، ٢٠١٢، ص٥١-٥٢) والذي سيكون متاحا لعدد من السنين القادمة. إقليم دارفور الذي يحاد كلا من ليبيا وتشاد اللذان يمتلكان مخزونا نفطيا كبيرا يقع قريبا من السواحل الغربية لإفريقيا. ومن المحتمل جدا أن يكون ضمن المواقع التي سيمر بها الخط القاري لأنابيب النفط المقترح ويشق نهر النيل السودان قبل أن يصل إلى مصر. وجنوب السودان لديه ثروة مائية معتبرة أيضا.

التركيبة السكانية لإقليم دارفور:

تشكلت التركيبة السكانية في إقليم دارفور من السكان والهجرات السامية والحامية الوافدة من شمال إفريقيا والمنطقة العربية وغرب إفريقيا، ولذلك يمكن القول أن دارفور يرتبط بمحيط بشري يمتد إلى خارج حدودها في الجهات الأربع، حيث تتداخل القبائل المشتركة مع إقليم كردفان وتشاد وإفريقيا الوسطى وليبيا.(موسى، ٢٠٠٩، ص٨٢) ولقد تأسس إقليم دارفور على يد القبائل ،حيث تعد القبلية من المركبات الأساسية الاجتماعية كثقافة وسياقات للعلاقات الاجتماعية وفض المنازعات وتحقيق الأمن الأهلي، وهي المفصل الأكثر تأثيرا في الحياة الاجتماعية في دارفور، وعلى الرغم من المحاولات المستمرة لتحديث المجتمع منذ فجر الاستقلال بإحلال مؤسسات الدولة الحديثة محل المؤسسة القبلية إلا أن

دارفور ظلت عصية على هذه العملية حيث لا يزال سلطان القبيلة هو المهيمن على إيقاع الحياة (صالح، ٢٠١٢، ص٣).

يرى الباحث" محمد إبراهيم أبوسليم ":"أن الشخصية السودانية وليدة بيئات متعددة وعوامل مختلفة مثل النيل وفروعه والمياه الجوفية والجبال والسهول وأن أطراف السودان متصلة ببلاد مأهولة، وظل السودان طوال قرون يستقبل أفواجا من المهاجرين من أجناس شتى من زنوج وساميين وحاميين ومن عناصر مختلفة، وكانت هذه الأفواج ذات حضارات متفاوتة داخل إطارها الطبيعي والبشري".

وقد ذكر العالم الأنثروبولوجي" كنيسون "أنه لا يوجد في السودان سلالات ثابتة ونقية، إذ تميزت التغييرات داخل تلك السلالات بحذف أجيال بأكملها، ودمج الفروع ذات القرابة البعيدة الأصل، واستيعاب الغرباء داخل السلالات القائمة، واستبعاد بعض الجماعات التي انتقلت بعيدا عن موطن الأسلاف، ومع ذلك ضلت تتردد الأساطير المتعلقة بنقاء السلالات وكأنها حقائق ثابتة تستهوي فكر الناس ووجدانهم ولم يقبلوا لها في بعض الأحيان بديلا. يقرر "مدثر عبد الرحيم" أن العروبة تمتزج بالإفريقية في الأقاليم الشمالية وغيرها من بلاد السودان امتزاجا تاما بحيث يستحيل التمييز بينهما نظريا فيشعر السكان أنهم عرب وأفارقه في أن واحد.

التركيبة القبلية:

يمكن تقسيم القبائل في دارفور إلى قبائل عربية وغير عربية وافريقية.

ولا يوجد في السودان كله إقليم يتميز بالتنوع العرقي والثقافي مثل دارفور فعشرات القبائل ذات الأصول الإفريقية والعربية عاشت وتداخلت مع بعضها البعض وتصاهرت وأوجدت إنسان دارفور بكل خصائصه وثقافته الحالية. يعتقد "هارولد ما كمايكل " في دراسته عن القبائل العربية في السودان أن التركيبة العرقية لدارفور هي عبارة عن التركيبة التي جاءت نتيجة التمازج بين قبائل وادي النيل الإفريقية مع المهاجرين القادمين من الممالك الإسلامية عبر بحيرة تشاد. وعلى مستوى حركة السكان كان إقليم دارفور بمثابة قبلة للمهاجرين الأفارقه والعرب عبر طرق القوافل التي كانت تأتي من الشمال والغرب والشرق، كذلك كانت دارفور ملجأ للأسر الحاكمة التي هاجرت من وادي النيل الأدنى (صعيد مصر)، حيث تحركت قبائل عربية من موطنها في شمال أسوان نحو السودان وبصفة خاصة إلى دارفور كما هاجرت قبائل أخرى من شمال غرب إفريقيا، خاصة ليبيا إلى نفس هذا الإقليم. وقد اعتاد الباحثون عند حديثهم عن التشكيلة القبلية في دارفور لتصنيفها إلى: قبائل افريقية (وهي القبائل التي تعتمد على الزراعة، وتكون أكثر استقرارا من غيرها، وأبرزها قبائل (الفور) التي سمي الإقليم باسمها، ثم قبائل المساليت والزغاوة والداجو والتنجر والتامة وغيرها من القبائل الرحل والتي هي قبائل رعوية مثل :الرزيقات والتعايشة والابالة والزيادية والهبانية وبني هلبة والعطيفات وخزام والبديرية وسلامات وغيرها من القبائل العربية التي تعد أقدم من سكن الإقليم (الأفندي، ٢٠٠٩، ص٤١).

التركيب الديني اللغوي:

إن جميع سكان دارفور مسلمون، والغالبية هم إما من أتباع الطائفة التيجانية الصوفية التي انطلقت من المغرب، أو من أنصار أتباع المهدي، أو من أتباع الجهتين، ويتحدث سكان دارفور اللغة العربية إلى جانب اللهجات المحلية المتداولة، أمام الأنشطة الثقافية الروحية، فهي متعددة ومتنوعة. لعل أبرزها يكمن في حفظ القران الكريم وتعلم اللغة العربية. كما يزخر دارفور بمختلف أنواع الفنون الشعبية كالغناء والرقص الجماعي والفولكلور والفنون اليدوية (دي فال، ٢٠٠٦، ص ٢٩-٣١).

الإمكانيات الاقتصادية والموارد في إقليم دارفور:

يعتبر الاقتصاد غالبا هو المحرك الأساسي للأحداث والوقائع بكافة أشكالها في كل زمان ومكان فكثيرا ما كان يمثل أهم نقطة خلاف بين مختلف الاثنيات والجماعات العرقية في دارفور وتكمن أهم إمكانيات إقليم دارفور الاقتصادية.

قطاع الرعي:

يمثل الحيوان وما يرتبط به من حركة التنقل والترحال مركز الثقل في المجتمع الرعوي كحال إقليم دارفور، حيث أن حياة الرعاة في هذا المجتمع تعتمد على الحيوان اعتمادا يكاد يكون كليا في معيشتها وأحوالها الاجتماعية (فضي، ٢٠١٥). ويمثل الرعي المتنقل نشاطا حديثا نسبيا في دارفور من الناحية التاريخية، إذ ازدهر مع موجات الهجرات المختلفة التي وفدت على الإقليم من الشمال والغرب . فقد جاء الزغاوة من المنطقة الهامشية الفاصلة بين الصحراء الكبرى في الشمال والسافان الفقيرة في الوسط. ويقوم الزغاوة بتربية أنواع مختلفة من الحيوانات (إبل، أبقار، وضأن وماعز). (المشاقبة، الطيب، مرجع سابق، ص٨٨) بالرغم من أنهم شبه مستقرين ولهم ثقافة زراعية لا بأس بها إلا أن اعتمادهم الأكبر أصبح على الرعي، وذلك لشح الأمطار وندرتها، الأمر الذي يجعل الزراعة مغامرة اقتصادية كبرى من الصعب التنبؤ بنتائجها، ومن بين القبائل التي تحترف الرعي الرزيقات الشمالية وهم رعاة إبل متنقلون ويجوبون المنطقة الواقعة بين شمال دارفور وغربها سعيا وراء الماء والكلأ ولا يزال هؤلاء يحملون صفات المجتمع البدوي التقليدي المعروفة في جميع أنحاء الوطن العربي. وتعتبر الزيادية أيضا من رعاة الإبل في شمال دارفور وهناك مجموعة أخرى من القبائل الرعوية من ذوي الأصول العربية التي وفدت إلى دارفور من جهة الغرب (أي من جهة الشمال على حد قول البعض) وهي الرزيقات والمعاليا والتعايشة والهبانية وبني هلبة. وكلها من رعاة البقر(لذلك يعرفون بالبقارة) الذي يقطنون الجزء الجنوبي من الإقليم حيث يمارسون الترحال الموسمي أيضا.

قطاع الزراعة:

تمثل الزراعة في دارفور النشاط الاقتصادي الثاني من حيث الأهمية تاريخيا بعد النشاط الرعوي، إلا أنها كادت تكون في المرتبة الأولى في السنوات الأخيرة، ومن وجهة نظر المؤرخ السوفياتي" سميرلنوف"

أنه قد ساد النظام الإقطاعي في بلاد دارفور خاصة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وذلك راجع إلى أن النظام السياسي الذي كان سائدا في سلطنة دارفور كان يتسم بالسلطة المركزية مما يترتب عليه زيادة معدل منح الاقطاعات الكبيرة لعلية القوم. (زكي البحيري،٢٠٢٠، ص٧٣-٧٤) ولقد سادت الملكية القبلية أو الجماعية على مساحات الأراضي المطرية الصالحة للزراعة في المنطقة التي تقطنها القبيلة وهي ما تسمى بالدار، كدار حمر ودار الكبابيش ودار عقيل ودار الرزيقات..الخ وكانت ملكية الأرض من الناحية النظرية لسلطان دارفور، ولكن معظم القبائل كانت تملك الأرض التي تعيش عليها في الواقع بشكل جماعي أو بشكل فردي(المشاقبة، الطيب، مرجع سابق، ص٨٤-٨٥).

كما أن سياسة إعطاء أو منح الحواكير، والحاكورة هي (قطعة ارض كبيرة قد تمتد لعدة أميال و كانت تمنح حكر لقبيلة أو لزعيم قبيلة أو سكان قرية واحدة أو لعدة قرى وقد تعطى بشكل جماعي أو فردي للانتفاع بها. وكان مزارعو الأرض يتحملون ثلاثة أنواع من الالتزامات المادية أولها الزكاة الشرعي وتدفع للحكام ولرجال الدين، وثانيها مال يدفع لزعماء القبائل أو عند القرى والمدن وثالثها التزام مادي ضمن العوائد التي يقدمها المزارعون حسب الأعراف السائدة) والاقطاعات في دارفور للأمراء، تؤخذ في ضوء أنه في ظروف غياب العملية النقدية أو عدم استخدام النقود أول الأمر لم يكن هناك سبيل لمكافأة الأعوان والموالين للسلطان إلا عن طريق منحهم اقطاعات من الأراضي لكي يستفيدوا من إنتاجها أو دخلها كبديل عن المرتبات التي كان يجب أن تدفعها السلطنة لهم نقدا. ولم يتغير شكل الإقطاع في سلطنة الفور بمجيء الحكم التركي إلى السودان عام ١٨٢٠م ولا بدخول هذا الحكم إلى دارفور عام ١٨٨٤م ولا حتى بمجيء الدولة المهدية عام ١٨٨٥م إلا بالقدر الذي يسمح بتنظيم جمع الضرائب والعشور ولما صدر قانون تسوية الأراضي لسنة ١٩٢٥م أصبحت الأراضي البور والصحراوية والغابات ملكا للحكومة حتى يقدم دليل غير ذلك. ولما تمت عمليات المسح والتسجيل للأراضي الزراعية في مناطق متعددة من السودان عام ١٩٧١م لم تتم هذه العمليات في إقليم دارفور، وكان يوجد في هذا الإقليم حوالي ٢٦ حاكورة (إقطاعا) مقسمة على القبائل التي تحوز هذه الحواكير أو الاقطاعات من الأراضي الزراعية أو الرعوية وغيرها، إضافة إلى أن احترام الملكية أمر موروث ومقدر من قبل جميع سكان إقليم دارفور (البحيري، ٢٠٢٠م، ص٧٧).

تبلغ المساحة الصالحة للزراعة والتي زرعت فعلا في العام ٢٠٠٥م بولايات دارفور (٧٩١١٣٤٨) فدانا بولاية جنوب دارفور و(٦٣٤٤٨٩) فدانا بولاية شمال دارفور و(١١٥٣٣٦٨) فدانا بولاية غرب دارفور. وتتركز الزراعة في إقليم دارفور بشكل عام في ثلاثة مناطق هي:

- **جبل مرة:** معظم القبائل التي تمارس الزراعة فيه لها حواكير أو اقطاعات، وتتميز منطقة جبل مرة بوفرة المياه والثراء الواضح ، وكثرة السكان وتزرع فيها محاصيل مختلفة مثل الشعير والدخن. والذرة

والقمح والسمسم والقرع العسلي والقطن والبصل والفول السوداني كما توجد فيها أشجار النخيل والعنب والرمان.

- **منطقة جنوب دارفور**: تزرع فيها محاصيل السمسم والخيار والقرع والبطيخ والقطن إضافة إلى الخضروات والفواكه والكركديه والصمغ العربي التي تشتهر بزراعته قبائل شرق نيالا كالبرقد والداجو والبرنو.
- **المنطقة الشرقية:** وهي عبارة عن أراضي رملية تقوم فيها زراعة الدخن والذرة كما تزرع فيها مساحات صغيرة بالسمسم والخيار والقرع والبطيخ والقطن. وتوجد في إقليم دارفور أيضا محاصيل أخرى مثل اللوبيا والثوم والفلفل والقثار والباذنجان والملوخية والبامية والحلبة والكمون والكسبرة، ويسهم إقليم دارفور بحوالي ٤٥% من صادرات السودان– بدون الصادرات البترولية – منها ٢٢% من صادرات السمسم، ١٥% من صادرات الماشية واللحوم، ٥% من صادرات الصمغ العربي، ٩% من صادرات الكركديه وحب البطيخ. والجدير بالذكر أن التغيرات المناخية ومشاكل الجفاف والزحف الصحراوي منذ بداية الثمانينات أجبرت جماعات من سكان دارفور على ممارسة مهنتي الرعي والزراعة معا كحرفتين متساندتين.

قطاع الصناعة:

تعتبر الصناعة والقدرة على إنتاج مواد صناعية جيدة في الدولة من العوامل الهامة والمؤثرة في قوتها السياسية والاقتصادية والعسكرية حيث إن سهولة الحصول على المواد الخام وتصنيعها وتوفيرها لاستهلاك المواطنين أو تصدير الفائض منها يعتبر قوة اقتصادية واجتماعية في حد ذاتها ،لأن الصناعة أهم الركائز الأساسية لقوة أي دولة في العالم (المشاقبة، الطيب، مرجع سابق، ص٩١). كما أن وجود الصناعة المتطورة برهانا أكيدا على قوة الدولة وتطورها في مسيرة حياتها ومن ثم خروجها من عالم الدول النامية إلى عالم الدول المتطورة القوية.

وعن النشاط الصناعي بدارفور فهنالك قطاع كبير للصناعات اليدوية مثلث إضافة للإنتاج ومشاركة في العملية الاقتصادية ومساهمة في زيادة دخل الأفراد والجماعات ولكن الصناعة بدارفور تعتبر شعبية تقليدية بسيطة، عدا بعض الصناعات الحديثة كمعاصر الزيوت وصناعة الحلويات والشعيرية والصابون..الخ. وهذه الصناعات الحديثة شكلت مساهمة معتبرة في التركيب الاقتصادي لمجتمع دارفور، فقد غطت حيزا واسعا واستفادت منها أغلب القبائل

ولو تناولنا الصناعة حسب الولايات لا توجد صناعة بالشكل المعروف في ولاية شمال دارفور مقارنة بالولايات المتقدمة، غير أن هناك بعض معاصر الزيوت في الفاشر والضعين وبعض ورش الحرفيين وبعض المنتجات التراثية التي تنتشر في أرجاء الولاية، ولكن بالولاية العديد من المناطق السياحية مثل

قصر السلطان علي دينار كما توجد في مناطق كبكابية آثار قديمة منها مبنى مسجد السلطان تيراب سلطان الفور، فضلا عن المناطق الأثرية ،جريد السبيل وعين فرح ومنطقة سيلي.

أما ولاية غرب دارفور فتشتهر بالصناعات الصغيرة مثل صناعة الأحذية الآلات الزراعية اليدوية بالإضافة لوجود معاصر للزيوت وصناعة الأثاث المنزلي، ويغلب على القطاع الصناعي بولاية جنوب دارفور الصناعات التالية: تمثل الصناعات الغذائية ٦٨% من الصناعات وتليها الورش الهندسية ١٣% وصناعة النسيج، حيث يوجد مصنع للنسيج بنيالا حاضرة الولاية ،كما تزخر الولاية بإمكانات سياحية لم تستغل بعد والتي تتمثل في المناطق الطبيعية بمرتفعات جبل مرة حيث التلال الجبلية الخضراء التي ترتفع آلاف الأمتار فوق سطح البحر والشلالات المتدفقة طوال العام كما تقع بالجزء الجنوبي الغربي من ولاية حظيرة الردوم السياحية القومية التي تستوعب غابات السافانا الغنية وتوجد بها العديد من الحيوانات البرية.(حاتم، علي، ٢٠٠٥، ص٢٣).

قطاع التجارة:

تعتبر التجارة إحدى الأنشطة الهامة التي يمارسها المواطنون هناك، خاصة في الفصول التي تعقب فصل الخريف حيث ينتهي الحصاد، وطوال فترة انتظارهم للخريف التالي يمارسون التجارة. وفي إقليم دارفور نجد طرق القوافل التجارية القديمة قدم الإنسان نفسه مثل (درب الأربعين) وغيره وقد ساهم الرحل في دارفور في الاقتصاد الوطني بعملية التصدير، وتمثل المنتجات الزراعية والمحاصيل أهم البضائع التي يتاجرون فيها، ولكن هناك أيضا البضائع الأخرى التي تأتي من المركز ومن خارج البلاد ويغلب على تجار إقليم دارفور التجارة التوزيعية (القطاعية) بينما يتولى تجارة الجملة أولئك القادمون من الولايات الأخرى خارج دارفور. ولكن تمكن قطاع من التجار من كافة القبائل من ولوج التجارة الحدودية بين دارفور ودول الجوار،(المشاقبة، الطيب، مرجع سابق، ص٩٣) كانت أبرزها التجارة بين دارفور وليبيا، حيث امتلأت الأسواق المحلية بالبضائع الليبية وتجاوزتها إلى أسواق الولايات الأخرى.

من أشهر السلع التجارية في أسواق دارفور المنتجات الزراعية والبستانية (الموالح والخضر والفاكهة) والصمغ العربي والبنوس والنحاس والجلود والماشية، كما أن المواشي المعدة للتصدير تساق لسوق المواشي الرئيسي بالفاشر من دار سلا ودار برقو(تشاد) وتتم مقايضتها لتجار دارفور بالبضائع التي ترد إليها من النيل وعن طريق درب الأربعين. ويستورد التجار إلى دارفور من أم درمان: الزراق والحرير والجوخ والخرز والعطور المختلفة والبن والسكر والشاي وسلع سوق دارفور من الناتج المحلي أهمها الذرة، الدخن، التمباك أو التبغ، عسل النخل، الأرز والبصل والبطيخ....الخ، كذلك درجت الدولة بدارفور على فرض ضرائب على السلع المذكورة وحددت بنسبة الخمس على كل المنتجات الزراعية عدا الذرة الشامية وثمار النباتات الطبيعية. كما كانت هناك علاقات تجارية خارجية متميزة بمصر وتركيا والحجاز ودول شمال إفريقيا (ليبيا، تونس) وبدولة تشاد،(المرجع نفسه، ص٩٥) فمثلا نجد البدو الرحل في دارفور

ساهموا في الاقتصاد الوطني بعملية التصدير التي يقوم بها بعض التجار من المركز وقد عرفت أسر معينة بتصديرها الإبل إلى مصر وليبيا وارتبطت أسمائها بهذه المهنة (احمد، مرجع سابق، ص٢٠١٥).

وقد صدرت دارفور لهذه الدول سن الفيل وريش النعام وقرن الخرتيت والإبل والرقيق والصمغ العربي والنحاس والعطرون والجلود والأقداح الخشبية والطباق والعسل والسمن والبقوليات واللحوم المجففة وكانت اللحوم المجففة تعرف في الأسواق الليبية (بالقديد الفواري)، أما أهم السلع الواردة إلى دارفور فقد كانت تشمل الأنسجة القطنية ، الدبلان والصوف، الحرير، المرجان، السوميت، الخرز، العطور، السروج، السيوف، البنادق، الذخيرة، الكتب وعلى صعيد الإقليم فقد نما وازدهر اقتصاديا وكذلك مثلت التجارة أهم عناصر بناء الصلات لدارفور بالعالم الإسلامي.

كما يزخر إقليم دارفور بموارد كثيرة من بينها:

الثروة المعدنية :

تمتلك دارفور ثروة معدنية هائلة، يأتي على رأس هذه الثروة البترول وكانت عمليات استكشافه قد بدأت في السودان منذ الخمسينيات ويوجد البترول في المناطق والأحواض الواطئة، وتتوفر كميات ضخمة منه في المناطق الممتدة من وسط السودان حتى حدوده الغربية بما في ذلك مناطق جنوب دارفور وجنوب كردفان وشمال بحر الغزال يقدرها البعض بأكثر من (٢٠) بليون برميل،(البحيري، مرجع سابق، ص٨١) ويقدرها آخرون بعشرات المليارات وكان البترول معروفا وجوده في باطن أراضي منطقة دارفور منذ وقت مبكر، وكانت الإدارات الأمريكية مثل مجلس الأمن القومي، ووزارة الداخلية ووكالة الاستخبارات على علم دقيق بالأبحاث الجيولوجيا التي أجريت عن دارفور في جامعة برلين بألمانيا في عقد التسعينات من القرن الماضي تحت إشراف البورفيسور "كلتش" والتي تمت حول الجزء الشمالي الغربي من السودان الحدودية بين السودان ومصر وتشاد، ويعتبر إقليم دارفور واحد من أهم مناطق وجود البترول الخام في السودان، وتتوزع ثروة هذا الإقليم في مساحة قدرها ٥٢ ألف كلم مربع.

ومما يؤكد وجود البترول بكميات وفيرة في دارفور هو اكتشافه بكميات كبيرة في أماكن مجاورة لدارفور في الجنوب تقوم باستغلاله في السنوات العشر الأخيرة شركات من دول جنوب شرقا آسيا (الصين، الهند، ماليزيا)، (Strobel,2009,p4) ومما يؤكد أيضا على توفر البترول في دارفور بكميات كبيرة استخراجه على نطاق واسع في منطقة شرق تشاد المجاورة لدارفور مباشرة والذي تقوم باستغلاله شركات غربية التي مدت أنابيب ضخمة لنقله إلى مناطق التصدير على المحيط الأطلنطي، وهناك شركات صينية تعمل جنوب دارفور الآن.

ويوجد في دارفور أيضا معادن كثيرة ذات قيمة اقتصادية عالية يأتي في مقدمتها اليورانيوم الذي يوجد في منطقة حفرة النحاس بجنوب دارفور، وحصلت شركة "minex"الأمريكية على ترخيص للكشف واستخراج اليورانيوم في دارفور في مساحة بلغت ٤٨ ألف كلم مربع في عام، ١٩٧٩م كما تتوفر في

شمال دارفور كميات من الحديد الذي تبلغ نسبة نقاء المعدن فيه من ٨٠% إلى، ٩٠% ويقدر الاحتياطي الموجود منه بحوالي ١٠ مليون طن، كذلك يوجد معدن الزنك في الشمال مختلط مع معادن أخرى كالحديد والرصاص، ويوجد أيضا معدن الذهب في منطقة حفرة النحاس وتعمل على إنتاجه شركة " " ariab minig company ltd كذلك معادن أخرى في دارفور كالحديد والبوكسيت وغيرها.(البحيري، مرجع سابق، ص٨١).

يحتوي إقليم دارفور أيضا على خام الحديد الذي تحتل دارفور المركز الثاني في العالم من حيث الكمية ويتواجد بكميات كبيرة في كرنوي بولاية غرب دارفور إلى جانب النحاس في منطقة حفرة النحاس المشهورة بجنوب دارفور والذي يصدر جزء كبير منه خارج السودان، (عابد، البديري،٢٠٠٩م، ص١٩٨) والغاز الطبيعي في منطقة جبل مرة والزنك والعطرون في شمال دارفور والذهب والرصاص والبوكسايت والاسمنت في مواقع مختلفة في دارفور الكبرى.

الثروة الحيوانية والبرية والأسماك:

يتمتع إقليم دارفور بإمكانات هائلة من الثروة الحيوانية حتى أن المنشط الرعوي في دارفور يمثل % ٢٦من جملة ماشية السودان حسب إحصائية، ١٩٨٧م وبهذا تعتبر أكبر ولايات السودان امتلاكا للثروة الحيوانية،(سليمان، الطيناوي، ١٩٨٨، ص٥٠) يرجع ذلك لتنوع مناخها وملائمة طبيعتها ووفرة مراعيها الشيء الذي أهلها لتعلب دورا مهما في صادرات السودان بنسبة ٦٠% من صادرات الإبل والضأن لمصر وليبيا.

تزخر ولاية شمال دارفور بالإبل والضأن إذ يبلغ تعداد الثروة الحيوانية بتلك الولاية حوالي 12مليون رأس يمثل الضأن معظمها، وتضم الولاية بخلاف ذلك الأبقار والماعز والخيول والحمير في أسواق المواشي الرئيسية في الفاشر ومليط وسرف عمرة. وتزخر ولاية غرب دارفور بثروة ضخمة من الحيوانات تشمل الأبقار والضأن والإبل والخيول والحمير وتقدر الثروة الحيوانية في الولاية بحوالي ٤,٥ مليون رأس من الحيوانات تسهم بحوالي ١١% من جملة الاقتصاد القومي .أما ولاية جنوب دارفور فتزخر بثروة حيوانية كبيرة تقدر بحوالي ١٤ مليون رأس تمثل الأبقار أغلبها ثم الضأن والإبل والماعز والخيول. وتذكر وزارة الثروة الحيوانية في إحصائية تقديرية سنة ٢٠١١م أن تعداد الثروة الحيوانية بدارفور يبلغ ما بين ربع إلى ثلث تعداد المواشي السودانية البالغة ١٠٤ملايين رأس. ويأتي جل إسهام دارفور في الاقتصاد الوطني من ثروتها الحيوانية، وكشف التقرير القطري للسودان الصادر عن البنك الدولي ١٩٩٢م تصاعد إسهام تجارة المواشي في السوق الخارجية من ١٣% خلال الفترة من منتصف السبعينيات إلى ٥٠% بحلول الثمانينيات حين تفوقت على القطن نفسه صادر البلاد الرئيسي حينذاك (النور، ٢٠١٤، ص٥) كما يوجد بإقليم دارفور بحيرات موسمية :هي بحيرة كندي بمحافظة برام وبحيرة الصافية بنيالا وبحيرة

كلنق بمحافظة عد الفرسان والتي توجد بها كميات مقدرة من أسماك البلبوط ،(المشاقبة، الطيب، مرجع سابق، ص٨٢)

المبحث الثاني

خلفية النزاع في دارفور

يعتبر النزاع في إقليم دارفور ليس وليد الساعة بل ترجع جذوره إلى مجموعة من التراكمات ولهذا ارتأينا تقسيم الخلفية التاريخية للنزاع إلى ثلاث مراحل زمنية: (جحيش، محمد، ٢٠١٨، ص٨٢)

المرحلة الأولي (١٦٤٠-١٩٥٦م):

لو تجاوزنا الأوضاع الطبيعية والتاريخية والسياسية التي ساهمت في نشأة جذور النزاع بدار فور ابتداء، لوجدنا الخلفية التاريخية طويلة والتي ساعدت في اشتعال النزاع واتساع نطاقه وتعقيده بالمستوى الذي بلغته في ٢٠٠٢-٢٠١٤م مما تلا ذلك من تطورات للنزاع وتداعياته حتى وصفتها الأمم المتحدة بأنها " أكبر كارثة إنسانية في العالم. "

نشأة سلطنة دارفور

من المعروف أن إقليم دارفور قد تعرض في القرنين الخامس عشر والسادس عشر للميلاد لتحول حضاري بفضل حالة الانتعاش التجاري الذي عم خلال هذه الفترة مما أدى إلى قيام مملكة دارفور .تشير الروايات إلى أن أول من أسس المملكة في الإقليم هم شعب" الداجو "ولكن دولتهم كانت على الأرجح محدودة الاتساع ومنحصرة في الجزء الجنوبي الشرقي فقط ولم يمتد نفوذهم إلى الشمال أو إلى الغرب، كذلك لم تشمل دولتهم جبل مرة، ثم قام شعب" التنجور " كما يرى البعض – بتأسيس دولة أخرى في شمال دارفور ربما بعد زوال دولة الداجو.

تدل بقايا آثار المساجد والقصور الملكية المبنية بالطوب الأحمر على أن الإسلام قد دخل إلى دارفور في عهد التنجو ومن المحتمل أن مملكتي الداجو والتنجور قامتا جنبا إلى جنب حتى القرن السادس عشر ميلادي، مما يدل على أن كل دولة منهما لم تكن بالضرورة تحكم جميع مناطق دارفور.(البحيري، مرجع سابق، ص١٤)

بدأ تاريخ دار فور يتضح مع التنجور وفي عهدهم اختلط العرب بالفور فظهرت طبقة (الكنجارة) ومنها خرجت أسرة (كيرا) التي انتقل إليها الحكم من التنجور في منتصف القرن السابع عشر حتى نهاية السلطان علي دينار في ١٩١٦م حيث استقر الحكم والملك في دار فور على النظام الإسلامي واشتهرت سلطنة دار فور بالعدل والأمن فبدأت إليها هجرات عربية من الشمال والشرق والغرب فعمرت الأسواق والدروب والمشاغل ومثلت الدولة الإسلامية المستقلة في شمال إفريقيا عن الخلافة العباسية.(المشاقبة، الطيب، مرجع سابق، ص٣٧-٣٨)

انبسط الإسلام تحت ظل الكيرا وازدهر في عهد سلطان سليمان سولونج (أي العربي بلغة الفور) الذي تولى الحكم سنة ١٦٤٠م من إقامة سلطنة دار فور الإسلامية التي أصبح معظم قاطنيها يتكلمون اللغة العربية ويدينون

بالدين الإسلامي وكان الإسلام قد زاد انتشاره قبل توليه عرش البلاد ودخل بلاد الفور على نطاق واسع مع قبائل التنجور المهاجرة وظهور سلطنة دار فور ككيان سياسي يرجع في الحقيقة إلى انتشار الإسلام إلي صبغ البلاد بالصبغة الإسلامية (البحيري، مرجع سابق، ص١٥) وخلفه ابنه موسى وحكم من سنة (١٦٤٧-١٦٨٢م) الذي كان محبا للسلام وأجبر على حرب قبيلة القمر لخطورة تمردهم وعصيانهم، واضطر أيضا لخوض حرب كبيرة على المسبعات بكردفان، وبعد موته خلفه أحمد أبكر الذي مثل أعظم ملك بعد دالي وسليمان سولونج، ودام حكمه لمدة ٤٠عاما (١٦٨٢-١٧٢٢م) ولقد أسس دولة إسلامية حقيقية جمع لها العلماء والفقهاء والمدارس والمساجد، وأدخل في نظامه الواجبات والفروض الدينية من صلاة وصيام. واتخذ نظاما في الاستثمار جذب الأجانب من المتقدمين في التجارة والعلوم، إذ ضمن لهم أموالهم وأملاكهم وإعفائهم من الضرائب فازدهرت حياة المدينة وبدأت الهجرات الرئيسية من برنو وباقرمي بأعداد كبيرة من الفلاتة والعرب وأهل وادي النيل.

وفي عهد السلطان أحمد أبكر تم إسقاط حكم القمر، وطرد أهل وداي من دارفور، كما اشتهر بهزيمة جيش وداي الذي تجاوز الطينة واقترب من شوبا، فسميت منطقة المعركة "كبكابية" والتي تعني في لغتهم "رامو دروعهم." وأوصى (أحمد أبكر) بالحكم إلى ابنه محمد داورا (١٧٢٢-١٧٣٢م) الذي جاء بعده السلطان "عمر" وكنيته "عمر ليل" (١٧٣٢-١٧٣٩) وأعقبه السلطان أبو قاسم (١٧٣٩-١٧٥٢) ومن بعده جاء السلطان محمد تيراب (١٧٥٢-١٧٨٥م) والذي أقام في "شوبا" وبنى بها قصره. وبعد وفاته أوصى لإسحاق تيراب بالحكم، ولكن قادة الجيش اجتمعوا على تولية الحكم لأخيه "عبد الرحمن" لما توفى السلطان عبد الرحمن الرشيد كان ابنه محمد الفضل صغيرا فتولى الحكم نيابة عنه "الشيخ محمد كرا. (المشاقبة، الطيب، مرجع سابق، ص٣٨-٣٩)

إقليم دار فور والغزو التركي:

استمرت سلطنة دار فورم ملكة قائمة تحت حكم سلاطينها حتى بعد منتصف القرن التاسع عشر وكان السلطان "محمد علي" نتيجة لظروف سياسية تتصل بعلاقته بالمماليك وموقفه من انجلترا، وعلاقته ببعض الأمراء السودانيين الذين كانوا في صراع مع غيرهم حول الحكم واستعانوا به في دخول السودان، ونتيجة لظروف اقتصادية تتصل بالزراعة والري قام بغزو السودان، حيث جهز حملة قوامها ٥٤٠٠ مقاتل مسلحون بأحدث الأسلحة والمدافع بقيادة ابنه إسماعيل، (البحيري، مرجع سابق، ص١٧) وأرسل صهره" محمد بك الدفتردار" لفتح كردفان التي كان عليها عامل سلطان دار فور "المقدوم مسلم " فهزمه "محمد بك الدفتردار" ولم يهب السلطان لنصرته ولكنه أرسل جيشا بقيادة" أبو لكيلك "فحارب حتى قتل

القائد أبو كيلك وانهزم جيش السلطان في سودري وبعدها أخذ السلطان محمد الفضل في عمل التحصينات والاستعدادات وكان يعمل على تأمين الصحراء الشرقية الشمالية، ولم يخف على سلطنته من الجنوب وهي الجهة التي دخل منها الزبير باشا على مملكته. ولقد توفى السلطان محمد الفضل في ١٨٣٩م وبوفاة السلطان محمد الفضل تولى الحكم ابنه محمد الحسين (١٨٣٩-١٨٧٤) وخلفه السلطان إبراهيم .

بداية انهيار سلطنة دارفور:

في أواخر عام ١٨٣٩م شن "أحمد شطة" أحد قادة سلطنة الفور هجوما على أحد قادة الزبير باشا في منطقة الرزيقات وهزم القائد التركي، واستدرك بعدها عظم قوات الزبير فأرسل رسالة يسترضي فيها الزبير، ولكن جنده لم يعجبهم ذلك وغرهم انتصارهم فاندفع ليلا نحو قوات الزبير في معركة كبيرة أودت بحياة أحمد شطة وثمانية من أكبر رجالات دارفور.

استغلت حكومة إسماعيل باشا العداء بين الزبير وسلطنة دارفور، فزودته بقوات نظامية ومدافع، وبدأ يناوش السلطنة. وحتى تلك اللحظات لم يقدر أهالي دار فور خطر الأتراك والزبير واستبعدوا فكرة الغزو، ولكن الملك إبراهيم كان ذكيا ففاجأ الزبير بالحرب، واستطاع الزبير هزيمته بدرجة كبيرة، وفي منواشي التقى جيش الزبير والسلطان إبراهيم، قتل السلطان إبراهيم وأخوه الأكبر أبو البشر، وفي بداية خريف ١٨٧٤م دخل إسماعيل باشا مدينة "الفاشر" وانسحب منها عم السلطان إبراهيم إلى جبل مرة مع بقية الجيش، محاولا تنظيم المقاومة من جديد واستقر إسماعيل بالعاصمة، بينما تقدم الزبير باشا برجاله إلى داخل الجبال التي كان سكان السهل يعتبرونها غير قابلة للاختراق، وأقام مقره الرئيسي في طرة. واضطر العم حسيب الله حاكم المنطقة إلى تسليم الحكم التركي في عام ١٨٧٥م وفترة خضوع دار فور للحكم التركي (١٨٩٧-١٨٧٤) وبالتالي دخلت سلطنة الفور في حوزة الحكم التركي سنينا عدة (المشاقبة، مرجع سبق ذكره، ص ٣٩-٤٠).

دارفور تحت حكم الدولة المهدية:

لما قامت الثورة المهدية عرض أمر دعوتها على قبائل الرزيقات- المنتشرة في كردفان وجنوب دار فور- فقبلتها فأخذ زعماؤها البيعة على يدي محمد أحمد المهدي في مدينة "قدير" ووافق زعيم الرزيقات "مادبو" على الانخراط في عداد الأنصار حيث عينه المهدي أميرا على الرزيقات أكبر قبائل البقارة، (البحيري، مرجع سابق، ص٢١) واحتشد له الناس والأنصار من مختلف أقاليم السودان وخاصة أبناء دار فور، وكان من أشهرهم خليفة عبد الله تورشين الذي جعله المهدي خليفته الأول، وحكم بعده السودان لأكثر من ١٣عاما، والواقع أن كل القبائل ناصبت الإدارة التركية العداء، وتحول عداؤها إلى صراع دموي مسلح ، وتمكن "مادبو" من هزيمة "سلاطين باشا" أحد كبار قادة الجيوش التركية في أم وريقات

في أكتوبر ١٨٨٢ فاتسعت رقعة الثورة على الإدارة التركية في دارفور، وتطورت الأحداث بعد هزيمة جنرال "هكس" قائد الجيوش المصرية التركية في السودان في٥ نوفمبر،١٨٨٣م حيث استسلم سلاطين باشا للجيوش المهدية تحت قيادة "محمد خالد زقل" في ديسمبر من العام نفسه، ودخل "زقل" الفاشر منتصرا في يناير عام١٨٨٤م وبذلك سيطرت المهدية على سلطنة دارفور وقتل غوردون بعد سقوط الخرطوم في يناير ١٨٨٥م وأصبح المهدي سيد الموقف في بلاد السودان بلا منازع (المشاقبة، مرجع سبق ذكره، ص ٤٠-٤١)

خضوع دارفور للحكم الثنائي (١٩١٦-١٩٥٦م)

بعد إخلاء مصر للسودان عام ١٨٨٥بأمرمن بريطانيا أصبح السودان خاليا من وجهة نظر الدول الاستعمارية، فلما ظهر طمع بعض هذه الدول وفي مقدمتها فرنسا وإيطاليا في بلاد السودان غيرت الحكومة البريطانية من سياستها تجاه المسألة السودانية، وقررت غزو السودان لاسترجاع السيطرة على هذا البلد، وبعد مقاومة عنيفة هزم التعايشي في موقعة "كرري" واحتلت الجيوش الغازية أم درمان عاصمة المهدية (البحيري، مرجع سابق، ص٢٣). رجع الأمير علي دينار الذي كان حبيسا بأم درمان تحت مراقبة الخليفة سريعا إلى الفاشر عاصمة السلطنة بقصد استرجاع ملك أجداده، ونجح في وراثة سلطنة الفور (الأفندي، احمد، مرجع سابق، ص٥١) وأسس سلطنة دار فور الثانية التي تمتعت بقدر وافر من السلطة وكانت هذه السلطة غير تابعة لحكومة السودان، واستمر وضع دارفور على ذلك الحال حتى قامت الحرب العالمية الأولى، ووقف علي دينار إلى جانب الدولة العثمانية ضد الحلفاء وهنا قرر الإنجليز وحكومة السودان الثنائية الاستيلاء الكامل على اقليم دارفور حيث أصبح خاضعا فعليا للحكم الثنائي منذ ١٩١٦م حتى نهاية الحكم الثنائي ١٩٥٦م ولعل أهم سمات التي أتسم بها هذا الحكم فيما يتصل بإقليم دار فور هي

أولاً: إهمال الإدارة الثنائية لشؤون الإقليم الاقتصادية وفي مقدمتها الزراعة، كما أهملت الشؤون التعليمية والصحية فلم تهتم بإقامة مشروعات تساعد على تنمية أحوال الإقليم والسكان، ولم تسع بالقدر الكافي لحفر الآبار لزوم أعمال الزراعة والرعي وتوفير مياه الشرب

ثانيا: إن دار فور قد ظل إقليما منعزلا، واتبع الانجليز في إدارته – كما اتبعوا ذلك في باقي أنحاء السودان– الحكم غير المباشر أو الإدارة الأهلية

ثالثاً: ظل إقليم دار فور يتعامل على المستوى الاقتصادي والاجتماعي مع القبائل والدول المجاورة وكأن دارفور بلد بذاته، فطريق الأربعين كان يوصل منتجات الإقليم إلى مصر من الجمال وخلافه، وعلاقات دار فور كانت منفتحة مع إفريقيا الاستوائية الفرنسية (تشاد)على مستوى التنقل والترحال والبيع والشراء خاصة وأن بعض قبائل دار فور كانت ممتدة في أراضي دار فور وتشاد مثل بني هلبة وقبائل الزغاوة،

وكان أمر التداخل والامتداد القبلي أيضا قائما بين قبائل جنوب دارفور وقبائل منطقة جنوب السودان (البحيري، مرجع سابق، ص ٢٤-٢٥).

المرحلة الثانية: (١٩٥٦-٢٠٠٢م):

بعد استقلال السودان تحولت السلطة السياسية والاقتصادية إلى أيدي الشماليين العرب المسلمين في غالبهم، حيث حدثت هناك نزاعات في الفترة الممتدة (١٩٥٦-١٩٨٠م) أي منذ الاستقلال وحتى إدخال نظام الحكم الإقليمي، حيث كانت هناك نزاعات بين مجموعات قبلية محلية واستخدمت فيها أسلحة تقليدية وفي الفترة من (١٩٨٣-١٩٩٣) تحولت طبيعة النزاعات من نزاع بين تجمعات اثنية قبلية ومجموعات تشادية، والحكومة المركزية مع استخدام الأسلحة الحديثة. وفي الفترة من (١٩٩٢-٢٠٠٢م) كان هناك استقطاب اثني: عرب ضد غير العرب، ومع تدخل الحكومة أصبح مستوى النزاع قومي، ومن بين هذه النزاعات:

النزاع بين الرعاة والمزارعين:

من (١٩٧١-١٩٨٦) حيث لجأت كل القبائل تقريبا لاستخدام نظم عسكرية أهلية تعتمد عليها في حمايتها وكذلك في الإغارة، كما ساهم الجفاف الذي حل بالمنطقة ١٩٧١م في إذكاء النزاع، حيث جعل القبائل الرعوية تتجه نحو الجنوب والغرب وقد شكل دخول الرعاة الكثيف الديار الزراعية والمستقرة ضغطا عاليا أخل بالبيئة الطبيعية من جانب ومن جانب آخر، أثار حفيظة أهل الديار المستقرة التي أتت بأنماط جديدة من السلوك أدى إلى نفور أهل الديار والتي أدت إلى نزاعات قبلية وبسبب مشكلات المياه والرغبة في إيجاد مناطق للرعي، حيث نشأت النزاعات بين قبائل الزغاوة والرزيقات، وبين الزغاوة والبرقد، وبين بني هلبة ورزيقات الشمال، وبين رزيقات الشمال وأم جلول والمهريا والعريقات والعطيفات ضد بني هلبة، والبرقد والداجو والفور، فحياة الرعاة جد معقدة وتعتمد على الترحال لأنهم في فصل الجفاف يرتحلون بماشيتهم نحو الجنوب ويعودون في فصل الشتاء إلى الشمال، فقبائل الفور مثلا يرون أن الأراضي التي ينزل فيها الرزيقات ملك لهم، وبالتالي فإن عليهم أن يدفعوا ضرائب عن فترة إقامتهم فيها وكان الرزيقات يتهربون من دفع الضرائب المفروضة عليهم، وأدى هذا إلى قيام نزاع طويل بين الرزيقات وغيرهم من الرعاة الذين يجوبون الإقليم بحثا عن الماء والكلأ من جانب، وبين المزارعين الذين قد تتعرض مزارعهم لانتهاكات الرعاة من جانب آخر.

لقد أججت ظروف النزاع بين القبائل غير العربية ،خاصة الفور والمساليت من المزارعين وبين القبائل الرعوية من العرب وغير العرب ،التي عز عليها المرعى وضاق المرحال إلى تراكم الإحساس لدى العقل العربي البدوي في دارفور بأنه شخص غير مرغوب فيه ومطلوب منه أن يخرج من دارفور، بينما تراكم لدى مجموعة القبائل غير العربية اعتقاد مواز أن هناك خطة مدبرة لاستئصاله. ولقد سويت جل هذه النزاعات عن طريق الوساطة التقليدية.(موسى، مرجع سابق، ص٨٨).

في سنوات الثمانينيات أدى التدهور غير المسبوق للظروف البيئية في القسم الشمالي من دارفور إلى انتقال جماعي للمجموعات السكانية والمواشي إلى الحزام الزراعي، الأرض الأساسية للفور والمجموعات

الأخرى (البرقيد والبرتي والداجوا) الذين لديهم تراث طويل من الزراعة المطرية، حيث أصاب الجفاف السكان المستقرين في شمال دارفور ووسطها فاستجابوا لذلك بالهجرة إلى الجنوب وشغل الأراضي للعيش والزراعة التجارية، كانت غالبية المهاجرين الأوائل من الزغاوة والبرتي، وتركز الوافدون الجدد في الأراضي الوسطى (القوز) شمال وجنوب شرق دارفور، وعندما انتقلت الهجرة جنوبا، استهدفت دور قبائل البقارة المختلفة الرزيقات والهبانية وبني هلبة.(فلينت، ٢٠٠٠، ص١٣).

وبما أن نظام "جعفر النميري" ألغى الإدارة المحلية في المناطق الريفية، دون أن يوفر حكما بديلا فعالا، فقد وقع هذا الانتقال دون معوقات نسبيا. نزلت القبائل النازحة من الشمال في أراضي آبار (دوانكي) البقارة في جنوب دارفور، وحول المراكز البيطرية، حيث اعتاد البقارة أن يركزوا قطعانهم حول الخدمات البيطرية، وقد أغلقت المستوطنات الجديدة طرق (مراحل) حيوانات البقارة، وحرمتهم من بعض أراضي الرعي، على سبيل المثال قامت قبيلة بني الهلبة في جنوب دارفور ببناء اسيجة واسعة لحماية المزارع، وهذا ما أجبر الابالة الرزيقات الشماليين على سلوك طرق طويلة غير مباشرة، وفي عام ١٩٨٦م وحده نزح ما مجموعه (٣٨٤,٠١٠) ألف نسمة من شمال دارفور إلى جنوبها، وهذا ما أدى إلى تفجير النزاع: ومن بين النزاعات التي كانت أشد ضراوة في هذه المرحلة:

أ) النزاع بين العرب والفور :

يعد نزاع (١٩٨٧-١٩٨٩م) حول الوصول إلى أراضي المرعى ومصادر المياه بين الرعاة ذوي الأصول العربية والفور الذين يمتهنون الزراعة من أوائل النزاعات التي قامت على الاثنية، وصل هذا النزاع إلى حد الحرب الأهلية، والتي عرفت باسم" الحرب بين العرب والفور" فقد اجتمعت كل القبائل العربية للمرة الأولى تحت راية واحدة تدعى "التجمع العربي"، وهو التوقيع الذي ذيلت به رسالة أرسلت إلى رئيس الوزراء الصادق المهدي تطلب فيها اتخاذ إجراء ايجابي لمصلحة القبائل العربية في دارفور. ووفقا لدعاية مجموعات إنقاذ دارفور، اتخذ "التجمع العربي "أهمية عظيمة باعتباره المنظمة التي توحي أفكارها بالإبادة الجماعية. وقد عززوا صفوفهم بمجندين تشاديين على غرار الحركات المتمردة. توقف النزاع (١٩٨٧-١٩٨٩م) فجاة عندما أطيح بالحكومة المنتخبة في دارفور، واعتبر قادة الانقلاب الإسلامي فشل الحكومة في وقف القتال في دارفور واحدا من أسباب عديدة لتحركهم. فقد استمر هذا النزاع على الرغم من مؤتمرات المصالحة العديدة التي عقدت لإخمادها. أما توقفها فقد كان استجابة لإعلان صادر عن الحكومة للمساعدة في حلها،وكان هذا دليل كاف على أن الجانبين يتطلعان إلى الحكومة من أجل إيجاد الحل. والجدير بالذكر أن الحكومة لم تكن طرفا فيه إلا بعد عام (١٩٨٩). (ممداني، مرجع سابق، ص٢٨١) ولقد ادعت القبائل العربية أنها ضحية اندفاع الفور إلى إخراج العرب من الأرض باعتبارهم مستوطنين. ووفقا لهم بدأت المشكلة في السبعينات عندما بدأ الفور يتحدثون عن

أنهم أهل الأرض ويدعون العرب إلى الرحيل، كما قدمت قبائل الفور صورة على أنهم أفارقة يتهددهم العرب بناء على التاريخ الاستعماري.

كما اعتبر الفور بدورهم أنفسهم ضحايا الخطاب العربي الفوقي ذي المضامين العنصرية. وأوردوا الرسالة التي كتبتها مجموعة القبائل الرحل– مجموعها سبع وعشرون – إلى رئيس الوزراء الصادق المهدي في ذلك الوقت، وقد أشار فيها كاتبوا الرسالة إلى أنفسهم بأنهم "التجمع العربي" والتمسوا المساعدة من رئيس الوزراء كواحد منهم، ودعوا إلى تسوية أفضل للعرب في دارفور. ويعتبر هذا النزاع مميزا عن سابقيه، لأنه وظفت فيه التعبئة العابرة للقبائل، العداوة الشديدة، بالإضافة إلى الايدولوجيا العنصرية التي يضمرها الآخر. ولقد وعدت حكومة الإنقاذ الوطني بقيادة عمر حسن البشير في (١٩٨٩م) في البيان الأول بإيجاد طريقة للخروج من الأزمة وهذا من خلال توجيه الدعوات المباشرة لقوى التمرد لإلقاء سلاحها والعمل على إعادة اللاجئين إلى أماكن سكناهم، فيما أبرزت عجز الحكومة السابقة عن التعامل مع الوضع في دارفور كتبرير للإطاحة بها.(المرجع نفسه، ص٣٠٠) وهذا ما خلف تأثيرا كبيرا في الجانبين فسوى الفور والعرب خلافاتهما بسرعة ووقع المتخاصمون على بروتوكول سلام. لكن الوضع عاد في خلال عقد ونصف العقد إلى ما كان عليه قبل الانقلاب. وعندما أصبحت الحكومة طرفا في النزاع فقدت السيطرة عليه، ونتيجة لذلك أصبح النزاع مدولا. ووفقا لأحد المصادر فقد الفور (٢٥٠٠) شخصا و(٤٠٠٠٠) رأسا من الماشية وأحرقت (٤٠٠) من قراهم مما تسبب في نزوح عشرات الآلاف إلى معسكرات النازحين.

ب)النزاع بين المساليت والعرب(١٩٩٦–١٩٩٨م):

رغم أن الحكومة قد صدت هجوما للجيش الشعبي لتحرير السودان في (١٩٩٢–١٩٩٣م) كان قد خطط له أحد ناشطي الفور إلا أنها بتسليحها للقبائل العربية، غرست بذورا للنزاع اللاحق في تسريعها لمكافأة حلفائها أولئك، حيث أعادت الحكومة ترسيم الحدود عام (١٩٩٤م) مقسمة إقليم دارفور إلى ولايات شمال، جنوب وغرب دارفور إذ نتج عن ذلك تقسيم الفور وسهل جبل مرة الخصب الواقع في وسط الإقليم بين الولايات الوليدة الثلاثة. قامت الوحدات الإدارية إلى حد كبير على حساب المجموعات الإفريقية السوداء الشيء الذي غربهم أكثر عن الحكومة وأثار النزاع. يعتبر بصورة عامة قرار محمد الفضل حاكم ولاية غرب دارفور حينها في ١٣ مارس ١٩٩٥م بتقسيم موطن المساليت التقليدي إلى ثلاثة عشر إمارة خصصت منها خمسة للمجموعات العربية الأساس في إشعال فتيل نزاع الأعوام (١٩٩٦–١٩٩٨م) قتل المئات من كلا الجانبين وفقد آلاف القرويون والرعاة العرب ماشيتهم ومقتنياتهم، حيث قامت الميليشيات العربية التي تساندها الحكومة بكثير من التقتيل وحرق قرى المساليت، مرسلين ما لا يقل عن ١٠٠ ألف لاجئ يتدفقون نحو تشاد، ولقد لاقى النزاع اهتماما دوليا. خاطرت سياسات الخرطوم أكثر من دفعها سكان دارفور للتخندق خلف فوارق العرب وغير العرب بخلق توترات أكبر بينهم

على اختلاف أصولهم. ولقد علق عبدالنور أحد قادة حزب الأمة المعارض بأن التقسيم الإداري الجديد الذي قام على أساس قبلي والذي عمل على تخصيص محافظة لكل قبيلة أذكى النزاع بين القبائل حول الموارد. (تقرير مجموعة الأزمات الدولية عن أفريقيا، ٢٠٠٤، ص٧-٨)

وفي عام (١٩٩٩م) اندلعت نزاعات بين الجماعات في غرب دارفور وغيرها عندما بدأ البدو بالتحرك نحو الجنوب مع مواشيهم في وقت أبكر من المعتاد. وخلال الاشتباكات تم حرق أكثر من ١٢٥ قرية للمساليت حرقا كليا أو جزئيا أو جرى إخلاؤها، وقد كانت اشتباكات (١٩٩٩م) أكثر دموية، لأنه قتل حوالي ٦٩ من المساليت و١١ من العرب، وتم تهجير أكثر من خمسة آلاف من المساليت معظمهم انتقل إلى بلد جنينة والى تشاد. ورغم التوصل إلى اتفاق بين القبائل المحليين للتعويض عن المتضررين من الجانبين، استأنفت الاشتباكات عندما تحرك البدو العرب ثانية إلى الجنوب في وقت أبكر من المعتاد وقتل المئات من الناس، بما في ذلك عدد من زعماء القبائل العربية. واستخدمت الحكومة قوات عسكرية في محاولة منها لإخماد العنف وعينت عسكريا ليتولى مسؤولية الوضع الأمني ومنحته سلطات تجاوزت حتى سلطة حاكم ولاية غرب دارفور.(تقرير هيومن رايتي وتش، ٢٠٠٤، ص٦) وفي عام (١٩٩٩م) عقد مؤتمر تصالحي تم فيه الاتفاق على التعويض عن خسائر العرب والمساليت. وتعرض الكثير من مثقفي ووجهاء المساليت للاعتقال والسجن والتعذيب حين بدأت الميليشيات العربية المدعومة من الحكومة بمهاجمة قرى المساليت، كما قتل عدد من الزعماء والمدنيين العرب في هذه الاشتباكات، وبدأ معدل العنف يتصاعد باضطراد حتى إلى سنة (٢٠٠٢م).

المرحلة الثالثة (٢٠٠٢-٢٠١٤م):

تعود البدايات الأولى لهذا النزاع في ٩ جوان ٢٠٠٢م أو ما يعرف أحداث مدينة (قولو) عاصمة محافظة جبل مرة غرب دارفور عندما قام (١٣) مسلحا من أبناء الزغاوة والميليشيات بمهاجمة نقطة شرطة المدينة ومكتب الأمن ومنزل المحافظ ،أسفر الهجوم عن مقتل فرد من الشرطة وآخر من الأمن وهذه العملية تمت في إطار إعلان العداء ضد الدولة وبداية عمل المجموعات المسلحة وبعد شهرين من هذا الاعتداء على قولو، تكرر نفس الهجوم على معسكرات القوات المسلحة بقرية (طور) وقد أسفر الهجوم عن قتل (١٩) فردا من قوات الأمن واثنين من المواطنين (موسى، مرجع سابق، ص١٠٠) وفي هذه الأثناء تحول النزاع إلى تمرد سياسي وعسكري، خاصة بعدما ترك الجناة ورقة دونت بخط اليد مكتوب فيها (جيش تحرير السودان) وهذا يتطابق تماما مع اسم الحركة التي يقودها" جون قرنغ"، وقامت بتوزيع منشورات سياسية باسم جيش تحرير دارفور وحددت أهداف الحركة الجديدة في تحرير الإقليم من سيطرة الشماليين بحجة مساهمتهم في تردي الخدمات وتهميش المنطقة، كما قاموا بالهجوم على مطار فاشر والذي تصدت له القوات المسلحة السودانية، وفي عام (٢٠٠٣م) بينما كانت الحكومة السودانية منشغلة تماما في مفاوضات مع "جون قرنغ" وبدأت تلوح في الأفق بشائر اقتراب تسوية مشكلة الجنوب،

اندلعت اضطرابات بإقليم دارفور حيث أعلن مجموعة من الطلبة والناشطين تمردها على الحكومة المركزية ، متهمة إياها بالتمييز ضد دارفور واستبعاده تنمويا، وتفاقمت الأحداث حينما قتل المتمردون (٧٥) جنديا حكوميا وسرقوا كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر، ودمروا أربع طائرات حربية مروحية، واثنين من طائرات "Antonov" المملوكة للجيش السوداني (Milan, 2004, p36).

في حقيقة الأمر لم تكن حادثة الفاشر وليدة اللحظة، ولم تكن حادثة استثنائية ولا عشوائية، بل كانت عملية منظمة مثلت حلقة من حلقات مسلسل العنف الذي لا يزال إقليم دارفور يعيشه بكل مأساويته من ذلك الوقت، وهنا استعرت النعرة العرقية الافروعربية وانتقلت عدوى التنافر الافروعربي من جنوب السودان إلى غربه، لكي تطفو على سطح الأحداث في دارفور حركات عرقية عديدة في أواسط أبناء القبائل الإفريقية والعربية على السواء، وهي حركات لجأت كلها إلى العنف في سبيل مواجهة بعضهم البعض وسط اتهامات متبادلة بالمسؤولية عما يجري. ويمكن حصر الأطراف الرئيسية للنزاع في إقليم دارفور:

حكومة السودان:

تتفاوت الرؤى حول موقف الحكومة حيال النزاع في إقليم دارفور، فالبعض ينفي عن الحكومة أية علاقة لما يجري على أرض الإقليم ويلقي بالمسؤولية على الجماعات والقبائل المحلية المتصارعة، بينما يرى البعض الأخر أن هناك مسؤولية مشتركة بين الحكومة وجماعات المعارضة في الإقليم. لكن حسب الرأي الغالب تعتبر الحكومة طرف مباشر في هذا النزاع، وقد أدت السياسات التي اتبعتها الحكومات السودانية المتعاقبة إلى تهميش كافة الأقاليم السودانية بما فيها إقليم دارفور لصالح الإقليم الشمالي.

وتحكم السودان منذ (١٩٨٩) حتى الآن حكومة نخبوية، ونجحت في تهميش معظم القوى السياسية الأخرى باستثناء الجيش الشعبي لتحرير السودان والتحالف الوطني الديمقراطي، وبذلت العديد من المساعي لإصلاح المؤسسات السياسية، وفي سنة (١٩٩٩م) أقالت الترابي، وعقب ذلك أعلنت حالة الطوارئ (عمر،٢٠٠٨، ص٥٢) ومن جهة الحكومة يقوم الجيش السوداني القوات المسلحة السودانية، وكذلك جهاز الأمن والمخابرات السودانية بدور رئيسي ومباشر في النزاع المسلح في دارفور (العناني،٢٠١٥، ص١١).

1) **القوات المسلحة الحكومية:** يعتبر رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة ويمارس سلطاته عن طريق وزير الدفاع الذي يعين قائد القوات المسلحة ورئيس هيئة الأركان الذي يشكل مع النواب رئيس هيئة الأركان الخمسة–للعمليات وللإمدادات وللإدارة وللتوجيه المعنوي– لجنة رؤساء هيئة الأركان المشتركة وفريق القيادة، وتعتبر القوات المسلحة قوات تقليدية مهمتها حماية الأمن الداخلي والحفاظ عليه، وتشتمل القوات المسلحة الحكومية:

أ) **المخابرات العسكرية:** تعتبر فرعا مستقلا له إدارته وقيادته الخاصتان به بعد أن كان جزء من فرع العمليات في إطار القوات المسلحة، والمخابرات العسكرية لها سلطة التوقيف والاحتجاز أو الاستجواب، وفيما يتعلق بالاتصالات والإبلاغ ترسل المخابرات العسكرية المعلومات عن طريق تسلسل العمليات، وكذلك مباشرة رئاسة الجمهورية عن طريق فرع المخابرات. (الجزولي، ٢٠٠٦، ص٥٩).

ب)**قوات الدفاع الشعبي:** تأسست عقب هجوم على قرية القردود في ولاية كردفان في (١٩٨٥م) من أجل دعم القوات المسلحة في العمليات يعبأ المدنيون أو أفراد الاحتياطي للخدمة في قوات الدفاع الشعبي التي تستمد ولايتها من قانون الدفاع الشعبي لسنة (١٩٨٩م) والذي يعرفها بأنها "قوات شبه عسكرية" تتألف من مواطنين سودانيين بمعايير معينة.

ج)**مخابرات الحدود:** عبارة عن وحدة عمليات بالقوات المسلحة تعمل على جمع المعلومات ويجند أفرادها من السكان المحليين للعمل في مناطقهم الأصلية تبعا لخبرتهم بالمنطقة وكانوا يجندون في البداية لمواجهة النزاع في جنوب السودان ثم شرعت الحكومة في تجنيدهم أيضا مع بداية النزاع المسلح في دارفور أواخر عام (٢٠٠٢م) (سالمون، ٢٠٠٧، ص٧).

د) **الأوامر والتقارير وهيكل القيادة :** تقوم لجنة القيادة المشتركة لرؤساء الأركان في الخرطوم بالتخطيط لجميع العمليات العسكرية، حيث تصدر الأوامر منها إلى مدير العمليات ومنه إلى قائد المنطقة، ومنه إلى قائد الفرقة، ومنه إلى قائد اللواء للتنفيذ

هـ)**جهاز الأمن الوطني والمخابرات:** هي عبارة عن قوات نظامية قومية مهمتها رعاية أمن السودان الداخلي والخارجي ورصد الوقائع وتحليلها، والتوصية بشأنها حسب الدستور، ويعتبر الجهاز وفق معلومات اللجنة أحد أقوى الأجهزة في السودان، ويستمد هذا الجهاز ولايته من قانون قوات الأمن الوطني لسنة ١٩٩٩م (تعديل لسنة٢٠٠١م) حيث تنص المادتان١و٢ منه على تشكيله ،ويعمل هذا الجهاز تحت الإشراف العام لرئيس الجمهورية (مادة ٣و٥) ويتولى المسؤولية المباشرة عنه مدير عام يعينه رئيس الجمهورية ويكون مسؤولا لديه (وفق المادة ١٠فقرة٣).

وفي خصوص موقف دولة السودان من النزاع في إقليم دارفور فقد أنكرت في البداية وجود مشكلة في دارفور تلزمها إزاءها أي مسؤولية، فقد ظلت تتحجج بأن النزاع في إقليم دارفور هو نزاع قبلي وأي حل لابد أن يشمل أولا عملية مصالحة قبلية ،ولكن بعد زيادة هجمات المتمردين على المراكز الحكومية حاولت حكومة البشير في البداية معاجلة نزاع دارفور سياسيا وعسكريا عبر أجهزتها وقنواتها المختلفة، من خلال توجيه الدعوات المباشرة لقوى التمرد لإلقاء سلاحها. وعملت جاهدة على عودة النازحين إلى أماكن سكناهم، وجندت لذلك كل وسائل الدولة المتاحة والممكنة للسلطة. إضافة إلى ذلك أبرمت اتفاقا مع منظمة الهجرة العالمية لإعادة النازحين من الإقليم إلى أماكن سكناهم. إلى جانب إعلان السلطة إرسال الآلاف من رجال الأمن والجيش إلى الإقليم لأجل ضبط الأمن والاستقرار فيه.وفي الوقت ذاته

رجح لدى الحكومة الحل العسكري في توجيه ضربة قوية لإنهاء التمرد بالاعتماد على القوات المسلحة النظامية.

بعد عجز الحكومة السودانية على تحقيق الحسم العسكري على الأرض قامت بإتباع إستراتيجية تقوم على نشر الفوضى بشكل منظم ،حيث قامت بتجنيد الميليشيات المدنية المسلحة والمجرمين ليكونوا رأس حربة في العملية المضادة للتمرد، كما استفادت من الوجود المسلح لبعض العناصر الأجنبية التي دخلت السودان عبر الحدود مع ليبيا ووصلت إلى مناطق وادي صالح بغرب دارفور وأغلبها من العناصر العربية التي كانت تستهدف تشاد في الأساس وتكاتفت القبائل العربية بشمال وغرب دارفور بعد أن وفرت لها الحكومة السلاح والأموال لقتال القبائل الإفريقية، وبذلك استطاعت الحكومة المناورة بسياسة التفرقة الاثنية بين المجتمعات العربية والإفريقية وأدى هذا إلى نزوح جماعي وقتل دون تمييز ونهب واسع النطاق ،وكل هذا جزء من جهد متعمد لإخلاء مناطق أساسية من الإقليم من أولئك الذين يشك في أنهم يضمرون تعاطفا مع التمرد ،واستثمرت الهدنة التي أفرزتها مباحثات الحكومة مع متمردي الجنوب آنذاك ،فقامت بسحب بعض القطاعات العسكرية والقوة الجوية، وميليشيات الدفاع الذاتي لمواجهة التمرد الذي اندلع في الإقليم، إثر إقدام قوات عسكرية منظمة لحركتي العدل والمساواة وحركة جيش تحرير السودان بالهجوم على بعض القطاعات العسكرية بجبل مرة أعلى قمة في الإقليم في أواخر فيفري وبداية مارس ٢٠٠٣م.

تعاملت الحكومة بعدوانية ضد مخيمات المشردين داخليا وخاصة المستوطنات الكبيرة في نيالا وحولها جنوب دارفور، حيث قامت بهجمات عنيفة على الأشخاص المشردين داخليا، وتخويف زعماء القبائل بهدف حملهم على العودة إلى قراهم المدمرة، والترحيل القسري للأشخاص المشردين داخليا، ومن أبرز الأمثلة الصارخة ترحيل "مخيم السريف" بعد تدمير مخيم الجير وبررت الحكومة السودانية الهجوم على الجير في (٢٠٠٤م) باعتباره خطوة مسؤولة لنقل الأشخاص المشردين داخليا إلى موقع أفضل(تقرير مجموعة الأزمات الدولية، ٢٠٠٥، ص٨-٩).

بعد انفصال جنوب السودان عن دولة السودان وتحالفها مع الحركات المتمردة في إقليم دارفور عملت دولة السودان على إتباع إستراتيجية جديدة تمثلت في إنشاء قوات تسمى بالدعم السريع وذلك لأجل فرض السلام بالقوة خاصة في المنطقة الجنوبية، وقد ركزت قوات الدعم السريع على الأماكن التي تتواجد فيها الحركات المتمردة بقوة خاصة المناطق الحدودية مع دولة جنوب السودان والتي تعتبر شريانا لإمداد وعبور الحركات المتمردة من وإلى دارفور، حيث تمكنت قوات الدعم السريع من تحرير منطقة (السكة حديد) الحدودية وهذا ما يعتبر فوزا استراتيجيا للسودان وتعديل موازين القوى بشكل جوهري على الأرض، وبالتالي يعتبر بادرة أمل قد تؤدي إلى إمكانية رضوخ الحركات المتمردة لمبدأ التفاوض وإلقاء السلاح بالقوة.

الجماعات المدعومة من طرف حكومة السودان:

ميليشيات الدفاع الذاتي (الجنجويد):

لجأت الحكومات السودانية المتعاقبة أمام استمرار القتال في الجنوب واتساع مساحة الدولة وتباعد أطرافها وعواصم أقاليمها إلى الاعتماد على قوات عسكرية نظامية صغيرة نسبيا من حيث الحجم والتسليح تساندها في حفظ الأمن والاستقرار قوات مدنية مسلحة ومدربة تدريبا أوليا على استعمال الأسلحة الخفيفة ومستخدمة الشاحنات الصغيرة في التنقل السريع في مواجهة الحالات الطارئة في الأقاليم السودانية المختلفة، مما يتيح لها فرصة حشد أكبر جهد عسكري منظم في مواجهة قوى التمرد في الجنوب. (عبدالله، ب.ت، ص٢) وعرفت هذه القوات في السودان بمسميات عديدة فتارة تعرف باسم (المراحيل) وتارة باسم (الدفاع الشعبي) وأخرى باسم (الفرسان)، وفي عهد حكومة الإنقاذ عرفت باسم (ميليشيات الدفاع الذاتي)، في حين عرفت هذه القوات إعلاميا باسم الجنجويد، وقد حظيت بشهرة واسعة داخل السودان وخارجه ،منذ اندلاع التمرد في فيفري (٢٠٠٣م) وتباينت الآراء والتصريحات حول تحديد مفهوم ثابت للجنجويد، وهي لفظة سودانية (دارفورية) محلية مكونة من ثلاث مقاطع تعني (الجن الذي يحمل سلاحا ويركب فرسا)، وهناك من نسبها إلى أحد قادة العصابات المسلحة المدعو (حامد جنجويد)، الذي قاد حملات نهب مسلح ضد القرى التي يقطنها قبائل من أصول افريقية في الثمانينيات من القرن الماضي فأدخل الرعب في قلوب سكان إقليم دارفور

تضم ميليشيات الجنجويد أبناء القبائل العربية وبعض القبائل الإفريقية في أقاليم السودان المختلفة، ومنها إقليم دارفور حيث انضم إلى جانب هؤلاء بعض المرتزقة النازحين من جمهوريات مالي والنيجر وتشاد، وهؤلاء أيضا يطلق عليهم (الجنجويد). وقد اضطر الجنجويد إلى حمل السلاح والتصدي للتمرد الذي قادته حركتا العدل والمساواة وتحرير السودان بعد أن وجد هؤلاء أن انشغال الحكومة المركزية في مواجهة تمرد الجنوب أدى إلى استفحال خطر التمرد في دارفور. يبلغ عددهم أكثر من خمسة ألاف مسلح يتحصنون بجبل كرفو بأقصى جنوب دارفور، وللجنجويد معسكرات يزيد عددها على (١٦) معسكرا كبيرا في مختلف الإقليم، ويعد معسكر (المسيرية) القاعدة الرئيسة لهؤلاء في وسط دارفور، والملاحظ أنها لا تخلو من مهابط الطائرات العمودية، وكذلك فيها مخازن كبيرة للأسلحة والعتاد.

لقد اتهمت الحكومة السودانية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة وغيرها من المنظمات بتقديم الدعم المالي والعسكري وتوفير الملاذ لقياداتها، ولاسيما بعد الانتصارات التي حققها هؤلاء ضد قوات التمرد، الأمر الذي جعل قادتها ولاسيما الذي يعيشون في أمريكا وأوروبا يلهجون بطلب المساعدة ومستغلين استمرار سوء العلاقة بين الخرطوم وواشنطن، حيث حاولت السلطات السودانية وما تزال على لسان – قادتها لكن دون جدوى– في محاولة منها لمواجهة الضغوط، ونفي أي علاقة لها بالجنجويد وقد وصف الرئيس عمر البشير تلك الميليشيات بأنهم "لصوص وقطاع الطرق"(الشاعري، ٢٠٠٦، ص٣٨٠)

وفي عام (٢٠٠٦م) سعت هيئة الإذاعة الاسترالية للقاء أفراد قوات الجنجويد لاستماع جانب من قصتهم للمرة الأولى، حيث اغتنم الفرصة حينذاك "حميدتي" الذي يقود قوات الدعم السريع الآن، وصرح بأنه تم تجنيده شخصيا من قبل الرئيس السوداني عمر البشير للانضمام إلى ساحات القتال وأنه طلب منه تنفيذ حملات في شمال دارفور.(كومار، اسماعيل،٢٠١٥، ص٣)

الجماعات المتمردة على السلطة:

1) **حركة بولاذ:** تعود جذورها إلى سنوات التسعينات من القرن الماضي، أين حدث في دارفور تطور مهم تمثل بظهور قوى محلية اتخذت من العمل العسكري أساس لمواجهة السلطة. ففي عام (١٩٩٠م) تمكن المهندس داود" يحيى بولاذ" المنشق عن الجبهة الإسلامية من تأسيس حركة عسكرية في الإقليم مستعينا بتأييد ودعم متمردي الجنوب والمتمثلة بالحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة جون قرنق ، والتي وفرت له، وللعديد من أبناء القبائل الإفريقية التدريب العسكري والدعم السياسي، فضلا عن السلاح والجنود ،بهدف فتح جبهة جديدة أمام الحكومة السودانية في الغرب، في محاولة لتخفيف الضغط العسكري المركز في الجنوب. إلا أن الغاية المرجوة من ذلك لم تتحقق، وأضحى موقفه الداخلي ضعيفا حيث أدت مساندة الحركة الشعبية له إلى إفقاده السند الشعبي والعسكري في الإقليم، لاسيما وأن ...."عقيدة الجهاد لنصرة الدولة في ذروتها في الإقليم..." ، مما سهل على القوات الحكومية إخماد الحركة وتطويقها وإلقاء القبض على زعيمها بواسطة ميليشيات الدفاع الذاتي (الجنجويد) ومن ثم محاكمته وإعدامه.
2) **جبهة الخلاص الوطني(التحالف الفدرالي الديمقراطي السوداني):** كانت من أولى تلك الحركات التي ظهرت في الإقليم، قام بتأسيسها" أحمد إبراهيم دريج "الذي كان واليا على دارفور أثناء فترة حكم الرئيس جعفر النميري (المشاقبة، الطيب، مرجع سابق، ص١٥٨)، شددت جبهة الخلاص الوطني في برنامجها على أنها حزب منفتح لكل السودانيين، كما تبنت في برنامجها المطالبة بصياغة دستور دائم للسودان ويؤكد النظام الاتحادي الفدرالي أو الكونفدرالي، كما تؤكد على فصل المؤسسات الدينية عن المؤسسات السياسية واعتماد مبدأ القانون، ووفق تصوراتها فإن تحقيق هذه الأهداف لن يتم إلا عبر إقامة "حكومة انتقالية لمدة ثلاث سنوات ذات قاعدة عريضة تشمل جميع المؤسسات والهيئات المجتمعية السودانية مع مراعاة تمثيل جميع أقاليم السودان ".... ومما ميز الحركات المتمردة اتفاقها على مبدأ اقتسم السلطة والثروة واعتماد الحكم اللامركزي على أساس الاتحاد الفدرالي أو الكونفدرالي، إلا أنه وكما هو ملاحظ لم يكن هذا الاتفاق عاملا موحدا لهذه الفصائل بل عانت ولا تزال تعاني من التشرذم والانقسام شأنها شأن القوى السياسية السودانية الأخرى حيث لم يسلم الحزب الحاكم (المؤتمر الوطني) ذاته من الانقسام إلى حزبين منفصلين منذ عام (٢٠٠٠م) ومن الملفت للنظر سعي قوى التمرد لتدويل نزاع دارفور في محاولة منها للضغط على الحكومة السودانية التي أصبحت بين مطرقة

الضغط الدولي وسندان الحركات المتمردة (عبدالله، مرجع سابق، ص٢٤-٢٥). إن مجمل هذه الأسباب جعل أي اتفاق على إنهاء واحتواء النزاع أمرا بالغ الصعوبة للخلافات التي تعصف بين القيادات الرئيسة للتمرد داخل وخارج الحركات المتمردة ذاتها التي حاولت حكومة السودان استثمارها لصالحها في محاولة لكسب وحشد التأييد الإقليمي لصالحها ضد قوى التمرد في دارفور(عايد، البديري، مرجع سابق، ص١٥).

3) **حركة تحرير السودان (S.L.A)** : بدأت تلك الحركة تحت اسم جبهة تحرير دارفور، وهذا ما ظهر في بيانها الأول، ثم عادت الحركة لتعدل اسمها في بيانها الثاني إلى "حركة تحرير السودان "والاحتمال الأكثر قبولا لهذا التغيير أنها أرادت اسما يجنبها شبهة النوايا الانفصالية عن الحكومة المركزية، (فضل، ٢٠٠٤، ص٦٧) أو تأثرا باسم "الحركة الشعبية لتحرير السودان" في الجنوب بزعامة جون قرنق وللحركة جناح عسكري هو "جيش تحرير السودان"، وكانت عضوية الحركة في البداية لأبناء قبيلة الفور والزغاوة ثم انضم إليها أبناء القبائل الدارفورية الأخرى، وزعيم حركة تحرير السودان هو"عبدالواحد محمد نور" وهو محامي سوداني من قبيلة الفور أنشأ حركة مسلحة لتحرر السودان وتغيير النظام القائم في الخرطوم. يرجع بداية نشاط هذه الحركة لعام (٢٠٠١م) عندما تشكلت أول خلية عسكرية في منطقة زالنجي قوامها (١٧) من الشباب يقودهم ويدربهم المحامي عبد الواحد محمد نور الذي تم إطلاق سراحه من الاعتقال التحفظي جراء قيامه بتوزيع منشورات باسم القوى الديمقراطية الثورية تدعو لإثارة النعرات القبلية والعنصرية، وأبلغت السلطات الأمنية عبد الواحد نور بخطورة إقدامه على تدريب الشباب في جنح الظلام، فانتقل من زالنجي موطنه الأصلي إلى منطقة مرتجلو" بجبل مرة، عندما وصل عبد الواحد محمد نور إلى منطقة جبل مرة وتحصل على جهاز ثريا أعلن تمرده من هناك بعد هذه الحادثة كان هناك (٦٠) فردا من أبناء الفور يتدربون تحت القائد عبدالله أبكر من قبيلة الزغاوة . ومعظم القادة العسكريين في صفوف الحركة كانوا من الضباط السابقين في الجيش السوداني، وحركة تحرير السودان بقيادة نور هي المسؤولة عن القيام بكثير من العمليات العسكرية في الإقليم ضد الحكومة أو ضد المليشيات التي كونتها بعض العناصر العربية. وقد أنضم "مني اركو مناوي" إلى حركة جيش تحرير السودان في وقت مبكر، ولم يكن بلغ الثانية والعشرين من عمره، وبعد مقتل القائد الميداني لحركة جيش تحرير السودان عبد الله أبكر، بحث عبد الواحد محمد نور عن قائد ميداني يحل محله، ويرغب أن يكون من يخلفه من نفس القبيلة (قبيلة الزغاوة) للحفاظ على التوازن القبلي داخل قيادات الحركة فوقع الاختيار على مني أركو مناوي، وهو الأنسب في ذلك الموقع. نسبة لغياب رئيس الحركة عبد الواحد نور المتكرر خارج الميدان، استحدث منصب الأمين العام للحركة بدلا من القائد الميداني، وتسلم مني أركو مناوي ذلك المنصب وصار أمينا عاما لحركة جيش تحرير السودان (الأفندي، أحمد، مرجع سابق، ص١١٥-١١٦).

تعبر حركة تحرير السودان حسب رئيسها عبد الواحد محمد نور على أنها حركة نضالية ثورية تعتبر امتداد لحركة الصليب الأحمر التي تكونت في (١٩٥٨م) وانحصرت مطالب هذه الحركة في البداية في وقف المليشيات العربية المسلحة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والمشاركة في السلطة، وإقامة دولة السودان على أساس المواطنة، وعندما رفضت الحكومة السودانية التفاوض على هذه الأسس، لجأت الحركة إلى العمل المسلح. وبرزت هذه الحركة كقوة قتالية في الجزء الغربي من إقليم دارفور – منطقة جبل مرة – وتتسم هذه الحركة بقوة فاعليتها العسكرية بينما لا ترتفع أجندتها السياسية إلى نفس المستوى.

تعرضت هذه الحركة إلى التصدع والانقسام منذ سنينها الأولى، حيث دخلت الاثنية في صفوف الحركة منذ أن تحقق الغرض بدحر قوات الحكومة عن منطقة جبل مرة، وزادت من حدة النزاع ذكريات النزاعات القبلية في الثمانينيات وغزاه عملاء الحكومة من الاستخبارات الذين نشروا قولا مفاده أن الزغاوة يرغبون توسيع دار الزغاوة الكبرى، هذا ما أدى إلى حدوث خلافات بين قبيلة الفور والزغاوة مما أدى إلى انقسامها إلى حركات:

أ) حركة تحرير السودان / جناح مني أركو مناوي

التقت قيادات حركة وجيش تحرير السودان في أديس أبابا للتباحث حول معالجة بوادر الانشقاقات التي طرأت في صفوف الحركة. وتم عقد اتفاق فيما بينهم على جملة من القضايا منها ضرورة وحدة الحركة وأن تبقي عبد الواحد محمد نور رئيسا ، ومني أركو مناوي الأمين العام والرجل الثاني للحركة. لكن عندما عاد مني اركو إلى الداخل بتاريخ ٢٨ أكتوبر ٢٠٠٥م، عقد مؤتمره الشهير بمنطقة حسكنيتة وأعلن فيه عزل رئيس الحركة عبد الواحد محمد نور، ونصب نفسه رئيسا للحركة بدلا عنه. حاول مني أركو أن يضفي على حركته شيئا من التوازن القبلي، فاختار قياداته من عدة قبائل، ولم يقتصر على قبيلته كما فعل عبد الواحد محمد نور الذي عين أبناء قبيلته الفور للمناصب العليا، وبعد أقل من عام توصل مني اركو إلى إبرام اتفاقية سلام مع حكومة الخرطوم بالعاصمة النيجيرية أبوجا في مايو ٢٠٠٦م عرفت باتفاقية سلام دار فور، وصار مني أركو بموجب هذا الاتفاق كبير مساعدي رئيس الجمهورية ورئيسا للسلطة الانتقالية الإقليمية بدارفور. لكن لم يبقى بالمنصب طويلا، ولم يمارس سلطة تنفيذية حقيقية وأرسل إلى بعض رفاقه بأنه مستشار الرئيس ولكنه لا يستشار ولا يشير في شيء. فتنازل عن المنصب وعاد إلى التمرد مرة ثانية في عام٢٠١١م متهما الحكومة بعدم تنفيذ بنود الاتفاقية.(الأفندي، أحمد، مرجع سابق، ص١١٧-١١٨).

ب) حركة تحرير السودان / جناح الوحدة

وجد مؤتمر "حسكنيتة" الذي دعي له "مني اركو "معارضة من بعض قياداته الميدانية، خرجت مجموعة من هذا المؤتمر غير راضين وكونوا حركة جديدة باسم "حركة تحرير السودان جناح الوحدة" يترأسها "عبد الله يحي أحمد" و"ادم بخيت"، أحدثت هذه المجموعة نسبة لكبر عدد منتسبيها في

الميدان أثرا وهزة في قيادة مناوي، حيث وقعت صدامات عنيفة بين هذه الحركة وحركة مناوي في منطقة "دار زغاوة" مركز ثقل الحركتين وكان الدافع استقطاب شباب القبيلة الواحدة (قبيلة الزغاوة).

ج) حركة تحرير السودان الكبرى:

انشقت هذه الحركة الوليدة أيضا عن حركة تحرير السودان / جناح مني أركو بقيادة محجوب حسين والذي كان مسؤولا عن الاتصال الخارجي لحركة تحرير السودان وقد توصل مع قائد الحركة مني أركو لاتفاق سلام بأبوجا في مايو ٢٠٠٦م ورافقه إلى الخرطوم لكنه بعد وصوله لم ينتظر طويلا ولم يوكل له مهام تنفيذية ولم يقتنع بتعهدات الحكومة وكانت له اتصالات خارجية مع قادة آخرين خارج البلاد، فتوجه إلى أوروبا قبل تنفيذ اتفاق سلام دارفور واتخذ من لندن مقرا له.

د) حركة تحرير السودان وحدة جوبا:

تتكون هذه الحركة من الفصائل التي انشقت من حركتي تحرير السودان/ جناح عبد الواحد محمد نور ومن حركة تحرير السودان / جناح مني أركو وفصائل أخرى من حركة الإصلاح والتنمية وتوحدت جميعها في جوبا برعاية من الحركة الشعبية لتحرير السودان تحت قيادة أحمد عبد الشافع ومحمد علي كلاي، واستقر بها الحال في عاصمة جنوب السودان جوبا، لكن سرعان ما انقسمت على نفسها، وانضم زعيمها أحمد عبد الشافع إلى حركة التحرير والعدالة التي يقودها" بحر إدريس أبو قردو" ثم أنسلخ منها بعد أن توصل مع تلك المجموعة إلى اتفاق سلام دارفور بالدوحة .

هـ) حركة العدل والمساواة السودانية:

تعود جذور حركة العدل والمساواة إلى عام ١٩٩٣م عندما أنشأ سبعة أعضاء من الجبهة الإسلامية القومية مجموعة تشكلت كخلية سرية في مدينة الفاشر من أجل مراجعة وإصلاح السياسات بشأن المناطق المهمشة الطرفية في السودان عامة، وفي إقليم دار فور خاصة.(الأفندي، أحمد، مرجع سابق، ص ١١٨-١٢٠).

أسس هذه الحركة دكتور طبيب يسمى "خليل إبراهيم محمد" وهو ينتمي لقبيلة الزغاوة، وكان عضوا بارزا في حزب حكومة المؤتمر الوطني ووزيرا ولائيا للصحة لفترة طويلة في عهد حكومة الإنقاذ، ويعد خليل إبراهيم من القيادات التي أسهمت بصورة فاعلة في العمليات العسكرية في جنوب البلاد، وقاد حملة عسكرية للتصدي للغزو الأوغندي لمناطق فرجوك، كما تولى مهمة التصدي لقوات داؤود بولاد الذي قاد تمردا مسلحا ضد الحكومة في دارفور. وكان خليل إبراهيم من المقربين لحسن الترابي (المشاقبة، الطيب، مرجع سابق، ص١٥٧). وبعد إعفائه من منصبه كوزير في عام (١٩٩٨م) تم منحه مبلغ ١٥٠ ألف دولار للدراسة في هولندا لمدة عام، إلا أن خليل إبراهيم أثناء وجوده في هولندا توثقت العلاقة بينه وبين شريف حرير ذو التوجه العلماني والمتعصب للعناصر الإفريقية فالتقت أفكارهما، وقد أصدر خليل إبراهيم قبل تأسيس الحركة مؤلفا بعنوان "الكتاب الأسود" في عام (١٩٩٩م) تم توزيعه سرا ولم يكن يحمل اسم مؤلفه، ويحتوي هذا الكتاب على تقويم عرقي للوظائف والمناصب

العليا في السودان ، حيث بين أن العناصر الشمالية هي التي تسيطر على السلطة في البلاد، وأن أبناء أغلب المناطق الأخرى وعلى رأسها دار فور مهمشون، وقد بين أيضا أن ٨٠٠ من أصل ٨٨٧ وظيفة قيادية في الحكومة المركزية يشغلها موظفون شماليون. وفي الأزمة القائمة في دار فور أعلن خليل إبراهيم في مارس (٢٠٠٣م) تأسيس حركة العدل والمساواة السودانية التي أصدرت بيانها الأول من لندن باللغة الإنجليزية، وانتقل مؤسس الحركة من الاتجاه الإسلامي الأصولي إلى الاتجاه العلماني. وتدعو حركة العدل والمساواة السودانية لفصل الدين عن الدولة، وخلق سودان ديمقراطي جديد، وتنادي بقيام تحالف يتكون من المناطق المهمشة ضد سيطرة الحكومة المركزية، ولم يدعو زعيم الحركة خليل إبراهيم لأي مواقف انفصالية عن الحكومة السودانية المركزية. (المرجع نفسه، ص١٥٧-١٥٨).

أصدرت الحركة بيانها السياسي علنية، الذي نشرت فيه خمسة نقاط أساسية راعت فيها جذب أكبر عدد من المؤيدين لها تتمثل:

1) تدعو إلى سودان واحد موحد ولا مكان لحق تقرير المصير لإقليم دارفور.
2) تدعو إلى العدالة والمساواة لتحل محل الاستبداد السياسي والظلم الاجتماعي.
3) تدعو إلى إصلاح دستوري شامل يضمن حقوق المناطق المهمشة.
4) تدعو أن تكون رئاسة السودان مناوبة بين كل الأقاليم السودانية .
5) تدعو إلى عدم فصل الدين عن الدولة ولا تفرض الشريعة على غير المسلمين. (الأفندي، أحمد، مرجع سابق، ص١٢٣).

قامت هذه الحركة بدور عسكري وسياسي كبير في إدارة النزاع في الإقليم دارفور، فقد قامت بالهجوم الفاشل (٢٠٠٨م) على أم درمان، حيث دمر جيش السودان عدد كبير من قوات الحركة التي تبنت الهجوم، وشهدت حركة العدل والمساواة أيضا انشقاقات أدت لقيام تنظيمات جديدة أهمها، الحركة الوطنية للإصلاح التي يترأسها "جبريل عبد الكريم"، وحركة "إدريس أزرق"، وحركة "بحر إدريس أبو قردو وحركة "عبد الرحيم أبو ريشة "مسؤول قطاع جنوب دار فور وسرعان ما انضمت هذه المجموعة مع المجموعة التي يقودها "علي حامد" و"صديق عبد الكريم" الذين قادا التمرد على الحركة، وقد توصلا سريعا إلى وفاق مع حكومة الخرطوم، وحسب بعض الملاحظين إن الحكومة لم تكن بريئة من ذلك الانشقاق بغية إضعاف الحركة المسلحة وبتاريخ ٣ اكتوبر ٢٠٠٧م تم تأسيس حركة جديدة باسم حركة العدل والمساواة القيادة الجماعية برئاسة "بحر إدريس أبوقردو" الذي كان نائبا للراحل خليل إبراهيم. وأسندت القيادة العسكرية للقائد "عبد الله بنده أبكر" القائد العام السابق للحركة. رغم الانشقاقات الميدانية التي عرفتها الحركات المناوئة للحكومة المركزية وخلافاتها الإيديولوجية، ولكنها تتفق فيما بينها على القتال، والدليل على ذلك تكوين الجبهة الثورية التي تلاقت فيها كل الحركات المسلحة من دار فور وتآزرت معها حركات مسلحة أخرى من إقليم جبال النوبة بقيادة "عبد العزيز

الحلو" وحركات مسلحة بالنيل الأزرق بقيادة "مالك عقار" (الأفندي، أحمد، مرجع سابق، ص١٢٣-١٢٥).

المبحث الثالث

أسباب النزاع في اقليم دارفور

تُعد أزمة دارفور واحدة من أهم الأزمات التي تواجه الدولة السودانية، والتي لا تتوقف تأثيراتها على إحداث حالة من حالات عدم الإستقرار الداخلي، وإنما تتعدى ذلك إلى تهديد كيان الدولة ونظامها السياسي ذاته، إما بسبب استمرار النزاعات والصراعات في أقاليم السودان المختلفة، أو من خلال توسيع دائرة الأطراف المتصارعة والمشاركة فيها والداعمة لها، أو بالترويج للنزعات والميول الإنفصالية بهدف تفتيت السلامة الإقليمية للدولة، ولا يتوقف الأمر في هذا الشأن على الأطراف المحليين/الوطنيين، وإنما يتجاوز الأمر ذلك إلى تورط أطراف إقليمية ودولية بشكل مباشر أو غير مباشر، ما يخرج بالأزمة من محيطها الداخلي ويجعلها أزمة ذات أبعاد متعددة ومضامين متنوعة.

و قد تطورت الأمور في إقليم دارفور وتصاعدت حتى خرجت عن كونها أزمة داخلية أو شأن من الشؤون الداخلية للدولة السودانية، وسط ادعاءات واتهامات متبادلة من جانب العديد من القوى الفاعلة في المجتمع الدولي، القائلة بمسؤولية النظام الحاكم في السودان عن تصاعد تلك الأزمة وتفاقمها، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل تجاوزه إلى اتهام مسؤولين في الحكومة السودانية بالتورط في أعمال إبادة جماعية وتطهير عرقي في الإقليم، وأصبحت العديد من الأطراف والقوى داخلياً وخارجياً مدعوة للمشاركة في كيفية التغلب على تلك الأزمة، وعلى الرغم من انعقاد عدة مؤتمرات والتوقيع على عدد من الاتفاقيات، وصدور الكثير من القرارات من جانب الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية وغيرها، إلا أن الأزمة لم تصادف انفراجاً حقيقياً ومن ثم فإن الوصول إلى تسوية لها ما زالت غير ميسورة حتى الوقت الراهن.

إن تناول أزمة دارفور من الأمور بالغة الأهمية ليس فقط لخطورة الصراع في هذا الإقليم وما نجم عنه من تأثيرات كارثية متنوعة، أو لإستعصاء المساعي والجهود الرامية لإيجاد تسوية مناسبة لها فحسب، ولكن أيضاً لأنها واحدة من الأزمات التي تتعرض لها الدولة السودانية وتهدد وحدتها وسيادتها وسلامتها الإقليمية في الحاضر وفي المستقبل.

كما أن هناك عدة أزمات أخرى تنتظر دورها للخروج من عقالها، سواء في الشرق أو في أقصى الشمال أو غيرها من أقاليم السودان، ومحصلة كل ذلك هو التفكيك للدولة السودانية، وانفراط عقدها إلى مجموعة من الدويلات الصغيرة التي لن تنعم أبداً لا بالأمن ولا الإستقرار.

ويمكن إرجاع أسباب النزاع في إقليم دارفور إلى أسباب داخلية تتمثل في النزاع القبلي والحروب الأهلية والتهميش السياسي والاجتماعي والاقتصادي هذا من جهة، وأسباب خارجية من جهة أخرى، تتمثل في تدخل الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية ودول الجوار التي تربطها جذور تواصل مع أطراف النزاع الناشطة بالإقليم.

الأسباب الأثنية والاجتماعية

أ) الأسباب الأثنية :

يعتبر إقليم دار فور صورة مصغرة من السودان ، بما يتضمنه من تنوع عرقي واجتماعي وقبلي (مجتمع دارفور يتكون من قبائل عددها يزيد عن ٧٠ قبيلة ، وإذا اعتبرنا البطون ضمن عدد القبائل يكون عددها ١٤٥ قبيلة ، بعضها ذات أصول عربية وبعضها ذات أصول أفريقية)، هذا التنوع أدى إلى سلسلة من النزاعات القبلية التي أدت إلى نشوب معارك دامية بين القبائل المختلفة في الإقليم.

إن هذا الإقليم عرف طول تاريخه النزاعات القبلية على المراعي والأرض ومصادر المياه، ساعد على ذلك انتشار التقاليد القبلية، وسيادة ثقافة الفروسية، حيث كان دار فور مسرحا ومعبرا للسلاح بين الخصوم والجهات الداعمة لها، بل إن التداخل القبلي في المناطق الحدودية وعدم وجود موانع طبيعية للفصل بين البطون السودانية وغيرها شجع العديد من القبائل الحدودية المشتركة على العبور إلى داخل الأراضي السودانية لنصرة فروع القبيلة المعينة والوقوف معها في نزاعات ضد القبائل الأخرى . (لمين، ٢٠١٣، ص٤٠)

في حين يرى البروفسور "دفع الله الحاج يوسف" رئيس اللجنة السودانية لتقصي الحقائق في دار فور أن مجتمع دار فور يتكون من قبائل عددها يزيد عن ٧٠ قبيلة، وإذا اعتبرنا البطون ضمن عدد القبائل يكون عددها ١٤٥ قبيلة بعضها ذات أصول عربية وبعضها ذات أصول إفريقية ولكن كلهم مسلمون ويتحدثون اللغة العربية بجانب لغتهم المحلية، ويوجد بينهم تزاوج وتداخل كبير، ولا تستطيع أن تفرق بين شخص ينتمي لقبيلة ذات أصول عربية وأخرى ذات أفريقية، ويؤكد دفع الله إن القول بأن النزاع الذي يجري الآن في دار فور هو نزاع بين قبائل عربية وأخرى إفريقية قول لا أساس له من الصحة، ويذكر دفع الله أيضا أن نحو ٤٦ نزاعا وقع في دار فور منذ عام ١٩٣٠م حتى عام ٢٠٠٢م وأن أغلب هذه النزاعات كانت ما بين القبائل العربية بعضها ضد البعض أو بين القبائل الإفريقية

بعضها ضد البعض، وكان أقلها ما بين قبائل إفريقية وأخرى عربية. وتورطت القبائل في موجة النزاعات الدموية غير مسبوقة، وفقدت أرواح آلاف البشر حيث أحرقت قرى ودمرت بكاملها، وغنمت الممتلكات ونهبت. وتطورت هذه النزاعات في جولتين: الأولى كانت بين الزغاوة رعاة الإبل في منطقة الأقصى شبه الصحراوية وقبائل المهرية، المحاميد، العريقات ، العطيفات، وأولاد رشيد. أما الجولة الثانية: شملت مجتمعات الفور الزراعية المستقرة حول منطقة كبكابية وسهول جبل مرة الشرقية في مواجهة تحالف

عريض يضم عمليا كل البدو العرب على طول حدود ايكولوجية متميزة. ومنذ ذلك الوقت ورغم جهود بذلتها أربع حكومات متعاقبة ظل النزاع محتدما ومستمرا دون توقف بسبب حكومات السودان التي كانت دائما تقف بجانب القبائل العربية ضد القبائل الأخرى . (البحيري، مرجع سابق، ص ٢٧).

أما من الناحية الثقافية: فقد حاول المتمردون في جنوب السودان إيجاد علاقة ارتباط ثقافي مع مجتمعات إقليم دارفور ولإعطاء مبرر اجتماعي وثقافي لوقوف إقليم دارفور معهم، حيث طالبوا باللغة الإنجليزية ولغة الفور كلغتين رسميتين في السودان، وشككوا من سيطرة اللغة العربية على المجتمع السوداني، وقالوا أنها لم تعد تناسب عصر العولمة والتقنيات العالمية. إلا أن الواقع الذي يعيشه سكان إقليم دارفور يؤكد أن القبائل الإفريقية قد تأثرت بالقبائل العربية من ناحية النسب وتأثروا باللغة العربية، ومن ثم أصبحت اللغة العربية هي اللغة السائدة باعتبارها لغة القرآن في مجتمع يدين أغلبه بالدين الإسلامي، وهذا ما أدى إلى الاختلاط الوثيق بينهم، ومحو وجود أي تمايز اجتماعي إلا من خلال الانتماء إلى الأصول القديمة. ولهذا فإن ما يحث من تفعيل للاختلاف الثقافي والاجتماعي الذي يدعي به بعض القادة السياسيين مبالغا فيه ومرجعه محاولة الارتماء في أحضان الغرب، والبحث عن ما يمكن تفعيله لتطويع الحكومة السودانية من خلال كسب الدعم الغربي، بالإضافة إلى ذلك دخول فكرة التعدي والنهب في النسيج الثقافي وفي الأغاني الحماسية للمرأة التي تمجد هذه الظاهرة مثل "نهب يومية خير من اغتراب سنتين" و"كلاش بيجيب المال ببلاش"، والمقصود بالكلاش هنا هو سلاح الكلاشنكوف المعروف (اسماعيل، ٢٠٠٧، ص١٧).

ب)الأسباب الاجتماعية

يمكن حصر الأسباب الاجتماعية في الأحقاد التاريخية، فبصرف النظر عن الدافع الأساسي للنزاع (الموارد أو السياسة) فإن مجرد حدوث الاحتراب – لاسيما الذي يتسبب في القتال – يقود تلقائيا إلى الانتقام، وهذا الانتقام يكون عملا جماعيا في أغلب الأحيان بسبب العصبية القبلية، فالانتقام المتبادل المتطاول يقود إلى سيادة التوتر الاجتماعي بين المجموعات وإلى العداء المتبادل فيكفي أي سبب عارض لإشعال نار النزاع بين المجموعات (مثل كلمة مسيئة أو فعل يفهم على أنه مسيء أو تعدي طرف على حق الطرف الآخر يكفي لإشعال نار النزاع بينهم). فحالة النزاع الاجتماعي التي تسود اليوم بين المجموعات العرقية والقبلية في دارفور (المشاقبة، الطيب، مرجع سابق، ص١٢٨-١٢٩)، تجعل الفرد في دار فور يتبع قبيلته في جميع الحالات ولا يستطيع الفكاك منها، فهي الملاذ في الشدائد والمثابة في النكبات تنتصر له ظالما أو مظلوما. وبما أن القبيلة تسكن في قطعة أرض معلومة الحدود، وغالبا ما تزاول نشاطا اقتصاديا مشتركا إما الرعي أو الزراعة أو الاثنين معا وفقا لطبيعة المنطقة وتقاليدها، فإن ذلك من شأنه تقوية أواصر القبيلة وزيادة ارتباطها بأرضها. (الأفندي، أحمد، مرجع سابق، ص٥٧).

الإدارة الأهلية في دارفور والصراع القبلي:

يعيش أهل دارفور في سلام ومحبة ووئام تجمع بينهم العلاقات الطيبة ولم تكن القبيلة مصدر أنفة وتفاخر غير موضوعي، فكانوا على الفطرة الإنسانية متحابين ومتداخلين مع بعضهم البعض، حاربوا الإنجليز بجميع قبائلهم دعماً لإخوانهم في عهد المهدية وخلافتها وقاوموا الإنجليز بقيادة السلطان علي دينار، وقاتلوا الفرنسيين بقيادة السلطان تاج الدين، فكانت صورة أهل دارفور نسيجاً متماسكاً يوضح البنيان الواحد الذي يشد بعضه بعضاً ويبين صورة الجسم الواحد الذي إذا اشتكى منه عضواً تداعى له سائر الجسد بالحمى والسهر، فهذا الترابط بم يكن مميزاً عن بعضه البعض بل كان مجتمع رعاة مع مجتمع مزارعين ولم يكن بينهم من يحس بالظلم ولا الفوارق الإجتماعية كما هو اليوم، وكانوا يعالجون مشاكل القتل بالديات والرواكيب، وما يحدث من تعدي بعض رعاتهم على مزارع غيرهم يعالج بالأجاويد وتقديرات التلف والتسويات تتم عند حكيمهم وهو الشيخ أو إمام القرية، وإذا ما استعصى الأمر رُفع إلى العمدة وهذا يعني أمراً كبيراً (عويس، ٢٠٠٤م، ص٦٤)

وعلى هذه الشاكلة كانت الإدارة الأهلية تأخذ أنماط الإدارة الموفقة الجديرة بقيادة المجتمع في دارفور وجعلت من أهل دارفور أخوة في الله شعوباً وقبائل متعارفين متجانسين متسابقين إلى فعل الخيرات، حيث إن للإدارة الأهلية حسب المواقف التالية:

1) الإدارة الأهلية لها الكلمة النهائية وهي الموجه للقبائل ولها الهيبة.
2) احترام الناس للأعراف والعادات وتمسكهم الشديد بها.
3) لم يعرف الناس على نمط التعدي والسلب والنهب بالصورة المفزعة هذه من قبل.
4) احترام الناس للقوانين والنظم المتعارف عليها.
5) الحاكورة لها حرمتها، والجميع فيها سواسية في الحقوق والواجبات والحركة داخل الحواكير كانت منظمة بضوابط تعارف عليها الناس خاصة في بداية أو نهاية الموسم الزراعي.
6) لا توجد معاناة لفهم أو مفهوم الأرض من حيث استغلالها والعيش عليها والإنتفاع بمقدراتها.
7) احترام القبائل لبعضها بعضاً بدرجة عالية من الواقعية والصدق بالرغم من قلة المتعلمين والمثقفين وضيق فرص التعليم ورفض بعض القبائل للتعليم المدرسي المنظم.
8) لا توجد أية معاناة للراعي من مشكلات الرعي للظروف الطبيعية الجيدة ولا يوجد رعي جائر ولا يمارس القطع الجائر للأشجار.
9) التصاهر كان سمة تعارفت عليها القبائل وخاصة بين رجالات الإدارة.
10) الراعي مخزونه وأمنه الغذائي عند المزارع المستقر بينما ودائع الزراع في ذمة الراعي.
11) الإحساس العالي بجريمة القتل، وبعضهم ما كان يأكل مع فاعلها طعاماً قط.

يوضح الباحث من خلال هذه المحاور الصورة الحقيقية للتربية القرآنية للمجتمع، والتي كان يلتزم بها الصغير والكبير والشريف والوضيع والحاكم والمحكوم، حيث إن للنظم الدينية سيادة لدى مجتمع دارفور،

وكانت نمطاً أو نموذجاً مثالياً لحسن التعامل بين بعضهم البعض، وبين التخصصات والمهن البسيطة المختلفة، وهذا ينتج من الآثار التربوية القرآنية التي استلهمتها الأجيال جيلاً عن جيل، وتمرنت عليها وارتضاها نموذجاً مثالياً حفظ للمجتمع في دارفور معاني وقيم ما زالت عند بعضهم تاجاً يزينهم بين أفراد المجتمع.

الأسباب البنيوية والهيكلية

أ) الأسباب البنيوية:

عملت النخبة السياسية التي حكمت السودان منذ الاستقلال على إهمال وتجاهل مطالب القوة الكامنة وراء التجمعات الإقليمية، حيث تجاهلت الحكومات المتعاقبة، العمل على تبني مشروع حضاري من شأنه بناء الدولة، ويجعلها مرجعية وحيدة لكل السودانيين، بصرف النظر عن العرق أو اللغة أو الإقليمية، وهو ما كرس العرق كمرجعية لمن ينحدر منهم وهو ما ظهر جليا في دارفور. ولقد عبر هذا الاتجاه التقرير الصادر عن مجموعة الأزمات الدولية ٢٤ أوت ٢٠٠٤ يرى .... أن مشاكل السودان ناشئة في الأساس عن تقصير الحكومات السودانية المتعاقبة أو إخفاقها في بناء الأمة السودانية على أساس مبدأ المساواة والمواطنة، الأمر الذي غذى روح الهويات الفرعية (إثنية وقبلية) وطورها لتصبح هويات سياسية، وذلك بأن تبقى في دائرة التنوع الثقافي للمجتمع ، ومعنى هذا بلغة السياسة أن يصبح التمييز سمة من سمات الحكم وقاعدة من القواعد(لمين، مرجع سابق، ص٤٩).

بدأت تتراكم أخطاء الحكومات المتعاقبة في النظام السوداني، وكانت هذه الأخطاء سببا لتصعيد النزاع في الإقليم دار فور ويمكن عرضها في الآتي:

1- إلغاء الإدارة الأهلية:

كان إلغاء الإدارة الأهلية سببا آخر من أسباب تفاقم النزاع في إقليم دارفور، حيث ظل لزعماء القبائل دور هام وأساسي ليس فقط في إدارة الأقاليم والمناطق، بل وفي حل المشاكل التي تنشأ بين القبائل أو الأفراد عن طريق مجلس الكبار أو مجالس الأجاويد. وقد بدأت الدعوة لإلغاء الإدارة الأهلية في أكتوبر١٩٦٤م وهي دعوة تبناها بعض المثقفين الذين لا يعرفون الواقع الاجتماعي لبعض مناطق السودان ومنها دارفور. وعندما جاءت حكومة" جعفر النميري "في ماي من العام، ١٩٦٩م تبنت الدعوة السابقة لحل الإدارة الأهلية مما حرم زعماء وشيوخ قبائل دار فور من كثير من الاختصاصات الواسعة التي كانت لهم، كما حرم القبائل من دور هؤلاء في تسيير النظام الإداري. (المشاقبة، الطيب، مرجع سابق، ص١٣٢)

قام النميري بإصدار قانون الإدارة المحلية للأقاليم فانفرط عقد الأمن في إقليم دارفور لأن الإدارة الجديدة استخدمت شرطة ضعيفة، إضافة إلى عدم وجود قوات الجيش– إلا للضرورة القصوى – لذلك غابت سلطة الدولة من الناحية الفعلية، وفي وسط هذا الفراغ الأمني كان من الضروري أن يحل السلاح

الشخصي والنزاع القبلي والعنف محل القانون ومحل رأي مجالس الكبار(داغي،٢٠٠٥). ولسوء الحظ فإن عقد الثمانينات الذي جاء عقب إلغاء الإدارة الأهلية قد عمه الجفاف والمجاعة مما أدى إلى مزيد من التنافس العرقي وغير العرقي حول الموارد المحدودة ، وفي وسط هذه الظروف كانت دار فور تحتاج إلى إدارة قوية من حيث الإمكانات الأمنية والمؤسسات الحكومية حتى تستطيع التعامل مع مشاكل الإقليم ليس فقط الإدارية وإنما أيضا الاقتصادية والاجتماعية والتنموية ، وهذا لم يكن متوفرا خلال هذه الفترة بالنسبة لإمكانات دار فور ولا بالنسبة لإمكانات السودان عموما.

ولعل ما زاد الامتعاض لدى بعض قبائل دار فور أنه في عام ١٩٩٤م عندما أعيد تنظيم إقليم دار فور إداريا تم تخصيص مناصب عديدة لأفراد المجموعات العربية في السلطة الجديدة وهو ما رأته قبائل مثل المساليت والزغاوة والفور بمثابة تجاهل أو تفويض لدورها التاريخي القيادي في الإقليم الذي تشكل قطاعا كبيرا من سكانه.

2- التهميش وغياب التنمية والمشاركة السياسية في إقليم دارفور:

إن إقليم دار فور منطقة بعيدة ومطرفة عن وسط السودان وتعرضت إلى التهميش من قبل الحكومات المتوالية على نظام السودان، نجد أن دار فور كان أقل مديريات السودان نصيبا سواء في عدد الطلاب أو في عدد المدارس، فإحصائية توزيع المدارس الابتدائية في شمال السودان لعام ١٩٣٤م ترصد أنه لا يوجد مدرسة حكومية واحدة على مستوى التعليم الابتدائي في إقليم دارفور، وكان نصيب الإقليم من طلاب كلية غوردون التذكارية طالبا واحدا في العام نفسه مقابل (١٩٤) طالبا لمديرية الخرطوم، و (٤٥) طالبا للبربر، و(١٩) طالبا لوادي حلفا على سبيل المثال(البحيري، مرجع سابق، ص ٩٢-١٠٢)

إضافة إلى ذلك عدم وجود ثانويات وجامعات إلا في وقت متأخر الأمر الذي جعل طلاب دارفور يسافرون للدراسة في الشمال، وكذلك نقص الخدمات الصحية، وعدم وجود طرق حديثة بين هذا الإقليم النائي وبين وسط السودان، وعدم توفر وسائل المواصلات وانتشار البطالة، وهو ما ساعد على انتشار الهجرة إلى دول الجوار، ودخول إقليم دار فور في عزلة اجتماعية وجعله أكثرا ارتباطا بالمجتمعات المجاورة، الأمر الذي جعل سكان المنطقة يعانون من قلة الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية غير كافية، ويحملون الحكومة السودانية سبب هذا التخلف، وهذا ما يؤكد أن النزاع في السودان ناتج عن فوارق اجتماعية واقتصادية بين شمال وغرب السودان. (اسماعيل، مرجع سابق، ص ١٧-١٨).

وعليه فالتوزيع غير العادل للثروة والسلطة من قبل الحكومة السودانية، ورفض المشاركة الفعلية لأطراف المعارضة في السلطة ، وتطبيق سياسات التهميش والقمع، ومصادرة الحريات وإعطاء الأهمية للأمن دون التنمية جعل من سكان الإقليم يشعرون بأن هناك تهميشا حقيقيا في جميع المستويات، وانتشار البطالة خاصة. وهكذا تعاملت الحكومات المتعاقبة في النظام السوداني مع إقليم دار فور بنوع من التبسيط والإهمال، مما أدى إلى تفاقم الوضع العام في إقليم دار فور (الأمين، ٢٠١٥).

وبسبب إهمال الحكومات المتتالية لهذا الإقليم خاصة في النواحي الزراعية فإن المزارع في دارفور ما زال يزرع بطريقة بدائية، بنفس التقنية التي كان يمارسها أجداده القدامى مثل استخدام الجراية (محراث يدوي) في عمليات حرث الأرض، وبذر البذور ومكافحة الآفات بطريقة بدائية، وما زال المزارع يحصل على جزء ضئيل من جهد عمله بسبب عدم توفر سياسة تسويقية سلمية توفر له أسعار مناسبة لمحاصيله، حيث يقع فريسة لسيطرة الرأسمالية المحلية والحكومية وجشع التجار.

وجدير بالذكر أن حكومات السودان المتعاقبة منذ الاستقلال عام ١٩٥٦م قد أقامت بعض المشروعات التنموية في دار فور مثل مشروع تنمية جبل مرة، ومشروع ساق النعام، ومشروع الغزالة، وهيئة تنمية غرب السافانا، ومشاريع تنموية أخرى في كبكابية وكتم وأم عجاجة، إلا أن هذه المشاريع كلها توقفت وأصبحت ولايات دار فور الخمسة في حاجة إلى مشروعات تنموية حديثة، كما أن دار فور لم تنشئ فيه الدولة السودانية إلا مصنعا واحدا وهو مصنع نسيج نيالا الذي توقف عن العمل لظروف النزاع هناك، ومن الممكن للحكومة إنشاء مصانع أخرى لتعبئة الخضر والفاكهة المتوفرة في وسط وجنوب إقليم دار فور مما يمكنه المساهمة في تصنيع ونقل وتسويق الإنتاج المحلي وتشغيل الأيدي العاملة (البحيري، مرجع سابق، ص٨٨).

إن مشكلة الحرب الأهلية بين شمال وجنوب السودان والتي استمرت لعقود طويلة منذ ١٩٥٥م وحتى عقد اتفاق السلام النهائي في ٢٠٠٥م باستثناء فترة سريان شروط اتفاقية أديس أبابا ١٩٧٣م وحتى ١٩٨٣م قد أدت إلى قتل ما لا يقل عن مليوني شخص من سكان السودان في الجنوب والشمال من المدنيين والعسكريين، وتهجير أكثر من مليوني شخص آخرين إلى شمال السودان وخارجه، بل وإلى إنفاق أكثر من مليون دولار يوميا في الجانبين في السنوات الأخيرة، وقد انعكس ذلك بالطبع على برامج الحكومة التنموية التي تقلصت تماما ، فبدلا من انشغال الحكومة والشعب السوداني بالتطور والتنمية انشغل الجميع بالحرب الأهلية التي كان من بين انعكاساتها ضياع كثير من المبالغ المالية التي كان يمكن استغلالها لتنمية مناطق السودان وفي مقدمتها دار فور التي تفتقر إلى وجود بنية تحتية ، فعاصمة الإقليم التاريخية (الفاشر) لم تنعم بالإمداد الكهربائي المستقر، ولم تتوفر في الفاشر ولا في غيرها الخدمات التعليمية والمدارس والمستشفيات ، ولا توجد وحدات صحية لعلاج السكان، ولا تتوفر مياه نقية للشرب ، ويسود الفقر ، وتفشي البطالة بين الشباب ولذا تعددت حالات النهب والسرقة حتى في الأوقات العادية ، ولهذا فإن النزوح السكاني دائم منذ بداية عقد الثمانينات مع زيادته في السنوات الأخيرة إلى خارج دار فور خاصة إلى العاصمة (الخرطوم) وإلى مدن الوسط، كذلك خرجت أعداد كبيرة أخرى إلى خارج السودان متوجهة إلى الجماهيرية الليبية ومصر وبعض الدول العربية الأخرى ، وتشاد وبعض الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية

والواقع أن إقليم دار فور في وسط هذه الظروف الصعبة لم يعد يوفر فيها للشباب إلا حرف بسيطة مثل الرعي والزراعة المحدودة وجمع الصمغ العربي وصناعة المراكيب (الأحذية)، وصناعة البروش والعنجريب (سرير للنوم)....الخ، مما دفع الكثيرين إلى هجرة الإقليم (أبورفاس، ٢٠١٤، ص١٤)

3- الأسباب المتعلقة بالصراعات السياسية :

توالت على السودان عدة حكومات عسكرية وحكومات وحدة وطنية، حيث كان لهذا التعاقب على المسؤولية من قبل الحكومات السودانية أثر على مخطط التنمية والاستقرار في إقليم دار فور، خاصة الخلاف الذي حدث بين الأصدقاء، "الرئيس البشير "و"حسن الترابي "الذي كان له أنصار في كافة التراب الوطني، مما أدى إلى استنفار أنصاره في كامل الوطن ودخوله في النزاع السياسي ضد الحكومة السودانية، حيث قامت الحكومة بالاتفاق مع جون قرنغ "زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان في الجنوب، الذي نتج عنه إضعاف موقفها في المفاوضات، ومن جهة أخرى حركة العدل والمساواة بقيادة "خليل إبراهيم "التي كانت موالية لحزب المؤتمر الشعبي بقيادة الترابي، إلى درجة أنه اعتبره البعض أنه جناح من هذا الحزب (أبوالخير، ٢٠٠٦، ص٦٨).

وإضافة إلى ذلك الخلاف المبكر الذي حدث بين طرفي اتفاق السلام (حزب المؤتمر والحركة الشعبية لتحرير السودان) حول بعض بنود الاتفاق ، مثل عدم منح الحركة الشعبية لتحرير السودان وزارة الطاقة وإعطاء أغلب المناصب السامية في السلطة إلى شخصيات عربية وإفريقية موالية لنظام الحكم في السودان، وهو الأمر الذي ترى فيه الحركة عدم جدية الحكومة السودانية في مشاركة الأطراف في السلطة، فيما فسرته بعض الأحزاب الأخرى المشاركة في الحكومة ، مثل حزب الأمة بأن النظام الحاكم في السودان يستعمل سياسة الاختراق ، ودفع الأحزاب على الانسلاخ عن أحزابهم وتحقيق أهدافهم. (يوسف، مسعد،٢٠٠٧، ص١٥٦). وهو ما جعل الحكومة السودانية تواجه عدة جبهات سياسية مختلفة جعلت منها غير قادرة على احتواء الأزمات. (موسى، مرجع سابق، ص٩٤-٩٥).

يرى العديد من أبناء دار فور أن الشرارة الأولى لهذا النزاع الأخير انطلقت عام ١٩٨٦م في عهد حكومة رئيس الوزراء السابق السيد "الصادق المهدي" حينما تجمعت بعض القبائل العربية تحت مسمى "التجمع العربي" بدعم حزب الأمة في مواجهة قبيلة الفور التي يدعمها الحزب الاتحادي الديمقراطي الشريك في الائتلاف الحكومي آنذاك.

بالإضافة إلى ذلك، إن" الكتاب الأسود "أشار على انعدام التوازن في السلطة والثروة في السودان، فهو قدم تحليلا مفصلا عن مركز السلطة السياسية الاقتصادية في السودان، ووثق كيف أن مجموعة صغيرة من القبائل الثلاث التي تعيش على ضفاف النيل شمال الخرطوم : "الشايقية، الجعليين، والدناقلة " تسيطر عليه منذ الاستقلال، وأظهر الكتاب أن مناطق السودان الأخرى كلها تم تهميشها بشكل كبير،

حيث بين أن الغالبية الكبرى من المناصب الحكومية في الخرطوم، من الوزراء إلى سائقيهم، وكل البيروقراطية السودانية حكر على أشخاص من ثلاث قبائل تشكل ٥,٤% فقط من سكان السودان

ومن المؤشرات التي جاءت في الكتاب الأسود، والتي عملت حركة العدل والمساواة على نشرها لتوضيح مدى الاختلال في توزيع السلطة لصالح الشماليين، فعلى سبيل المثال، رئيس الدولة ونوابه ومساعدوه يمثلون نسبة (٢٧%) من الإقليم الشمالي، بينما دارفور (٠%) كذلك مستشارو الرئيس يمثلون نسبة (٥٠%) من الإقليم الشمالي، ومن دارفور، (١٠%) وزارة الداخلية ووزارة رئاسة الدولة يمثل الشماليون فيها (١٠٠%) والدارفوريون (٠%). (ابراهيم، ٢٠١٥)

الأسباب الهيكلية:

إذا كان الاقتصاد هو المحرك الأساسي للأحداث والوقائع في كل زمان ومكان فإن أحوال دارفور الاقتصادية تأتي على رأس مسببات النزاع في إقليم دارفور، وإذا كانت الزراعة والرعي يشكلان أهم نواحي النشاط الاقتصادي هناك فإن ندرة المياه وقلة الأمطار وما ترتب عليها من جفاف وقحط وتناقض في إنتاج محاصيل الزراعة الغذائية كانت السبب الرئيسي المباشر في قيام النزاع في إقليم دارفور.

والواقع أنه لا تتوفر في دار فور مشاريع تنموية زراعية أو صناعية بالمعنى المعروف للتنمية رغم كثرة موارد الإقليم الطبيعية واتساع مساحته والتي تبلغ 20%من مساحة السودان الكلية. ولعل ما ساعد على تفاقم النزاع في إقليم دار فور ازدياد معدل النمو السكاني بشكل سريع في العقدين الأخيرين مع عدم وجود إمكانات مادية تكفل معيشة كل هؤلاء السكان، خاصة في ظل استمرار القوانين القبلية الموروثة التي أعطت كل قبيلة حاكورة أو إقطاعية محددة لاستغلالها دون مراجعة لنظم هذه الحواكير أو الإقطاعات التي يرجع بعضها إلى أيام سلاطين الفور مع تطور الظروف الاقتصادية القائمة سواء في مجال الزراعة أو الرعي أو الإسكان والإقامة. (البحيري، مرجع سابق، ص٨٧-٨٨).

تعتبر الموارد والبيئة سببين من بين الأسباب التي تسببت في نزاع إقليم دارفور، فمعظم سكان إقليم دار فور يحترفون الرعي والزراعة كحرفتين أساسيتين، ويتحرك الرعاة طلبا للمياه والمرعى، الأمر الذي ظل يؤدي إلى حدوث احتكاكات ونزاعات بين القبائل التي تعتمد في معيشتها على الرعي وبين التي تمارس الزراعة.(البحيري، مرجع سابق، ص٨٧-٨٨)

1- الأسباب المتعلقة بالموارد والبيئة:

تعتبر الموارد والبيئة سببين من بين الأسباب التي تسببت في نزاع إقليم دارفور، فمعظم سكان إقليم دار فور يحترفون الرعي والزراعة كحرفتين أساسيتين ،ويتحرك الرعاة طلبا للمياه والمرعى، الأمر الذي ظل يؤدي إلى حدوث احتكاكات ونزاعات بين القبائل التي تعتمد في معيشتها على الرعي وبين التي تمارس الزراعة(المخادمي، ٢٠٠٥، ص٣٠٧)، وقد أدت أسباب مختلفة إلى زيادة الاحتكاكات بين القبائل الزراعية والقبائل الرعوية في دار فور، ومن هذه الأسباب أن السلطات المحلية لم تعد تتابع

حركة المراحيل الموسمية ، كما لم تعد تهتم بتخطيط مسارات الترحيل قبل وصول القبائل الرعوية إلى المناطق الزراعية في الأجزاء الجنوبية من الإقليم، وتم هجر الرعاة للمسارات المعتادة خاصة مع زيادة الزحف الصحراوي الذي ضرب هذه المناطق بالإضافة إلى أن الإداريين لم يعودوا يحددوا تاريخا مناسبا لحركة الرعاة أو يخطون مراحيل جديدة لمسيرة قطعانهم عند اجتيازها لأراضي المزارعين، مما يجعل الرعاة في حالة رغبة عارمة للوصول إلى الوديان بغض النظر عن اكتمال عملية حصاد المحاصيل من عدمه مما جر لزيادة حالات التعدي والصدام المباشر والمسلح بين الرعاة والمزارعين. (البحيري، مرجع سابق، ص٩٤).

كانت العلاقة بين الرعاة والمزارعين تكاملية ذات مصالح مشتركة ومنافع متبادلة بين المجموعات المستقرة والراحلة. ولكن بدأت هذه العلاقة في الاختلال مع اختلال البيئة الطبيعية بموجات جفاف الساحل ووجدت هذه القبائل فجأة المراتع والمراعي التقليدية لم تعد كافية لحيواناتهم، ومثلما انهارت المجتمعات المستقرة بدا نمط حياة الابالة في التغيير وذلك بتغيير المسارات وارتياد الرعاة مناطق جديدة توفر الماء والمرعى لهم ولحيواناتهم.... وفجأة في عام ١٩٧١م بدأت هذه المجموعات تتجه نحو جنوب وغرب الإقليم وقد شكل دخول الرعاة الكثيف الديار الزراعية والمستقرة ضغطا عاليا أخل بالبيئة الطبيعية من جانب، ومن جانب آخر أثار مشاعر أهل الديار المستقرة التي لم تتسع لاستيعاب هذا الكم الهائل من المجموعات البشرية والحيوانية والتي أتت بأنماط جديدة من السلوك أدى إلى نفور أهل الديار (موسى، مرجع سابق، ص٨٨)، مما أدى إلي الصدام المسلح بين قبائل العرب من جهة، وبين أبناء الفور من جهة أخرى بحيث انغمست تلك الأطراف في كافة مناطق دار فور في النزاع بشكل كامل ومستمر. وذلك في العام – ١٩٨٨–١٩٨٩م وعليه يختلف هذا النزاع عن النزاعات السابقة من حيث حدتها وشموليتها واستمراريتها . وقد أدت ظروف النزاع الجديد بين القبائل غير العربية خاصة الفور والمساليت المزارعين من جهة وبين القبائل الرعوية من العرب وغير العرب، التي عز عليها المرعى وضاق بها الترحال من جهة أخرى، إلى تراكم الإحساس لدى العقل البدوي العربي في دار فور بأنه غير مرغوب فيه وأنه لن يكون له نصيب في مشيخة أو سلطة، ومطلوب منه أن يخرج من دار فور. بينما تراكم لدى مجموعة من القبائل غير العربية اعتقاد مواز أن هناك خطة مدبرة لاستئصاله، حتى اعتقد أحمد "إبراهيم دريج" والي دارفور الأسبق وهو من الزرقة – وغيره الكثيرون من قادة الزرقة أن هناك تحالفا يضم القبائل العربية هدفه استئصال الزرقة من العناصر الإفريقية في دارفور، وأن من الواجب على القبائل غير العربية الحفاظ على وجودها بالقوة. والبعض أرجع أسباب النزاع إلى مشكلة العنصرية والتمييز بين العرب والأفارقة، وأن الحكومة السودانية قد أخذت جانب العرب ضد القبائل الإفريقية، في حين أكد ادم النور مساعد رئيس حركة تحرير السودان في دار فور أن ما وقع في الإقليم من أحداث ليس نزاع على الموارد والثروات الطبيعية فقط بين قبائل متباينة الجذور والمنابع، بل أن سبب النزاع هو تفرقة الحكومة في معاملتها بين المسلمين العرب والمسلمين الأفارقة ومنح امتيازات للعرب دون الأفارقة.

ولقد أدت موجات الجفاف والتصحر الأخيرة لتعقيد النزاع في إقليم دار فور بصورة كبيرة حيث أدت إلى نزوح القبائل بسبب تدهور المراعي وشح المياه ..... ومن أكثر القبائل تضررا من الجفاف والتصحر وشح الأمطار هي القبائل التي تغطي أقصى شمال الإقليم وغربه وشرقه مثل قبائل الزغاوة والبرتي والميدوب والقمرو الرزيقات الشمالية والزيادية . ويمكن تتبع هجرات قبائل الزغاوة والقمر والقبائل العربية من شمال دار فور ودخولها في معارك قبلية كلما اتجهنا جنوبا حيث زاد التنافس القبلي على الموارد الزراعية والحيوانية ومصادر المياه الشحيحة. (موسى، مرجع سابق، ص٩٩).

2- تأثيرات التوسع الزراعي:

هنالك العديد من التشريعات التي صدرت حول الأراضي واستغلال مواردها، ولكنها مع مرور الزمن وازدياد الحاجة السكانية والحيوانية لاستعمال تلك الموارد الأرضية، أصبحت غير مواكبة للاستغلال المتنوع والمتضارب في كثير من الأحيان. إن المثال الحي هو الانتشار العشوائي للزراعة التقليدية، وتصديقات مشاريع الزراعة الآلية دون الانتباه إلى استغلال الأراضي للمراعي، ورصد مسارات الرحل ومناطق وجودهم؛ ما فاقم من النزاعات التقليدية بين مستخدمي الأرض(www.moqatel.com,2015). إن تدني مستوى التنمية الاقتصادية في دار فور وتدهور الخدمات ، والتغير المستمر في النظم الإدارية وشاغلي المناصب التنفيذية المختلفة وتوقف مشاريع التنمية المختلفة، وتفشي البطالة وازدياد معدلات الفاقد التربوي بالإضافة لانتشار السلاح وسهولة الحصول عليه، كل ذلك أدى إلي ظهور ثقافة العنف وبعض الممارسات الغريبة على مجتمع دار فور مثل النهب المسلح (حاوي، ٢٠١٤، ص١-٢)

٤-٣-٣ الأسباب المتعلقة بالبيئة الإقليمية والدولية:

أولا: الأسباب الإقليمية:

إن للموقع الجغرافي لإقليم دار فور أثر مباشر في اندلاع النزاع فيه، حيث يقع في غرب السودان، وتشترك في حدوده (بطول مقداره ٢٤٥٠كلم) ثلاث دول إفريقية هي : ليبيا حيث تشارك فيها بنسبة، ١٢% وتشاد بنسبة ٥٣% وإفريقيا الوسطى بنسبة ٣٥% .(لمين، مرجع سابق، ص٥٤) ورغم أن هذه الحدود طويلة بدرجة ملحوظة فلا توجد عليها حراسات أمنية كافية، وكانت هذه الحدود قد رسمها الاستعمار بطريقة عشوائية مما أدى إلى تقسيم بعض القبائل مع دول الجوار، فأصبح جزء من هذه القبائل في دار فور وجزء آخر منها موجود في دول الجوار، وقد ساعدت هذه الأوضاع على سهولة الانتقال على جانبي الحدود من دولة إلى أخرى. حينما يتعلق الأمر بالبحث عن جذور النزاع في دارفور أمر ضروري في هذه الدراسة. فهل كان لدول الجوار الجغرافي دور في اندلاع النزاع ؟ أم أنها استغلت الأحداث لتحقيق مصالحها؟

1) تدهور الأوضاع الأمنية في دول الجوار لعب دورا أساسيا في تأجيج النزاع وتصعيده في إقليم دارفور، وأعطى له طابعا يختلف على العديد من النزاعات التي حدثت به سابقا، حيث تأثر الإقليم سلبيا بالاضطرابات الأمنية والمشاكل السياسية التي تحولت إلى اختلالات أمنية كبيرة في دول الجوار لهذا الإقليم من الناحية الغربية، لا سيما (تشاد ،إفريقيا الوسطى وليبيا) التي لا تفصل بينهما وبين (إقليم دارفور) أي حواجز طبيعية مما يتيح الحركة و الانتقال عبر الحدود، ومن بين تداعيات الانفلات الأمني في دول الجوار، هو تحوله إلى دولة السودان ، وهذا من منطلق نظرية الدومينو، فأدى النزاع الجيوسياسي التشادي الليبي على إقليم "أوزو" إلى انتشار السلاح وبكميات كبيرة والتي تحولت فيما بعد إلى دارفور،(البحيري، مرجع سابق، ص٧٩-٩٩) أي بعدما بدأ النزاع والذي استعملته الحركات المتمردة الدارفورية ضد الحكومة السودانية ،وبذلك بدأت تروج تجارة الأسلحة بمختلف أنواعها وأشكالها في ظل غياب الأجهزة الأمنية المختصة للتعامل مع هذه المسألة، وقد تزامن توفر هذه الأسلحة بكميات كبيرة مع بداية موجات التصحر والجفاف التي ضربت المنطقة ومن ثم ظهرت نتيجة لهذه الأوضاع ظاهرة (السلب والنهب) وبروز الميليشيات المسلحة الخارجة عن سيطرة الدولة ،ومنها ما هو تابع للدولة ،ويعرف قسم منها باسم (ميليشيا الجنجويد).
2) الروابط الاثنية: لقد أثرت الروابط الاثنية عبر الحدود بعمق في العلاقات بين جماعات المعارضة المسلحة التشادية والدار فورية، فالانتماء الاثني يعتبر بمثابة إيديولوجية، يدفع الجماعات والقادة إلى اعتماد ولاءات متعددة،(توبيانا،٢٠١١، ص١٣) فالقبائل العربية والإفريقية في إقليم دارفور لها امتداد في دول الجوار بما في ذلك تشاد فهناك أكثر من (٥٠) قبيلة مشتركة بينهما، حيث أصبح العنصر التشادي ،سواء من القبائل الإفريقية أو العربية القاسم المشترك في التدهور الأمني في دارفور على مدى السنوات الماضية، ففي السودان استوطن أكثر من ثلاثة ملايين شادي في السودان نصفهم في دارفور، فتاريخيا مكن وجود العديد من القبائل على جانبي الحدود سياسيو تشاد المنشقين والجماعات الاثنية المهمشة على ملجأ في دارفور. فقد بدأ ثلاثة رؤساء متعاقبين في تشاد بمن فيهم الرئيس الحالي "إدريس ديبي" محاولاتهم الاستيلاء على السلطة بمليشيات ذات طابع اثني، تمركزت جزئيا في جنوب دارفور. في نفس هذا المسار مارس الزغاوة التشاديون ضغوطا ذات شان على ديبي لكي لا يعمل بتعهداته لمساعدة الحكومة السودانية لإخماد التمرد بالرغم من أن الحكومة السودانية ساعدته في الوصول إلى منصبه ولها تأثيرها الكبير على جهازه الأمني. (تقرير مجموعة الآزمات الدولية، ٢٠٠٤، ص٢٢-٢٣)

الأسباب الدولية للنزاع في إقليم دارفور:

هناك العديد من الأسباب الدولية التي فجرت النزاع في إقليم دارفور حيث ترتبط بجوانب جيواستراتيجية للقوى الكبرى من بينها:

أولا:التنافس الدولي لغرض السيطرة على ثروات الإقليم:

إن الاهتمام بقضية دارفور يبدو أمرا غريبا إذا ما قورن بالصمت الذي امتد لقرابة عقدين من الزمن وهو عمر النزاع في جنوب السودان، حيث كان السودان آنذاك حليفا للولايات المتحدة الأمريكية في الحرب الباردة، ورغم تدهور العلاقات بين البلدين خلال حقبة التسعينات إلى الحد الذي وضع فيه السودان ضمن الدول الراعية للإرهاب، فقد ظلت تقدم تسهيلات للحكومة السودانية لضرب سكان الجنوب دون أن يكون ذلك مصدرا لقلق الإدارة الأمريكية.

برزت أهمية السودان بسبب تصاعد التنافس الامبريالي على مصادر النفط في الأعوام الأخيرة، فعندما تم تطوير استخدام الثروات البترولية في السودان عبر إقامة أنبوب للنفط لينقل نفط جنوب السودان إلى ميناء "بورتسودان"، أصبحت هناك حاجة ملحة لتحقيق الاستقرار في الجنوب عبر وضع نهاية للحرب الأهلية، وكان من الطبيعي أن يغري التوصل إلى تسوية مع الجنوب تتضمن حكم ذاتي ونصيب من السلطة والثروة لباقي أقاليم السودان، ومنها إلى الغرب بالمطالبة بتسوية مثيلة ومن هنا بدأ النزاع في إقليم دارفور من خلال تصعيد الحركتين المسلحتين في الغرب لحركة تحرير السودان وحركة العدالة والمساواة لهجماتها على القوات الحكومية في غرب السودان.

أدى التنافس الأمريكي الصيني الأوروبي للدفع بالشركات البترولية المنتمية لكل من الأقطاب الثلاث لأجل الحصول على امتيازات تنقيب في إقليم دارفور الغني بالطاقة إلى تحريك النزاع وتصعيده في هذا الإقليم، فالولايات المتحدة الأمريكية كانت ترى أن لها حقا في بترول السودان على أساس أن أول شركة اكتشفت البترول في السودان هي شركة أمريكية الذي قابلته الحكومة السودانية بإعطاء حق التنقيب لشركات ماليزية وصينية، وعلى هذا الأساس اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية النظام السوداني خصما معاديا لسياستها الاقتصادية، حيث مارست ضغوطا شتى وبأشكال مختلفة، كإثارة ملفات انتهاكات حقوق الإنسان وإتباع سياسة لي الذراع لجعل النظام السوداني يرضخ لمطالبها، ويفسح لها المجال ويوفر لها مساحة من الوجود والنفوذ الاقتصادي الموسع في إقليم دارفور، منافسة بذلك الوجود الآخر المتمثل في الشركات الصينية، انعكس هذا التنافس فيما بعد على مسار النزاع، حيث استغلت الصين النزاع الدائر في إقليم دارفور كسوق مربحة لأجل تصدير أسلحتها من خلال إغراءاتها بصفقات الأسلحة التي تحتاجها أطراف النزاع والتي زادت من حالة عدم الاستقرار.(حداد، ٢٠١٤، ص٢٢).

ثانيا: الإعلام الغربي الدولي

لعب الإعلام الدولي دورا بارزا في تأجيج النزاع في إقليم دارفور ومن ثم تصعيده، فالتدفق الإعلامي من خلال الصحف ووكالات الأنباء والإذاعات ومحطات التلفزة العالمية المتعلقة بالنزاع في إقليم دارفور، ربما فاق أي تدفق أحرزه أي نزاع آخر، ولا يمكن مقارنته إلا بأحداث الحادي عشر من سبتمبر وشأن العراق، حيث ظلت صحفاً مثل "واشنطن بوست "و"نيويورك تايمز" و"لوسانجلس تايمز "و"غارديان "

و"التلغراف "وغيرها من صحف الغرب، ووكالات الأنباء مثل "رويترز "و"بي بي سي "وغيرها تتخذ من موضوع النزاع في إقليم دارفور مادة إعلامية يومية لها، وفى أغلب الأحيان فإن الافتتاحية أو المقال أو الخبر أو التقرير يرتكز على ذلك ولقد تميز ذلك التناول كالآتي:

1) تعدد المصادر في الخبر الواحد أو الافتتاحية الواحدة أو خلافها من المعالجات الإعلامية على أن تكون كلها مصادر تصب في خانة تجريم السودان، وحتى في حالة إيراد تعليق من مسؤول سوداني فإنه يرد في صيغة المدافع عن ذات التهمة أو التهم ولما لذلك من أثر نفسي في ترويج التهم.
2) إيراد نفس المصطلحات والتركيز عليها بشدة وهو منهج إعلامي يهدف إلى تكريس المعلومة وتثبيتها، ومن بين تلك المصطلحات: (الجنجويد)، (المليشيات العربية المدعومة من الحكومة)، (الأفارقة السود المسلمين)، (الاغتصاب المنظم).
3) إيراد نفس الخلفية التي تتحدث عن عدد مبالغ فيه من القتلى وممن هم عرضة للقتل ومن أن الملايين هجروا مساكنهم بعد عمليات التطهير العرقي والإبادة الجماعية وعمليات حرق القرى والاغتصاب المنظم الذي تمارسه مليشيات الجنجويد العربية المدعومة من الحكومة ضد المدنيين من الأفارقة السود المسلمين ومثل ذلك الإقرار اليومي هو الآخر نهج إعلامي معروف.
4) استخدام الصورة مع تعليقها بتقنيات لا يمكن للمتلقي تجاهمها إلا أن يتعاطف معها وبالتالي يكون فكرة انطباعية تجاه مرتكبها.
5) استخدام العنوان بصورة تجعل حتى الإيجاب سلبا حتى في وجود تطورات إيجابية يعترف بها مسؤول أو مراقب.
6) الاستشهاد في كل معالجة إعلامية بأسوأ ما صرح به مسؤولون من الأمم المتحدة أو سياسيون أو رجال منظمات كأن يزيل خبر بالقول (يذكر أن السكرتير العام للأمم المتحدة وصف ما يجري في دار فور بأنه أسوأ مما شهدته رواندا).
7) انتقاء الكلمات والجمل والعناوين ذات الدلالة التحريضية ضد الحكم في السودان وإبراز المنظمات الدولية أو الدول على أنها أخفقت في الحيلولة دون ما يجري.

ولتحقيق كل هذه الأغراض نشرت تلك الوسائل الإعلامية عددا هائلا من مراسليها ومصوريها إلى مواقع الأحداث ومعظمهم بمعسكرات اللاجئين في تشاد وبعضهم بالمناطق الحدودية السودانية التشادية يتحركون مع المتمردين ويتلقون ما يقرره هؤلاء.

ويمكن إجمال أهداف الحملة المعادية:

1) منح الغطاء اللازم والتبرير الوافي لكثير من القوى المعادية للسودان وتمهيد الطريق أمامها لزيادة الضغوط أو للتدخل العسكري السافر.

2) إعداد الرأي العام العالمي لأسوأ السيناريوهات تجاه ما يمكن أن يحدث للسودان بما في ذلك التدخل العسكري وبما هو أقل منه مثل الحصار الاقتصادي وخلافه من أنواع العقوبات.
3) تفكيك الرؤى الكلية للمشروع الحضاري في السودان عن طريق تقسيمه إلى مجموعة من الكانتونات تتنازع فيما بينها وذلك من خلال التأكيد على مصطلح المليشيات العربية ضد الأفارقة السود المسلمين، وتقديم العرب على أنهم هم المعتدون دائما، وهم الذين يتسببون في عدم الاستقرار وليس العكس واستعداء الرأي العام العالمي ضدهم تمهيدا لأية سيناريوهات مستقبلية ضد أي من الدول العربية مع التأكيدات المسبقة التي تثبت أن أمريكا ومن ورائها الغرب يريدون شرقا أوسطيا تدين فيه الساحة لإسرائيل.(حداد، مرجع سابق، ص٢٣-٢٤)

ثالثا: المنظمات الدولية:

ساهمت هذه المنظمات بدور كبير في تأجيج النزاع في دارفور خاصة في ظل تزايد اهتمامها بقضايا الأمن الإنساني وحقوق الإنسان والتي عملت على تدويلها، حيث ارتبط ظهور هذه المنظمات في السودان خاصة أثناء فترة الجفاف الذي ألم بالبلاد في منتصف الثمانينات من القرن الماضي، حيث بلغ عدد المنظمات حوالي ٨٠ منظمة، ولقد توافدت منظمات الإغاثة بصورة كبيرة خلال" عمليات شريان الحياة " والتي بدأت في عام ١٩٨٩م تحت رعاية الأمم المتحدة والتي تمت مراجعتها في عام ١٩٩٧م واستغلت بعض هذه المنظمات الأغراض الإنسانية التي جاءت من أجلها لتحقيق أهداف خفية، حيث ساهمت هذه المنظمات من خلال تحيزها لأحد أطراف النزاع إلى تعقيد النزاع مستغلة في ذلك الحرية الممنوحة لها ولا شك أن أسوأ استغلال للمعاناة الإنسانية يتمثل في قيام بعض هذه المنظمات باستغلال هذه الكوارث لأجندة سياسية حيث قامت بإدارة هذه الكوارث والنزاعات إعلاميا، وطالبت بفرض عقوبات على الحكومة والتدخل العسكري مما أدى إلى تفاقم النزاع بدلا من المساهمة في إيجاد صيغ سلمية للحل، تقوم بدق طبول الحرب وتساهم في حل هذه النزاعات، وهذا ما فعلته عمليا بعض المنظمات الأجنبية الحكومية وغير الحكومية العاملة في دارفور، وفي إطار الأجندة الخفية لهذه المنظمات أصدرت منظمة "هيومن رايت ووتش " تقرير تحت عنوان " دارفور قد دمرت: التطهير العرقي من قبل الحكومة والميليشيات في غرب السودان و اتهم التقرير الميليشيات الجنجويد المدعومة من الحكومة السودانية بارتكاب أعمال عنف واغتصاب وحرق القرى داخل مخيمات النازحين وحملت المنظمة الحكومة السودانية مسؤولية ارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وفي هذا الصدد وصف المنسق الخاص للأمم المتحدة في السودان "موكيتس كابيلا " في ٢٠مارس ٢٠٠٤م الوضع في دارفور بأنه " حالة تطهير عرقي" وشبه ما يحدث بالمذابح التي حدثت في رواندا في التسعينات من القرن الماضي وهذا ما أدى إلى تدويل النزاع خاصة عندما وظفت وسائل الإعلام للتنبيه على ما تراه مأساة إنسانية كبرى في دارفور وكانت منظمة الصليب

الأحمر قد اتهمت الحكومة في ٢٠٠٤م بإعاقة عمليات الإغاثة في دارفور إلا أنها تراجعت عن هذه الاتهامات التي وجهتها للحكومة.

رابعا:الشركات المتعددة الجنسيات:

لعبت هذه الشركات دورا بارزا خاصة النفطية منها دورا في تفجير النزاع في إقليم دارفور وتصعيده، عن طريق إثارة الفوضى الأمنية لإجبار القبائل على النزوح وهذا لأجل تفريغ المناطق الغنية بمواردها من سكانها لتسهيل أنشطة الشركات المتعددة الجنسيات التي تريد استكشاف الثروات وحقول النفط. فشركات النفط والتنقيب عنه في السودان مثل "هاليبرتون "تمكنت من الحصول على سلطة سياسية وفي بعض الأحيان سلطة عسكرية، فالطرق والجسور التي بنتها هذه الشركة استخدمت لشن الهجمات على القرى البعيدة، ففي عام ٢٠٠٥م اتهمت أكبر شركات النفط في السودان كشركة" تاليسمان"الكندية وشركة "لوندين اويل ايه بي "السويدية بمساعدة القوات الحكومية السودانية في نسف كنيسة وقتل رهبانها المسيحيين، من أجل تطهير الأرض لإفساح المجال لمد خطوط الأنابيب ومنشآت الحفر. ولقد انسحبت هاتين الشركتين بسبب الضغوط التي مارستها جماعات حقوق الإنسان ضدها.(مورس، ٢٠١٥)

وكحوصلة لما سبق، من خلال بحثنا في طبيعة وديناميكيات النزاع في إقليم دارفور، خلصنا بأن الموقع الجيوستراتيجي لإقليم دارفور جعله محل صراع داخلي نتيجة التنازع بين المزارعين والرعاة. كما جعله محل أطماع أطراف خارجية بسبب ما يمتلكه هذا الإقليم من موارد، كذلك ساهمت التركيبة السكانية بشكل كبير في زيادة الشرخ في النسيج الاجتماعي والذي انعكس في النزاع بين القبائل العربية والإفريقية. بالإضافة إلى ذلك أثبت المحدد التاريخي أن النزاع في إقليم دارفور لا يعتبر وليد الساعة بل هو نتاج مجموعة من التراكمات بدء من نشأة سلطنة الفور والغزو الذي تعرضت له، مرورا إلى النزاع بين القبائل المحلية (الرعوية والزراعية، الإفريقية والعربية) وصولا إلى النزاع بين الحركات المتمردة والحكومة والذي تحول فيما بعد إلى حرب أهلية، حيث شاركت مجموعة من العوامل والأسباب المحلية، الإقليمية والدولية في إشعال النزاع وتصعيده وجعلت منه أكثر تعقيدا. (جحيش، محمد، ٢٠١٨، ص ١١٠)

الفصل الخامس

الدراسة الميدانية

أولاً : نبذة عن مجتمع البحث

ثانياً : الإجراءات المنهجية للدراسة

ثالثاً : عرض وتحليل وتفسير البيانات

الخاتمة

النتائج

التوصيات

إجراءات الدراسة الميدانية

اولاً نبذة عن مجتمع البحث :

الإنتباهة من الصحف السياسية الأوسع إنتشاراً وقد صدرت عن شركة المنبر للطباعة المحدودة و تعتبر هي المالك للصحيفة التي تأسست فى العام ٢٠٠٥م وصدر أول عدد منها في الثامن والعشرين من فبراير للعام ٢٠٠٦م ولم تتوقف الصحيفة منذ صدورها وحتى الآن إلا بسبب الأعطال المطبعية او الإيقاف بواسطة جهاز الأمن وهذا لا يتعدى الأيام ، وقد ترأس تحريرها منذ الصدور وحتى الآن الصادق إبراهيم أحمد إبراهيم (الرزيقى) فيما ترأس مجلس إدارتها منذ نشأتها وحتى العام ٢٠١٣ المهندس الطيب مصطفي ، خلفه بابكر عبدالسلام حتى العام ٢٠١٧م وحالياً يرأس مجلس إدارتها سعد عثمان محمد أحمد ، وقد تأسست الإنتباهة من إجل نبذ العلمانية والتمسك بالدولة الإسلامية ، الدفاع عن هوية الوطن وسيادته ، نبذ الأجندة الخارجية والداخلية لتحرير السودان وإقامة دولة السودان العلماني الجديد ، التصدي إعلامياً للحركات المسلحة التي تمس سيادة الوطن .

تأسست صحيفة الجريدة في العام ٢٠٠٩م وترأس تحريرها لأول مرة سعد الدين إبراهيم وحالياً يرأس تحريرها اشرف عبدالعزيز ، والجريدة اسم لصحيفة سابقة كانت تصدر في الخرطوم وتم شراء الاسم من الناشر السابق وتم تأسيسها على حسب رؤية الناشر الجديد بأن تكون صحيفة يحررها الشباب وتهتم بقضايا المواطن ، وفى ظل النظام السابق تم تصنيفها على أساس أنها صحيفة معادية للحكومة وتم حرمانها من الاعلانات الحكومية وفرضت عليها كثير من القيود والرقابة والمصادرة والتى وصلت حد الإغلاق لأكثر من ثلاثة أشهر ، وسيطر جهاز الأمن على مقر الصحيفة ومنعت طباعة الصحيفة لأكثر من سبعين يوماً وأحياناً تتم مصادرتها من المطبعة .

ثانياً : الإجراءات المنهجية للدراسة

يناقش هذا الفصل الخطوات التي اتبعتها الباحثة في منهجية الدراسة وكيف تمت عملية اختيار عينة الدراسة التي تمثل المجتمع الأصلي لها مع إعطاء وصف معلوماتي كافي عن أفراد الدراسة كما تطرق هذا الفصل لكيفية بناء وتصميم أداة الدراسة وتحديد الخطوات الإجرائية من حيث اختبار مدى صلاحية استخدامها كما حددت الباحثة في هذا الفصل المنهج الذي اتبعته في هذه الدراسة ومجتمعها وعينتها وكيفية التطبيق الميداني لها وطريقة جمع المعلومات وختم هذا الفصل بذكر الأساليب الإحصائية المستخدمة في هذه الدراسة لمعالجة المعلومات وتحليلها.

منهج الدراسة:

بما أن هذه الدراسة هدفت إلى التعرف على (فاعلية التغطية الصحفية في تعزيز السلم الاجتماعي ، دارفور أنموذجاً)، وقد تم استخدام (المنهج الوصفي)، كما عمدت الباحثة إلى الاختيار الدقيق لأحد أنواع المنهج الوصفي وهو المنهج الوصفي التحليلي "والذي لا يقف عند جمع المعلومات ووصف الواقع كيفاً أو يوضح الظاهرة وخصائصها كماً وإنما يهدف إلى تحليل البيانات والكشف عن العلاقة بين أبعادها المختلفة لأجل تفسيرها والوصول إلى استنتاجات تعمل على تطوير الواقع". (عبيدات، ذوقان، ٢٠١٥)

مجتمع وعينة الدراسة:

مجتمع الدراسة هو الصحافة السودانية، وهو مجتمع متجانس من حيث الخصائص، حيث قامت الباحثة باختيار عينة قصدية تمثلها صحيفتي الجريدة والإنتباهة التي يتم نشرها وتوزيعها خلال اليوم والتي تصدر من دور النشر المعروفة والخاصة بكل صحيفة من الصحف السودانية، وتضم العينة (٧٢٨) عدد من صحيفة الجريدة و(٧٢٨) عدد من صحيفة الإنتباهة. صدرت في العامين ٢٠١٥م و٢٠١٦م.

أداة الدراسة :

أ كيفية بناء أداة الدراسة (الاستبانة) :

اعتمدت الباحثة على مراجعة الأدبيات المتعلقة بعنوان الدراسة الحالية، وذلك من أجل بناء استبانة الدراسة، وبناء على ذلك تم تصميمها حول (**فاعلية التغطية الصحفية في تعزيز السلم الإجتماعي، دارفور أنموذجاً**)، دراسة مسحية.

صدق أداة الدراسة:

عرف العساف (٢٠٠٣م، ص ٣٨) صدق الأداة بأنها: "التأكد من أنها سوف تقيس ما أُعدت لقياسه فقط"، ولقد قامت الباحثة بالتأكد من صدق الاستبانة من خلال ما يأتي:

أولا: الصدق الظاهري لأداة الدراسة (صدق المحكمين):

للتحقق من الصدق الظاهري، تم عرض الاستبانة في صورتها الأولية على عدد من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس في التخصص المعني وبعض المختصين للتعرف على آرائهم، ومقترحاتهم حول مدى أهمية العبارات، ووضوحها ومدى ملائمة العبارات لقياس ما وُضعت من أجله، ومدى مناسبة

العبارات للمحور الذي تنتمي إليه، والاقتراحات التي يمكن من خلالها تطوير أداة الدراسة. وقد استجاب (٤) محكمًا وبناءً على ما أبداه المحكمون من آراء ومقترحات، أجريت التعديلات اللازمة التي اتفق عليها غالبية المحكمين، من تعديل بعض العبارات وحذف عباراتٍ أخرى، وفي ضوء ذلك تم اعتماد الاستبانة في صورتها النهائي .

ثانيا: صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة:

للتأكد من صدق الاتساق الداخلي تم حساب معامل الارتباط (بيرسون) بين درجة كل عبارة من عبارات الاستبانة بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه العبارة ، لقياس ثبات أداة الدراسة (الاستبانة) تم استخدام معامل ألفا كرونباخ .

إجراءات تطبيق أداة الدراسة:

بعد أن أصبحت أداة الدراسة (الاستبانة) جاهزة في صورتها النهائية قامت الباحثة بالآتي:

بملء الاستبانة عبر رصد المحتوى وتحليل وقد كان عدد الاستبانات التي تم الحصول عليها(٣٨٦).

تمت المعالجة الإحصائية للاستبانات للإجابة عن أسئلة الدراسة.

أساليب المعالجة الإحصائية:

تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for Social Sciences) والتي يرمز لها اختصاراً بالرمز (SPSS).

و تم حساب التكرارات والنسب المئوية للتعرف على خصائص مجتمع الدراسة التي تضمنتها أداة الدراسة ، وقد تم استخدام معامل ارتباط بيرسون (Pearson correlation) لحساب صدق الاتساق الدّاخلي لأداة الدراسة ، ومعامل ألفاكرونباخ (Cronbach's Alpha) لحساب معامل ثبات المحاور المختلفة لأداة الدراسة.

ثالثاً : عرض ومناقشة نتائج الدراسة

عرض نتائج صحيفة الجريدة للعام ٢٠١٥م:

جدول رقم (١)

التوزيع التكراري لفئة الأشكال التحريرية

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
خبر	٥٩	%٧٥,٦
تقرير	١٢	%١٥
حوار	١	%١,٣
تحقيق	–	–
مقال	٣	%٣,٨
عمود	٣	%٣,٨
المجموع	٧٨	%١٠٠

يتضح من الجدول أعلاه أن (٥٩) من العينة فئة (خبر) وتمثل نسبة (٧٥,٦%)، بينما (١٢) من العينة فئة (تقرير) وتمثل نسبة (٧٦,٣%)، و(١) من العينة فئة (حوار) وتمثل نسبة (١,٣%)، (٠) من العينة فئة (تحقيق) وتمثل نسبة (٠%)، و(٣) من العينة فئة (مقال) وتمثل نسبة (٣,٨%)، و(٣) من العينة فئة (عمود) وتمثل نسبة ٣,٨%.

شكل رقم (١)

التوزيع التكراري لفئة الأشكال التحريرية

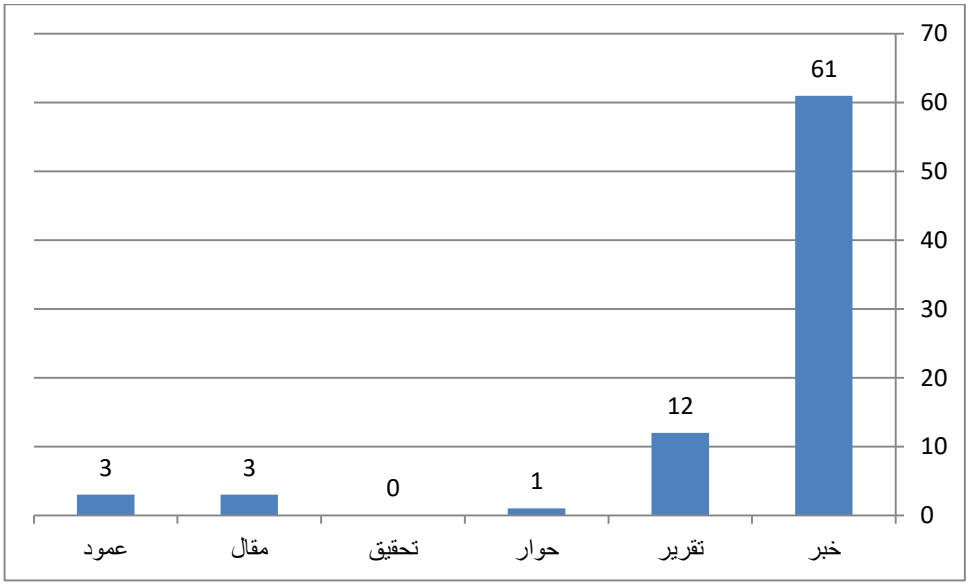

جدول رقم (٢)

التوزيع التكراري لفئة اتجاهات المادة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
سلم اجتماعي	٣٨	%٤٨,٧
وحدة وطنية	٤	%٥,١
قضايا اجتماعية	٣٤	%٤٣,٦
أخرى	٢	%٢,٦
المجموع	٧٨	%١٠٠

يتضح من الجدول أعلاه أن (٣٨) من العينة فئة (سلم اجتماعي) وتمثل نسبة (٤٨,٧%)، بينما (٤) من العينة فئة (وحدة وطنية) وتمثل نسبة (٥,١%)، و(٣٤) من العينة فئة (قضايا اجتماعية) وتمثل نسبة (٤٣,٦%)، (٢) من العينة فئة (أخرى) وتمثل نسبة (٢,٦%).

شكل رقم (٢)

التوزيع التكراري لفئة اتجاهات المادة

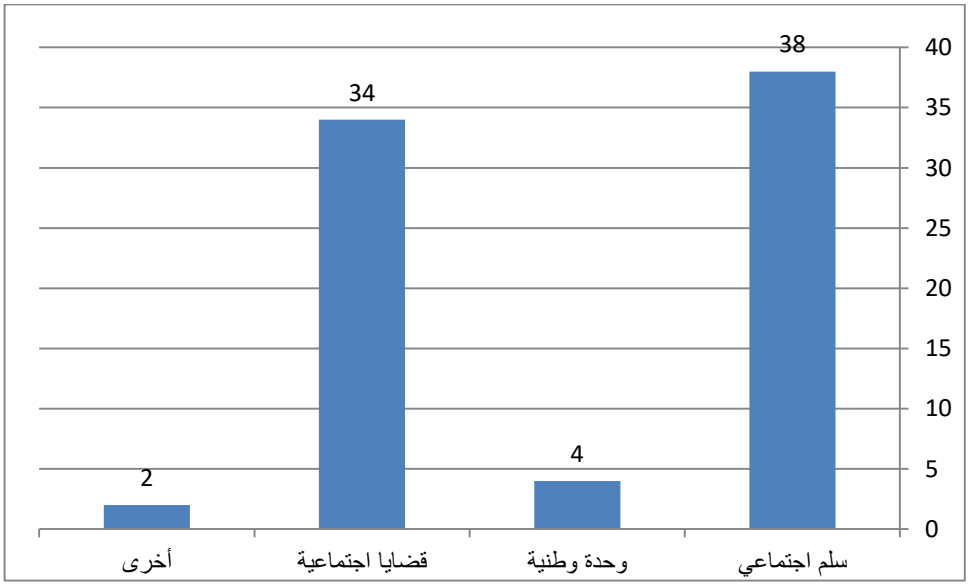

جدول رقم (٣)

التوزيع التكراري لفئة وسائل الإبراز

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
مانشيت	٦	%١٨,٢
صور	٢٧	%٨١,٨
رسومات	–	–
كاريكاتير	–	–
المجموع	٣٣	%١٠٠

يتضح من الجدول أعلاه أن (٦) من العينة فئة (مانشيت) وتمثل نسبة (١٨,٢%)، بينما (٢٧) من العينة فئة (صور) وتمثل نسبة (٨١,٨%)، و(٠) من العينة لكل من فئة (رسومات) و(كاريكاتير) وتمثل نسبة (٠%).

شكل رقم (٣)

التوزيع التكراري لفئة وسائل الإبراز

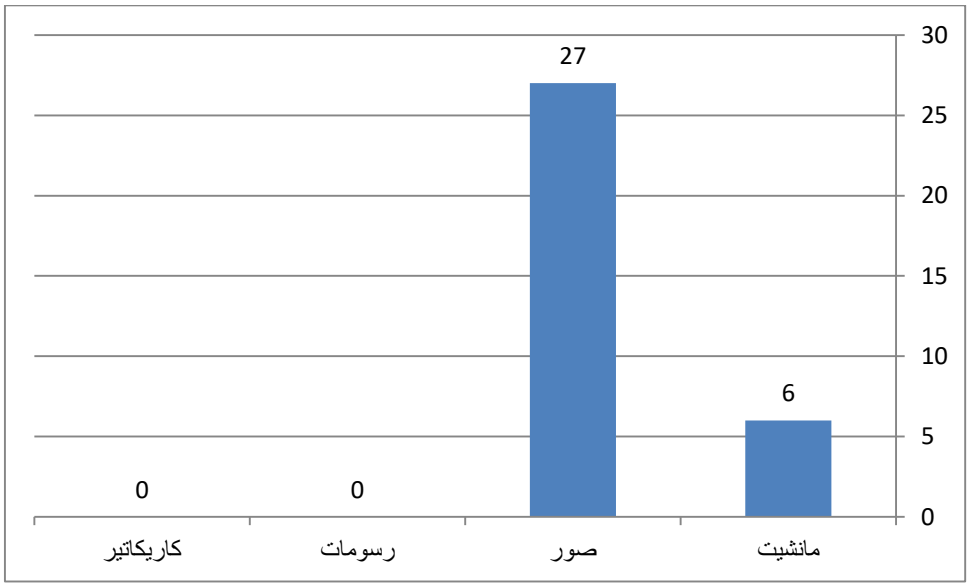

جدول رقم (٤)

التوزيع التكراري لفئة القيم

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
إيجابية	٣٤	%٤٣,٦
محايدة	١١	%١٤,١
سلبية	٣٣	%٤٢,٣
المجموع	٧٨	%١٠٠

يتضح من الجدول أعلاه أن (٣٤) من العينة فئة (إيجابية) وتمثل نسبة (٤٣,٦%)، بينما (١١) من العينة فئة (محايدة) وتمثل نسبة (١٤,١%)، و(٣٣) من العينة فئة (سلبية) وتمثل نسبة (٤٢,٣%).

شكل رقم (٤)

التوزيع التكراري لفئة القيم

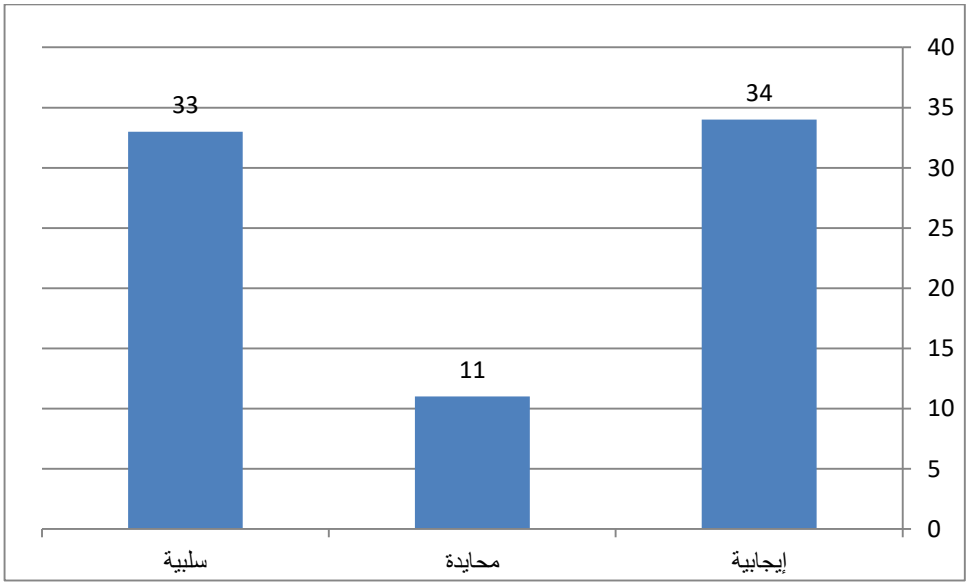

جدول رقم (٥)

التوزيع التكراري لفئة نوع المادة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
إخبارية	٦٢	%٧٩,٥
إرشادية	٤	%٥,١
تثقيفية	٠	–
نقدية	٦	%٧,٧
أخرى	٦	%٧,٧
المجموع	٧٨	%١٠٠

يتضح من الجدول أعلاه أن (٦٢) من العينة فئة (إخبارية) وتمثل نسبة (٧٩,٥%)، بينما (٤) من العينة فئة (إرشادية) وتمثل نسبة (٥,١%)، و(٠) من العينة فئة (تثقيفية) وتمثل نسبة (٠%)، (٦) من العينة فئتي (نقدية) و(أخرى) وتمثل كل فئة منهما نسبة (٧,٧%).

شكل رقم (٥)

التوزيع التكراري لفئة نوع المادة

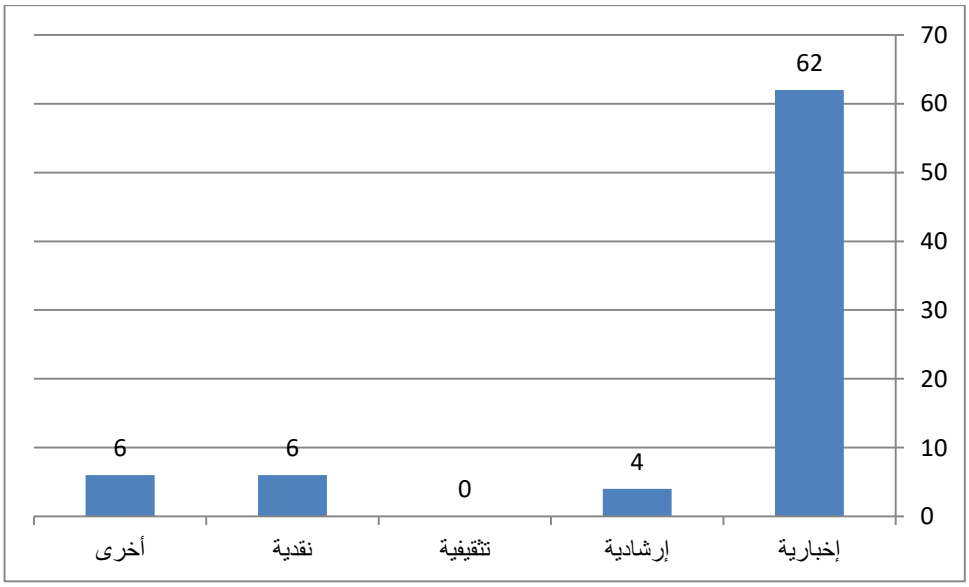

جدول رقم (٦)

التوزيع التكراري لفئة موقع المادة من الصحيفة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أولى	٣٨	%٤٨,٧
داخلية	٣٤	%٤٣,٦
متخصصة	٥	%٦,٤
أخيرة	١	%١,٣
المجموع	٧٨	%١٠٠

يتضح من الجدول أعلاه أن (٣٨) من العينة فئة (أولى) وتمثل نسبة (٤٨,٧%)، بينما (٣٤) من العينة فئة (داخلية) وتمثل نسبة (٤٣,٦%)، و(٥) من العينة فئة (متخصصة) وتمثل نسبة (٦,٤%)، و(١) من العينة فئة (أخيرة) وتمثل نسبة (١,٣%).

شكل رقم (٦)

التوزيع التكراري لفئة موقع المادة من الصحيفة

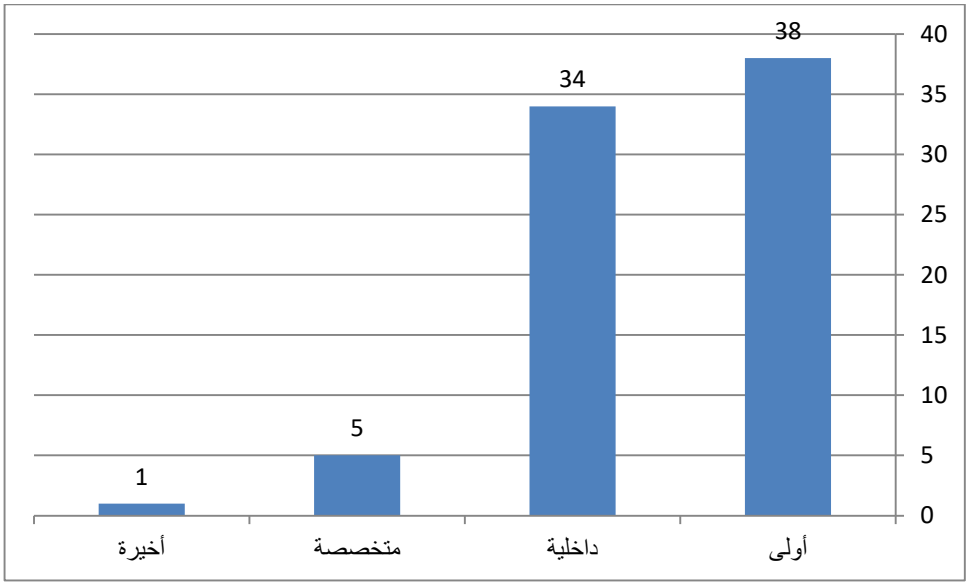

جدول رقم (٧)

التوزيع التكراري لفئة المصدر

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
حكومي	٣٤	%٤٣,٦
وكالات	٣	%٣,٩
منظمات	٩	%١١,٥
حركات مسلحة	١١	%١٤,١
أخرى	٢١	%٢٧
المجموع	٧٨	%١٠٠

يتضح من الجدول أعلاه أن (٣٤) من العينة فئة (حكومي) وتمثل نسبة (٤٣,٦%)، بينما (٣) من العينة فئة (وكالات) وتمثل نسبة (٣,٩%)، و(٩) من العينة فئة (منظمات) وتمثل نسبة (١١,٥%)، (١١) من العينة فئة (حركات مسلحة) وتمثل نسبة (١٤,١%)، و(٢١) من العينة فئة (أخرى) وتمثل نسبة (٢٧%).

شكل رقم (٧)

التوزيع التكراري لفئة المصدر

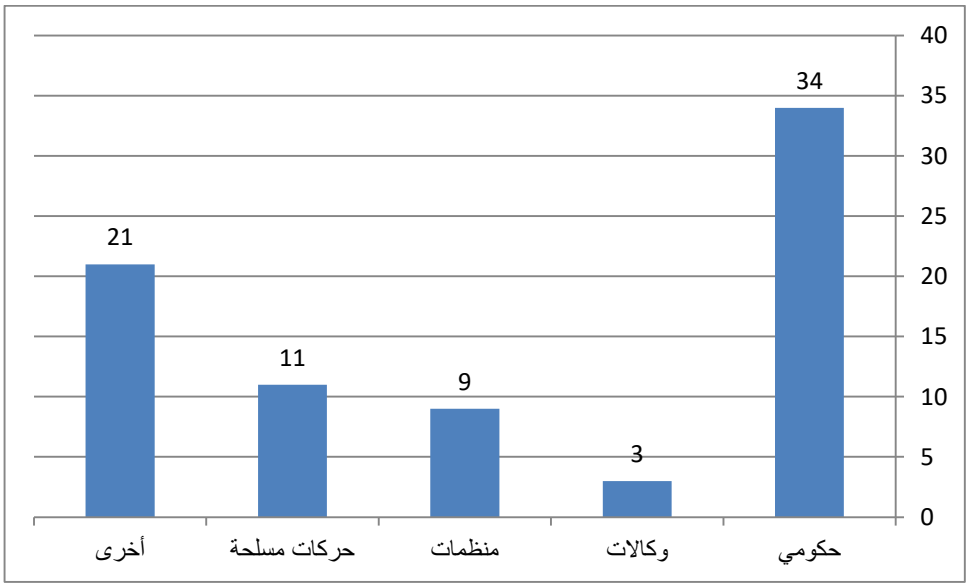

جدول رقم (٨)

التوزيع التكراري لفئة المساحة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
صفحة	٥	%٦,٤
نصف صفحة	٦	%٧,٧
ثلث صفحة	٤	%٥,١
ربع صفحة	٣	%٣,٨
٨/١	٣٥	%٤٤,٩
١٦/١	٢٥	%٣٢
المجموع	٧٨	%١٠٠

يتضح من الجدول أعلاه أن (٥) من العينة فئة (صفحة) تمثل نسبة (٦,٤%)، بينما (٦) من العينة فئة (نصف صفحة) وتمثل نسبة (٧,٧%)، و(٤) من العينة فئة (ثلث صفحة) وتمثل نسبة (٥,١%)، (٣) من العينة فئة (ربع صفحة) وتمثل نسبة (٣,٨%)، و(٣٥) من العينة فئة (٨/١) وتمثل نسبة (٤٤,٩%) ، (٢٥) من العينة فئة (١٦/١) وتمثل (٣٢%) .

شكل رقم (٨)

التوزيع التكراري لفئة المساحة

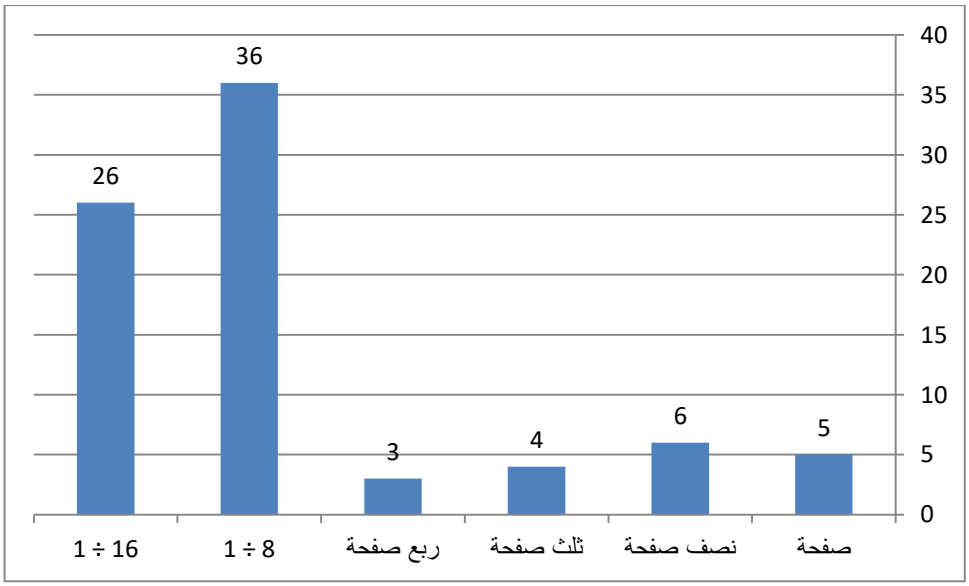

عرض نتائج صحيفة الإنتباهة للعام ٢٠١٥م:

جدول رقم (٩)

التوزيع التكراري لفئة الأشكال التحريرية

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
خبر	٥٠	%٤٥,٩
تقرير	٣٣	%٣٠,٣
حوار	٥	%٤,٦
تحقيق	–	–
مقال	١٩	%١٧,٤
عمود	٢	%١,٨
	١٠٩	%١٠٠

يتضح من الجدول أعلاه أن (٥٠) من العينة فئة (حبر) وتمثل نسبة (٤٥,٩%)، بينما (٣٣) من العينة فئة (تقرير) وتمثل نسبة (٣٠,٣%)، و(٥) من العينة فئة (حوار) وتمثل نسبة (٤,٦%)، (٠) من العينة فئة (تحقيق) وتمثل نسبة (٠%)، و(١٩) من العينة فئة (مقال) وتمثل نسبة (١٧,٤%)، و(٢) من العينة فئة (عمود) وتمثل نسبة (١,٨%)

شكل رقم (٩)

التوزيع التكراري لفئة الأشكال التحريرية

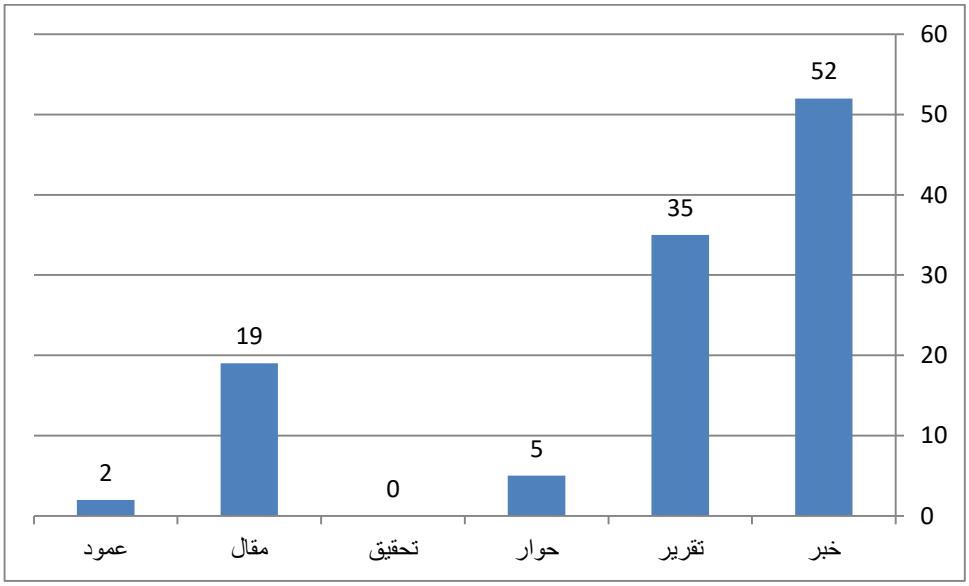

جدول رقم (١٠)

التوزيع التكراري لفئة اتجاهات المادة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
سلم اجتماعي	٤٠	%٣٦,٧
وحدة وطنية	٩	%٨,٣
قضايا اجتماعية	٤٠	%٦,٧
أخرى	٢٠	%١٨,٣
المجموع	١٠٩	%١٠٠

يتضح من الجدول أعلاه أن (٤٠) من العينة فئة (سلم اجتماعي) وتمثل نسبة (٣٦,٧%)، بينما (٩) من العينة فئة (وحدة وطنية) وتمثل نسبة (٨,٣%)، و(٤٠) من العينة فئة (قضايا اجتماعية) وتمثل نسبة (٦,٧%)، و(٢٠) من العينة فئة (أخرى) وتمثل نسبة (١٨,٣%).

شكل رقم (١٠)

التوزيع التكراري لفئة اتجاهات المادة

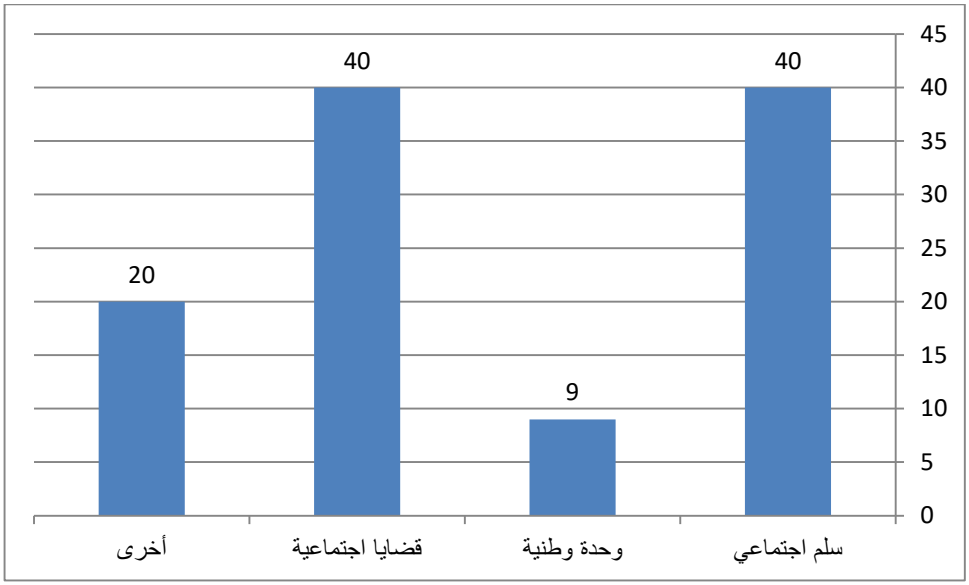

جدول رقم (١١)

التوزيع التكراري لفئة وسائل الإبراز

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
مانشيت	٥	%٩,٨
صور	٤٦	%٩٠,٢
رسومات	–	–
كاريكاتير	–	–
المجموع	٥١	%١٠٠

يتضح من الجدول أعلاه أن (٥) من العينة فئة (مانشيت) وتمثل نسبة (٩,٨%)، بينما (٤٦) من العينة فئة (صور) وتمثل نسبة (٩٠,٢%)، و(٠) من العينة لفئتي (رسومات) و(كاريكاتير) وتمثل كل فئة منهما نسبة (٠%).

شكل رقم (١١)

التوزيع التكراري لفئة وسائل الإبراز

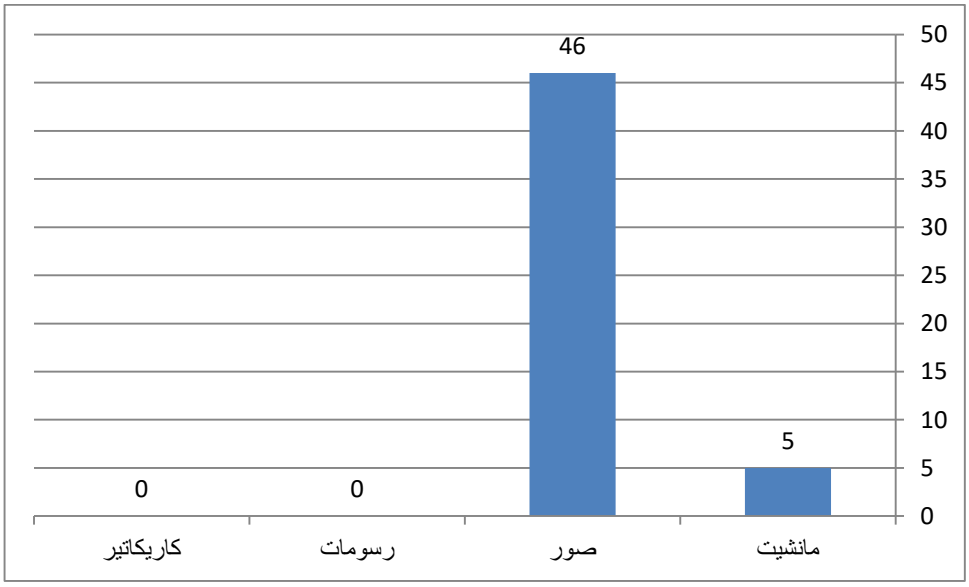

جدول رقم (١٢)

التوزيع التكراري لفئة القيم

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
إيجابية	٦٦	%٦٠,٦
محايدة	١٥	%١٣,٨
سلبية	٢٨	%٢٥,٧
المجموع	١٠٩	%١٠٠

يتضح من الجدول أعلاه أن (٦٦) من العينة فئة (إيجابية) وتمثل نسبة (٦٠,٦%)، بينما (١٥) من العينة فئة (محايدة) وتمثل نسبة (١٣,٨%)، و(٢٨) من العينة فئة (سلبية) وتمثل نسبة (٢٥,٧%).

شكل رقم (١٢)

التوزيع التكراري لفئة القيم

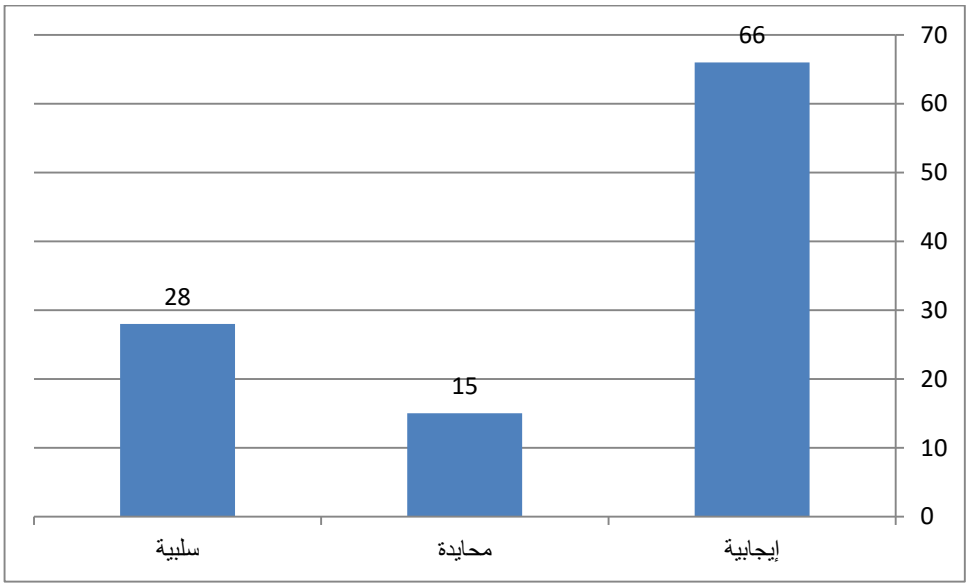

جدول رقم (١٣)

التوزيع التكراري لفئة نوع المادة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
إخبارية	٦٥	%٦٠,٤
إرشادية	٥	%٤,٥
تثقيفية	٩	%٨,١
نقدية	٢٤	%٢١,٦
أخرى	٦	%٥,٤
المجموع	١٠٩	%١٠٠

يتضح من الجدول أعلاه أن (٦٥) من العينة فئة (إخبارية) وتمثل نسبة (٦٠,٤%)، بينما (٥) من العينة فئة (إرشادية) وتمثل نسبة (٤,٥%)، و(٩) من العينة فئة (تثقيفية) وتمثل نسبة (٨,١%)، و(٢٤) من العينة فئة (نقدية) وتمثل نسبة (٢١,٦%)، و(٦) من العينة فئة (أخرى) وتمثل نسبة (٥,٤%)، و(٦) من العينة فئة (أخرى) وتمثل نسبة (٥,٤%)

شكل رقم (١٣)

التوزيع التكراري لفئة نوع المادة

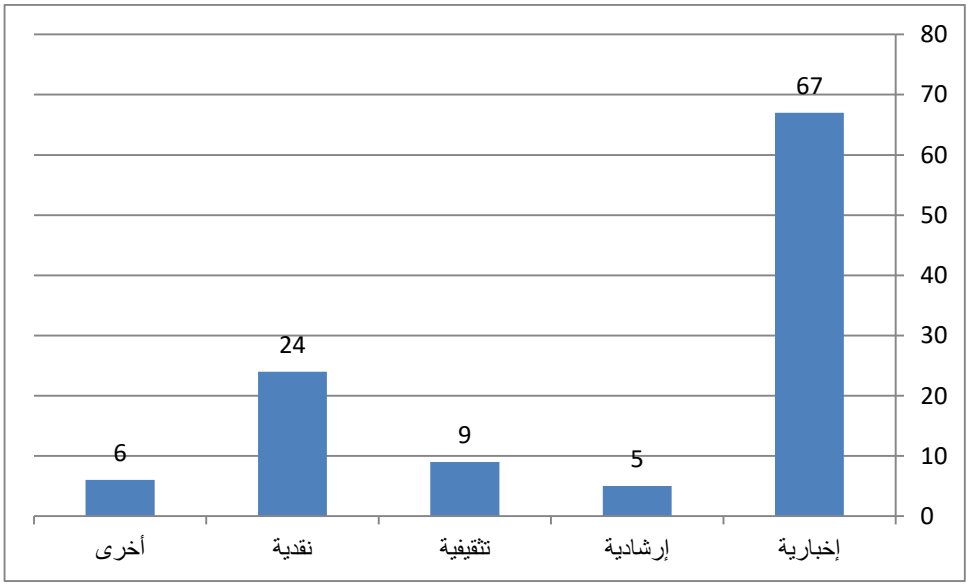

جدول رقم (١٤)

التوزيع التكراري لفئة موقع المادة من الصحيفة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أولى	١٨	%١٦,٥
داخلية	٥١	%٤٦,٧
متخصصة	٣٩	%٣٥,٨
أخيرة	١	%٠,٩
المجموع	١٠٩	%١٠٠

يتضح من الجدول أعلاه أن (١٨) من العينة فئة (أولى) وتمثل نسبة (١٦,٥%)، بينما (٥١) من العينة فئة (داخلية) وتمثل نسبة (٤٦,٧%)، و(٣٩) من العينة فئة (متخصصة) وتمثل نسبة (٣٥,٨%)، و(١) من العينة فئة (أخيرة) وتمثل نسبة (٠,٩%).

شكل رقم (١٤)

التوزيع التكراري لفئة موقع المادة من الصحيفة

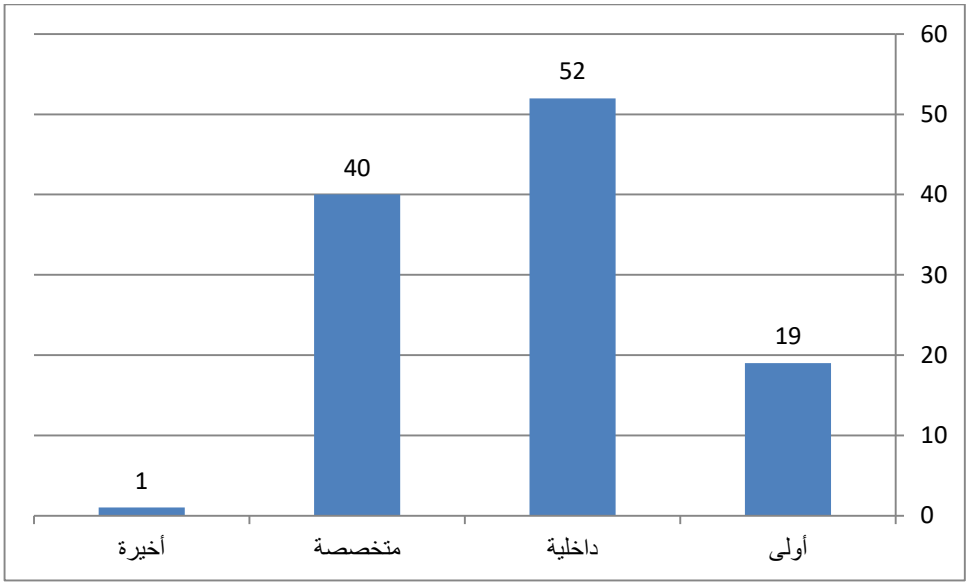

جدول رقم (١٥)

التوزيع التكراري لفئة المصدر

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
حكومي	٥٧	%٥٢,٣
وكالات	٤	%٣,٧
منظمات	٧	%٦,٤
حركات مسلحة	٥	%٤,٦
أخرى	٣٦	%٣٣
المجموع	١٠٩	%١٠٠

يتضح من الجدول أعلاه أن (٥٧) من العينة فئة (حكومي) وتمثل نسبة (٥٢,٣%)، بينما (٤) من العينة فئة (وكالات) وتمثل نسبة (٣,٧%)، و(٧) من العينة فئة (منظمات) وتمثل نسبة (٦,٤%)، و(٥) من العينة فئة (حركات مسلحة) وتمثل نسبة (٤,٦%)، و(٣٦) من العينة فئة (أخرى) وتمثل نسبة (٣٣%).

شكل رقم (١٥)

التوزيع التكراري لفئة المصدر

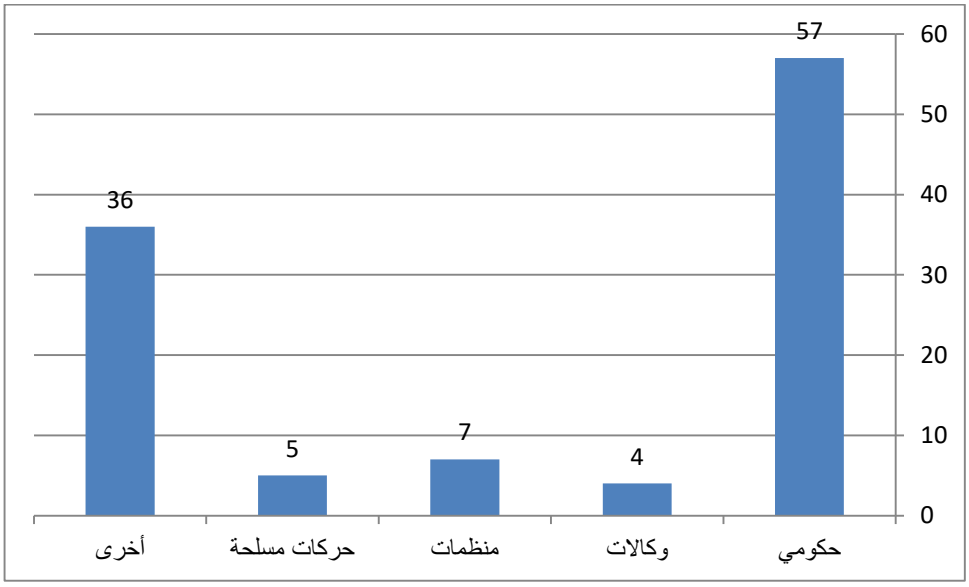

جدول رقم (١٦)

التوزيع التكراري لفئة المساحة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
صفحة	٤	%٣,٧
نصف صفحة	٢	%١,٨
ثلث صفحة	٦	%٥,٥
ربع صفحة	٢٧	%٢٤,٨
٨/١	٢٠	%١٨,٣
١٦/١	٥٠	%٤٩,٩
المجموع	١٠٩	%١٠٠

يتضح من الجدول أعلاه أن (٤) من العينة فئة (صفحة) وتمثل نسبة (٣,٧%)، بينما (٢) من العينة فئة (نصف صفحة) وتمثل نسبة (١,٨%)، و(٦) من العينة فئة (ثلث صفحة) وتمثل نسبة (٥,٥%)، و(٢٧) من العينة فئة (ربع صفحة) وتمثل نسبة (٢٤,٨%)، و(٢٠) من العينة فئة (٨/١) وتمثل نسبة (١٨,٣%)، و(٥٠) من العينة فئة (١٦/١) وتمثل نسبة (٤٩,٩%)

شكل رقم (١٦)

التوزيع التكراري لفئة المساحة

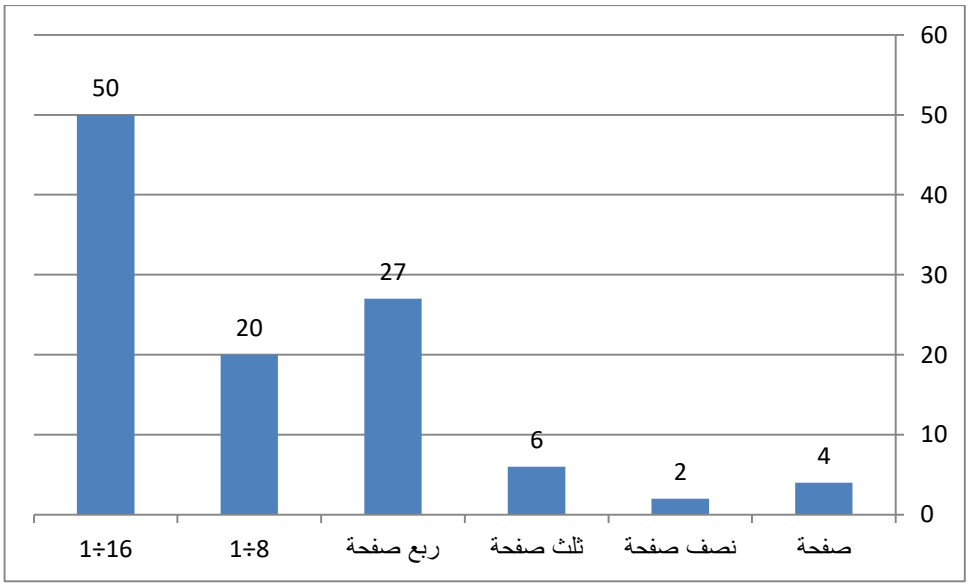

عرض نتائج صحيفة الجريدة للعام ٢٠١٦م:

جدول رقم (١٧)

التوزيع التكراري لفئة الأشكال التحريرية

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
خبر	٦٥	%٨٥,٣
تقرير	٧	%٩,٣
حوار	٢	%٢,٧
تحقيق	١	%١,٣
مقال	١	%١,٣
عمود	–	–
المجموع	٧٦	%١٠٠

يتضح من الجدول أعلاه أن (٦٥) من العينة فئة (خبر) وتمثل نسبة (٨٥,٣%)، بينما (٧) من العينة فئة (تقرير) وتمثل نسبة (٩,٣%)، و(٢) من العينة فئة (حوار) وتمثل نسبة (٢,٧%)، و(١) من العينة لكل من فئتي (تحقيق) و(مقال) وتمثل نسبة (١,٣%) لكل فئة منهما، و(٠) من العينة فئة (عمود) وتمثل نسبة (٠%)

شكل رقم (١٧)

التوزيع التكراري لفئة الأشكال التحريرية

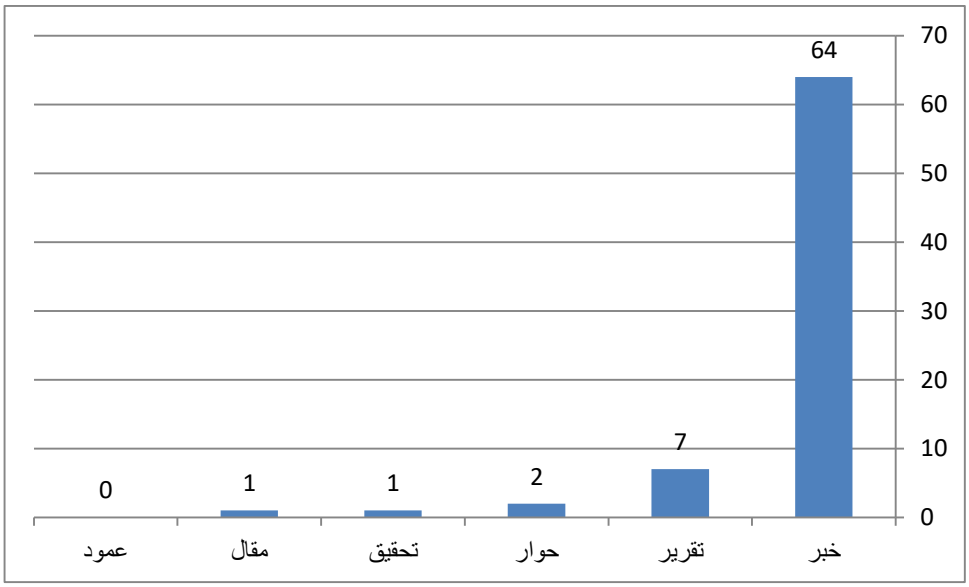

جدول رقم (١٨)

التوزيع التكراري لفئة اتجاهات المادة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
سلم اجتماعي	٤٠	%٥٢,٦
وحدة وطنية	٩	%١١,٨
قضايا اجتماعية	٢١	%٢٧,٦
أخرى	٦	%٧,٩
المجموع	٧٦	%١٠٠

يتضح من الجدول أعلاه أن (٤٠) من العينة فئة (سلم اجتماعي) وتمثل نسبة (٥٢,٦%)، بينما (٩) من العينة فئة (وحدة وطنية) وتمثل نسبة (١١,٨%)، و(٢١) من العينة فئة (قضايا إجتماعية) وتمثل نسبة (٢٧,٦%)، و(٦) من العينة فئة (أخرى) وتمثل نسبة (٧,٩%).

شكل رقم (١٨)

التوزيع التكراري لفئة اتجاهات المادة

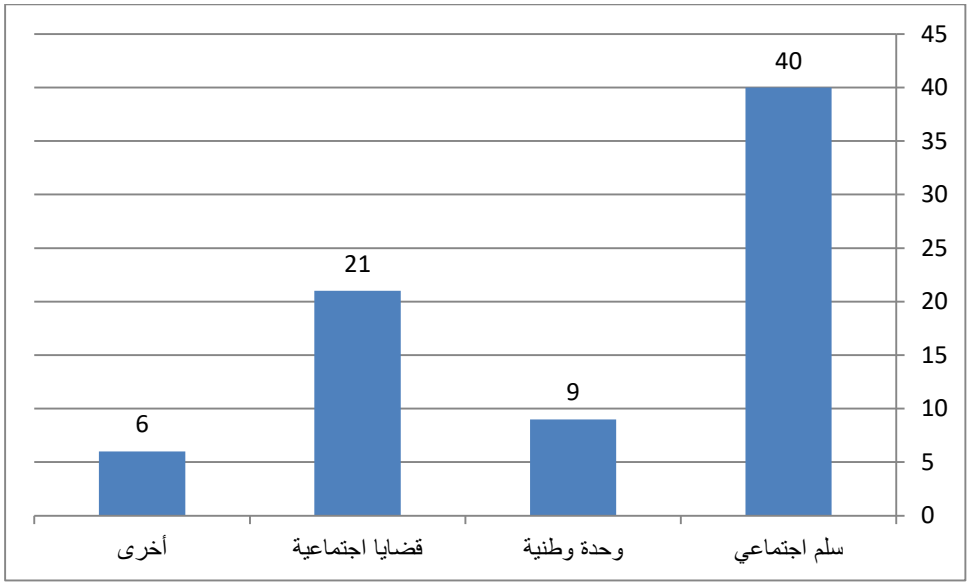

جدول رقم (١٩)

التوزيع التكراري لفئة وسائل الإبراز

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
مانشيت	٦	%٤٢,٩
صور	٨	%٥٧,١
رسومات	٠	–
كاريكاتير	٠	–
المجموع	١٤	%١٠٠

يتضح من الجدول أعلاه أن (٦) من العينة فئة (مانشيت) وتمثل نسبة (٤٢,٩%)، بينما (٨) من العينة فئة (صور) وتمثل نسبة (٥٧,١%)، و(٠) من العينة لكل من فئتي (رسومات) و(كاريكاتير) وتمثل نسبة (٠%) لكل فئة منهما.

شكل رقم (١٩)

التوزيع التكراري لفئة وسائل الإبراز

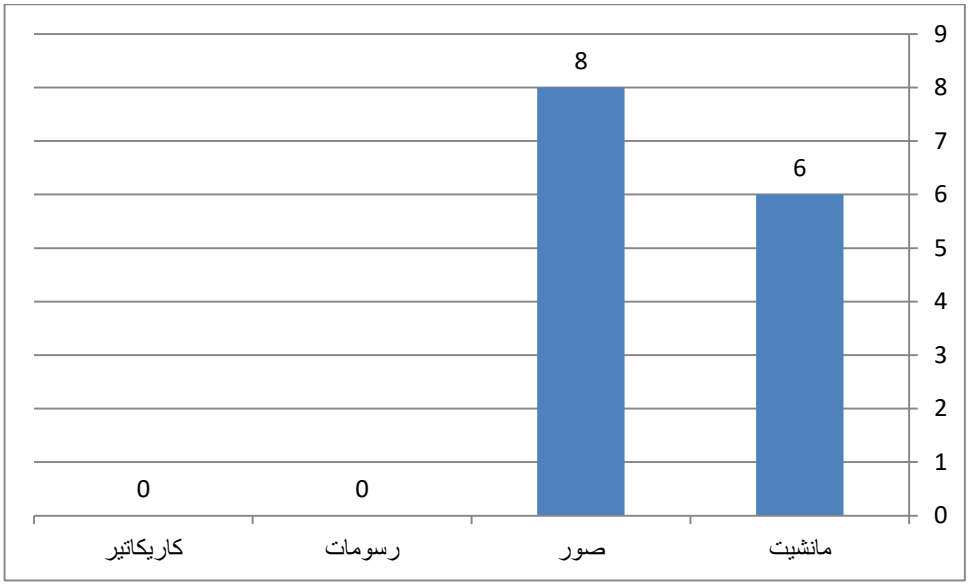

جدول رقم (٢٠)

التوزيع التكراري لفئة القيم

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
إيجابية	٥٢	%٦٨,٤
محايدة	٩	%١١,٨
سلبية	١٥	%٦,٦
المجموع	٧٦	%١٠٠

يتضح من الجدول أعلاه أن (٥٢) من العينة فئة (إيجابية) وتمثل نسبة (٦٨,٤%)، بينما (٩) من العينة فئة (محايدة) وتمثل نسبة (١١,٨%)، و(١٥) من العينة فئة (سلبية) وتمثل نسبة (٦,٦%).

شكل رقم (٢٠)

التوزيع التكراري لفئة القيم

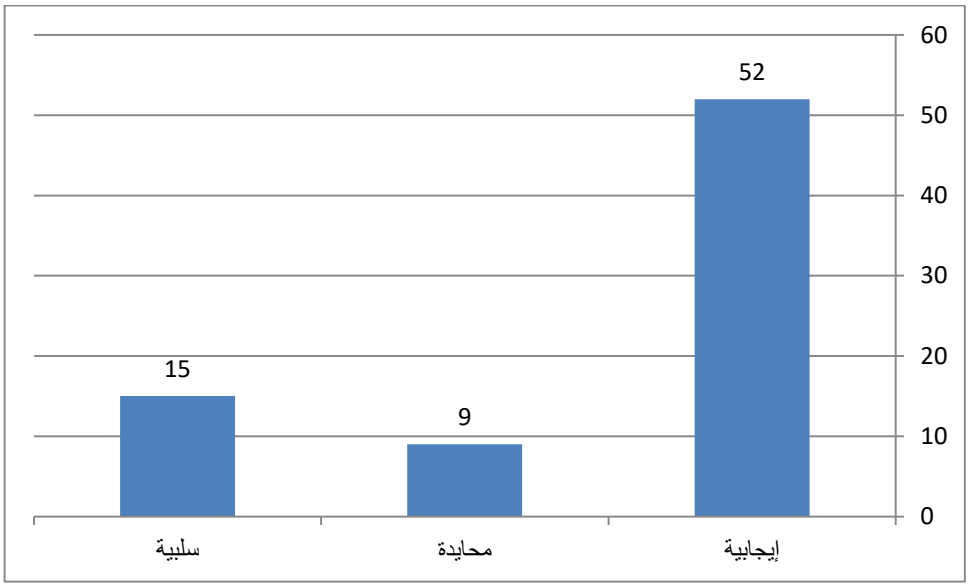

جدول رقم (٢١)

التوزيع التكراري لفئة نوع المادة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
إخبارية	٧٣	%٩٦
إرشادية	١	%١,٣
تثقيفية	٠	–
نقدية	١	%١,٣
أخرى	١	%١,٣
المجموع	٧٦	%١٠٠

يتضح من الجدول أعلاه أن (٧٣) من العينة فئة (إخبارية) وتمثل نسبة (٩٦%)، بينما (١) من العينة فئة (إرشادية) وتمثل نسبة (١,٣%)، و(٠) من العينة فئة (تثقيفية) وتمثل نسبة (٠%)، و(١) من العينة لكل من فئتي (نقدية) و(أخرى) وتمثل نسبة (١,٣%) لكل فئة منهما.

شكل رقم (٢١)

التوزيع التكراري لفئة نوع المادة

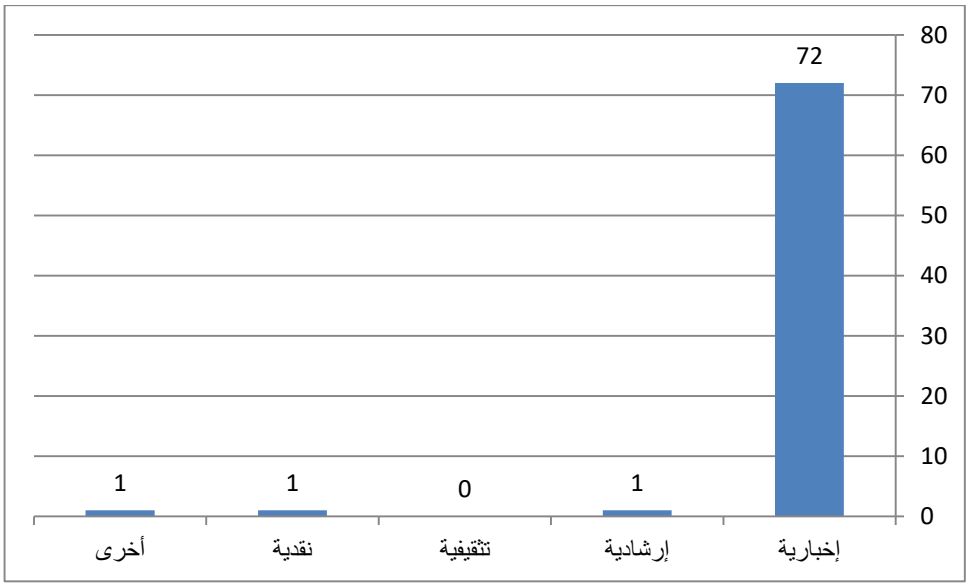

جدول رقم (٢٢)

التوزيع التكراري لفئة موقع المادة من الصحيفة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أولى	٣٠	%٣٩,٥
داخلية	٣٨	%٥٠
متخصصة	٨	%١٠,٥
أخيرة	–	–
المجموع	٧٦	%١٠٠

يتضح من الجدول أعلاه أن (٣٠) من العينة فئة (أولى) وتمثل نسبة (٤٠%)، بينما (٣٨) من العينة فئة (داخلية) وتمثل نسبة (٥٠,٧%)، و(٨) من العينة فئة (متخصصة) وتمثل نسبة (١٠,٥%)، و(٠) من العينة فئة (أخيرة) وتمثل نسبة (٠%)

شكل رقم (٢٢)

التوزيع التكراري لفئة موقع المادة من الصحيفة

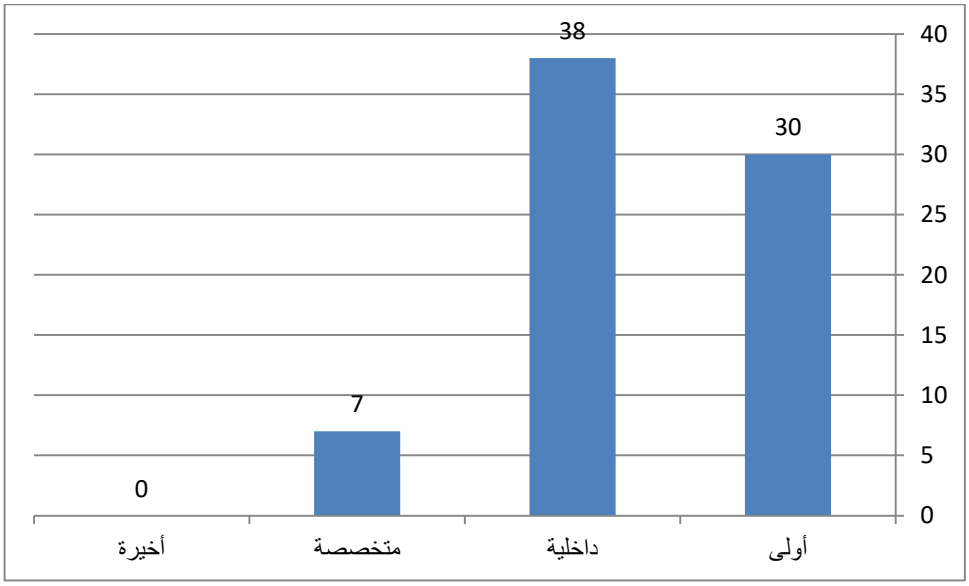

جدول رقم (٢٣)

التوزيع التكراري لفئة المصدر

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
حكومي	٤٠	%٥٢,٦
وكالات	٣	%٤
منظمات	٨	%١٠,٥
حركات مسلحة	٣	%٤
أخرى	٢٢	%٢٨,٩
المجموع	٧٦	%١٠٠

يتضح من الجدول أعلاه أن (٤٠) من العينة فئة (حكومي) وتمثل نسبة (٥٢,٦%)، بينما (٣) من العينة فئة (وكالات) وتمثل نسبة (٤%)، و(٨) من العينة فئة (منظمات) وتمثل نسبة (١٠,٥%)، و(٣) من العينة فئة (حركات مسلحة) وتمثل نسبة (٤%)، و(٢٢) من من العينة فئة (أخرى) وتمثل نسبة (٢٨,٩%).

شكل رقم (٢٣)

التوزيع التكراري لفئة المصدر

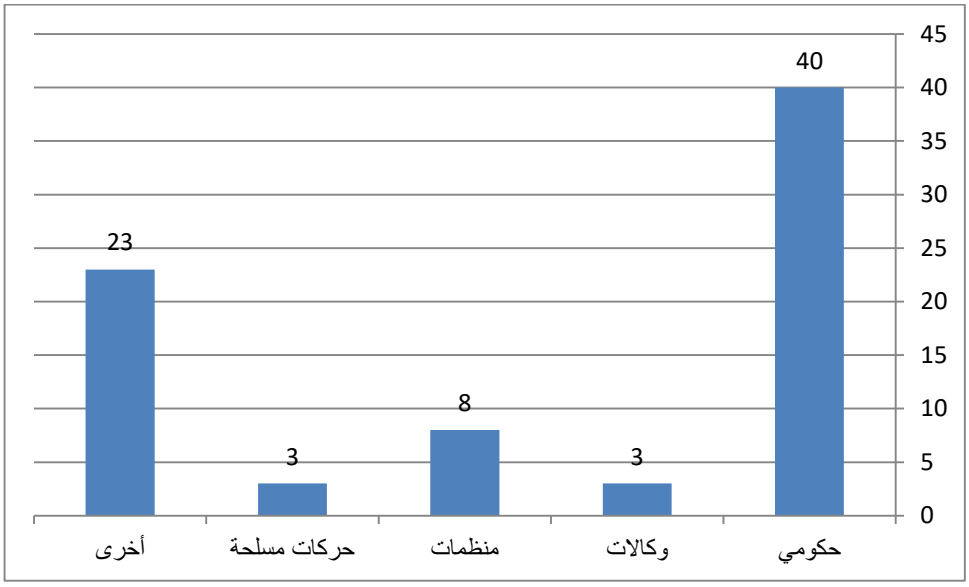

جدول رقم (٢٤)

التوزيع التكراري لفئة المساحة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
صفحة	٣	%٢,٣
نصف صفحة	٣	%٣,٩
ثلث صفحة	١	%١,٣
ربع صفحة	٠	–
٨/١	٩	%١١,٨
١٦/١	٦٠	%٧٨,٩
المجموع	٧٦	%١٠٠

يتضح من الجدول أعلاه أن (٣) من العينة فئة (صفحة) وتمثل نسبة (٢,٣%)، بينما (٣) من العينة فئة (نصف صفحة) وتمثل نسبة (٣,٩%)، و(١) من العينة فئة (ثلث صفحة) وتمثل نسبة (١,٣%)، و(٠) من العينة فئة (ربع صفحة) وتمثل نسبة (٠%)، و(٩) من العينة فئة (٨/١) وتمثل نسبة (١١,٨%)، و(٦٠) من العينة فئة (١٦/١) وتمثل نسبة (٧٨,٩%).

شكل رقم (٢٤)

التوزيع التكراري لفئة المساحة

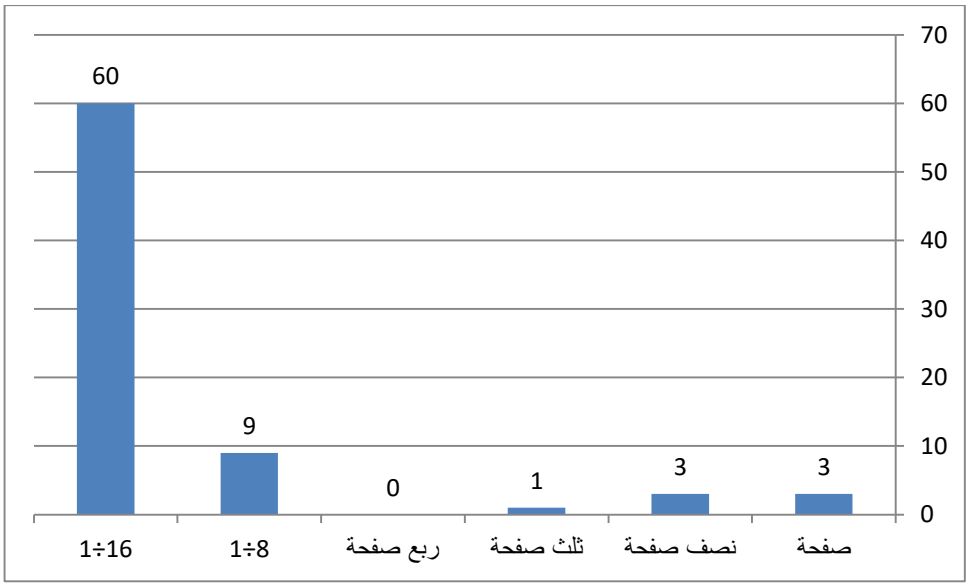

عرض نتائج صحيفة الإنتباهة للعام ٢٠١٦م:

جدول رقم (٢٥)

التوزيع التكراري لفئة الأشكال التحريرية

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
خبر	٨٦	%٥٧,٧
تقرير	٢٩	%١٩,٤
حوار	٨	%٥,٤
تحقيق	٤	%٢,٧
مقال	١٨	%١٢
عمود	٤	%٢,٧
المجموع	١٤٩	%١٠٠

يتضح من الجدول أعلاه أن (٨٦) من العينة فئة (خبر) وتمثل نسبة (٥٧,٧%)، بينما (٢٩) من العينة فئة (تقرير) وتمثل نسبة (١٩,٤%)، و(٨) من العينة فئة (حوار) وتمثل نسبة (٥,٤%)، و(٤) من العينة فئة (تحقيق) وتمثل نسبة (٢,٧%)، و(١٧) من العينة فئة (مقال) وتمثل نسبة (١٢%)، و(٤) من العينة فئة (عمود) وتمثل نسبة (٢,٧%).

شكل رقم (٢٥)

التوزيع التكراري لفئة الأشكال التحريرية

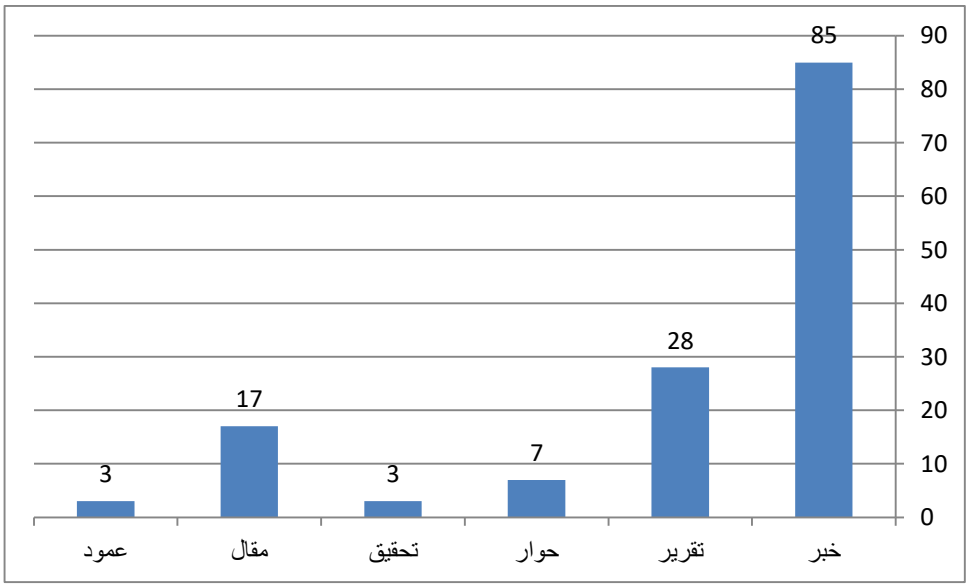

جدول رقم (٢٦)

التوزيع التكراري لفئة اتجاهات المادة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
سلم اجتماعي	٧٤	%٤٩,٧
وحدة وطنية	٢٣	%١٥,٤
قضايا اجتماعية	٤٣	%٢٨,٩
أخرى	٩	%٦
المجموع	١٤٩	%١٠٠

يتضح من الجدول أعلاه أن (٧٤) من العينة فئة (سلم اجتماعي) وتمثل نسبة (٤٩,٧%)، بينما (٢٣) من العينة فئة (وحدة وطنية) وتمثل نسبة (١٥,٤%)، و(٤٣) من العينة فئة (قضايا اجتماعية) وتمثل نسبة (٢٨,٩%)، و(٩) من العينة فئة (أخرى) وتمثل نسبة (٦%).

شكل رقم (٢٦)

التوزيع التكراري لفئة اتجاهات المادة

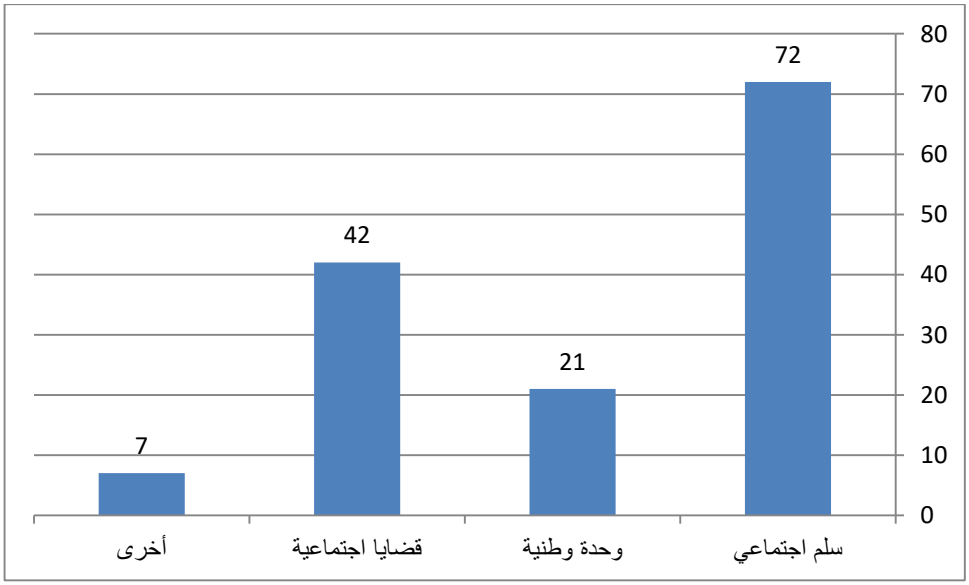

جدول رقم (٢٧)

التوزيع التكراري لفئة وسائل الإبراز

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
مانشيت	١٨	%٣٩,١
صور	٢٨	%٦٠,٩
رسومات	٠	–
كاريكاتير	٠	–
المجموع	٤٦	%١٠٠

يتضح من الجدول أعلاه أن (١٨) من العينة فئة (مانشيت) وتمثل نسبة (٣٩,١%)، بينما (٢٨) من العينة فئة (صور) وتمثل نسبة (٦٠,٩%)، و(٠) من العينة لفئتي (رسومات) و(كاريكاتير) وتمثل نسبة (٠%).

شكل رقم (٢٧)

التوزيع التكراري لفئة وسائل الإبراز

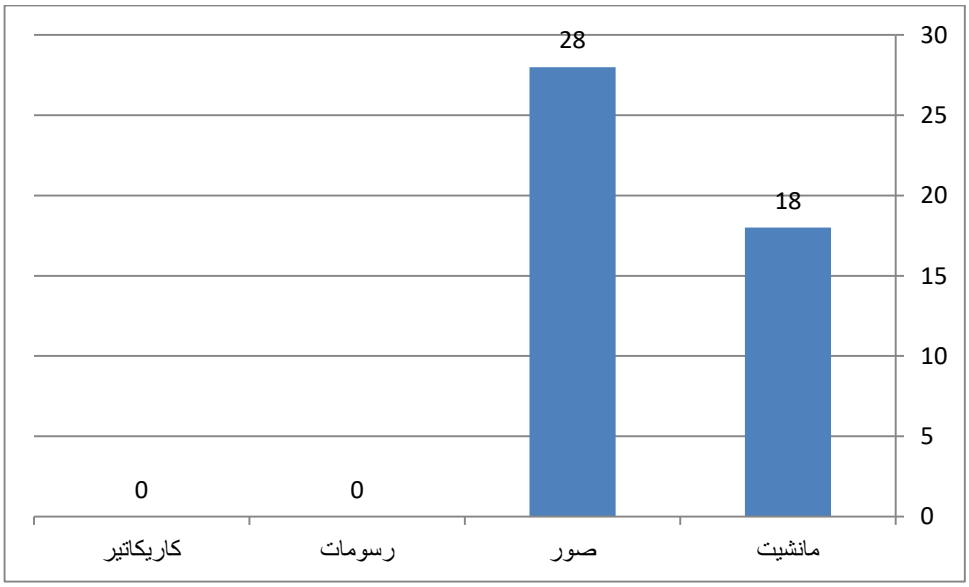

جدول رقم (٢٨)

التوزيع التكراري لفئة القيم

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
إيجابية	٧٩	%٥٣,٤
محايدة	٢٧	%١٧,٦
سلبية	٤٣	%٢٩,١
المجموع	١٤٩	%١٠٠

يتضح من الجدول أعلاه أن (٧٩) من العينة فئة (إيجابية) وتمثل نسبة (٥٣,٤%)، بينما (٢٧) من العينة فئة (محايدة) وتمثل نسبة (١٧,٦%)، و(٤٣) من العينة فئة (سلبية) وتمثل نسبة (٢٩,١%).

شكل رقم (٢٨)

التوزيع التكراري لفئة القيم

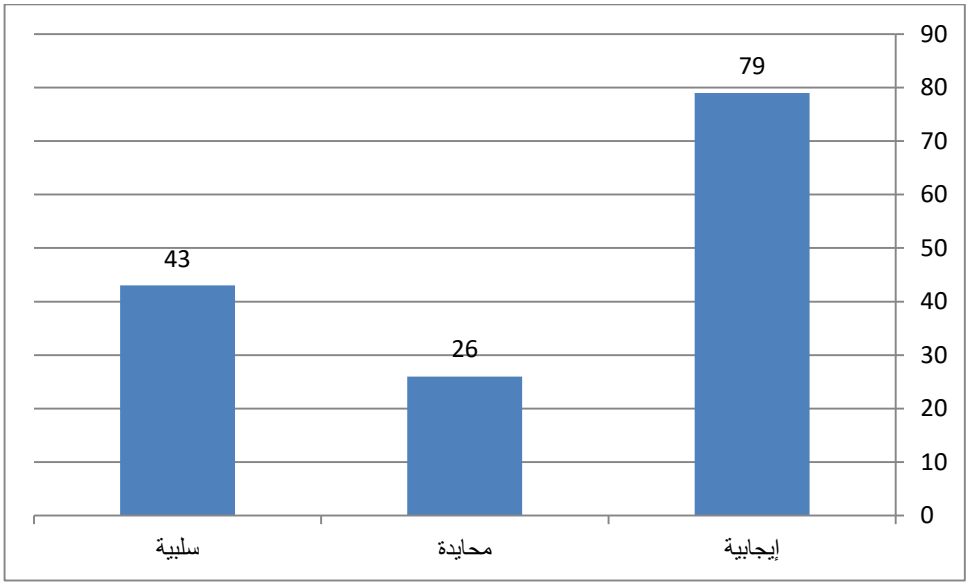

جدول رقم (٢٩)

التوزيع التكراري لفئة نوع المادة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
إخبارية	١٠٤	%٧٢,٩
إرشادية	٩	%٥,٧
تثقيفية	١٩	%١١,٤
نقدية	١٣	%٧,٩
أخرى	٤	%٢,١
المجموع	١٤٩	%١٠٠

يتضح من الجدول أعلاه أن (١٠٤) من العينة فئة (إخبارية) وتمثل نسبة (٧٢,٩%)، بينما (٩) من العينة فئة (إرشادية) وتمثل نسبة (٥,٧%)، و(١٩) من العينة فئة (تثقيفية) وتمثل نسبة (١١,٤%)، و(١٣) من العينة فئة (نقدية) وتمثل نسبة (٧,٩%)، و(٤) من العينة فئة (أخرى) وتمثل نسبة (٢,١%).

شكل رقم (٢٩)

التوزيع التكراري لفئة نوع المادة

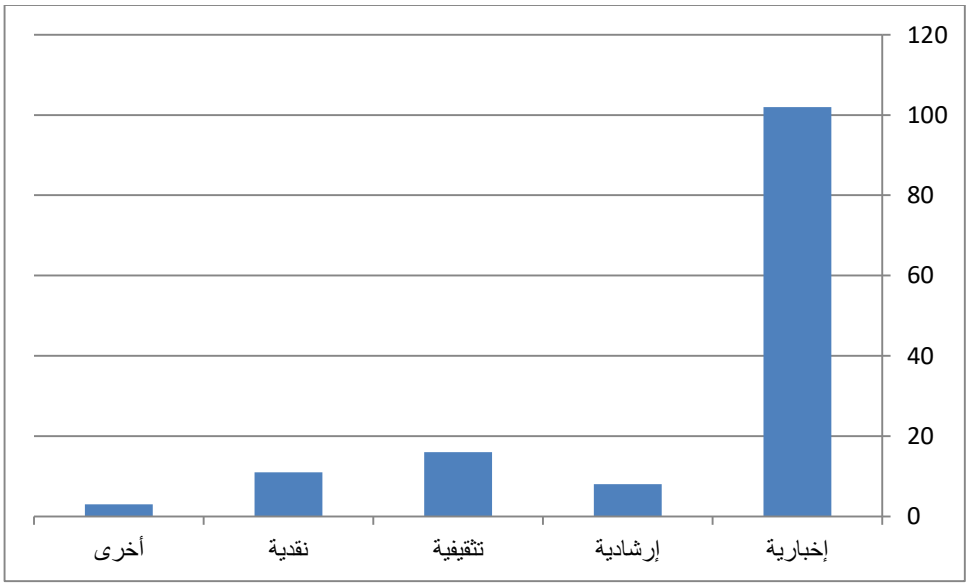

جدول رقم (٣٠)

التوزيع التكراري لفئة موقع المادة من الصحيفة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أولى	٢٨	%١٨,٨
داخلية	١٠١	%٦٧,٨
متخصصة	١٨	%١٢
أخيرة	٢	%١,٣
المجموع	١٤٩	%١٠٠

يتضح من الجدول أعلاه أن (٢٨) من العينة فئة (أولى) وتمثل نسبة (١٨,٨%)، بينما (١٠١) من العينة فئة (داخلية) وتمثل نسبة (٦٧,٨%)، و(١٨) من العينة فئة (متخصصة) وتمثل نسبة (١٢%)، و(٢) من العينة فئة (أخيرة) وتمثل نسبة (١,٣%).

شكل رقم (٣٠)

التوزيع التكراري لفئة موقع المادة من الصحيفة

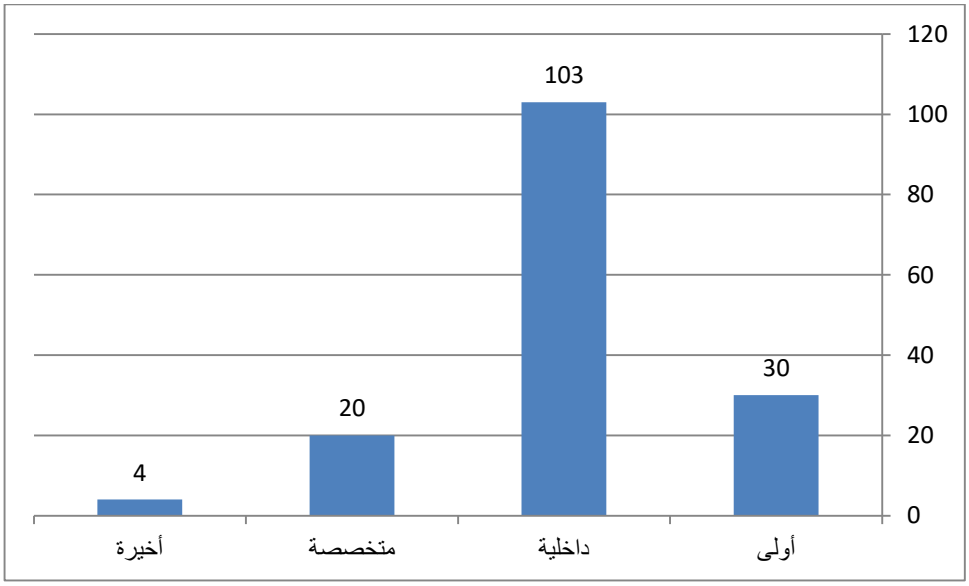

جدول رقم (٣١)

التوزيع التكراري لفئة المصدر

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
حكومي	٧٠	%٤٧
وكالات	٣	%٢
منظمات	٤	%٢,٧
حركات مسلحة	١	%٠,٧
أخرى	٧١	%٤٧,٧
المجموع	١٤٩	%١٠٠

يتضح من الجدول أعلاه أن (٧٠) من العينة فئة (حكومي) وتمثل نسبة (٤٧%)، بينما (٣) من العينة فئة (وكالات) وتمثل نسبة (٢%)، و(٤) من العينة فئة (منظمات) وتمثل نسبة (٢,٧%)، و(١) من العينة فئة (حركات مسلحة) وتمثل نسبة (٠,٧%)، و(٧١) من العينة فئة (أخرى) وتمثل نسبة (٤٧,٧%).

شكل رقم (٣١)

التوزيع التكراري لفئة المصدر

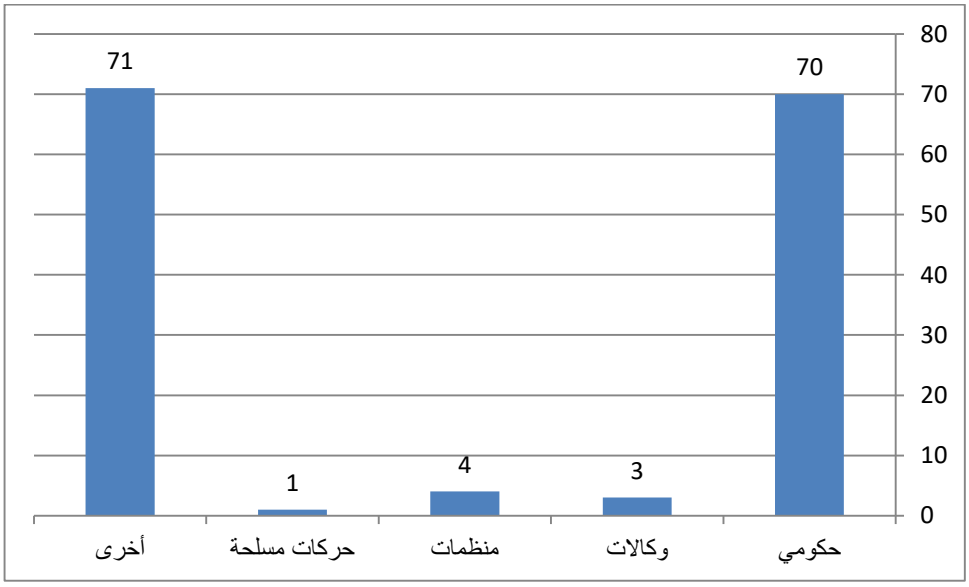

جدول رقم (٣٢)

التوزيع التكراري لفئة المساحة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
صفحة	١٠	%٦,٧
نصف صفحة	٢	%١,٣
ثلث صفحة	٦	%٤
ربع صفحة	٢٠	%١٣,٤
٨/١	٣١	%٢٠,٨
١٦/١	٨٠	%٥٣,٧
المجموع	١٤٩	%١٠٠

يتضح من الجدول أعلاه أن (١٠) من العينة فئة (صفحة) وتمثل نسبة (٦,٧%)، بينما (٢) من العينة فئة (نصف صفحة) وتمثل نسبة (١,٣%)، و(٦) من العينة فئة (ثلث صفحة) وتمثل نسبة (٤%)، و(٢٠) من العينة فئة (ربع صفحة) وتمثل نسبة (١٣,٤%)، و(٣١) من العينة فئة (٨/١) وتمثل نسبة (٢٠,٨%)، و(٨٠) من العينة فئة (١٦/١) وتمثل نسبة (٥٣,٧%).

شكل رقم (٣٢)

التوزيع التكراري لفئة المساحة

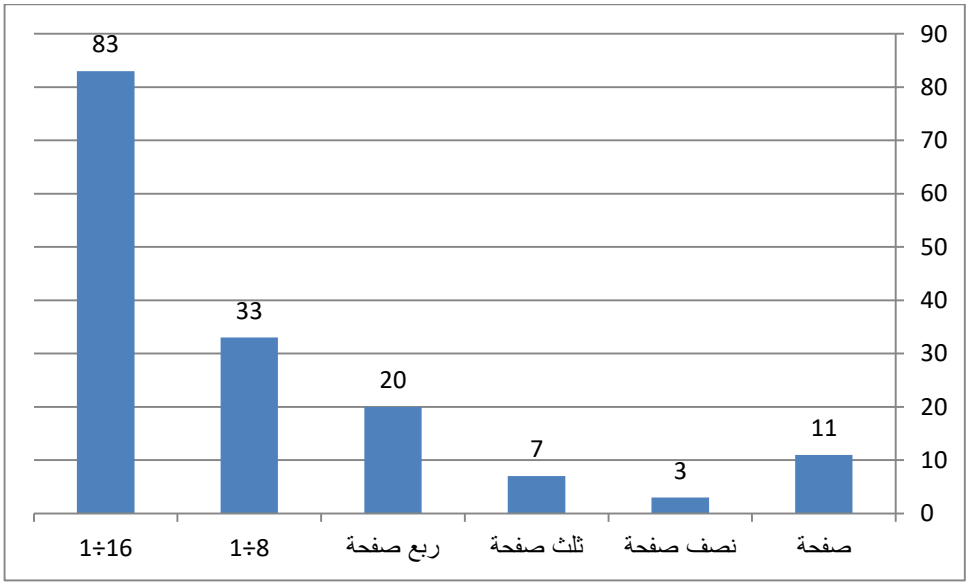

النتائج :

1- أوضحت النتائج أن غالبية الأشكال التحريرية التي وردت حول موضوع الدراسة **فاعلية التغطية الصحفية في تعزيز السلم الاجتماعي، دارفور أنموذجاً**، كانت أخبار وتقارير ولم يُجر غير تحقيق واحد خلال العامين ٢٠١٥م و٢٠١٦ في الصحيفتين، وهو قصور يمكن تفسيره بصعوبة وصول الصحف إلى مناطق الخبر لأسباب اقتصادية، سياسية أو أمنية.

2- نالت موضوعات السلم الاجتماعي والقضايا الاجتماعية الجزء الأكبر من اتجاهات المادة، وهو منحى إيجابي من الصحف يمكن البناء عليه لتركيز أكثر على الاتجاهات الأخرى مثل الوحدة الوطنية التي نالت قدراً ضئيلاً في الصحيفتين.

3- كانت وسيلة الإبراز الأكثر حضوراً الصور، بينما غابت الرسومات والكاريكاتير عن الصحيفتين وينبئ عن عدم التنسيق بين المحرر وإدارة تحرير الصحيفة مع فنان الكاريكاتير ليبرز بها المواضيع المحددة، وأحياناً لأسباب اقتصادية لصعوبة حصول الصحف على رسام كاريكاتير متفرغ.

4- جاءت نتيجة القيم متقاربة وأعطت صورة واضحة أن الدور الذي تلعبه الصحافة السودانية تجاه السلم الاجتماعي في إقليم دارفور متأرجح بين الإيجابية والسلبية. وأغلب أنواع المادة كان إخبارياً، مع إهمال الجوانب الإرشادية، التثقيفية، والنقدية.

5- في موقع المادة من الصحيفة وضح أن أغلب المواد موقعها الصفحة الأولى والصفحات الداخلية وندر وجودها في الأخيرة والمتخصصة، لأن أغلب هذه المواد هي أخبار.

6- كانت المصادر الحكومية هي الجزء الأكبر في مصادر المعلومة، ومصادر أخرى متفرقة، وهذا لا يغطي كل جوانب الحقيقة، لأن الحكومة تعرض المادة من وجهة نظرها السياسية، وحتى الوكالات الحكومية تكون نسخة مطابقة.

7- المساحة التي خصصتها الصحف عينة الدراسة لموضوع السلم الإجتماعي في إقليم دارفور كان الأكثر وروداً مساحة (١٦/١)، يليها مساحة (٨/١) مع جزء يسير من المساحات الأخرى (صفحة، نصف صفحة، ثلث صفحة، ربع صفحة)، وتفسير ذلك يرتبط بالشكل التحريري ما بين خبر وتقرير يتناسبان مع مساحتي (١٦/١) و(٨/١).

8- غالبية التغطية الصحفية لقضايا دارفور إخبارية

9- افتقرت التغطية لأشكال التحقيق والحوار والمنوعات

10- لم تركز الصحف على فرد مساحات واسعة لقضايا السلم الاجتماعي واقتصرت المساحة على الاخبار

11- قضايا السلم الاجتماعي كانت حاضرة في الصحيفتين لكنه حضور لا يقدم معالجة لأنه لم يعتمد على التوعية والتثقيف والارشاد

12- صحيفة الانتباهة كانت الأكثر تغطية لقضايا دارفور من صحيفة الجريدة

التوصيات:

- إقامة دورات تدريبية للصحفيين بالتركيز على أقسام التحقيقات، الاقتصادية ، الاجتماعية ، المتخصصة، حول فاعلية التغطية الصحفية في تعزيز السلم الاجتماعي وتعزيز الإيجابي من قضاياه.
- توجيه إدارات التحرير لفناني الكاريكاتير والرسامين لينال موضوع الدراسة حظه، فلهذه الفنون طريقته في توصيل الرسالة للمتلقي بصورة لا تقل عن الأنواع الأخرى.
- التركيز على مصادر مختلفة عند أخذ المعلومة للوصول إلى رؤية متكاملة وللتوازن بين الرواية الحكومية ورواية الأطراف الأخرى.
- أن توجّه إدارة التحرير بتنويع القوالب الخاصة بموضوع الدراسة وأن لا تكون محصورة فقط في الأخبار والتقارير.
- فرد مساحات أكبر في الصحف لموضوع السلم الاجتماعي في إقليم دارفور لأهمية الموضوع

المصادر والمراجع

أولاً : المصادر

القرآن الكريم

القواميس والمعاجم:

- قاموس الطلاب (عربي- عربي) دار الكتاب الحديث، الجزائر، ٢٠٠٨م.
- معجم المصطلحات الإعلامية، (إنجليزي – عربي)، دار الشروق العربي.

المراجع:

- أبو أصبع، صالح. **إدارة المؤسسات الإعلامية في الوطن العربي**. دار آرام للنشر، الأردن، ١٩٩٧م.
- أبو أصبع، صالح. **الاتصال والإعلام في المجتمعات المعاصرة**. دار آرام للدراسات والنشر، عمان، ٢٠٠٥م.
- أبو خليل، فارس. **وسائط الإعلام بين الكبت وحرية التعبير**. دار أسامة للنشر، عمان، ٢٠١١م.
- أبوعرقوب، إبراهيم. **الاتصال الإنساني ودوره في التفاعل الاجتماعي**، دار مجدلاوي، عمان، ١٩٩٣م.
- أحمد أبو الخير، **أزمات السودان الداخلية والقانون الدولي المعاصر**، القاهرة : دار النهضة العربية، دط، ٢٠٠٦م.
- أحمد، احمد زكريا. **الكتابة الصحفية الإخبارية وتأثيراتها**. دار الفجر للنشر، القاهرة، ٢٠٠٨م.
- ادهم، محمود. **التحقيق النموذجي وصحافة الغد**. دار الثقافة، القاهرة، ١٩٨٤م.
- ادهم، محمود. **مقدمة في التحرير الإخباري**. مطبعة دار نشر الثقافة، القاهرة، ١٩٨٢م.
- أديب خضور: **مدخل إلى الصحافة نظرية وممارسة**، ط٢، دمشق، ٢٠٠٠م.
- أديب خضور، **الخبر الصحفي**، دمشق، مطابع دار البعث، ١٩٨٢م.
- ارفنك إي هانك، **اخبار التلفزيون والراديو**، امريكا، ١٩٨٠م.
- ألبير، بيار: **الصحافة**، ترجمة محمد البرجاوي منشورات عويدات بيروت١٩٧٠م.
- إمام، إبراهيم. **وكالات الأنباء**، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٤م.
- أمين المشاقبة، ميرغني أبكر الطيب، **دارفور الواقع الجيوسياسي الصراع والمستقبل** ،عمان : دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١٢م.
- بدر، أحمد. **الإعلام الدولي: دراسات في الاتصال والعاية الدولية**. دار قباء للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة. ١٩٩٨م.

- البدوي، خالد بن محمد. **الحوار وبناء السلام الاجتماعي.** مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني، الرياض، ٢٠١١م.
- بغدادي، هالة اسماعيل. **الصحفيون التلفزيونيون الإخباريون.** المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠١١م.
- بلقاسم بن روان، **وسائل الإعلام والمجتمع – دراسة في الأبعاد الاجتماعية والمؤسساتية**، دار الخلدونية، الجزائر، ،٢٠٠٧م.
- بوندف. فرازر، **مقدمة للصحافة**، شركة ماكميلان، نيويورك، ١٩٦١م.
- تيسير ابو عرجه، **الصحافة المعاصرة**، الامارات المتحدة، دار الكتب الجامعي، ١٩٩٩م.
- جاعد، حميد. **التخطيط الإعلامي: المفاهيم والإطار العام.** دار الشروق، عمان، ١٩٩٨م.
- جلال الدين الحمامصي، **المندوب الصحفي**، القاهرة، دار المعارف، ١٩٩٣م.
- جورج. اي. هوفس، **كتابة الاخبار**، بوسطن، ١٩٩٥م.
- جولي فلينت وألكس دي فال، **تاريخ حرب وإبادة دارفور**، ترجمة: أنطوان بأسيل، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، دط، ٢٠٠٦م.
- **جيهان رشتي**، الأسس العلمية لنظرية الإعلام، **دار الفكر، ط٢، مصر، ١٩٧٨م.**
- حاتم إبراهيم، علي دينار، **حريق دارفور:قصة الصراع الأهلي والسياسي، السودان** : دار هيئة الخرطوم الجديدة للصحافة والنشر، دط، ٢٠٠٥م.
- حاتم، محمد عبدالقادر، **الإعلام والدعاية: نظرات وتجارب**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٢م.
- الحتو، محمد سليمان. **مناهج كتابة الأخبار الإعلامية وتحريرها.** دار أسامة للنشر، عمان، ٢٠١٢م.
- حجازي، عبدالمحميد. **الرأي العام والحرب النفسية**، دار الرأي العام، (د.م)، (د.ت).
- حسن عماد مكاوي، عاطف عدلي العبد، **نظريات الإعلام**، دط .، ٢٠٠٨م.
- حسن نجيلة، **ملامح من المجتمع السوداني**، المطبعة العالمية، القاهرة، ط٢، ١٩٦٠م.
- حمزة، عبد اللطيف: **مدخل إلى فن التحرير الصحفي العربي**، القاهرة، ط٢، ١٩٦٤م.
- خالد التيجاني النور، **اقتصاد الحرب وحروب الاقتصاد دارفور نموذجا**، جامعة الخرطوم، معهد أبحاث السلام بالتعاون مع بعثة قوات حفظ السلام في دارفور، UNAMID، ٢٠١٤م.
- خالد عبدالله أحمد درار، **البحث العلمي في الاتصال الجماهيري**، الخرطوم، المكتبة الوطنية للنشر، ط١. ٢٠١٢م.
- خليفة، إجلال: **الصحافة: مقروءة، مرئية، مدرسية، مسجديه، تجارية، إدارية** .القاهرة: دار الطباعة الحديثة، ١٩٧٦م.

- خوخة، أشرف. **أحزان حرية الصحافة.** ط٢، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٧٧م.
- **دليل الصحفي في العالم الثالث،** ترجمة كمال عبد الرؤوف القاهرة الدار الدولية للنشر والتوزيع، ١٩٨٨م.
- الدليمي، عبدالرازق. **الخبر في وسائل الإعلام.** دار المسيرة، عمان، ٢٠١٢م.
- الدليمي، عبدالرازق. **فن التحرير الإعلامي المعاصر.** دار جرير للنشر، الأردن، ٢٠١٠م.
- دنيس مور، **كل الانباء الملائمة.** لندن، ١٩٨٣م.
- دينار حاتم وإبراهيم على، **حريق دارفور خطة الصراع الأهلي والسياسي،** الخرطوم: هيئة الخرطوم الجديدة، دط، ٢٠٠٥م.
- ذبيان، سامي، **مدخل نظري إلى الصحافة اليومية و الإعلام، الموضوع والتقنية التنفيذ نحو صحافة ثالثة،** دار المسيرة، بيروت، ١٩٧٩م.
- راسم محمد الجمال وخيرت معوض عياد، **إدارة العلاقات العامة المدخل الإستراتيجي** ، ط٢، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية ، ٢٠٠٨م.
- راسم محمد الجمال وخيرت معوض عياد، **التسويق السياسي والإعلام – الإصلاح السياسي في مصر،** ط١ ، القاهرة : الدار المصرية اللبنانية ، ٢٠٠٥م.
- روو، ويليام ايه: **الصحافة العربية- الإعلام الإخباري و عجلة السياسية في العالم العربي-** ترجمة موسى الكيلاني مرآز، الكتب الأردني،١٩٨٩م.
- الزبير، سيف الاسلام: **الاعلام والتنمية في الوطن العربي،** المؤسسة الوطنية للكتاب، ١٩٨٦م.
- زكي البحيري، **مشكلة دارفور أصول الأزمة - وتداعيات المحكمة الجنائية الدولية،** القاهرة:الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط.١، ٢٠٢٠م.
- سلطان، محمد صاحب. **إدارة المؤسسات الإعلامية: أنماط وأساليب القيادة.** دار المسيرة للنشر، عمان، ٢٠١١م.
- سليمان كشة: **سوق الزكريات،** شركة الطبع والنشر، الخرطوم، يونيو ١٩٦٣م.
- سمير محمد حسين، **بحوث الإعلام،** القاهرة، عالم الكتب، ١٩٩٥م.
- السيد عمر، **دارفور بين إدارة الأزمة والإدارة بالأزمة،** الدار العالمية للنشر والتوزيع، ط ١، ٢٠٠٨م.
- الشامخ، محمد عبد الرحمن: **الصحافة في الحجاز،** دار الأمة، بيروت، ١٩٧١م.
- شرف، عبدالعزيز. **الأساليب الفنية في التحرير الصحفي.** دار قباء للنشر، القاهرة، ٢٠٠٠م.
- شفيعة حداد، **الحضور الصيني في إفريقيا وحتمية الصراع مع الولايات المتحدة- التنافس في السودان نموذجا-** مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد (١٠)، ٢٠١٤م.
- شقير، يحي. **الحريات الصحفية في الأردن.** مطابع الدستور، عمان، ٢٠٠١م.

- شقير، يحي. **تقرير عن وضع الإعلام في الأردن.** المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، عمان، (د.ت).
- صابات، خليل: **وسائل الاتصال نشأتها وتطورها**، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩١م.
- صالح شاكر وتوت، **الخبر الصحفي عنصر أساسي من عناصر العملية الإعلامية**، مجلة أهل البيت عليهم السلام ، العدد ١، ٢٠٠٤م.
- صالح فضل، **مشكلة دار فور والسلام في السودان**، القاهرة : دار إيتراك للطباعة والنشر، ط١، ٢٠٠٤م.
- صالح يحيى الشاعري، **تسوية النزاعات الدولية سلميا** ،القاهرة: دار مكتبة مدبولي، ط١، ٢٠٠٦م.
- صالح، أشرف وعلم الدين، محمود :**مقدمة في الصحافة**، ٢٠٠٤م.
- صالح، جلال الدين. **الإرهاب الفكري: أشكاله وممارساته.** جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية، ٢٠٠٨م.
- صالح، سليمان. **حقوق صحفيين في الوطن العربي.** دار النشر للجامعات، القاهرة، ٢٠٠٤م.
- الصقر، أياد. **تصميم الصحافة المطبوعة وإخراجها.** دار أسامة للنشر، عمان، ٢٠٠٩م.
- صلاح عبد اللطيف، **الصحافة السودانية تاريخ و توثيق**،(الخرطوم، دار جامعة الخرطوم للنشر، بدون ت) بدون ط .
- عبد الرحمن، عواطف: **قضايا التبعية الاعلامية في العالم الثالث**، دار الفكر القاهرة، ١٩٧٢م.
- عبد الستار جواد، **فن كتابة الاخبار**، عمان، ٢٠٠٢م.
- عبد القادر رزيق المخادمي، **النزاعات في القارة الإفريقية، انكسار دائم أم انحسار مؤقت**، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٥م.
- عبد القادر رزيق المخادمي، **النزاعات في القارة الإفريقية، انكسار دائم آم انحسار مؤقت**، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ط ١، ٢٠٠٥م.
- عبد اللطيف حمزة، **الإعلام له تاريخه ومذاهبه**، دار الفكر العربي، ١٩٥٦م.
- عبدالباسط محمد عثمان، **الصحافة قضايا ومشكلات**، جدة، دار العمير للثقافة والنشر، ١٩٨٥م، ص٥٠.
- عبدالسلام جحيش، سليمان ابكر محمد، **دور الأطراف الخارجية في النزاعات الدولية: دراسة حال النزاع في إقليم دارفور (٢٠٠٣-٢٠١٤)**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين –ألمانيا، ط١، ٢٠١٨م.
- عبدالكافي، إسماعيل وهيبة، محمود منصور. **النظم السياسية وسياسات الإعلام.** مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، ٢٠٠٤م.

- عبدالله إبراهيم الطاهر، **بلوغرافيا الصحف السودانية في قرن (١٨٩٩-١٩٩٨م)**، الخرطوم، ب ت.
- عبدالمجيد، ليلى وعلم الدين، محمود. **فن التحرير الصحفي للجرائد والمجلات**. دار السحاب للنشر، القاهرة، ٢٠٠٤م.
- عبدالمجيد، ليلى وعلم الدين، محمود. **فن التحرير الصحفي للوسائل المطبوعة والالكترونية**، دار السحاب للنشر، القاهرة. ٢٠٠٨م.
- عبدالمجيد، ليلى. **تشريعات الصحافة في الوطن العربي**. دار العربي للنشر، القاهرة، ٢٠٠١م.
- عبدالمجيد، ليلى. **سياسات الاتصال في العالم الثالث**. دار الطباعي العربي، القاهرة، ١٩٨٦م.
- عبده مختار موسى، **دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى**، قطر :الدار العربية للعلوم ناشرون، ط١، ٢٠٠٩م.
- عزت، فريد. **مدخل إلى الصحافة. مكتب** أحمد فؤاد، القاهرة، ١٩٩٣م.
- عزي، عبد الرحمن: **وسائل الإعلام والمجتمع الريفي – أزمة المنطق و تمدن الرسالة** – المنظمة العربية للثقافة والعلوم، ١٩٩٢م.
- عصام عبد الفتاح، **دارفور: وجع في قلب العروبة**، القاهرة : دار كنوز للنشر والتوزيع، ط٢، ٢٠٠٩م
- عمار ميلاد نصر، مدخل إلى الصحافة، عمان، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٩م.
- الغروي، محمد. السلام في القرآن والحديث، ط١، دار الأضواء، ١٤١١هـ- ١٩٩١م.
- فاروق ابو زيد، **فن الخبر الصحفي**، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، القاهرة.١٩٨٥م.
- فاروق أبوزيد، **مدخل إلى عالم الصحافة**، ط٢ القاهرة. عالم الكتب، ١٩٩٧م.
- قيس الياسري، **الخبر الصحفي**، دراسة نظريه وتطبيقات٠ بغداد، ودار الحكمة للنشر والتوزيع، ١٩٨٧م.
- كمال الجزولي، الحقيقة في دارفور، القاهرة : مركز دراسات حقوق الإنسان ، ط١ ، ٢٠٠٦م.
- ليلى عبدالمجيد، محمد علم الدين، **فن التحرير الصحفي للجرائد والمجلات**، دار السحاب للنشر والتوزيع، ط١، القاهرة، ٢٠٠٤م.
- ماكنيل، **تعليم الصحافة**، ط٤، شركة ماكميلان، نيويورك، ١٩٥٥م.
- المتولي، آمال. **مدخل في الصحافة**، دار الإسراء، طنطا، مصر، ٢٠٠٣م.
- محجوب محمد صالح، **الصحافة السودانية في نصف قرن** (الخرطوم، مركز الدراسات السودانية، بدون ط، ١٩٩٦م.
- محمد الجوهري وآخرون : **دراسة الإعلام والاتصال**، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، مصر، ١٩٩٢.

- محمد سيد محمد، **المسؤولية الإعلامية في الإسلام**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ١٩٨٦م.
- محمد عبد الحميد، **نظريات الإعلام واتجاهات التأثير**، عالم الكتب، ط٢ ،القاهرة، ، ٢٠٠٠م.
- محمد منير حجاب، **المعجم الإعلامي**، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط١، القاهرة، ٢٠٠٤م.
- محمد، محمد سيد :**الصحافة بين التاريخ والأدب** .ط1. القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٨٥م.
- محمود أبكر سليمان ومحمد علي أبكر الطيناوي، **الزغاوة ماضي حاضر**، الكويت، دط، ١٩٨٨م.
- محمود خليل وآخرون، **إنتاج اللغة الإعلامية في النصوص الإعلامية**، جامعة القاهرة كلية الإعلام،١٩٩٩م، بدون ط .
- محمود ممداني، **دارفور منقذون وناجون السياسة والحرب على الإرهاب**، ترجمة :عمر سعيد الأيوبي، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠١٠م.
- مروة، أديب: **الصحافة العربية ونشأتها وتطورها**، منشورات دار مكتبة الحياة بيروت، ١٩٦١م.
- مشاقبة، أمين. **التربية الوطنية والنظام السياسي**. ط٨، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠م.
- مصطفى عثمان إسماعيل، **دار فور الماضي– الحاضر– المستقبل**، السودان : دار الأصالة لنشر والتوزيع الإعلامي ، د ط، ٢٠٠٧م.
- مصطفى، هويدا. **دور الإعلام في الأزمات الدولية**. مركز المحروسة للبحوث والنشر، القاهرة، ٢٠٠٠م.
- مكاوي، حسن والسيد، ليلى. **الاتصال ونظرياته المعاصرة**. ط٤، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٣م.
- مهنا، فريال، **علوم الاتصال والمجتمعات الرقمية**، دار الفكر المعاصر، دمشق، ٢٠٠٢م.
- الموسى، عصام. **المدخل في الاتصال الجماهيري**. ط٧، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٢م.
- نفادي، أحمد. **صحافة الأمارات: نشاة والتطور الفني والتاريخي**. منشورات المجمع الثقافي، أبوظبي، ١٩٩٦م.
- همام، طلعت :**مائة سؤال عن الصحافة** .ط.١، عمان: دار الفرقان، ١٩٨٣م.
- هوف جورج، **الابراق الصحفي**، شركة هفتن ملفن، بوسطن، ١٩٧٣م.
- ياسين، شواف :**مدخل إلى علم الصحافة والإعلام** .ألمانيا: جامعة مونستر١٩٩٧م.
- ياغو سالمون، **ثورة المنظمات شبه العسكرية: قوات الدفاع الشعبي، مسح الأسلحة الصغيرة**، سويسرا: المعهد العالي للدراسات الدولية، دط ، ٢٠٠٧م.

- يعقوب، عبدالحليم. **الموضوعية والقيم الإخبارية في الإعلام**. الدار العالمية للنشر، السودان. ٢٠٠٨م.
- يوسف تكنه، **دارفور:التقسيمات الإدارية والنزاع القبلي (حالة ولاية جنوب دارفور)**، جامعة الخرطوم، معهد أبحاث السلام بالتعاون مع بعثة قوات حفظ السلام في دارفور UNAMID، ٢٠١٤م.

الكتب الأجنبية المترجمة:

- البالتيز، دافيد. **سياسة** الأخبار **وأخبار السياسة**. ترجمة: جرابر، درويش وآخرون، مكتبة الشروق الدولية، (د.م)، ٢٠١٢م.

الرسائل والبحوث:

- أسماء حسن محمد التوم محمد، **التغطية الصحفية لاستفتاء جنوب السودان بالتطبيق على صحيفتي (الانتباهه– الصحافة) الفترة من (٢٠٠٩–٢٠١١م)**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – كلية علوم الاتصال (قسم الصحافة والنشر)، ٢٠١٥م.
- آل سعود، سعود بن سعود، **الاتصال السياسي وتأثيره في المجتمع السعودي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ٢٠٠٦م.
- بشار عبد الرحمن مطهر، **دور الراديو والتلفزيون في تشكيل معارف واتجاهات الجمهور اليمني نحو القضايا السياسية** ، رسالة دكتوراه غير منشورة، القاهرة : جامعة القاهرة ، كلية الإعلام .٢٠٠٧م.
- بغدادي، هالة إسماعيل، **الصحافة التلفزيونية العربية: الجزيرة والنيل دراسة ميدانية مقارنة**، رسالة ماجستير، منشورة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠٠٩م.
- بن عيسى يمينة، **الصحافة الفنية الجزائرية– دراسة سوسولوجية لثلاثة جرائد "مشوار الأسبوع– بانوراما –الشروق العربي"**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر– كلية العلوم الاجتماعية،٢٠٠٣–٢٠٠٤م.
- حافظ علي أبو عياش، **دور الصحافة المحلية المطبوعة في التحول الديمقراطي في الضفة الغربية – جريدة القدس نموذجاً:(٢٠٠٤–٢٠٠٧م)**، رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية– كلية الدراسات العليا– جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، ٢٠٠٨م.
- حماد، حسن جمعة، **دور الصحافة اليومية في التنمية الريفية في المملكة الأردنية الهاشمية: تحليل المضمون الزراعي لصحيفتي الرأي والدستور**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، د.ت.

- الخلايلة، عواد سليم. **السياسة الإعلامية من خلا رؤية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين للإعلام**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠٠٩م.
- الرواشدة، ميساء نصر. **الحريات الإعلامية بين المهنية والعرف والقانون**. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، ٢٠١١م.
- زياد محمود محمد الشخانبة، **اتجاهات السياسة التحريرية للصحيفة اليومية الأردنية إزاء الحراك الشعبي: دراسة تحليلية لصحيفتي الرأي والعرب اليوم للمدة من ٢٠١١/٣/١-٢٠١١/٥/٣١م**، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الإعلام-قسم الصحافة، ٢٠١٣م.
- العبادي، صلاح الدين عبدالله، **الدور السياسي للصحافة الأردنية اليومية ١٩٨٩-٢٠٠٥م**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٧م.
- فايز، الأمير صحصاح. **العلاقة بين المواد الإخبارية والسياسات التحريرية في الصحف العربية اليومية: دراسة حالة لصحف الأهرام الدولي والشرق الأوسط والحياة مع التطبيق على أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م**. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة اسيوط. ٢٠٠٦م.
- كامل كريم عباس الدليمي، **إتجاهات التغطية الأخبارية لصحيفتي الرأي والعرب اليوم إزاء الاحتلال الأمريكي للعراق: دراسة تحليلية لصحيفتي الرأي والعرب اليوم**، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، كلية العلوم الإنسانية – قسم الإعلام، ماجستير غير منشور، ٢٠٠٨م.
- محمد عبد الغني سعيود، **تأثير حرية الصحافة في الجزائر على الممارسة المهنية**، الماجستير، جامعة باجي مختار عنابة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علوم الإعلام والاتصال،٢٠١٢م.
- مستاك يحي محمد لمين، **قضية دار فور وأبعادها الإقليمية والدولية** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية ، تخصص: التنظيمات السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة مولود معمري تيزي وزو، ٢٠١٣م.
- مطاوع، محمد يوسف، **تحليل واقع الصحافة الرياضية من وجهة نظر القيادات الرياضية في الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية،٢٠٠٧م.
- المهدي سليمان المهدي: **دور الصحافة في دعم الوحدة الوطنية (٢٠٠٨-٢٠١٠م)**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيان كلية التربية- علوم الاتصال، ٢٠١٠م.
- النور عبدالله جادين موسى، **إتجاهات الصحافة السودانية نحو معالجة قضايا النزاعات ونشر ثقافة السلام (دراسة مسحية وصفية مقارنة على عينة من الصحف اليومية (٢٠١٧-٢٠١٨م)**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا- كلية الدراسات العليا، ٢٠٢٠م.

المجلات والأبحاث وأوراق العمل:

- أبوزيد، فاروق. **إصلاح الإعلام المصري,** مجلة المحيط الثقافي، العدد ٤٦، وزارة الثقافة المصرية، القاهرة، ٢٠٠٥م.
- أحمد عمر حاوي، ورشة عمل بعنوان: **نتحد في سلام أم نتقاتل من أجل فهم الصراع القبلي المسلح في دارفور**، جامعة الخرطوم، معهد أبحاث السلام بالتعاون مع بعثة قوات حفظ السلام في دارفور UNAMID، ٢٠١٤م.
- ادم محمد أحمد عبد الله، **قضية دارفور :الأسباب والتداعيات وسبل المعالجة**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ٢٢، ٢٠٠٩م.
- إياد عابد والي البديري، **مشكلة دارفور – أسبابها ونتائجها : دراسة في الجغرافيا السياسية**، مجلة القادسية للعلوم السياسية، العدد١، ٢٠٠٩م.
- جولي فلينت، الحرب الأخرى: **الصراع العربي الداخلي في دارفور**، ورقة عمل التقييم الأساسي للأمن البشري لمسح الأسلحة الصغيرة، رقم ٢٢ سويسرا: المعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية، ط١، ٢٠٠٠م.
- جيروم توبيانا، **نبذ المتمردين :الأبعاد المحلية والإقليمية للتقارب بين تشاد والسودان** ، ورقة عمل التقييم الأساسي للأمن البشري التابع لمسح الأسلحة الصغيرة ، رقم ٢٥، جنيف :المعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية ، ط١، ٢٠١١م.
- ذاكر محي الدين عبد الله، **الجماعات المسلحة والسياسية في دارفور: دراسة في الخلفية التاريخية ومنطلقاتها الفكرية**، مجلة أدب الرافدين ، العدد ٦٠، د.ت.
- رعد قاسم صالح، **إشكالية الدولة والقبيلة في أزمة دارفور ٢٠٠٣-٢٠١٠م**، مجلة السياسة الدولية، العدد (٢٠)، ٢٠١٢م.
- سعيد، محمد السيد. **حرية الصحافة والتحول الديمقراطي**. المؤتمر العام للصحفيين، فبراير القاهرة، ٢٠٠٤م.
- صالح، سليمان. **وسائل الإعلام والديموقراطية في الوطن العربي**. المؤتمر الثالث عشر، ورقة عمل في الإعلام والبناء الثقافي والاجتماعي للمواطن العربي، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧م.
- عبد الوهاب الأفندي، **أزمة دارفور: نظرة في الجذور والحلول الممكنة**، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد ١٣٩، ٢٠٠٩م.

- عبدالنبي عبدالله الطيب، **تغطية الصحافة المحلية لقضية السلم الأهلي في السودان "قضية دارفور أنموذجاً" (دراسة تطبيقية على صحيفة السوداني**، ورقة علمية، المجلة الدولية للاتصال الاجتماعي، جامعة عبدالحميد بن باديس– مستغانم، العدد (٣)، المجلد (٧)، ٢٠٢٠م.
- مجلة إنماء العربي للعلوم الإنسانية المستقبلية العدد (١٠)، ١٩٧٠م.
- يوسف خميس أبو رفاس، ورقة بعنوان، **أزمة دار فور– أسبابها وتداعياتها الاقتصادية**، مقدمة في المنتدى العلمي لمستقبل وادي النيل، حول أزمة دار فور بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة أفريقيا العالمية بالخرطوم في ١٣–١٤ ديسمبر ٢٠٠٤م.

المواقع الالكترونية

- صحيفة . موقع ويكيبيديا، الموسوعة الحرة
- **الصحافة وأنواعها: ماهية الصحافة.** موقع يا بيروت الالكتروني. ٢٠٠٨م.

ثورة دارفور: أزمة السودان الجديدة، تقرير مجموعة الأزمات الدولية، رقم ٧٦عن إفريقيا، بروكسل، ٢٥ مارس،٢٠٠٤م.

- **دارفور المدمرة، تطهير عرقي ترتكبه الحكومة وقوات الميليشيا في غرب السودان**، تقرير هيومن رايتس وتش، مجلد رقم ١٦، ٢٠٠٤م.
- **دارفور:الفشل في توفير الحماية**، تقرير مجموعة الأزمات الدولية رقم (٨٩) عن إفريقيا، ٨ مارس، ٢٠٠٥م.

المقابلات:

- معتز محجوب، مدير صحيفة الانتباهه.
- عبدالعظيم كباشي، رئيس قسم الولايات – صحية الانتباهه. وصحفي مهتم بشأن دارفور.
- عبدالناصر محمد، رئيس القسم السياسي، صحيفة الجريدة.
- ماجد القوني، رئيس تحرير الجريدة.

الملاحق

الملحق رقم (١) أسئلة المقابلات

اسئلة المقابلة:

1) ماهي اتجاهات واهداف مضمون التغطية الصحفية لسلم الاجتماعي
2) الاشكال التحريرية التي قدمت فيها المادة الصحفية
3) فاعلية الصحافة في طرح قضايا السلم الاجتماعي والي اي مدي اسهمت في رتق النسيج الاجتماعي ب دارفور
4) اساليب الابراز والتأثير المستخدمة في التغطية الصحفية
5) ماهي الاشكال التحررية المستخدمة في التغطية وهل هي الانسب لطرح مثل هذة القضية السلم والاجتماعي وقضية دارفور كنموذج
6) تغطية الصحف للسلم الاجتماعي بصورة عامة وقضية دارفور علي وجه الخصوص تغطية خبرية فقط ام استقصائه تبحث ما وراء الخبر وتسهم في المعالجة
7) الي اي مدي تؤثر الصوة علي القارئ وتدعم السلم الاجتماعي

بسم الله الرحمن الرحيم

إستمارة تحليل مضمون

فاعلية التغطية الصحفية فى تعزيزالسلام الإجتماعى

ماذا قيل (المضمون)

اسم الصحيفة / .....

التاريخ	رقم العدد	نوع المادة						موقع المادة				المصدر			المساحة				
		اخبارية	تعبوية	ارشادية	تثقيفية	اخرى		اولى	داخلية	متخصصة	اخيرة	حكومى	منظمات	حركات	صفحة	نصف	ثلث	ربع	٨/١	١٦/١

بسم الله الرحمن الرحيم

إستمارة تحليل مضمون

فاعلية التغطية الصحفية فى تعزيزالسلام الإجتماعى

كيف قيل (الشكل)

اسم الصحيفة / .....

التاريخ	رقم العدد	الاشكال التحريرية						اتجاهات المادة				وسائل الإبراز						القيم	
		خبر	تقرير	حوار	تحقيق	مقال	اخرى	سلم اجتماعى	وحدة وطنية	قضايا إجتماعية	اخرى	مانشيت	بنط	صور	كاركتير			ايجابية	سلبية

ملحق رقم (٣)

نموذج من صحيفة الانتباهه

ربوع السودان 8

من الواقع

جعفر باعو

بادية دارفور

■ في العام الماضي شهدت مدينة طوكر زيارة أول مسؤول رئاسي وهي المدينة التاريخية والاقتصادية العتيقة.

■ وفي خواتيم ذات العام، شهدت محليات شرق جبل مرة زيارة أول مسؤول رئاسي لها منذ رحيل الفريق إبراهيم عبود عن الحكم.

■ وقبل أيام قلائل ، شهدت بعض مدن ومناطق بادية دارفور ايضا زيارة ذات المسؤول الرئاسي آلا وهو نائب رئيس الجمهورية حسبو محمد عبدالرحمن.

■ المناطق التي زارها نائب الرئيس خلال جولاته المختلفة في ولايات السودان وجدت الرضاء والاستحسان من البسطاء قبل أصحاب السلطة.

■ وجولة شمال دارفور الأخيرة في بواديها وحضرها أكدت حقيقة واحدة ظل بعض من الإعلام الغربي (يغبشها) وهي ان الحرب في دارفور انتهت دون رجعة (بإذن الله).

■ أهل تلك المناطق عانوا كثيرا من ويلات الحرب وتشردوا وحان الوقت لينعموا بالخدمات المستدامة.

■ في بادية مستريحة وجدنا بعض المباني الثابتة بالقرب من منازل الرحل، وعرفنا انها مدرسة لتعليم أبناء تلك المناطق.

■ [illegible] قلنا انا من كان مرافقنا في العربة المكشوفة –وهو من أبناء المنطقة– لا نريد شيئا من الحكومة سوى توفير الخدمات الضرورية.

■ سرف عمره تسحر القلوب بطبيعتها الخلابة، والوديان المنتشرة على أطرافها.

■ والسريف تسحرك بكرم أهلها وهو شيمة أهل كل مناطق وبادية دارفور.

■ منذ سنوات وأنا وغيري من الزملاء نتحرق شوقا لزيارة طويلة الطويلة بجمالها وخضرتها وروعتها.

■ طويلة ربما تكون من أكثر مناطق دارفور شهدت نزوح أهلها، وهي التي تجاور جبل مرة.

■ الآن عادت الحياة لطويلة وأصبح أطفالها يلعبون في الشوارع دون خوف من ويلات الحرب.

■ أكثر ما أدهشنا هو تسابق أطفال المنطقة بأعداد كبيرة نحو المروحية بعد أن حطت على الأرض.

■ زرنا من قبل برفقة نائب الرئيس الكثير من المناطق التي لم يزرها مسؤول (كبير) من قبل ولكن زيارة محليات دارفور ذات مذاق مختلف.

■ حينما نعود بالذاكرة لأسماء الكثير من المناطق التي كان أهلها غير آمنين على أنفسهم ونقارن ذاك الماضي بالحاضر نحمد الله كثيرا على نعمة الأمن والسلام.

■ في مستريحة أفنى الشيخ موسى هلال كثيرا على والي شمال دارفور عبدالواحد يوسف وقال لنا إنه من الشباب القلائل الذين وضعوا بصمتهم في دارفور.

■ حديث هلال يؤكد ان ما قام به عبدالواحد في شمال دارفور فشل فيه كل الولاة السابقين.

■ الثناء على عبدالواحد كان سمة بارزة عند جميع أهل الولاية مواطنين وقيادات.

■ يوسف نجح في بسط الأمن وتحقيق الاستقرار وهو الذي بادر بالطواف على كافة محليات الولاية قبل أن يقدم عليها نائب الرئيس.

■ دارفور الآن آمنة ومستقرة فقط يحتاج أهلها الى توفير الخدمات الضرورية حتى تكتمل مساعي العودة الطوعية.

baao71@gmail.com

غرب دارفور .. النهوض بالخدمات في فوربرنقا .

فوربرنقا: محيي الدين زكريا

أكد السيد خليل حامد دقرشو المدير التنفيذي لمحلية فوربرنقا المعتمد بالإنابة إن الغرفة التجارية مؤسسة ذات نشاط خدمي تهدف إلى توحيد القطاع التجاري على مستوى المحلية من أجل النهوض به للمساهمة في دفع عجلة التنمية والمشاركة في اتخاذ القرارات الاقتصادية بالمحلية وكذلك حماية رجال الأعمال من المهددات الداخلية لتطوير العمل التجاري. جاء ذلك لدى لقائه الاجتماع الموسع الذي أقامته الغرفة التجارية بدارها بحضور مدير جهاز الأمن والمخابرات الوطني بالإنابة وجمع غفير من رجال الأعمال وتجار القطاع بالمحلية لمناقشة قضايا تهم المحلية. والذي تعتبر الغرفة التجارية بالمحلية واحدة من الأذرع الداعمة للتنمية والاقتصاد لها وذلك بتوجيه مواردها نحو التنمية ورفع البنية التحتية للمحلية كهدف إستراتيجي. وأوضح السيد حبيب العبيد يونس رئيس الغرفة التجارية بالمحلية أن الغرفة التجارية بالمحلية ظلت تعمل في اتجاه برامج التنمية والإعمار والتي انتظمت في ظل تنمية وتطوير المحلية في مجالات الصحة والتعليم والمياه والكهرباء برعاية الدكتور/حسن الغالي حارن معتمد محلية فور برنقا.

شمال كردفان توزع معدات طبية للمحليات

الأبيض: الإنتباهة

دشن الأستاذ إسماعيل مكي إسماعيل؛ وزير التربية والتعليم والي شمال كردفان بالإنابة؛ بمباني الصندوق القومي للإمدادات الطبية وبرنامج توزيع المعدات الطبية للمراكز والوحدات الصحية لمحليات ولاية شمال كردفان لعدد 21 مؤسسة صحية كمرحلة أولى والذى نظمته الإدارة العامة للرعاية الصحية بالتعاون مع الصندوق القومي للإمدادات الطبية فرع الولاية . وأبان وزير الصحة بالولاية – خلال حفل التدشين – أنه سيتم توزيع معدات طبية لعدد 13 مؤسسة صحية كمرحلة ثانية وعدد 17 مؤسسة صحية كمرحلة أخيرة خلال العام 2017م . وقال سيادته إنه سيتم صيانة 24 وحدة صحية بالولاية؛ بالتعاون مع التامين الصحي . مؤكداً سعي وزارته للوصول للتغطية الشاملة بكافة محليات الولاية. من جانبه أوضح د. وائل فكي مدير الإدارة التنفيذية للتامين الصحي أنه وفي إطار التغطية الشاملة بكافة محليات الولاية لهذا العام سيتم تغطية الوجدات الصحية بنسبة 47/2% بالمحليات. وأضاف أنه سيتم تاهيل 87 منفذا بالمحليات من أجل الوصول للخدمة التامينية الشاملة. وفي ذات السياق تفقد الوالي بالانابة والوفد المرافق له مخازن الإمدادات ووقف على حجم العمل.

ر مشاريع التنمية

تون عن التنمية
نهم أن ما حققته
كاشا فشلت في
ة، مشيرين الى
أ طيلة السنوات
ي تم في محليات
تنموية، فيما
رح الولاية في ربك
ل الثقافي، مشيراً
التي وضعتها من
المجالات، وأوضح
ولاية قاطبة ليس
ة عالمية لاستقبال
م قدموا لاستضافة

نهائي كاس السودان في هذا الموسم في إستاد ربك الدولي
وأشار كسكوس الى أن رئاسة الجمهورية ابدت ارتياحها للعمل في الإستاد وقال النائب الأول لدى تفقده للعمل فيها (لاتستعجلوا لافتتاحه حتى يخرج بصورة جيدة)، فيما يرى والي النيل الأبيض د.عبد الحميد كاشا إنهم يعملون في حكومة الولاية بروح الفريق الواحد من أجل تحقيق طموح [illegible] كاشا استهدار مشاريع التنمية في كافة مدن وقرى الولاية التي عانت كثيرا في الفترة السابقة ، موضحاً تنفيذ كافة الخطط المطروحة والمجازة من قبل مجلس الوزراء الولاية ، وابدى كاشا ارتياحه الكبير لنجاح الدورة المدرسية التي حققت كل ما خطط لها بان تكون دورة متفردة ومتنوعة وحققت بعضاً من المشاريع التنموية التي يحتاج إليها مواطنو بحر أبيض.

كاشف أوجه القصور الوطني

ة
رئيس المؤتمر الوطني بولاية
الأستاذ الهادي عثمان اندو؛
الأولى للمؤتمرات التنشيطية
ى بالمؤتمر الوطني بالولاية؛
ت 82% ومشاركة بلغت 60%،
المرحلة الأولى كشفت للحزب
ر والخلل في بعض المحليات
بعدد من القيادات والمشرفين
ت تنظيمية من أجل المساهمة
تنظيم على المستوى القاعدي.
يحات صحفية – إنه تم الانتهاء
لى قبل موعدها بعشرة أيام،
حققت أهدافها بإحداث حراك
وتواصل القيادة بالقاعدة وقيام
ية والتنبيه بأهمية الاشتراكات
لة المقبلة، كاشفاً عن انطلاقة
ية في السادس عشر من الشهر
سرات المناطق ليتم بعده عقد
يات على أن يختتم في الخامس
مارس القادم بمؤتمر الولاية.

النيل الأبيض.. مؤتمرات الوطني تحدث نشاطا

ربك: الإنتباهة

أكد الدكتور صديق عبد القادر المرير نائب رئيس المؤتمر الوطني بولاية النيل الأبيض ان المؤتمرات التنشيطية للحزب علي مستوى شعب الاساس بمشاركة وفد رفيع المستوى من دائرة النيل الأبيض بالمؤتمر الوطني برئاسة الأستاذ احمد التيجاني .أمين دائرة النيل الأبيض بالمؤتمر الوطني . وقال المرير إن مؤتمرات شعب الاساس انعقدت حتى الآن بنسبة 95 % بمشاركة تجاوزت 60 % من عضوية الحزب ، وأبان ان المؤتمرات أحدثت حراكا سياسيا وتنظيميا واسعاً بكل الأحياء والقرى بالمحليات المختلفة ،وشهدت حضوراً ومشاركة فاعلة من عضوية الحزب ، وتم خلال المؤتمرات تنوير العضوية بالراهن السياسي والاقتصادي ومخرجات الحوار الوطني وتداعيات رفع الحظر الاقتصادي علي السودان على الأوضاع الاقتصادية بالبلاد، واضاف ان التوصيات التي تخرج بها هذه المؤتمرات ستتحول لمبادرات يتبناها الجهاز التنفيذي لتنفيذ البرنامج الانتخابي للحزب ، وان المؤتمرات كانت فرصة لحصر العضوية والاشتراكات واستخراج الرقم الحزبي.

صحيفة الانتباهه: الأربعاء جمادي الأولى ١٤٣٨هـ الموافق ١٥ فبراير ٢٠١٧م

ملحق استمارة التحكيم

1-بروفيسور : سر الختم محجوب

2-دكتور : عبد المولى استاذ مشارك

3-دكتورة : نهى حسب الرسول أحمد استاذ مشارك

4-دكتور : المهدي سليمان المهدي استاذ مشارك